المرأة والمجتمع المعاصر

المرأة والمجتمع المعاصر

تأليف
د. سامية حسن الساعاتى

الناشر
الدار المصرية السعودية
للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة

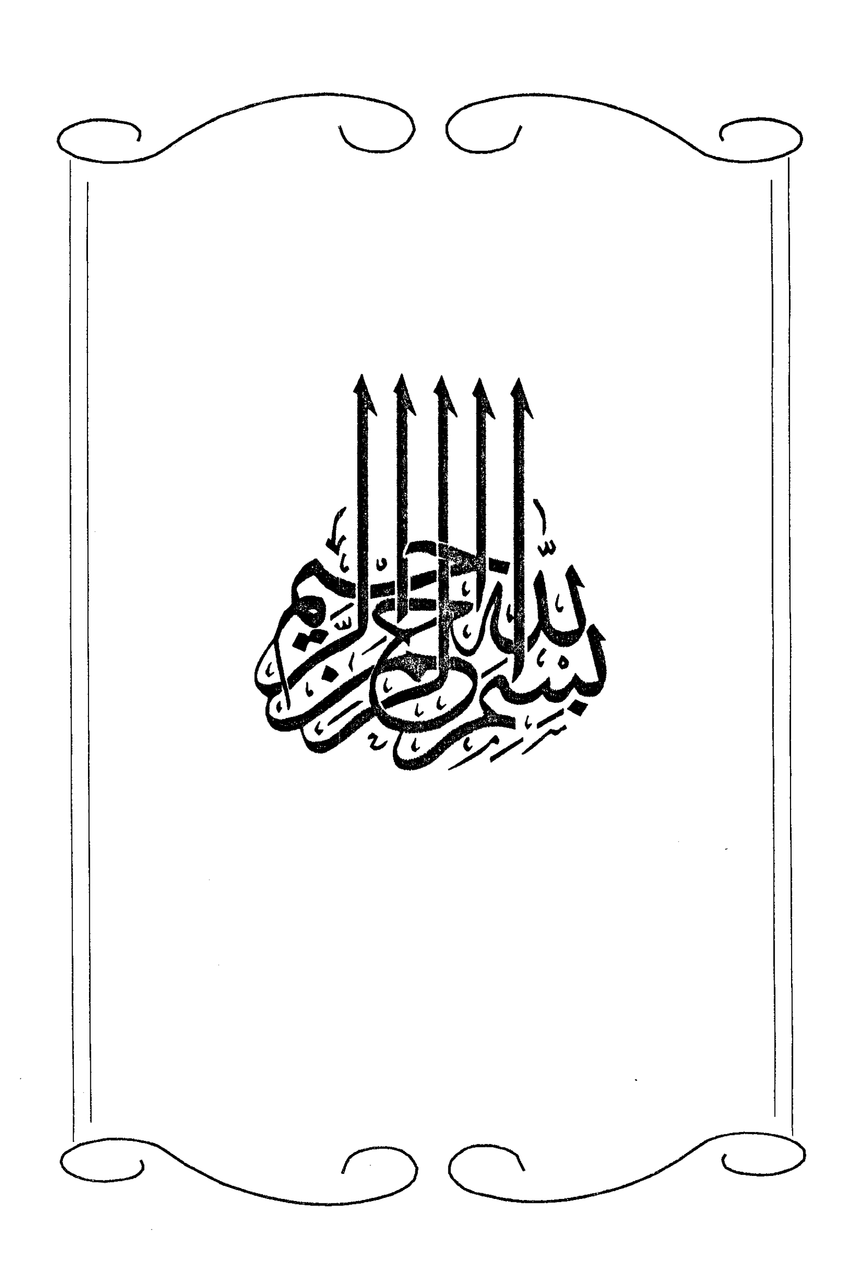
اسـم الكتاب: المرأة والمجتمع المعاصر
اسـم المؤلف : د. سامية حسن الساعاتى
سنة النشـر : 2006م
رقم الإيـداع : 23269 / 2005 م
الترقيم الدولي : 9 - 80 - 6122 - 977

الناشـر
الدار المصرية السعودية
للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة
E-Mail: egysaudi@link.net

الإدارة : (16) عمـارات العـبور شـارع صـلاح سـالم
الدور الثالث – مدينة نصر – القاهرة

تليفاكـس : 02/2621365

محمـول : 012/ 3171744 ـ 012/3171722 ـ 012/3140315


بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى امرأة أعطت مجتمعها المصرى والعربى من خلاصة علمها، مشاركتها المجتمعية، وتربيتها لأجيال من الطالبات والطلبة، وتوعيتها لأجيال من الآباء والأمهات عن كيفية تنشئة أولادهم.

إلى أمى الحبيبة الراحلة: الأستاذة د. فوزية دياب رائدة علم نفس الطفولة فى مصر، وأول عميدة معهد الخدمة الاجتماعية فى مصر، ورئيسة قسم دراسات الطفولة جامعة عين شمس سابقاً.

وإلى رجل آمن بتحرر المرأة، عقلاً ووعيًا، وإبداعًا، ففهم وعاون وقدّر.

إلى أبى الحبيب الراحل: أ.د. حسن الساعاتى عميد علم الاجتماع العربى.

إليهما .. أهدى هذا الكتاب

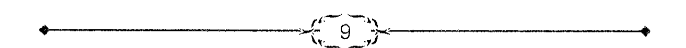
موضوع المرأة والمجتمع المعاصر ، من أهم الموضوعات التى تستحوذ على اهتمام القارئ العادى ، والمتخصص ، وتشد انتباهه ، لجاذبيته وتشويقه ، رغم علميته الشديدة .

والحقيقة أن هذا الموضوع قد شغلنى منذ فترة طويلة ، تزيد على العشرين عاما ، فقد أجريت بحوثا كثيرة ، تضم دور المرأة فى الأسرة كربة بيت داخل أسرتها وخارجها ، وريفية تسهم فى التنمية ، وكمتعلمة ، ومثقفة ، وشابة وموقفها من المجتمع ، وموقف المجتمع منها بموروثاته الثقافية ، والمعوقات التى قد تتعرض لها ، والرواد الذين أسهموا فى تحريرها ، وموقف المجتمع المصرى بخاصة والغربى بعامة منها .

ويتسم هذا الكتاب **بالعمل الموسوعى عن المرأة** فهو فضلا عن أنه يتناول ميادين كثيرة تتعلق بالمرأة فى أدوارها المختلفة ، فإنه أيضا يرصد قضايا بالغة الأهمية تخص المرأة ، مثل جرائم النساء ، وقضية المرأة والعنف ، وقضية التمييز ضد المرأة ، وقضية الفقر والمرأة ، كما يركز الكتاب على ظواهر جديدة تخص المرأة منها إبداع المرأة الريفية ، والمرأة فى المثل الشعبى الذى يلخص تجارب الشعب وحكمته، وتحليل مضمون لأهم شكاوى المرأة .

ويمكن القول أن هذا الكتاب جاء حصيلة جهد علمى ، امتد حوالى العشرين عاما أو يزيد ، **وتتبلور فى أبحاث قامت بها المؤلفة منفردة** ، وكرستها لدراسة المرأة عامة ، والمرأة فى ثقافة العالم الثالث بخاصة ، والمرأة المصرية والعربية على وجه الخصوص ، وهو حصاد معرفى يهتم بقضايا المرأة ، فى المجتمع المعاصر ، وعلاقات التأثير والتأثر بينهما .

والكتاب يكشف عن اهتمام باكر بدراسة المرأة ، منذ أواخر السبعينات حتى



الآن ، وقبل أن يتواتر عقد المؤتمرات الواحد تلو الآخر لبحث واقع المرأة وقضاياها ، واهتماماتها ، ومعوقات حركتها الحرة .

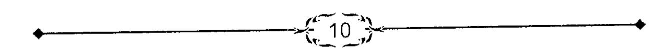
إن الأفكار المطروحة فى هذا الكتاب نتاج مسيرة علمية ، استشرفت المستقبل ، كما اشتقت الحقائق من الواقع الاجتماعى المصرى والغربى ، فتميزت بالأصالة ، والعمق ، واستحقت الاهتمام المحلى والعالمى ، الذى ظهر فى المؤتمرات العالمية والمحلية ، أو فى ترجمة بعضها إلى لغات أخرى (الإنجليزية - الألمانية) .

وقد أتت فصول الكتاب ، متكاملة ، منسجمة الأجزاء ، **فخصصت الفصل الأول : لأحمد لطفى السيد رائد تحرير المرأة الذى نُسىَ دوره** . فدوره الحقيقى فى تحرير المرأة المصرية غير معروف بشكل عام .

أما الفصل الثانى، فيبحث دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، من خلال دور المرأة فى الجماعات الريفية التقليدية، وعناصر قوتها ومدى اتساق دورها مع الثقافة التقليدية، وكذلك دور المرأة الحضرية فى المجتمع المصرى الحديث، مع عرض تاريخى لقضية تحرير المرأة، ودورها فى بلورة كفاحها وذاتيتها، مقسم إلى حقب تشتمل كل منها على عدة فترات لها خصائصها، وفى نهاية الفصل تتبع لأهم الظواهر الاجتماعية المصاحبة لدور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث.

أما **الفصل الثالث، فيتناول دور المرأة كربة بيت** وذلك من خلال عرض تحليلى نقدى لكتاب "سوسيولوجيا العمل المنزلى"، الذى يهتم بنظرة النساء للعمل المنزلى، ونظرتهن لأنفسهن كربات بيوت، ومشاعرهن المختلفة نحو العمل المنزلى واتجاهاتهن نحو الأعمال المنزلية المختلفة من طهى وتنظيف ... إلخ.

وقد اهتممت بدور المرأة كربة بيت على وجه الخصوص، لأنه دور مهمل من علم الاجتماع، ومن المجتمع على السواء، وعلى الرغم من أن العينة التى ينصب عليها هذا الكتاب، كانت عينة إنجليزية، لكن وضع الزوجة ربة المنزل فيها، ينطبق فى أساسياته على الزوجات فى مجتمعات صناعية معاصرة.



وفى الفصل الرابع، تناولت دور المثقفات المصريات فى التغيير الاجتماعى من خلال بحث اجتماعى وتاريخى، وأقصد بهن تلك الصفوة من المتعلمات فى مصر، وبخاصة تلك اللاتى تبنين موقفًا ثوريًا تجديديًا، من الأفكار والتقاليد السائدة فى مختلف مجالات العلم، والأدب، والفن والسياسة وغيرها.

ومن المعروف أن دور المثقفات المصريات، هو الوجه الآخر للعملة، لقضية تحرير المرأة المصرية. وفى نهاية هذا البحث الاجتماعى التاريخى، تحليل لأهم المعوقات التى تواجه المثقفات المصريات.

أما الفصل الخامس، فركزت فيه على دراسة أهم المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة الريفية، وفى هذا الفصل يتبين لنا أن المرأة الريفية تختلف عن المرأة المصرية المثقفة فى مدى وعيها بتلك المعوقات، ومدى تقبلها أو رفضها لها، كما أن هناك عدة مؤشرات هامة تدل على أهمية القيم والعادات، والعوامل الثقافية بعامة فى المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية. ويحتوى هذا الفصل على اقتراحات هامة لزيادة مشاركة المرأة المصرية الريفية فى التنمية.

ويركز الفصل السادس، على دور المرأة كشابة، وأثره فى المجتمع فيبحث هذا الفصل فى دور الشابات المصريات فى التغير الاجتماعى بين السياق التاريخى، والواقع الاجتماعى، كما يتعرض للبحوث التى درست الشابة المصرية سواء بشكل مباشر أم غير مباشر.

وفى الفصل السابع، تتناول قضية المرأة والتنمية فى مصر، وللتنمية هنا أساس مادى، وآخر فكرى، كما أن لها قطبان الأول اجتماعى، والثانى اقتصادى.

ويقصد بدور المرأة فى التنمية، تلك الجهود والإسهامات التى تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادى، أو الاجتماعى والتى تؤدى إلى إحداث التغير الاجتماعى، وتسهم فى تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعى.

ولما كان القرن الحادى والعشرون، هو القرن الذى يحتل فيه الجسد اهتمامًا كبيرًا، وذلك بعد إدراك المدارس الفكرية لمدى تغييبه فى العصور الماضية، والدليل على ذلك ظهور جمعيات حقوق الإنسان، واهتمام المنظمات الدولية بأمره، فقد رأت المؤلفة أن يتضمن **الفصل الثامن** من الكتاب بحثها الذى قدمته فى المؤتمر الدولى بكوبنهاجن عن المرأة والجسد فى سبتمبر 1997م. وعماد هذا البحث أن النظرة إلى الجسد ليست مجرد نظرة فردية، بل هى نظرة جمعية تتبناها الثقافة، وتنشرها بين الناس بحيث يكون للمجتمع ككل نظرة موحدة لجسد، بصرف النظر عن اختلاف ظروف الأفراد، كما يركز البحث على تناول المرأة المصرية، فى علاقة جسدها بالمعتقد الشعبى، كما تبدو فى مظاهر دورة الحياة.

أما الفصل التاسع فقد خصصته لدراسة اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر، وتحليل **مظاهره وأسبابه**، وعرضت فيه لتعريفنا الإجرائى له، والذى يشتمل على أربعة عناصر أساسية هى: عدم الفعالية، والخلو من المعنى، والعزلة، والغربة الذاتية كما تتبعت مظاهر شتى لاغتراب المرأة.

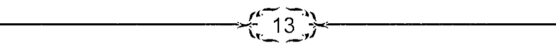
وفى الفصل العاشر بحث فى انحراف المرأة، بعنوان جرائم النساء، وقد استعنت بهذا البحث لأهميته فى لفت النظر إلى جرائم المرأة، بعد كثير من الإهمال، واللامبالاة، على أساس أن صورتنا الثقافية السائدة عن المجرم أنه: ذكر خارج على القانون، وأن البحوث فى علم الاجتماع الجنائى قد وقعت تحت تأثير تلك القوالب الثقافية، كما يتناول هذا الفصل أيضًا الطبيعة المتخفية لجرائم النساء، والأبعاد الحقيقية لإجرامهن.

وفى الفصل الحادى عشر ينصب الاهتمام على قضية بالغة الأهمية، وهى وقاية المرأة من العنف، وصلتها بحقوق الإنسان، وتعد هذه القضية من قضايا الساعة الملحة، ويبحث هذا الفصل قضايا العنف ضد المرأة، لا سيما العنف البدنى، مثل الضرب، والتشويه الجسدى "الختان" والاغتصاب، وهو أبشع أشكال العنف، كما يبحث أيضًا فى أساليب وقاية المرأة من هذا العنف، والتحديات التى تواجهها.

أما الفصل الثانى عشر فيتناول قضية القضايا فى وضع المرأة المصرية والعربية، ألا وهى قضية الموروث الثقافى وتأثيرها على الواقع المصرى والعربى فيما يخص دور المرأة فى التنمية بعامة، وفى الإعلام على وجه الخصوص. كما أنه يفحص ميكانيزمات تحجيم هذا الدور أو تفعيله فى الواقع المصرى والعربى. وقضية المرأة المصرية بخاصة، والعربية بعامة، جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع العربى كله، فهى ليست قضية تحرر أو مساواة مع الرجل، ولا مجرد أمور تتصل بالأسرة، والأحوال الشخصية، ولا هى قضية تعليم وعمل، وحقوق معينة، لكنها قضية الاتجاهات الاجتماعية الغالبة، المستمدة من العادات والتقاليد، والنسق القيمى السائد فى المجتمع.

وفى الفصل الثالث عشر، كان التركيز على ظاهرة نالت اهتمامًا ملحوظًا فى الآونة الأخيرة ألا وهى ظاهرة الفقر، حتى لقد أعلن عام 1996، عامًا دوليًا للقضاء على الفقر. لذلك ينصب الاهتمام فى هذا الفصل على المرأة والفقر فى مصر، بين الواقع والتمكين وينافسه وضع المرأة الفقيرة فى الأسرة، وما يتعلق بتأنيث الفقر، **ومحاولات تمكين المرأة الفقيرة من خلق فرص عمل جديدة، بعيدة عن المجالات التقليدية متمثلة فى القطاع العام والحكومة. وهنا يظهر دور المنظمات غير الحكومية.**

أما الفصل الرابع عشر، فيناقش قضية تعد العمود الفقرى لقضايا المرأة، ألا وهى قضية التمييز ضد المرأة المصرية خاصة والعربية بعامة. والتمييز ضد المرأة، هو أى نيل من إنسانيتها، أو التمييز ضدها، أو تقييدها، أو استعبادها، أو المساس بحقوقها الشخصية والاجتماعية، والنفسية، والثقافية، والسياسية، والمدنية على أساس النوع (gender). كما يركز هذا الفصل على الموروث الثقافى، ومقومات الثقافة الذكورية، وموقف المرأة منها. وأهمية إبراز القيم الإيجابية فى الموروثات والرموز الثقافية، للإسهام فى تغيير أفكار الناس نحو المرأة، وتغيير نظرة المرأة نفسها إلى ماضيها، وواقعها، وإمكاناتها، والأدوار التى يمكنها القيام بها.



وفى الفصل الخامس عشر، رأيت أن أقوم بدراسة للمرأة المصرية من خلال الأمثال الشعبية وذلك فى أدوارها المختلفة فتاة، وزوجة وأمًّا، وحماة ... إلخ، ويأتى تفرد هذا الفصل، من كشفه عن الإبداع المتعلق بالأمثال الشعبية الخاصة بالمرأة، ويظهر ذلك فى المثل ونقيضه، وفى اختزال التجربة البشرية فى كلمات، فمن الخطأ كما يقول "مالينفسكى" أن ننظر إلى الأمثال الشعبية على أنها شكل من أشكال الفولكلور، وإنما هى فى الواقع عمل كلامى يدعو إلى الفعل. إن هذه الأمثال إنما هى انعكاسات لحياة الشعب الاجتماعية، ونظرته لطبيعة العلاقات الإنسانية.

وفيما يتناول **الفصل السادس عشر** واقع المرأة المصرية من خلال تحليل مضمون شكواها، يسلط **الفصل السابع عشر،** والأخير، إبداع المرأة الريفية المصرية.

وإننى لأشعر بسعادة غامرة، وأنا أكتب هذه المقدمة لطبعة جديدة مزيدة ومنقحة من الكتاب، وقد وفقنى الله إلى إضافة فصول تضم قضايا محورية عن المرأة تعد من موضوعات الساعة، وكلها من أبحاثى الحديثة التى قمت بها، وبذلك أصبح الكتاب شاملاً متكاملاً. وبهذا تظل المرأة بعامة، والمرأة المصرية والعربية بخاصة، هى شاغلى، وهمى، وأملى الذى لا يخبو أبدًا.

والله ولى التوفيق

سامية حسن الساعاتى

مصر الجديدة 4 يناير 2006

الفصـل الأول

أحمد لطفى السيد وتحرير المرأة (*)

ـ مصر والبلاد العربية ـ

★★ مقدمة وتعريف :

"أحمد لطفى السيد (1872 - 1963) مفكر وفيلسوف عربى، ورائد من رواد الحركة الوطنية، ولد ببرقين بالدقهلية. حصل على ليسانس الحقوق 1894، التحق بخدمة القضاء، ورقى إلى وظيفة مساعد نيابة 1896، فوكيل للنيابة، استقال من منصبه 1905، واشتغل بالسياسة. شارك فى تأسيس حزب الأمة، وتولى رياسة تحرير الجريدة (1906 - 1914) عاد إلى خدمة القضاء. عين مديرًا لدار الكتب المصرية (1915 - 1918)، فمديرًا للجامعة المصرية 1925. فوزيرًا للمعارف 1928. عاد إلى إدارة الجامعة 1930، ثم استقال 1932. وفى يوليو 1938 عاد للمرة الثالثة مديرًا للجامعة. عين عضوًا بمجمع اللغة العربية 1940، فنائبًا لرئيس الوزراء، وعضوًا بمجلس الشيوخ. أسهم فى عدة مجامع وجمعيات علمية. ترجم لأرسطو، وجمعت خطبه ومقالاته وأحاديثه، دوّن مذكراته. نال جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية 1958" [1].

كان أحمد لطفى السيد رجلاً يعيش فى المستقبل. ويرفض أن يعيش فى

(*) بحث نشر للمؤلفة فى الكتاب التذكارى عن أستاذ الجيل، أحمد لطفى السيد، المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الفلسفة والاجتماع، 1986، ص ص 63 - 89.

(1) الموسوعة العربية الميسرة، إشراف محمد شفيق غربال، دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ص 1959، ص 62.

الحاضر أو الماضى، وفى أوائل هذا القرن أصدر جريدة "الجريدة" وكانت شيئًا جديدًا فى صحافة تلك الأيام وفوجئ القراء بدعوة غريبة هى أن "مصر للمصريين".

وكانت الوطنية يومئذ أن مصر ولاية عثمانية تابعة لسلطان تركيا! ولكن لطفى السيد رفض هذا الرأى، وقال إنه يرفض حكم الإنجليز، لأن الزعيم مصطفى كامل كان يؤمن بأن علاقة مصر وتركيا إلى الأبد هى "علاقة التابع بالمتبوع".

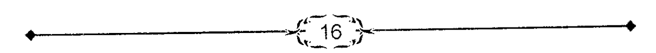
وبقى لطفى السيد مصرًا على رأيه رغم اللعنات التى انصبت عليه والاتهامات التى وجهت إليه، وكان أغربها أن لطفى السيد "إنجليزى" لأنه يطالب بأن تكون مصر للمصريين لا للأتراك.

ولا يعرف الكثيرون أن أحمد لطفى السيد كان من رواد تحرير المرأة، والداعين إلى تعليمها منذ صغرها، وإعدادها منذ نعومة أظفارها لأن تكون قبل كل شىء إنسانة حرة مستقلة، ذات مبادئ ثابتة وأخلاق حسنة.

وعندما أصدر قاسم أمين كتابه عن تحرير المرأة، قاطعه الناس وحرم الكبراء عليه دخول بيوتهم، وأفتى بعض العلماء أنه خرج عن الإسلام، وكان أحمد لطفى السيد من القلائل الذين وقفوا إلى جانب قاسم أمين. **وقال لطفى السيد يومها أنه لن تمر على مصر أكثر من خمسين عامًا إلا وتكون المرأة المصرية وزيرة!** وسمع الخديوى عباس بهذا الرأى، فقال إن لطفى السيد قد جن وأنه يحسن وضعه فى السراى الصفراء، والسراى الصفراء هو الاسم الذى كان يطلق على مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية !

وقبل أن تمضى خمسون عامًا على هذا الحديث، كانت المرأة المصرية قد عينت بالفعل وزيرة للشئون الاجتماعية.

ودعا أحمد لطفى السيد إلى الديمقراطية ولعن حكم الفرد. ثم جاءت انتخابات الجمعية التشريعية ورشح نفسه فى بلدته حيث أسرته وعزوته. وتقدم للترشيح ضده رجل لا يقرأ ولا يكتب، وتوقع الناس أن يهزم الفيلسوف الكبير



وأستاذ الجيل ومترجم أرسطو ذلك المنافس الجاهل!

وإذا بهذا المنافس الجاهل يثبت أنه أستاذ فى فن الانتخابات. فقد طاف على الناخبين يقول لهم إن لطفى السيد رجل يؤمن بالديمقراطية، ومعنى الديمقراطية أن تتساوى المرأة مع الرجل، فتتزوج المرأة أربعة رجال كما يتزوج الرجل أربعة نساء!

وصدق الناخبون السذج هذه الأكذوبة وأرسلوا وفدًا لمقابلة أحمد لطفى السيد، وسألوه: هل صحيح أنك ديمقراطى؟ وقال لطفى السيد: نعم! ولى الشرف!

وخرج الوفد يضرب كفًا على كف، وذهب وانتخب خصم لطفى السيد الذى لا يقرأ ولا يكتب. وهكذا سقط أكبر أديب وفيلسوف فى مصر الانتخابات.

وكان لطفى السيد يؤمن بالتطور والتقدم. وكان يرى أن العقبات التى توضع فى طريق انطلاق الشباب هى عقبات مؤقتة. وكان يفخر أن أعظم أعماله هو إدخال البنت إلى الجامعة [1].

المنتخبات :

يعد كتاب أحمد لطفى السيد "المنتخبات" الذى جمع مادته وأخرجه للناس إسماعيل مظهر مدير "المقتطف"، والذى يضم المقالات التى كتبها لطفى السيد فى جريدته "الجريدة"، خير ما يمكن أن نستعين به لفهم موقف هذا الرائد الكبير من المرأة، وتحليل موقفه منها بخاصة، ومن قضيتها بعامة.

يحتوى كتاب "المنتخبات" فى جزئه الأول، الذى أمكننا العثور عليه بعد عناء، على تسع وثمانين مقالة، بينها عشر مقالات أفردها للحديث عن المرأة فى شتى أدوارها، كابنة، وأخت وزوجة، وأم، ومربية، ومعلمة، وعاملة داخل البيت وخارجه، كما تعالج تلك المقالات أيضًا موضوعات اجتماعية على جانب كبير من الأهمية مثل التنشئة الاجتماعية للمرأة

(1) انظر مصطفى أمين، رجل عاش فى المستقبل، الشرقية، العدد 114، يناير 1984، ص 30: 33.



منذ نعومة أظفارها، والفرق بين تنشئة الولد وتنشئة البنت، والأخطاء التى يقع فيها الآباء والمربون، وأهمية التعليم فى حياة البنت المستقبلة، وإعدادها لتكون زوجة واعية متفهمة، وأن تربية المرأة أساس صلاح العائلة، وفى صلاح العائلة صلاح الأمة بأسرها.

وهو يمهد لمقالاته عن المرأة، بمقالتين رائعتين له عن قاسم أمين رائد تحرير المرأة، ومؤلف أول كتاب بهذا الوصف، ويطلق عليه لطفى السيد وصف "القدوة الحسنة" إعجابًا به وعرفانًا بفضله.

وتأخذ مقالات المرأة والتقديم لها مساحة لا بأس بها من المقالات التى حواها كتاب المنتخبات فى جزئه الأول، بين دفتيه فهى تشغل حوالى $\frac{1}{7}$ حجم المقالات بأسرها.

ويتوج لطفى السيد **مقالاته عن المرأة، بمقالة جامعة مانعة عن الحركة النسائية فى مصر، فيذكر هدفها، وأهم العقبات التى واجهتها، وظروف نجاحها حتى أصبحت حقيقة واقعة لا جدال فيها.**

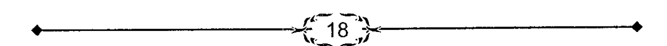
وقد اتخذ أحمد لطفى السيد لمقالاته العشر التى تتناول المرأة فى شتى أدوارها، وديناميات تنشئتها وتربيتها، العناوين الآتية:

"بناتنا وأبناؤنا"، و"حفت الجنة بالمكاره"، و"لا تضيقوا عليهن"، و"المرأة أيضًا"، و"بناتنا"، و"بناتنا وأمهاتنا"، و"صلاح العائلة وصلاح الأمة"، و"سعادة النساء"، و"تربية البنات"، و"المرأة فى البلاد العربية"، و"الحركة النسائية فى مصر". وسوف نستعرضها بحسب ترتيبها الزمنى فى الصدور.

1- قاسم بك أمين: القدوة الحسنة [1]:

كتب أحمد لطفى السيد عن قاسم أمين فى صدور هذه المقالة "من الطبقة

(1) أحمد لطفى السيد، المنتخبات، جمع وإعداد إسماعيل مظهر، الجزء الأول، ص 1 وأيضًا الجريدة العدد 343 - 25 من أبريل سنة 1908.

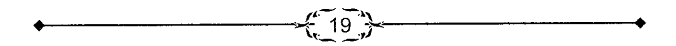


المتـازة فـى كل أمـة، يخـص الله أفـرادًا قلائـل بصـفـات استثنـائية، يكـون ظهورهـا فـيهم واضـحًا جدًا، حتى تكون قريبة من الكمال الوجودى. أولئك هم القدوة الحسنة لقومهم، فيجب أن تفصل صفاتهم وتدرس ملكاتهم وتمجد قدرة الله فى إطرائهم، حتى تصح القدوة بهم، والسير على سننهم. ومن أفضل هؤلاء الأفراد المتـازين، فقيد الوطن والعلم: قاسم بك أمين".

وذكـر أحمـد لطفـى السـيد فـى معـرض حديـثه عـن قاسـم أمـين كاجـتماعى ورؤيـته لـه مـن هـذه الـزاوية: "كـان قـاسم بـك اجتماعيًا لا كبقية الاجتماعيين الذين يجعلـون أدمغتهم محـافظ لآراء الغير، فـإذا حضـرتهم المناقشة، أو دعتهم الكتـابة إلى موضـوع اجتمـاعى، أخـذوا يسـردون عليك محفوظـاتهم من المؤلفين السـابقين من غير أن يكـون لعقلهم فـى الموضـوع نصيب من الرأى. لا لم يكن كذلك أبدًا **بل كان مفكرًا بالأصـالة، نـاقدًا لا يسـتغنى عـن أفكـار الغـير، ولكـنه لا يعتـنقها إلا إذا اعـتقدها، وصارت له، بما قام فى نفسه عليها من الأدلة اليقينية.**

أمـا عن قـاسم أمـين محـرر المرأة الأول فـى مصـر، فقد كتـب أحمـد لطفى السيد فى المقالـة ذاتهـا محللاً لاتجاهـه "**بحث قاسم بك فى المسألة الاجتماعية لمصر على الخصـوص، فوجـد أن حلهـا متوقف علـى نظـام العائلـة المصـرية، ووجـد أن المرأة هى الأسـاس الأول لبنـاء العائلـة.** فـأخذ يفكـر كيـف يـرقى المرأة المصـرية، وأطـال فـى ذلـك التفكير. وأخذ يجمـع قوته وعدته ليفك هذا الإنسان الضعيف من سلاسل الأسر التى قيدته بهـا العـادة. وليهدم هذا السجن العميق الذى حبس الاستبداد فى غيابته عقول نصـف المصـريين، وحجـب ذلـك الضـوء السـاطع، ضـوء روح السـيدة المصـرية، عـن أن ينتشر بين سمائهـا الصافية، وأرضهـا المخصبة، انتشارًا يضىء للرجال طريق السعادة المنزلية، ويوصلهم مـن غير عنـاء إلى ذروة المجد والاستقلال. أجل. ليفك أسر المرأة التى أوقعوها فيه باسم الدين، وما هو من الدين فى شىء، فالدين أسمح مما يظنون.

فكتـب كتـاب تحرير المرأة، ثم قفَّاه بكتاب المرأة الجديدة كتبهمـا فهدَّ بهما ركـن سـجنها وأضـاء لهـا ظلمـات الحيـاة المنزليـة والزوجيـة، وجعلهـا تحـس بأنهـا أم



الرجل لها احترامه، وأخته لها عطفه وحنانه، وزوجته لها منه محبته لذاتها واعتباره لمركزها، كما هدى لذلك الدين القيم. ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

كتب فأجاد ولم يخش منتقدًا، ولا لائمًا. ولم ينزله خوف الانتقاد عن فكرة من أفكاره، ولا لفظ من ألفاظه؛ ذلك لأنه يعتقد اعتقادًا كاملاً بصحة ما كتب، ويغريه الاتقاد فى حب البلاد، بألا يعبأ بالانتقاص الذى وجه لشخصه. بل صيره متينًا فى رأيه، مكينًا فى اعتقاده، مجاهرًا به فى كل يوم، حتى يوم وفاته، بل ساعة وفاته، إذ يدعو الله بقلب مليء بالإخلاص، ونفس مستضيئة بنور الحقيقة، وقلب يذوب أسفًا على حال الشابات المصريات، بأن يكن كغيرهن من شابات الأمم الأخرى، يقدرون العلم ويسعين لاكتسابه.

أخذ قاسم على عهدته حمل هذا العبء الثقيل، عبء السعى بالمرأة المصرية إلى نظام العائلة وبنظام العائلة إلى الرقى الاجتماعى المنشود. وبهذا الأخير إلى استقلال البلاد. فما علمت امرءًا يخاطر بنفسه ويقف حياته لإحياء أمته، بهذه الشجاعة الفائقة كما فعل قاسم. بذلك تكون شاباتنا مدينات لقاسم بك هنّ أولاً وبالذات، لأنهن يجب أن يعلمن أن ما هن فيه الآن من المساواة بينهن وبين إخوتهن فى المعاملة المنزلية، الفضل فيه راجع إلى قاسم أمين. وإن قاسما لا يطلب إليهن أن يبكينه كما فعلن، ولكنه يطلب إليهن أن يعملن بهديه، ليقمن بالواجب عليهن نحو أمتهن" [1].

وفى الجزء الثانى من هذه المقالة المعنونة بالعنوان نفسه، لكنها تتخذ الرقم -2- يواصل أحمد لطفى السيد تحليله لفكرة تحرير المرأة عند قاسم أمين فيقول: **"... قلنا إن أول شىء وجه قاسم عنايته إليه، هو ترقية المرأة المصرية، إتيانًا للاستقلال من بابه، ودخولاً إلى التقدم من نهجه الواضح الخالى من عقبات الصدفة**، ومهاوى سوء البخت، على الرغم من طائفة المتأخرين الذين يكرهون

(1) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 6.

الانتقال من حال إلى حال، ويسكنون إلى عاداتهم الاستبدادية الأصلية فى نفوسهم، لا حرصًا على الذين (الذى لا يفهمونه) كما يقولون، ولا مدفوعين بدافع الوطنية كما يدعون، ولكن لأنهم يجدون من جهلهم عجزًا عن مجاراة التقدم، واعتقادًا بأن الترقى سيرفع عليهم الشبان المتعلمين، ومن أغرب ما يقول أمثال هؤلاء ما روى لنا أمس عن كبير من الظالمى أنفسهم قال: إن فكرة تحرير المرأة التى قام بنشرها قاسم بك أمين، إنما هى فكرة إنجليزية، أريد بها تسهيل السبل لإنكلترا لتضع يدها على مصر. كبرت كلمة تخرج من فم هذا الذى عد من الذوات، ما أراد بها وجه الله، ولكنه أراد بها إبعاد يوم يجب أن يكون فيه هذا القائل المتأخر مسودًا لا سيدًا كما هو الآن. ولكن أفكار قاسم أرفع مقامًا وأمتن ركنًا من أن تصل إليها مثل هذه الكلمات التى تعودنا أن نسمعها عن كل مصلح مخلص. عنى قاسم بترقية المرأة، وعانى فى هذا السبيل ما علم الناس.

ثم رأى قاسم بك أن الناس قد فطنوا إلى قوله، وأخذوا بتعاليمه، وجدوا فى فتح المدارس للبنات، وأن نظارة المعارف سمعت نداءه. ترك موضوعه مؤقتًا ليعود إليه بعد، وأخذ يبنى للعلم العالى صرحًا لا يبيد فأخذ بيد الجامعة المصرية، والناس يعلمون ما لاقى فى سبيلها من الصعوبات ..."[1].

2- بناتنا وأبناؤنا :

فى هذه المقالة يبرز أحمد لطفى السيد أهمية تعليم البنات فى حياتهن المستقبلة كزوجات واعيات متفهمات لأزواجهن المتعلمين وأثر ذلك على السعادة العائلية التى هى أساس السعادات الأخرى، وعلى التنشئة السليمة للأبناء، فيقول: "... لأن التعليم يوجد بين المتعلمين شبهًا عظيمًا، خصوصًا إذا كانت طريقة التعليم واحدة. فتعالوا بنا إلى المدارس؛ لا نجد فيها البنات أعلى نسبة من البنين. ويكون من الطبيعى

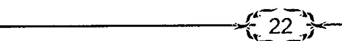
(1) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 9، 10.
وأيضًا الجريدة، العدد 344، 26 أبريل سنة 1908.

أن كل متعلم لا يستطيع إذا كبر، أن يتزوج بمتعلمة. وعلى ذلك لا يمكننا أن نحصل السعادة العائلية التى هى قاعدة جميع السعادات الأخرى. فإما أن نرضى بتردد الشبان فى الزواج وكرههم له، وهذا خطر على الأمة المصرية، خطر من حيث النحو العددى، ومن حيث كمية الرقى الأدبى الذى ينقله الوالد المتعلم لولده بحكم الوراثة.

إنه لا سبيل لملاقاة هذا الخطر إلا بإكثار عدد المتعلمات من البنات. وتقريب معلوماتهن العامة من معلومات البنين بقدر المستطاع. فإن التى لا تعرف إلا القراءة والكتابة لا تعلم شيئًا، بل لابد لتكوين ملكة الفهم أو إنمائها، وتقوية الاستعداد لقبول الآداب العالية ومبادئ الأخلاق، من العلوم المختلفة. كالعلوم التى تدرس فى المدارس الثانوية.

ويبرز أحمد لطفى السيد بعد ذلك رأيًا هامًا له جدير بأن نتوقف عنده وهو أهمية ألا تنسى الفتاة التى تتعلم تعليمًا أجنبيًا وبخاصة فى مدارس الراهبات، عادات أهل بلدها وقيمهم وخصوصًا تلك العادات المتعلقة باجتماعيات العائلة المصرية، وذلك حتى تستطيع المواءمة فى نظره بين الأصالة والمعاصرة. وفى هذا يقول: "إن مدارس الراهبات يعلمن من ذلك شيئًا قليلاً، ولكنى إذا نصحت بأن يكون المعلم راهبًا أو راهبة لا غرض له فى الحياة إلا التعليم، فإنى لا أستطيع أن أنصح للفتيات المصريات بأن يمضين سنى تعلمهن كلها عند الراهبات، ذلك؛ لأنهن بعد ذلك يتممن الدراسة، ثم لا يكون بينهن وبين أمهاتهن وخالاتهن وبقية أخواتهن المصريات من الشبه الشيء الكثير. **ولابد للفتاة المصرية المتعلمة من أن تكون فى تربيتها ذات طرفين: طرف متمدن مصفى بمصفاة التمدن الحديث تتفق به مع زوجها الشاب المتعلم، وطرف آخر يدخل فى تركيبه مقدار كثير من عادات السيدات المصريات تتفق به مع أمها وحماتها وعائلة زوجها.** فخير للفتاة المصرية أن تتعلم ، أو تتم تعليمها فى المدرسة "السنية" عند الإمكان.

نقول تتم تعليمها ولا نعرف إذا كان آباء الفتيات يرضون بتركهن فى المدرسة إذا تجاوزن الرابعة عشر من عمرهن، حتى يدخلن القسم الثانوى من



المدرسة "السنية" فتتربى عقولهن تربية تضمن لهن إرضاء مطامع أزواجهن، أو يغارون عليهن غيرة ليس لها سبب جدى، فيقطعون عليهن طريق سعادتهن، ويكتفون منهن بالمعلومات الابتدائية التى ليس لها فى ملكات الفتاة إلا أثرًا محدودًا، إذا نفعها اليوم فى أن تتزوج من شاب مهذب، فإنه لن ينفعها غدا حين يوجد لها مثيلات تعلمن العلوم الثانوية، فصرن بذلك أحق منها بسعادة العشرة مع رجل كفء ذى عقل كبير وفضائل ومركز سام بين الناس.

خلوا بين البنات وبين سعادتهن، ولا تضيقوا عليهن متسع الحياة، ولا تكسروا بأيديكم مستقبلهن، ولا تعبثوا بسعادتهن اتباعًا لهوى الغيرة وخوفًا مما لا خوف منه عليهن. فإن المرأة الفاضلة أنفع للأمة من الرجل الفاضل أضعافًا، بمقدار عدد ما ترزق من الأولاد" [1].

3- حفت الجنة بالمكاره:

فى هذا المقال الذى كتبه أحمد لطفى السيد بعد المقال السابق بحوالى ثلاثة أشهر يواصل حملته فى الحث على تعليم البنات وأهميته البالغة فيقول: "كذلك فى تربيتنا الاجتماعية. فإنا كنا ننفر جدًا من فكرة تعليم البنات، وكان بعضنا يرى من العار والمسبة، أن يعمل عن ابنته أنها تكتب، لما كان بين كتابة السيدة وقراءتها روايات الغرام، وبين التهتك، من التلازم الخيالى فى نفوس العوام. وإنى واثق الآن أن كثيرًا من الآباء الذين كانت تجرحهم فكرة تعليم بناتهم، أصبحوا يغبطون الآباء الذين لم يقفوا فى تعليم بناتهم عند حد القراءة والكتابة، بل أرسلوهم إلى أوروبا ليدرسن العلوم المختلفة ...." [2].

---

(1) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 18، 19.

(2) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 24، 25.

وأيضًا الجريدة، العدد 407، 9 يوليو سنة 1908.

4- لا تضيقوا عليهن :

هذه المقالة - فى نظرى - من أقوى وأحسن ما كتب الأستاذ الكبير أحمد لطفى السيد عن المرأة المصرية، ففيها يتعرض لنقاط محورية وجوهرية بشأنها، فهو يتحدث عن تنشئتها الاجتماعية، وإعدادها لأدوارها المختلفة وكيف أنها أساس العائلة، التى يكون فى صلاحها صلاح المجتمع بأسره. وعن حريتها الشخصية، وأهمية إعطائها هذه الحرية .. إنها بحق مقالة تقدمية سابقة لعصرها تدل على سعة فى الأفق وعمق فى النظرة إلى المرأة بموضوعية حقة، كما يتبدى فيها تأثره الكبير بقاسم أمين.

يقول أحمد لطفى السيد مستهلاً مقاله هذا "**بالعائلة يجب علينا أن نبتدئ فى إصلاح نظامنا الاجتماعى. وبتربية المرأة نبدأ فى إصلاح العائلة. فتربية المرأة، هى كل ما يجب أن نصرف إليه جميع قوانا الموجهة لإصلاح جمعيتنا المصرية،** كما قال بذلك الرجل الكبير قاسم أمين.

غير أن هذا المذهب لا يزال قولاً تلوكه الألسنة، ولا يصل منه إلى القلوب شىء، لأن الناس إنما يقلدون فيه غيرهم، فيقولونه فى المجلس بمدة قليلة أو كثيرة، إظهاراً لبيان اهتمامهم بإصلاح شؤونهم، ودليلاً على أنهم غير متأخرين فى الفكر عن الطبقة الراقية. لا أنهم حقيقة مقتنعون تمام الاقتناع بهذه النظرية، دائنون بهذا المذهب ...

ترى كثيرًا من الذين يقولون بتربية المرأة يقولون أيضًا بمنعها من التوغل فى تعلم العلوم التى يتعلمها الشبان. أليس هذا يعد ضمنا دعوة إلى عدم تربية المرأة، التى يقرونها فى أصلها؟

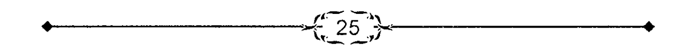
ترى كثيرًا من الذين يقولون بتحرير المرأة يسوؤهم مع ذلك أن يروها تخرج إلى النزهة، أو تعدل من زيها القديم، فتضيف إليه أو تنقص منه، ما جاءت به الموضة الجديدة النافذة القانون على الرجال والنساء جميعًا، بحكم حب الجميل،

وعدم الصبر على لبس واحد. يكرهون منها أن تتزين كما تشاء. والرجال جميعًا من شيوخ وشبان أول ما يفكرون فيه صباح اليوم، هو تنظيف الوجه وحلق اللحية وفرق الشعر أو تسريحه. إذا جرحت أنظارهم مشاهد المرأة على غير ما يحبون، **ضاقت صدورهم عن احتمال تقدم المرأة فى الحرية الشخصية، ورجعوا إلى الكتاب الأقدمين، فجاءوا من أقوالهم بما يهدم حرية المرأة، تاركين فى العقل ما يثبت لها احترام حريتها الشخصية، كما تحترم حرية الرجل، آخذين من الشرع ما يثبت تفضيل الرجل عليها فى بعض المواطن، تاركين احترامه لحريتها فى جميع تصرفاتها، ووصية الرجال أن لا يضاروهن ولا يضيقوا عليهن.** ثم يضيفون إلى ذلك إلقاء مسئولية خروج النساء عن حدود ما يشتهون من جمودهن، تحت اسم الوقار والحشمة، مرة على الحكومة، وأخرى على النظام الاجتماعى، وتفريط الكتاب فى نقد ما سموه بالتبذل وتهاون الآباء والأزواج، فى دفع أزواجهم وبناتهم عما حسبوه التبرج المعيب. يريدون بذلك إقامة الحسبة للرجال على النساء، فلا تلبس الواحدة إلا ما يريد غيرها؛ ولا تنظر للأمور إلا بعين غيرها؛ ولا تسمع إلا بأذنه؛ ولا تأكل إلا ما يشتهى. أليس ذلك هو الاستعباد بعينه، المناقض لتحرير المرأة الذى يريدونه؟

... وهل يتفق حبنا للاستقلال الذاتى، وإنما ملكة الإبداع والاحترام، مع كراهتنا للاستقلال الذاتى للمرأة؟ أم هل يتفق إبقاء المرأة على تجردها عن الاستقلال الذاتى، ومطالبتنا إياها بأن ترى لنا رجالاً **أحرارًا وناشئة مستقلة. إن العبد لا يربى حرًا، وإنما يربى عبدًا مثله، وعلى صورته؛ وإن الأم لا تعطى ولدها من الأخلاق إلا ما لديها.** فإذا كان عليها أن تتبع نفسها نفس الرجل فى كل شىء. فلا شك أنها تكون بذلك رقيقة ليس لها أخلاق ثابتة، بل أخلاقها دائرة وراء رضا الرجل وعدم رضاه.

أفتطلبون أن يكون بنوكم متلونى الأخلاق، يلبسون لكل حالة خلقًا؛ لا همَّ لهم فى الحياة إلا إرضاء أصحاب السلطة عليهم؟

إن أقوم المذاهب لتربية البنت، هو إعدادها من يوم نعومة أظفارها لأن



تكون قبل كل شىء إنسانة حرة مستقلة، ذات مبادئ ثابتة وأخلاق حسنة؛ ثم فتاة متجملة، ثم زوجا حصنا، مطيعة تعرف الجمال، وتفهم الزينة؛ وترضى زوجها الحكر، لا زوجها المستبد. ثم أمًّا مثالاً فى التقوى والطيبة والقناعة، محبة لأولادها، مربية إياهم على مبادئها، معلمة إياهم كيف يحبون بلادهم ويخدمونها، ويضحون بأموالهم وأوقاتهم وحياتهم فى إسعادها. ذلك هو المقصود من تربية المرأة. ولا شك فى أن القراءة والكتابة وحفظ ما تيسر من القرآن، على ذلك المعلم الذى كل فضله أنه مصحف حى؛ كل أولئك لا يمكن بحال أن يخرج من الطفلة الخالية الذهن، فتاة كاملة شأنها كما وصفنا. بل **لابد لتخرج تلك الفتاة المحبوبة، والزوجة الأمينة، والأم القدوة، من علوم شتى وتعاليم كثيرة وأوقات طويلة ودروس جدية على يد أساتذة مقتنعين بأهمية ما يحاولون، فاهمين ماذا يعملون.**

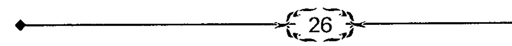
أول درس يجب أن يلقى على الطفلة المصرية مع الألف باء، هو كونها مخلوقًا حرًّا، وهبه الله حريته، وما وهب الله لا يسترده إلا الله. ثم يندرج تعليمها من ذلك كله **إلى كل ما يحيط بها من الأعمال. فالأغراض الإنسانية والمعاملات العائلية والاجتماعية.** ويلفت نظرها دائمًا إلى مضار العبودية والتسليم فى الذات ومنافع الحرية والاستقلال، بما يقع من الأمثلة اليومية حوالى الوسط الذى يحيط بها.

.. دعوا النساء يشممن هواء الحرية التى فقدنها بتقاليد الاستبداد الأولى، وعلموهن، إن بالدرس، وإن بالعمل، أن لا سبيل للرجال عليهن، إلا ما فرضه الشرع وما كان عليه نساء العرب فى صدر الإسلام، فلا تضاروهن، ولا تضيقوا عليهن" [1].

5- المرأة أيضًا :

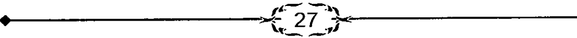
يعرض أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة وجهة نظر "لتولوستوى" تقول بأن

(1) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 33 : 36.
وأيضًا الجريدة، العدد 410، 13 يوليو 1908.



المرأة هى فى حقيقة الأمر مالكة الرجل، وسيدته الحقيقية، وحتى إن بدا غير ذلك، ويؤيد أحمد لطفى السيد تولوستوى فى وجهة النظر هذه، ويرى أن ذلك اعتبارًا جديدًا يجعلنا نهتم بترقية المرأة إلى درجة أعلى من مرتبتها الحالية.

يقول أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة: "إذا غصب الرجل حق المرأة فى المساواة وحقها فى الانتخاب والتوظف، فلقد غصبته حريته، وأقامت نفسها عليه ملكًا لا يرحم عند المقدرة ولا يجامل عند الحاجة، ولا يعذر عند الزلة. "كأن المرأة قد اتخذت من حب الرجل لجمالها سلاحًا تنتقم به منه على ما فرط فى تقدير المساواة بينها وبينه، وتقتص منه على فكرته السيئة فى اعتبارها موضعًا للاستمتاع فقط. فهو يتحكم عليها فى المملكة وهى تتحكم عليه فى البيت، هو يظلمها فى وضع القوانين، ولكنها تظلمه بشىء أشق من ذلك بكثير وهو مصادرتها له فى إحساسه ووجوده الخاص. قلتم لليهود انزلوا عن حق الحكم ولا تكونوا إلا تجارا. قالوا نعم ولكنا بالتجارة نملككم ونعرف الأمور بينكم، **فكأنكم رضيتم من السيادة بالاسم دون الفعل، ورضينا منها نحن بالسيادة الفعلية دون الإسمية. كذلك قلتم للنساء لستن إلا غرضًا من أغراض حبًا للزينة والتمتع. قلن لكم رضينا بهذا القسم، بل بهذا الصغار، ولكننا سنكون سيداتكم بما ملكناه من قلوبكم وسنذيقكم عذاب الهجرة أحيانًا ومرارة التجنى أحيانًا. ثم نسخركم كالأنعام فى هذه الزينة التى اخترتموها لنا شعارًا، لتعلموا أينا السيد وأينا المسود.** صدق اليهود وصدقت السيدات أيضًا. فإنك إذا مررت بمخازن البضائع وجدتها محشوة بأصناف غالية الأثمان كلها لزينة المرأة، وليس للرجل أمام ذلك نصيب كبير. اطلع على دفتر حساب العائلة لترى فيه كيف أن المرأة تصرف فى زينتها أضعاف ما يصرف الرجل فى طعامهم وشرابهم وكسوتهم. اطّلع على حال زوج مطمئن، ترى المرأة تتدلل وتتجنى وتعذب وتغضب وترضى، وتشترك لرضاها عن زوجها أن يشترى لها كذا وكذا. ومن هو موضوع ذلك التعذيب؟ هو الرجل الذى يظن حمقًا أنه سيدها كما تقول له هى أحيانًا: يا "سيدى". وما السيد إلا القاهر، وما القاهر إلا هى. ألا



تعطون المرأة حقها فى الانتخاب، وفى كل ما يساويها بالرجل فى هذه الأحوال الاعتبارية، حتى ترضى هى بأن يساويها الرجل فى الحياة الداخلية، ولكى يخف عنه ظلمها ويقل منه انتقامها؟

تلك هى نظرة من نظرات "تولوستوى" الصادقات، نشرناها هنا لقرائنا من الرجال والنساء ونلفت إليها فكرتهم على السواء، لعل فى ذلك عزاء لسيداتنا اللواتى هضم الاستبداد حقوقهن. وتقليلاً من خيلاء الرجال الذين يظنون خطأ أنهم أسياد النساء خارج البيت وفى داخله: الذين يظنون أن بأيديهم قيادهن فلا يسرحن ولا يرحن إلا بإرادتهم. كلام لا مصدقا له من العمل اليومى.

.... المرأة لا تجرى فى زينتها من غير عنان إلا إذا كانت لا تعرف فى الحياة فضيلة القصد. أى إذا كانت تؤثر الماديات على المعنويات. وذلك أقرب إلى المرأة الجاهلة منه إلى المرأة الفاضلة، التى قد تتخذ من فضلها خير زينة لها، وتغتبط بنتائج عملها فى ذلك الوجود.

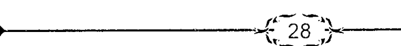
فإذا كان الأمر على رأى "تولوستوى"، وما أظن رأيه إلا صحيحًا جدًا من أغلب وجوهه، أى أن المرأة هى فى الحقيقة مالكة الرجل وسيدته الحقيقة، وجب علينا أن نجتهد فى أن تكون ملكاتنا أقل ظلمًا لنا وأكثر عطفًا علينا. وذلك لا يتم لنا إلا إذا كانت ملكات قلوبنا متعلمات طاهرات القلوب فاضلات بكل معنى الكلمة.

أليس ذلك اعتبارًا جديدًا يضاف إلى غيره من الاعتبارات الأخرى؛ فيجعلنا نهتم أفرادًا وجماعات بترقية المرأة إلى درجة أعلى من مرتبتها الحالية" [1].

6- بناتنا :

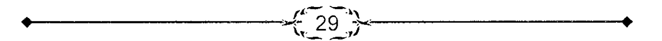
فى هذه المقالة يمضى أحمد لطفى السيد فى تأكيد ما سبق أن ذكره فى المقالات السابقة من أهمية تعليم البنات لأنه حجر الزاوية للسعادة العائلية التى

(1) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 80 : 82.
وأيضًا الجريدة، العدد 524، 26 نوفمبر 1908.



تؤدى إلى رخاء الأمة وتقدمها. كما أنه يدعو إلى تغيير أسلوب تنشئة البنت لأنها تعد لزمن جديد يختلف عن زمن الآباء.

يقول لطفى السيد فى مقاله: "يجزع الوالدان وقد رأيا ابنتهما قد رمدت عينها رمدًا يهددها بفقد العين، يخشيان أن ينتشر فى وجهها النمش فيشوه جمالها، يجزعان لكل عرض يلحق بجسمها ويكون من شأنه تشوه أعضائها، أو تقليل مقدار جمالها، فتبور فى سوق الزواج. يجزع الأبوان وحقهما أن يجزعا من فقد ابنتهما لما يُرغب فى خطبتها الرجل الكفء لها. ليس فى ذلك عجب، **ولكن العجب هو أن الوالدين يشفقان على ابنتهما من العيوب البدنية، ولا يشفقان عليها من العيوب المعنوية، عيوب النفس والعقل، يتركانها من غير تربية** تصفى نفسها من كدورة الوسط وما ورثته من سوء الطباع. يتركانها من غير تعلمي يجدد عقلها وينيره ويجعلها إنسانًا خليقًا بصحبة زوج كفء طول الحياة. يفكر الوالدان فى المبالغة فى تجهيز ابنتهما فيبتدئان فى سن طفولتها يثقبان لها أذنيها اللتين قد نسبت الطبيعة أن تعطيهما خلقهما الكامل، وأن تجعلهما موطن زينة تعلق فيها الحلقات. ثم يأخذ الوالدان بعد ذلك فى أن يشتريا لها كل عام شيئًا من الحلى ثم من الأثاث الجميل مما ينضد فى البيت للاستعمال أو لمحض الزينة. يشتغل الأبوان على هذه الطريقة المضحكة لتجهيز ابنتهما للزواج كأن الزواج قرط فى الأذن، وخزام فى الأنف، وأساور من الذهب المرصع فى الساعدين، وخواتم تأخذ بالأبصار فى الأصابع، وقلائد فى اللبة وجلابيب وفساتين ومكاتب وطاولات و.... إلخ. وليس الزواج بشىء من ذلك. بل الزواج امتزاج روحين امتزاجًا لا مفرق له إلا الموت فكم من شابة يضع لها أبوها من أنفس العروض، وزفها به إلى زوجها، فما أغنت تلك العروض ولا التحف فى أمر الوفاق شيئًا، بل كان مآل هذه المسكينة التى لا ذنب لها إلا عدم عناية والديها، أنها لم تعرف أن تكسب جاذبية زوجها، فاختلف الزوجان، وهنالك يفسد ذوقهما لطعم العيشة الراضية، وهل تقدر العروض والفرش أن تفيض على الزوج محبة زوجته!



... تلك هى سخرية صرفة، فإن الحس يقدم لنا أمثلة يومية تدلنا على أن الرجل لا تصفو مودته. ولا تطول صحبته، إلا بذلك الصاحب الذى يتفق معه فى النظر إلى أمهات المستقبل. **فلا تجد صاحبين أحدهما متعلم والآخر جاهل، تدوم صحبتهما إلا ريثما ينقضى المطلوب منها كشركة مالية أو منفعة مشتركة أو جوار فى البيوت. أما الصحبة المؤسسة على التمتع بالصحبة لذاتها فقل أن تجدها بين مختلفين فى التربية والتعليم.**

وإذا كان هذا شأن الصاحبين فماذا يكون شأن الزوجين، لا سعادة لهما إلا أن تختلط روحاهما تمام الاختلاط، ويتفق ذوقاهما تمام الاتفاق، ليحصل كلاهما على السعادة المنشودة فى الزواج.

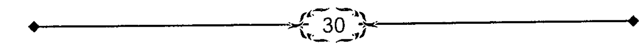
... تعمل الوالدة لابنتها ما تتذكر أن أمها قد اهتمت بعمله لها، وتنسى أنها كانت تعد لزمن انقضت أيامه. وأما ابنتها فإنها تعد لزمن جديد لا يؤسس فيه الزواج إلا على المحبة الصحيحة والمودة الطويلة والألفة التى من أهم أسبابها أن تفهم زوجها المتعلم ويفهمها، وذلك لا يكون إلا بتقاربهما فى التربية والتعليم.

السعادة العائلية هى حجر الزاوية لسعادة الأمة، فالوالد الذى يعمل لهذه السعادة بتربية ابنته، إنما يخدم أمته أجل خدمة يمكن للفرد أن يسديها، فاصرفوا ما تصرفوه فى الحلى والعروض، فى تعليم البنات، فإنه الحلى الدائم فى جمال الشبوبية وسنى المشيب. وإن الآباء إذا فعلوا ذلك، فإنا لا نشك فى أن بنات البلد جميعًا يصبحن متعلمات. لأن ما يصرف على إحداهن فى الزينة المادية يكفى لتعليمها وزيادة. **أعطوهن حظهن من التعليم، وخلوهن يحصلن على سعادتهن التى هى سعادة الأمة"** [1].

7- بناتنا وأمهاتنا :

يقصد أحمد لطفى السيد من هذه المقالة مقاصد مختلفة لكنها تلتف جميعًا

(1) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 114 : 116.
وأيضًا الجريدة، العدد 610، 14 مارس 1909.



حول معنى سام عميق وهو أن تحرير الأمهات قبل تحرير الأوطان، كما أنها تهدف إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وجعل المرأة تشعر بحريتها، مثلما يشعر الرجل، وبأن عليها حقوقًا للجمعية الإنسانية يجب أن تقوم بها. وأهمها تربية الأولاد على الحرية.

ويقارن أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة بين الزوجين الريفيين والزوجين الحضريين فى عهده ويرى أن العلاقة بين الزوجين الريفيين مبنية على المساواة والتسامح والحرية، وأنها بذلك نموذج يجب أن يحتذيه أهل المدن الذين تغلب على حياتهم الزوجية سوء الظن والاستعباد من جانب الرجل للمرأة.

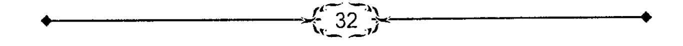
يقول أحمد لطفى السيد فى مقالته: "هذا الرجل يغتدى بكرة النهار قبل الشمس هادئ البال ساكن الأعصاب، يذهب إلى المسجد يمشى دون المسرع وفوق البطيء، مشية منتظمة جدًا، تدل على راحة الضمير وصفاء النفس وحسن الرجال فى وجه الله. فإذا عاد إلى بيته كلم زوجته فى أمر عمله وإلى أى غيط هو ذاهب، وما الذى سيحمله إلى الغيط من أدوات الحرث، وماذا تحمل زوجته منها أو ماذا تقود من الماشية إلى الغيط. يخاطبها مخاطبة الرجل للمرأة، مخاطبة المساوى للمساوى، مخاطبة الشريك للشريك. وهى كذلك تحبه وتحترمه، ولا تعتبر أنه ملك مستبد عليها له كل شيء وليس لها شيء بل على العكس من ذلك تحس بأن علاقتها به - بصرف النظر عن الحب - علاقة شريكين عدلين، أحدهما قوى والآخر ضعيف، يتحابان ويتباغضان، يصطلحان ويتحاسبان. يتشاتمان ويتصافيان، يشكو كلاهما الآخر عند الحاجة لشيخ البلد أو المأذون ليحكم بينهما بالعدل، وليعتذر الذى عليه الحق للذى ظهر الحق فى جانبه. وكأنى لا أعرف الألفاظ التى أبين بها للقارئ هذا المعنى الراقى جدًا، **معنى أن هذا الرجل الفلاح يعامل امرأته معاملة المساوى للمساوى، ويعتبر أنها إنسان موجود مثله لها من الإرادة ما يجب احترامه إلى الحد المحترم من الإرادة. تخرج وتدخل فى دارها عشرات المرات فى اليوم الواحد، ولا يبدو فى دماغها أنه سيجئ أحد يحاسبها على حرية الدخول**

والخروج، وأين كانت، ومع مَن مِن الرجال تحدثت، وماذا كان موضوع الحديث. فإذا حاسبها الزوج على جيئاتها وروحاتها يوم السوق جرح هذا الحساب شعورها وعزت نفسها، حتى لقد تغلط إليه فى القول لأن كلماته تدل على أنه يظن بها سوءًا وما بها من سوء. كما أنها إذا بان عليها من نظراتها ومن عبارتها أنها ترتاب فى أمر زوجها، غضب لذلك غضبًا شديدًا وربما انتهى غضبه بأن يضربها كفًا أو كفين كما كان يفعل ذلك، لو أن شاتمه أحد من إخوانه.

... انظر الفرق بين الزوجين الصالحين اللذين قد تأسست علاقتهما على الحرية والمساواة. وبين هذين الزوجين المدنيين وقد تأسست علاقتهما على سوء ظن كليهما بالآخر. **واجتهاد الزوجة أن تخفى عن زوجها ما يجرى** فى وهمها من الخيالات، وما يختلج بقلبها من صنوف الميل إلى الأشياء. تخفى عنه زياراته، تخفى عنه حياتها، تخفى عنه كل شيء إلا شيئًا واحدًا هو الظهور له بمظهر كاذب مزور. وهو يخفى عنها أيضًا كل شيء حتى صور أصحابه من الرجال. يخفى عنها أعماله ومقاصده، فهى لا تعرف من أمره إلا شيئًا واحدًا، هو أنه كاذب فى حبه لها، كاذب فى رضاه بها خليلة إلى الممات.

فإلى متى يصبر أهل المدن والمقلدون من أهل القرى على هذه المعيشة الخسيسة، ولا يفكرون فى تحسين الروابط العملية بين الزوجين وإرجاعهما إلى ذلك المثال الطبيعى من الزوجة الفلاحة الصرف المبنية على المساواة والتسامح، لا على الاستعباد وسوء الظن؛ المؤسسة على الحب المتبادل بين الزوجين قبل عقدة الزواج، لا على مال الزوجة أو مال أبيها الذى سترثه بعد عمر طويل.

نكتب لضرورة المساواة ونقول بها فى المجالس ينقلها عن الشريعة الإسلامية نصوصًا وأعمالاً. ننقلها عن التمدن الغربى وقائع وأمثلة. ونحن مع ذلك أقل عزيمة من أن تجرى مبادئها فى بيوتنا وعلى أخص الناس لنا وألصقهم بنا أي نسائنا. نطلب نظامًا ديمقراطيًا "المساواة بين جميع الطبقات فى الحقوق ونحن فى بيوتنا على أشد ما يكون المستبد. وأقسى ما يكون الظالم. نطلب لأولادنا الحرية وندع



أمهاتهم رفيقات راضيات بالرق مجردات عن الميل إلى الحرية المشروعة. أليس يكون هذا هو أقطع الردود حجة علينا فى أن نقول ما لا نعتقد، أو أننا أعجز من أن ننفذ ما نعتقده الحق؟

وإنا لنرجو آخر الأمر من جماعة المنتقدين ألا يجعلوا كل سمرهم الانتقاد على زينة السناء، بل حسبهم أن ينتقدوا بطالة الرجال، وسوء معاملتهم لأخواتهم، بل **أرجو أن تحرر أمهاتنا، مثل أن تحرر أوطاننا**" (1).

8- صلاح العائلة صلاح الأمة :

يتحدث أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة عن أسس الاختيار فى الزواج فى العائلة المصرية فى زمانه، وهى القاعدة التى تبنى عليها العائلة، ومن ثم المجتمع بأسره. لأن الأسرة هى أساس المجتمع ولبنته الأولى.

ونراه هنا يقارن للمرة الثانية بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى مفضلاً أسس الاختيار للزواج فى المجتمع الريفى، وكذلك نمط العلاقات الزواجية، والعائلية فيه، مبررًا لرأيه بمبررات واقعية ومنطقية.

كما أنه يتناول فى هذا المقال أهمية التعليم والمساواة بالنسبة للبنت، وضرورة المساواة بينها وبين أخيها فى التنشئة والتربية. ورأيه فى حجاب المرأة وسفورها.

يقول أحمد لطفى السيد فى مقالته هذه إذا رأيت العائلة المصرية ولحظت علاقات الزوجية خصوصًا فى الطبقة التى عقد بها الرجال لترقى البلاد. وإذا رأيت فوق ذلك هذه الأزمة الفاشية فى سوق الزواج بين الشبان والشابات. إذا رأيت كل ذلك، حكمت أن علينا واجبات لا آخر لها، وجهادًا شديدًا وطويلاً فى إصلاح حالنا

---

(1) انظر المنتخبات، المصدر نفسه، ص 124 : 127.
وأيضًا الجريدة، العدد 617، 22 مارس 1909.

الاجتماعية. **وإننا يجب علينا أن نستخدم جميع القوى التى ندفع بها حريتنا الشخصية وحريتنا السياسية فى إصلاح حالنا العائلية. لأن نجاحنا فى الأولى، يتوقف دائمًا على نسبة تقدمنا فى الثانية.** لا تتألف الأمة من الأفراد المجردة، بل هى تتألف من العائلات.

كنا نصبح أشد رجاء وأسعد حظًا لو كانت العائلات المعول عليها فى رقى الأمة هى تلك العائلات الفلاحية التى ليس فيها بين الزوج والزوجة من الفروق، إلا تلك الفروق الطبيعية أو الشرعية، التى لا مناص منها. ولكن مع الأسف إن السنة المطردة فى نظام العالم تجعل هذه العائلات **الفقيرة لا تحدث فى جمعية الأمة أثرًا إلا وراء العائلات الأخرى، عائلات الطبقة العليا فى بلادنا، هى فى الحقيقة قريبة فى نظامها من المعقول لأنها مؤسسة على جانب عظيم من المحبة والتسامح والشعور بالمساواة بين الزوج وزوجته.**

يرى الشاب الفلاح ابنة جار أبيه فى البيت أو الغيط، أو يلمح ابنة نزيل عندهم فى القرية أو ابنة أحد أقارب أو أصحاب أبيه أو غيرهم فى بلد أخرى. يلمح هذه أو تلك فيبتدرها بالسلام. يسلم عليها باسمها من غير كلفة، وهى كذلك ترد السلام عليه باسمه، ثم يتحادثان كما يتحدث الأخ مع أخته. ثم يكون من بعد ذلك أن يجد الشاب فى هذه البنت الصورة المرسومة فى ذهنه من المرأة التى يبتغيها له شريكة فى الحياة، فيخطبها له أبوه. وهكذا هى العامة. إلا ما شذ منها فى العائلة التى يكون رئيسها غليظ القلب، جافى الطبع، يزوج ابنته كرها لمنفعة يرتجيها. أو فخر يحلم به. أو يزوج ابنه بمن لا يحبها، لأنه يجب إرضاء مطمع له أيضًا. ولقد علم الناس أن مثل هذا التصرف يأتى دائمًا على نتيجة تناقض ما فى حسبان الآباء، فكفوا عن الآن كثيرًا. وليست هذه الأمثلة فى الواقع إلا شواذ من القاعدة العامة التى هى **أن الشاب الفلاح والشابة الفلاحة، يتزوج كلاهما بعد ميل خاص، وجاذبية حقيقية.** إذا أخطأ الشاب فى اختياره أو أخطأت الشابة فى اختيارها، فخطؤهما شخصى خاص بهما لابد لنظام

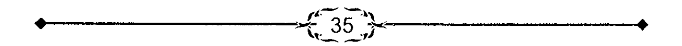
الجمعية فيه، ولا مسئولية على هذا النظام إلا فى أنه لم يعط هذه الشبيبة **الفلاحة** من العلم قسطها، حتى يحسن اختيارها.

أما الطبقة الوسطى من الأمة، وهم طبقة الذين يحجبون نساءهم فى المدن، والموسرين فى القرى، الذين يقلدون أهل المدن فى حجب النساء، فتأليف العائلة عندهم مضحك. وشر البلية ما يضحك.

تخطب السيدة المصونة، والجوهرة المكنونة، على الطريقة التى نعرفها جميعًا. لعبة فى علبة. لا يشترط فيها إلا أن تروى عنها السيدات **المكنونات أيضًا** ما شئن من الجمال الذى لا يعرفن له معنى، إلا السُمن والبياض. **والأدب الذى لا** يعرفن له صورة، إلا غض الطرف ووضع اليدين بانتظام على الركبتين كتماثيل سقارة. **ثم تنتقل هذه الشابة التى عقد عقدها إلى بيت زوجها كما تنقل البضاعة الذى حصل اتفاق المتعاقدين عليها عقدًا عامًا، ليس فيه شرط. ولا خيار عيب، ولا خيار رؤية. كأن الأزواج فى هذه الحال عمى يحبون بالسماع، ويختارون بالسماع، ويعولون فى سعادتهم الزوجية على السماع.** قد تكون الصدفة سعيدة، فيحصل كل من الزوجين على ما كان يحب. **ولكن الصدفة أبعد جدًا من أن تصلح نظامًا عملياً للروابط الاجتماعية، فإنها تسعد مرة، وتخبث مرارًا.**

إن هذه السيدة كانت مكنونة فى الحجب فى دار أبيها، مكنونة فى بيت زوجها، وجهها عورة يجب سترها، وصوتها عورة يجب كتمانه، وملكاتها عورة يجب خنقها تحت الحجاب. واسمها عورة، وكلها كذلك، ثم يطلب منها بعد ذلك أن تكون إنسانًا حرًا تام الشخصية، عليه للاجتماع أثقل الواجبات، وهو واجب تربية البنين والبنات.

يبين لبعض الذين يأخذون بظواهر الأشياء أن السيدة المحجوبة هى موضوع الاحترام والإجلال، أو فى نظر أبيها وزوجها أكثر احترامًا ورعاية من تلك الفلاحة التى لا حجاب عليها. ولكن ذلك خطأ محض. **فإن الفلاحة ملحوظ فيها أنها إنسان أمين على نفسه، أي إنسان تام الخلقة، له من الحرية ما وهب الله لكل مخلوق، وأما السيدة أو الهانم،** فإنه ملحوظ فيها أنها ليست أمينة على نفسها. لا



قوام لها بغير المراقبة الشديدة. **أو لا وجود لها إلا بصفتها متعلقة بإنسان آخر، هو وليها أو زوجها.**

يظهر لنا أن هذه الاعتبارات هى التى تجعل شبابنا يحجبون بعض الشىء عن الزواج، وهذا الإحجام بلية يجب علينا أن نتداركها بقدر الاستطاعة. ولا يمكننا أن نتداركها إلا بإرضاء أطماع الشبان التى خلفتها فيهم التربية الحديثة. ولا يكون ذلك **إلا بتعليم البنات وتقريب مستواهن العقلى والعلمى من مستوى الشبان حتى يكون الزواج مرجحًا فيه جانب السعادة على جانب الشقاء.**

بناتكم أصبحن بحكم البيئة والتعليم يدركن أن لهن إرادة يجب أن تحترم، كما تحترم إرادة الشباب. يعلمن أن لهن حظًا من السعادة فى هذه الحياة الدنيا، يجب أن يستوفينه كما يستوفيه الشبان. **لا تضاروهن ولا تضيقوا عليهن؛ ولا تفرقوا فى المعاملة بينهن وبين إخواتهن.**

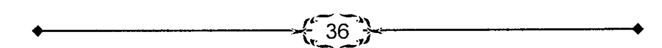
إذا أحست المرأة بحريتها ومسئوليتها. وأحس الرجل بمسئوليته عن المساواة بينه وبينها، تألفت العائلة المتينة التى تصح أن تكون هى الوحدة فى تأليف أمة. أهل لأعلى درجات السعادة والرقى.

العائلة أساس الرقى، أصلحوها بعد ذلك سهل مستطاع" [1].

9- سعادة النساء :

ينصح أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة النساء بترك بعض العادات السلبية الضارة التى لا تجلب لهن السعادة قدر جلبها للضرر والارتباك فى حياتهن، "كالإسراف فى حب الزينة، واقتناء الكماليات، والإسراف فى مناسبات الأعياد، والأفراح، بل والمآتم أيضًا، أكثر مما تسمح به قدرة أوليائهن المالية، حتى أن كثيرًا من الشبان ذوى الحال الرقيقة لا يستطيعون الإقدام على الزواج. ويخافون إن هم

(1) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 128 : 131.
وأيضًا الجريدة، عدد 630، 6 أبريل 1909.



فتروا سقطت مراتبهم فى أعين زوجاتهم! وإن هم طاوعوهن على مطالبهن التى لا تحصى، أفلسوا وضاقت عنهم حالهم ووظائفهم".

وفى هذا المقال نلاحظ موضوعية أحمد لطفى السيد فهو لا يناصر المرأة مناصرة عمياء، بل إنه ينقد تصرفاتها، ويحللها ويبين صواب تصرفاتها من خطئه، ويرى أن إسراف المرأة لا يتفق مع شخصيتها الجديدة.

يقول أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة: "... إنهن متفقات معنا فى أن السعادة لا تكون بعقد ثمنه ألف ولا بسوار ثمنه خمسمائة، ولا بقرطين كبيرين من أكرم الحجارة يضيئان فى شحمتى الأذنين، كذلك ليست السعادة فى أثواب غالية، واسعة الجيوب مجرجة الأذيال. وليست السعادة فى نفاسة البسط ولا فى إحراز كثير من الطرف التى توضع للزينة .. ولا فى استعمال الآنية من الذهب ولا الفضة. هن متفقات على السعادة شيء آخر غير ذلك.

نحن لا ننكر على المرأة حب الزينة، ولا نكره أن تنشأ فى الحلية والعيش الناعم. ولكن ما ننكره هو الإسراف والخروج فى شراء أدوات الزينة عن حد قدرتها المالية. كل سيدة تعلم أن الإسراف رذيلة. ولكن الصعوبة هى فى إقناعها بأن ما هى فيه إسراف.

يصعب علينا نحن أيضًا أن نضع حدًا للإسراف الذى تأتيه السيدات فى بلادنا لأن هذا الحد يختلف باختلاف سن السيدة ومقدار التسامح معها فيما عندها له ضعف من الزينة، وباختلاف البيئة التى تعيش فيها، والمدينة أو القرية التى تسكنها وقدرة زوجها على أن يكون لديه من المال فضل يسع الاحتياطى والصدقات ... ويسع بعد ذلك كله شراء الزينة لزوجته. فمن الصعب وضع حد مرسوم لإسراف، ولكن من السهل إحصاء، بيوت التجارة الخاصة بالزينة ومقدار ما تبيعه فى كل عام بالنسبة لمواد الغذاء والملبس العادى المعروف. إذا فعلنا ذلك حكمنا من غير تردد أن سيداتنا مسرفات. وعليه يكون إسرافهن من أسباب الضائقة المالية لكثير من البيوت التى يزيد مصروفها على إيرادها سنة عن سنة.

كان النساء قبل هذا القرن، ومن زمان بعيد يبالغن فى الزينة إلى ما فوق الإسراف، ولكن معذورات فى ذلك لأنهن كن يتزين للرجال ولم يكن لهن من الهم ما يلوى بهن عن ذلك فما عذرهن الآن وقد قمن يطالبن بالمساواة بينهن وبين الرجال فيما يقدرن عليه من واجبات الحياة الثقيلة. تلك المطالبة وحدها تشف عن أن المرأة الحديثة قد أنفت موطنها الماضى، فلتأنف معه أيضًا أن تستعمل ذلك السلاح القديم، سلاح تسخير الرجل لزينتها.

... الواقع أن السيدات يسرفن فى إحراج أزواجهن بمناسبة الأفراح والأعياد، بل بمناسبة المآتم أيضًا. يسرفن فى اقتناء الزينة بأكثر مما تسمح به قدرة أوليائهن المالية، يسرفن فى مجاوزة حدود القصد. يسرفن فى كل ذلك حتى أن كثيرًا من الشبان ذوى الحال الرقيقة لا يستطيعون الإقدام على الزواج.

.. ولا شك فى أن هذه الحال تستدعى النصيحة لا الجدال. نصيحة نرفعها لمن يتدبر من النساء ومن الرجال على السواء. فإن عاقبه الاقتصاد أدنى إلى تحقيق سعادة النساء" [1].

10- تربية البنات :

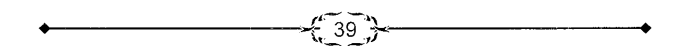
تأتى هذه المقالة فى الترتيب الزمنى، بعد ثلاث سنوات من كتابة أحمد لطفى السيد مقالته بعنوان "بناتنا وأبناؤنا"، ومقالته التى تلتها بعنوان "لا تضيقوا عليهن" ونلاحظ أنه فى مقالاته الأولى عن المرأة كان يعنى بالدرجة الأولى بمسألة تعليمها منذ الصغر، وأهمية التعليم الكبرى فى تربيتها، وإعدادها لأولادها المستقبلة، كما أنه كان كثيرًا ما يذكر حرية المرأة عند ذكره لأهمية التعليم بالنسبة لها، لكنه فى هذه المقالة يؤكد حرية المرأة فى المحل الأول، ويذهب إلى أن الحرية قرينة العلم. وفى هذه المقالة أيضًا نرى كيف يتدرج أحمد لطفى السيد المفكر

(1) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 213: 216.
وأيضًا الجريدة، العدد 1183، 4 نوفمبر 1911.

العظيم فى دعوته فيبدوها بالدعوة إلى تعليم المرأة ثم يتدرج داعيًا بالتغير والتطور الاجتماعيين، إلى الدعوة إلى تحرير المرأة، وذلك بعد أن نجحت الأولى نجاحًا كبيرًا، لأن الأمارة الوحيدة لحرية الأمة فى نظره هى حرية المرأة.

يقول أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة: "تحولت الحال، وتحول معها حزب المعارضة فى تعليم البنات، فكان هذا الحزب فى زمن غير بعيد يضم أكثرية أولى الرأى فى البلاد، ثم تضاءل شيئًا فشيئًا حتى صار يستحى من التصريح بمعارضته علنا .... ثم تضاءل وأصبحنا والحمد لله لا نرى لحياته، أمارة ولا نسمع عن وجوده خبرًا ... فمتى تجئ ساعة ذلك الحزب الآخر الذى يتراوح بين التقدم والتأخر، فلا هو صريح المعارضة كالحزب القديم، ولا هو سائر فى تيار العلم كالحزب الجديد، ونعنى بهذا الحزب أولئك الذين يقولون بأن الحرية أساس لكل مدنية صحيحة، ويقولون إن المرأة هى حجر الزاوية لتلك المدنية، ثم هم على ذلك ينكرون حقها فى الحرية، **ويأبون عليها التطور الاجتماعى، والسير على قانون النشوء والارتقاء، يبغون النتيجة ولا يبغون وسيلتها الوحيدة، يحبون السعادة الاجتماعية، ويكرهون أسبابها.**

من هؤلاء جماعة البسطاء الذين يتخذون الخوض فى المسائل الاجتماعية العويصة لهوا وتسلية يقتلون بها الوقت فإذا وقعت فى "الحارة" واقعة من الواقعات الشائنة، صاحوا فى مجالسهم، تلك هى النتيجة اللازمة لتحرير المرأة، وتطيروا بقاسم أمين وأصحابه. فإن قيل لأحدهم: وعلام ترسل ابنتك إلى المدرسة؟ قال ما للتعليم والحرية، التعليم واجب على كل مسلم ومسلمة، ولكن التعليم شىء، وتحرير المرأة شىء آخر. فإن المرأة متى أحست بحريتها وأن لها حقًا فى تلك الحرية تطالب به أباها وزوجها والأمة بأسرها، أساءت استعمال هذا الحق واتخذته سلاحًا تقتل به نفسها. يقول قائلهم ذلك **وينسى أن العبودية ابنة الجهل، والحرية قرينة العلم، وأن طباع السوء إذا تولدت مرة عن الحرية، تولدت ألف مرة عن الاستبداد، وأن الحرية أكبر ضمانة يمكن اتخاذها لصون المرأة، كما أن الاستقلال الذاتى للرجل هو المقوم الوحيد لأخلاقه، والسلم الذى يرتقى عليه إلى الأدب الكامل.**



ومهما يكن من تخبط المتخبطين فى أمر المرأة المصرية، فمن المحقق أن هذا الاختيار يقع عادة وبغير حساب فى فترة الانتقال من حال إلى حال، فهو بهذه المثابة لا يخيف طلاب الإصلاح الحقيقى، لأن التقدم فى المدنية سيل جارف لا يقف أمامه إلا موشك أن يقع فيه. ولا يبقى من المذاهب إلا ما يوافق مزاج مدنية العصر، فخير للذين يغلون فى الخوف من مستقبل المرأة المصرية، أن يعتصموا بالصبر على حال الانتقال، وأن يروضوا أنفسهم على الاعتقاد بأن الأمارة الوحيدة لحرية الأمة هى حرية المرأة. فإذا حصلنا على الحرية الاجتماعية للمرأة حصلنا بسهولة على الحرية العامة والاستقلال" [1].

11- المرأة فى البلاد العربية :

تناول أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة المرأة العربية، ووجه الأنظار إلى **أهمية دراستها ومعرفة صفاتها وأهم ما تعانى منه لأنها** فى نظره نصف الجنس العربى، وعلى صلاحها أو فسادها يبنى الحكم على الأمة بأسرها. يقول أحمد لطفى السيد فى هذه المقالة: "... لكن المرأة العربية وهى نصف الجنس العربى، وعلى صلاحها أو فسادها يبنى الحكم على الأمة بأسرها، لا يجوز أن يكون نصيبها من ملاحظاتنا الإهمال. لذلك لاحظت طرفًا من الهيئات والأزياء. واستمعت نتفًا من الروايات الصادقات عن حال النساء العربيات، أنقله للقارئين والقارئات.

... والمرأة العربية على وجه العموم متأخرة جدًا فى أمر التعليم، متأخرة عن زميلاتها فى مصر وفى بلاد الترك. ولكن تأخرها فى التعليم لم يفقدها شيئًا كثيرًا من استقلالها، ولم يمت فيها ملكه الإرادة. وبالجملة لم يطبعها على طبائع الذل كما فى كثير من الأصقاع الأخرى. بل لا تزال هى هى المرأة العربية الحقيقة بأن تكون قرينة للعربى، حمى الأنف قوى الإرادة، عظيم المروءة ظاهر الشجاعة والكرم" [2].

(1) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 226 : 228.
وأيضًا الجريدة، العدد 1286، 6 يونيو 1911.
(2) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 241 : 245.
وأيضًا الجريدة، العدد 1356، 28 أغسطس 1911.

12- الحركة النسائية فى مصر :

تتوج المقالات التى كتبها أحمد لطفى السيد - والتى جُمعت فى كتاب المنتخبات، وكانت تخص المرأة بشكل واضح - بمقاله. عن الحركة النسائية فى مصر، وفيه يذكر الكاتب هدف الحركة النسائية فى مصر، ثم يتحدث بإسهاب عن معارضيها، ومؤيديها، والظروف التى جعلتها تتخطى العقبات التى واجهتها، ويرى الرائد العظيم أحمد لطفى السيد أن تحرير المرأة قد أصبح حقيقة واقعة، وأن مسألة الحصول على الثمار المنتظرة من هذا التحرير هى مسألة وقت فقط. وهو يعى تمامًا فكرة التغير والتحول الاجتماعيين فيرى أن الاضطراب الاجتماعى الذى قد يكون متسببًا عن الحركة النسائية فى مصر، والذى يعد توقف الشبان عن الإقدام بسهولة على الزواج مظهرًا من مظاهره، إنما هو اضطراب وقتى اقتضاه الانتقال من حال إلى حال. يقول أحمد لطفى السيد فى مقالته هذه: **"كانت ترمى هذه الحركة النسائية فى مصر إلى غرض أصلى كبير، هو تربية المرأة المصرية وتعليمها حتى تشعر لذاتها بوجود خاص وشخصية مستقلة، لتستكمل حظها هى أيضًا من الكمال الذاتى، ولتنتفع وتنقع بخير الحرية المفيدة التى ما منعتها إياها شريعتنا، ولكن أنانيتنا وفرط غيرتنا.**

لاقت هذه الحركة فى أولها معارضة شديدة، بل حربًا عوانًا من المحافظين، كادوا يقتلونها جهلاً بمزاياها، وفزعًا عن الانتقال مما يألفون إلى ما لا يعرفون، شأنهم أمام كل جديد من الأفكار والآراء والمقاصد. كادوا يقتلونها لولا أن اجتمعت لها ظروف كثيرة عرفت أن تستخدمها لنصرتها، **فكان من نصرائها الدين الحنيف** الذى لم يحظر على المرأة من مقتضيات الحرية إلا ما يضر بكمالها الذاتى ولا يتفق مع الحياء والأدب اللازمين فى كل زمن من الأزمان. ولا شك فى أن حركة تتسلح بالشريعة، أى تتسلح بسيف يقطع حجج المحافظين وألسن السوء وتغطرس الجاهلين.

وكان من نصرائها أيضًا هبوب الأمة من نومها العميق للمطالبة بحريتها، وبعيد أن يقبل من المطالب بالحرية أن يثبت طويلاً واقفًا فى وجه حرية غيره، إنما يعتمد



المطالب بالحرية على أن الحرية حق طبيعى لكل مخلوق، فما أسمحه حين يدعى هذه الدعوى ويمنع الحرية أمه وأخته وزوجته. إنما يعمد المطالب بالحرية صبغة طلبه بأن الحرية هى وحدها مرقاه بلوغ المرء إلى كماله الخاص والأمة إلى استقلالها التام، وبعيد على قائل هذا أن يمنع المرأة وهى أخت الرجل ونصف الأمة، من الوسيلة الوحيدة لاستحقاقها أن تكون بحق زوج الحر وجزءًا من المجموع الناهض إلى الاستقلال.

وكان من نصراء هذه الحركة المباركة سيل التمدن الجارف الذى جاءنا من الغرب بمبادئه الفاضلة ورذائله، ونحن مكرهون على قبوله دفعة واحدة من غير أن نستطيع أن نقف فى وجه تياره السريع، ولا أن نجعل بيننا وبينه ردمًا. بل كل ما نستطيع هو أن نحاول تمصير فضائله وتضييق مجرى رذائله، حتى نملكه ونحكمه ... ذلك التيار المدنى قد جاء أيضًا لمصلحة حرية المرأة، ومكن له فى عزائم المحافظين فنقضها كما تنقض قوى الحبل الشديد انكاثًا لا قبل لها بالمقاومة.

اجتمع لهذه **الحركة المباركة** من الظروف المختلفة ما جعلنا نعتقد أنها حركة جاءت فى أوانها واستوفت عددها الضرورية للنجاح، فسارت فى طريقها **إلى الأمام وتخطت عقبتين. أولاهما شر تجريب الكاتبين أقلامهم فى الوصف**، فإن أهون موضوعات الوصف وألذها طعمًا فى أذواق العامة وصف المرأة المتبرجة، والوقوع فيها بالانتقاد، وتلمس عيوب لبسها، ومشيتها، وحديثها، واستنزال اللعنات على الحالة الاجتماعية الحاضرة، وسب الزمان والمكان، يخيفون بما يقولون الأزواج على سمعة نسائهم، والآباء على بناتهم. فيوقعونهم فى بؤس العيش من الحيرة بين اختيار الظن ومضارة النساء، والتضييق عليهن بما يأباه الدين ودواعى التقدم، وبين احتمال الانتقاد المر الذى ما دعا إليه فى نفس الكاتب إلا حب الكتابة واستلانة الموضوع. فالحمد لله قد كف الكاتبون أو كادوا عن تجريب أقلامهم فى هذا الميدان، فتخطت الحركة النسائية بذلك هذه العقبة الأولى.

وأما العقبة الثانية، فهى تردد أولياء الأمر على النساء، ويغضهم السير مع بعض نسائهم فى الطريق مشاة أو راكبين الترام والعربات. فإنهم كانوا يجدرون من

ذلك على أنفسهم غضاضة. يبتل جبين أحدهم بالعرق حياء من مماشاة زوجه إذا قابله أحد معارفه، كأنما هو يخزى من أن تكون له زوجة أو أخت أو أم أو خالة ... هذه العقبة زالت أو كادت تزول، فقد دخل فى عادتنا كثير أو قليل من مران الرجال واعتيادهم على الكف عن أن يستلوا ألسن السوء تنال من رجل لمجرد مشيه مع امرأة. وأصبحنا نرى هذا النوع من التنزه العائلى كثيرًا بين ظهرانينا وإن دخول هذا النوع فى عادات المدن جعل الحركة النسائية تتخطى هذه العقبة الثانية أيضًا. نقول فى المدن لأننا فى القرى لا نجد بأسًا من مرافقة الزوج زوجه إلى المزارع وإلى الأسواق. بل تلك هى العادة عندنا نحن الفلاحين.

اجتمعت للحركة النسائية تلك الظروف المناسبة، وتخطت تلكما العقبتين، فنحن فى حل من أن نأمن **عليها طوارئ التأخر أو معوقات السير فى طريقها الصالح إلى الأمام وأصبحنا نشعر بمزايا نتائجها. فإن المرأة المصرية قد أصبحت تتشبث بإثبات وجودها الخاص بعد أن كان وجودها فانياً فى وجود من يكفلها من الرجال. وصارت تدخل بنصيب فى الأعمال الاجتماعية العامة،** وسواء كان مظهرها فى ذلك قد أفاد أو لم يفد فالقدر المتيقن من هذه المظاهر أنها أصبحت غيورًا على إثبات وجودها، ضنينا بشخصيتها أن تحمى فى شخصية ابنها الرشيد، أو زوجها المسيطر، أو أخيها الكفيل، شاعرة بأن عليها مسئولية عامة بقدر طاقتها. فإننا نجد على الصحف أسماء كثيرات من النساء متبرعات للخيرات ولو من أموال ذويهن، كاتبات فى الصحف آراءهن، وخاطبات فى المجالس بأفكارهن. كل ذلك ليس على الرغم من ولاة أمورهن، فنلِن بذلك نتيجة مزدوجة، وهى أن المرأة أخذت تشعر بوجودها الخاص ومسئوليتها العامة فى الأمة وأن الرجل أخذ يسهل لها سبل هذه الحياة الجديدة من غير إكراه ولا مضض. أعنى أن الرجل والمرأة قد اتفقا بهذا العهد على (تحرير المرأة) فلم يبق إلا الزمن الكافى للحصول على الثمرات المنتظرة من هذا التحرير.

نحن لا ننكر تمامًا آثار الاضطراب الاجتماعى الذى قد يكون مُسببا على

الحركة النسائية وكثرة توقف الشبان عن الإقدام بسهولة على الزواج. ولكننا نعرف أن هذا الاضطراب وقتى اقتضاه الانتقال من حال إلى حال أخرى. فلن يكون من الصبر عليه إلا زواله والاغتباط بنتيجة الانتقال، وهى الوصول إلى جيل تكون فيه المرأة المصرية مستحقة لزواج الشاب المتعلم كبير الأطماع. ذلك الجيل هو الذى نعتمد عليه فى جنى ثمرات أتعابنا الحاضرة. وهو الذى سيشرق صحيفة تاريخنا، ويرد إلى مصر مركزها العالى فى مصاف الأمم الكبيرة إن شاء الله" (1).

**** خاتمة وتعليق:**

يتبين لنا من خلال استعراضنا لمقالات **أحمد لطفى السيد عن المرأة أننا بحق أمام رجل سبق عصره، رجل عاش فى المستقبل**، رجل نادى بتعليم المرأة المصرية، ومنحها الحرية كالرجل تمامًا، فى مطلع هذا القرن، فتحقق كل ما نادى به فى أواخر القرن ذاته.

إن أحمد لطفى السيد من أكبر رواد تحرير المرأة المصرية، وإن لم يأخذ حظه من الشهرة والمعرفة فى هذا المجال. فالكثيرون يجهلون جهوده العظيمة من أجل تحرير المرأة المصرية، والتى لمسناها فى كل سطر بل كل حرف من المقالات التى استعرضناها آنفًا وحللنا محتوياتها. وأبرزنا أهم الأفكار التى احتوتها.

ومما يلفت النظر، وبخاصة بالنسبة للمتخصصين مثلى فى علم الاجتماع، أن **أحمد لطفى السيد كان اجتماعيًا من الطراز الأول فهو يضع يده فى مقالته "بناتنا وأبناؤنا" على أهمية القيم والعادات المصرية الأصيلة فى حياتنا**، وضرورة أن تمزج الفتاة المصرية المتعلمة بين عاداتها وقيمها الأصيلة، وبين قيم التمدن الحديثة، أو بعبارة أخرى بين الصالة والمعاصرة.

كما يلمس فى مقالته "لا تضيقوا عليهن" أهمية دور الأم كمربية لجيل بأسره، وأن الأم لا تعطى ولدها من الأخلاق إلا ما لديها.

---

(1) المنتخبات، المصدر نفسه، ص 268 : 271.
وأيضًا الجريدة، العدد 1481، 27 يناير 1912.

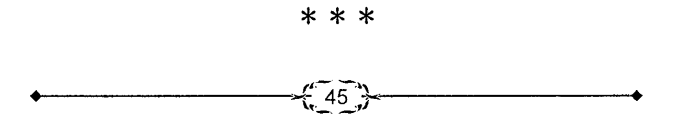
أما فى مقالته "بناتنا وأمهاتنا" فيوضح لطفى السيد بجلاء ما اصطلح على تسميته فى علم الاجتماع بالفروق الريفية الحضرية، فهو يقارن بين علاقة الزوجين فى الريف، وعلاقتهما فى المدينة، ويحلل، ويفسر الأسباب، حتى أنه فى النهاية يعطينا صورة كاملة لأسلوبين مختلفين فى الحياة. أسلوب الريف وأسلوب المدينة.

وقد أدرك أحمد لطفى السيد بثاقب بصيرته الاجتماعية أن العائلة أساس الأمة، وأساس الرقى، فقال أصلحوها وكل إصلاح بعد ذلك سهل مستطاع، وردد ذلك فى كل مقالاته، وإذا الدستور المصرى يأتى بعد حوالى خمسون عامًا ليذكر أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية.

ويبدو أحمد لطفى السيد مفكرًا اجتماعيًا أصيلاً فى مقالته الرائعة "تربية البنات" التى كتبها وهو فى التاسعة والثلاثين من عمره، والتى تأتى فى الترتيب الزمنى، بعد ثلاث سنوات من كتابته لمقالاته الأولى عن المرأة وهنا نلاحظ تأكيد لطفى السيد لفكرة حرية المرأة، وهى فكرة تلت دعوته لتعليم المرأة المصرية، ويبرز هنا وعيه بالتطور الاجتماعى الذى يذكره أكثر من مرة فى ثنايا المقالة.

كما يظهر حسه الاجتماعى الذكى فى مقالته "الحركة النسائية فى مصر" الذى توج به كتاباته عن المرأة المصرية، فشرح هدف الحركة، وحلل أبعاد النجاح والفشل، حتى بين أنها أصبحت حقيقة واضحة. ثم أظهر فى مقالته أنه يعى أن هناك بعض مظاهر الخلل أو الاضطراب الاجتماعى الذى حدث كنتيجة للحركة النسائية فى مصر، ولكنه بشر بأن هذا الاضطراب وقتى تقتضيه ضرورات التغير والتطور الاجتماعيين، وهذا ما حدث بالفعل.

وهكذا استحق أحمد لطفى السيد بأفكاره التقدمية عن تعليم المرأة المصرية، وتحقيق المساواة والحرية الشخصية لها، وممارسة تلك الأفكار عملاً لا قولاً فقط، أن يخلد اسمه بين الخالدين.



* * *

الفصـل الثانى

دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث (*)

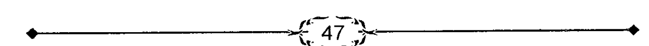
★★ تمهـيـد :

ليس من السهل تناول دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، **لأن التنمية الاجتماعية** التى بدأت فيه **منذ أواخر القرن التاسع عشر**، وسارت فى خطوات وئيدة أحيانًا، وسريعة أحيانًا أخرى، لم تحدث فى كل جنباته بدرجة واحدة، ولا بإيقاع واحد. ويكفى ما نلحظه من تباين ظاهر واختلاف واضح فى أسلوب الحياة الاجتماعية بين المناطق الريفية من جهة، وبين **المناطق الحضرية من جهة** أخرى. فثقافة الجماعات الريفية تتناقض إلى حد كبير مع الثقافة السائدة فى المجتمعات الحضرية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن المجتمعات الحضرية فى مصر أى المدن الكبيرة وعلى رأسها القاهرة والإسكندرية، سنرى فى داخلها **ثلاثة أنواع من** الثقافة وفق المناطق المختلفة فى المدينة. فهناك مناطق مغلقة تسود فيها ثقافة ريفية تكاد تكون خالصة، وعلى النقيض منها، هناك مناطق مفتوحة تسود فيها ثقافة عصرية. وهناك مناطق ثالثة بين تسود فيها ثقافة ريفية - حضرية، أى تجمع فى كثير من القيم والمعتقدات، والعادات، والتقاليد التى تسود فى الريف، وبين كثير أيضًا من العناصر المادية التى تكون جزءًا بارزًا من الثقافة الحضرية.

وعند تناول أى نظام اجتماعى فى مصر فى العصر الحديث. لابد أن يضع

(*) بحث نشر للمؤلفة فى المجلة الاجتماعية القومية المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثانى عشر، العدد الثانى والثالث سبتمبر، 1975.



الباحث فى اعتباره الاختلافات الكبيرة التى أشرنا إليها آنفًا بين الريف والحضر من جهة وبين المناطق المختلفة فى المدن الكبيرة من جهة أخرى، فعلى هذا الأساس فقط تكون نظرة الباحث عميقة مستوعبة ويكون تحليله دقيقًا وشاملاً.

وترى الكاتبة بادئ ذى بدء، أن تحدد تحليلها لدور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، فتناوله من منظورين أحدهما ريفى تقليدى يسير فى تنمية بطيئة أشد البطء والآخر حضرى حديث، يسير فى تنمية سريعة أحيانًا، وطفرية أحيانًا أخرى.

دور المرأة فى الجماعات الريفية التقليدية (*)

المرأة فى الجماعات الريفية التقليدية، كثيرة الذرية، تحمل القسط الأكبر من تنشئة الأطفال الاجتماعية منذ سن مبكرة. وهى بالإضافة إلى ذلك ذات دور بارز فى اقتصاديات الأسرة، فهى عاملة، ومشرفة ومدبرة ومسئولة عن جعل البيت فى حالة مستديمة وثابتة من الاكتفاء الذاتى لا ينقصه شيء من المئونة والمطالب التى تحتاجها الأسرة على مر فصول السنة.

والأسرة فى هذا الإطار الاجتماعى التقليدى معمل بدائى، تجرى فيه صناعة الأغذية وفى مقدمتها الخبز، وصناعة الملابس التى يحتاجها أفراد الأسرة، وبخاصة الإناث وتنظيف وغسل الملابس، وعمل مواد زينة النساء والقيام بعمليات تجميل المتزوجات منهن، ومن هن على أهبة الزواج من الفتيات. هذا فضلاً عن تربية الدواجن، وبعض الحيوان للإفادة من نتاجها، ولحومها، وصنع مستخرجات الألبان، وهذه كلها أعمال تضطلع المرأة بها، وفق ما تمليه التقاليد. وإذا ارتأى رب الأسرة أن يمارس فى بيته صناعة من الصناعات التى تعد من اختصاص الرجال أساسًا، فإن زوجته وبناته كن، فى حالات كثيرة، يساعدنه فى العمليات السهلة التى ستطعن القيام بها. لأنه لم يتصور فى هذا الإطار الاجتماعى المبسط للحياة،

(*) الجماعات الريفية هنا ترجمة لمصطلح Rural Communities.



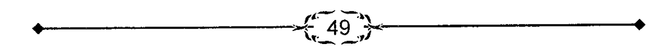
أن تقبع المرأة فى بيتها دون عمل أو حركة، وبذلك تعرض نفسها لمفاسد التعطل التى سرعان ما توقعها فى حبائل الشيطان.

فالمرأة فى أية مرحلة من مراحل حياتها، التى تستطيع فيها العمل بأى شكل، وعلى أية صورة خادمة البيت سواء كان ذلك فى بيت أبيها، أم بيت زوجها، وحتى فى حالة ترملها، أو طلاقها أو انفصالها عن زوجها لفترة من الوقت، فإنها تعود إلى بيت أبيها لتخدم فيه مهما كانت سنها، ومهما كان عدد أطفالها. فهى ترى وتنشئ، متشربة بهذه القيم والأفكار. وهى تكبر فتجد أمها وأختها وقريباتها الكبيرات على هذا الحال فتألف ذلك وتتعود عليه شيئًا فشيئًا، حتى إنه ليصبح طبيعة ثانية لها. فهى تتزوج لتخدم زوجها وبيتها. وتعبر الأمثال الشعبية، فى الثقافة الريفية، عن أهمية المهارة فى الخدمة المنزلية بالنسبة للمرأة، فيقولون "لقمة الراجل مقمَّرة ما تأكلها إلا المشمَّرة"، ويقولون "بنت فلان، نار وشرار"، "وقلبها حامى" أى أنها سريعة فى العمل.

وتأتى بعد المهارة فى قائمة الصفات المرغوب فيها فى المرأة الريفية، الأخلاق الفاصلة مثل الطاعة، والهدوء، والوداعة. وهذه الصفات الثلاث الأخيرة ذات قيمة عالية لدى الرجل، وبالنسبة لتقييم المرأة الريفية، وهذا أمر منطقى جدًا، لأنه منسجم كل الانسجام مع الأوضاع، والنظم التى تسيطر على طريقة الحياة وأسلوب المعاملات فى الريف.

ومن الصفات ذات الوزن الكبير أيضًا فى نظر الريفيين أن تكون المرأة صغيرة السن. ويعلل الريفيون تمسكهم بهذه القيمة بالنسبة للمرأة حين يفكرون فى اختيارها زوجة، بأن ذلك يسهل السيطرة عليها ويجعلها أساس قيادًا لزوجها مما لو كانت كبيرة.

ويجد الرجل القروى الأمان والاطمئنان فى التمسك بالعصبية، وهو لا يجب أن يفخر بأصله وحسبه فقط، بل يجب أن يفخر أيضًا بأصل من يصاهره وبحسبه ومكانته الاجتماعية، ولذلك تفضل الخطيبة فى الريف، إذا كان لها "رجالة بارزون مرموقون".



ومن العوامل المهمة أيضًا، فى اختيار المرأة الريفية كزوجة، وما تملكه أو ما سوف ترثه، من أرض، أو عقار، وحلى، حتى تستطيع أن تساعد زوجها فى حياته المعيشية، فالملاحظ فى الريف أن ما تملكه الزوجة يستطيع الزوج أن يتصرف فيه، وتعتبر الزوجة نفسها وما تملكه ملكًا لزوجها.

أما خصوبة الخطيبة، واستعدادها للإنجاب، فهو أمل كل رجل يعيش فى الثقافة الريفية، هذا إلى جانب جمال الفتاة، وإن كانت هذه الصفة لا تتمتع بمركز الصدارة مثل الصفات السابقة.

التحليل الاجتماعى لدور المرأة فى الثقافة التقليدية الريفية :

إذا ما وضعنا دور المرأة فى الثقافة الريفية التقليدية. تحت الفحص الاجتماعى العلمى بهدف تحليله وتحديد أهم مظاهره وأبعاده، لابد لنا بادئ ذى بدء من تحديد مفهومى الذكورة والأنوثة فى تلك الثقافة.

فالذكورة فى الثقافة التقليدية تعنى القوة، والسطوة، والسيطرة والسيادة. أما الأنوثة فتعنى الضعف، والخضوع، والطاعة والاستسلام لسيطرة الرجل.

إن "الدور المعيارى" للمرأة فى التصور التقليدى لها، هو - كما رأينا - دور التابعة الضعيفة المقهورة المسحوقة، أمام دور الرجل المسيطر القادر، السيد.

إن المرأة تعمل من أجل الرجل، وتخدم من أجل الرجل، وتملك من أجل الرجل وتفضل إذا كان لها "رجالة" بارزون أى أنها تدور دائمًا فى فلك "رجولى".

وإذا ما حللنا **علاقات القوة [1] بين الرجل [2] والمرأة فى الثقافة الريفية**

---

(1) تقصد الكاتبة بالقوة حصيلة جمع مجموعة من الصفات تعنى السيطرة، والسيادة، والتعبير عن الرأى ونفاذ الكلمة وهى باختصار القدرة الظاهرة أو الكامنة لدى كل من الطرفين للتأثير على سلوك الآخر.

(2) علاقات القوة: اصطلاح وضعته الكاتبة ليعبر عمن يسيطر ومن يخضع ومن يتخذ القرار ومن ينفذ القرار، ومن له الكلمة النافذة، والكلمة الأخيرة ومن تكون له القيادة والرئاسة.



التقليدية لوجدنا أن المرأة الريفية ضعيفة بوجه عام، فهى "مكسورة الجناح" على حد قولهم، تابعة لا حول ولا قوة لها مقابل الرجل الذى تعطيه تلك الثقافة السيطرة والحرية فهو السيد ذو السيطرة القوية، وهو كل شىء فى حياة المرأة، وحياتها بدون الرجل لا قيمة لها لأنها لا تكتسب قيمتها الاجتماعية إلا من خلاله، ولا يقيمها الناس إلا بعلاقتها به، وتقول الأمثال فى ذلك "ضل راجل ولا ضل حيط" و"اللى يقول لمراته يا هانم ياقبلوها ع السلالم" أى أن المرأة الريفية تكتسب قدرًا كبيرًا من القوة بانتسابها إلى الرجل.

ورغم تسليمنا بأن المرأة الريفية ضعيفة بوجه عام، إلا أننا نلاحظ أنها تملك عناصر قوة محدودة وكامنة، تظهر بوضوح عندما تخطب، وتتزوج وترتبط بالرجل. ولهذا ينشأ عن الموقف العام لدور المرأة فى الثقافة التقليدية موقفان متناقضان. الأول موقف أهل الزوج الذين يريدون أن تظل ابنتهم مستضعفة مهما كانت تملك من عناصر قوة مستجلبة أى أنهم يشجعون أن تبقى المرأة ضعيفة.

الثانى: موقف أهل الزوجة، الذين يشجعون ابنتهم على أن تظهر عناصر قوتها الكامنة ونسبها، حفاظًا على كيانها لدى زوجها، وكيان أسرتها الجديدة.

وعناصر القوة المحدودة، لدى الزوجة الريفية تتلخص فى:

1- جاه أهلها أى عصبيتهم.

2- ممتلكاتها مالاً وعقارًا.

3- ذريتها وبخاصة الذكور.

ويلاحظ أن عناصر قوة المرأة فى الثقافة الريفية التقليدية، يشوبها كثير من عدم الوضوح وعدم التحديد، لأن تلك الصورة التى استخلصناها، والمتعلقة بعناصر قوتها الكامنة والمحدودة، إنما تنطبق فقط على تلك الطبقة الريفية المتميزة بما تملك سواء من ناحية الذكور، أو من ناحية الإناث. أما بالنسبة للسواد الأعظم من أهل الريف وهم الطبقة الفقيرة الكادحة، **فإن صورة القوة عندهم مختلفة، لأن علاقات**

القوة بينهم مختلفة أيضًا، فالمرأة فى هذه الطبقة أكثر كدحًا من الرجل، وبالتالى فهى أقل مكانة من الرجل، فبينما وقت الرجل فى الريف، فى هذه الطبقة الكادحة، يوزع بين عمالة قصيرة متكررة وبطالة طويلة متكررة أيضًا، فإن المرأة على العكس منه لا تنعم بالراحة قط، إذ إن وقتها مشغول بشتى الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، وتربية الدواجن والأغنام، هذا فضلاً عن مساعدتها لزوجها فى الفلاحة فى كثير من الأحيان.

وفى هذا الإطار من الحياة الكادحة تزيد وطأة استعباد الرجل للمرأة، وتنكمش قوتها النسبية حيث تتبلور فقط فى كونها منجبة ونافعة للرجل فى بيته، إلا أن هوة القوة [1] التى تفصل بين قوة الرجال الكادحين وقوة النساء الكادحات تكون أكثر اتساعًا منها بين قوة الرجال المالكين، وقوة النساء المالكات فى الطبقة الميسورة المستريحة فى الريف.

اتساق دور المرأة فى الثقافة التقليدية ومطابقته [2]:

من الأهمية بمكان، ونحن نحلل دور المرأة فى الثقافة التقليدية فى المجتمع المصرى الحديث تحليلاً اجتماعيًا وثقافيًا. أن نعرف أن الدور **المعيارى لها كامرأة، وزوجة، وأم، أى الدور الذى يتوقعه منها المجتمع وينتظر منها القيام به، يتفق اتفاقًا كبيرًا، إن لم يكن يتطابق مع دورها الفعلى،** أى ما تقوم به فعلاً وتؤديه، ولهذا لا تجد المرأة الريفية فى الثقافة المصرية التقليدية، فى نفسها أى صراع بين المتوقع والمتحقق ولا تستشعر فى أدائها لدورها أدنى مشاعر الاغتراب.

إن الرجل كامل الإرادة والسيطرة، وإن المرأة أدنى منه، وأقل فى إرادتها، وقدرتها وأن حياتها تعتمد عليه، وأنه سيدها، وما هى إلا خادمة له.

---

(1) هوة القوة: اصطلاح وضعته الكاتبة ليعبر عما يلاحظ من تفاوت بين الرجل والمرأة من حيث المركز، والمكانة، والتأثير.

(2) اتساق الدور ومطابقته: Role Congeruency اصطلاح يطلق للدلالة على ذلك الموقف الذى يدرك فيه الفاعل كشاغل لمركز أن توقعاته هى نفس توقعات المجموعة بالنسبة له. (الكاتبة).

وعلى هذا النحو من التدريب والتعويد، وغرس الأفكار، تنشأ الفتاة، وقد تشربت تشربًا وتمثلت تمثلاً الإيمان بقيمة الطاعة، وبذلك لا تشعر بأى لون من التأفف، ولا بأى نوع من الغضاضة، من سيادة زوجها عليها، ومن طاعتها له ولأهله، بل إن الغالبية العظمى من النساء أنفسهن يكرهن سلوك المرأة القوية الشخصية التى تكثر من الاعتراض والمناقشة، ويصفنها بأنها "مناقرة" وإذا انقاد لها زوجها، فإن ذلك يقلل من قيمته؛ إذ يعد هذا الانقياد للزوجة "منقصة" لأنه ينتقص من رجولته ومكانته، ومنزلته بين الرجال. ولذلك كثيرًا ما يتهكمون عليه بعبارات مؤلمة، كقولهم "دا راجل خنتى ونى" أو دا راجل مالوش قيمة، راكباه مراته" [1]. بل يكفينا فى النهاية لنعرف قيمة الوعى بمركز الرجل وسيطرته وسيادته فى الثقافة الريفية إذا ما قورن بمركز المرأة الأدنى فى كل ذلك، أن نعرف أن اسوأ إهانة توجه لرجل فى ظل الثقافة الريفية التقليدية وصفه بأنه "امرأة".

ونستخلص من كل تلك الملاحظات، إن أساليب المعيشة فى الثقافة الريفية التقليدية هى التى تحدد نماذج السلوك والقيم المتصلة بها، وهى لا ترضى عن المرأة إلا إذا كانت مطيعة لزوجها، وتحت سيادته، ومنقادة إليه، كما لا ترضى عن الرجل إلا إذا كان مسيطرًا على زوجته، وسيدًا لها.

المرأة فى المجتمع المصرى الحديث: نظرة عامة

إذا حاولنا أن نلقى مزيدًا من الضوء على ما حدث من تغير على دور المرأة المصرية، ومكانتها ومركزها فى العصر الحديث، لابد أن نحدد - ابتداء - المدى الزمنى لمفهوم كلمة "العصر الحديث"، وقد قصرناه على السنوات التى مرت منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن. وقد رأينا أن خير وسيلة لإيضاح عملية التغيير الشامل الذى حدث بالنسبة للمرأة المصرية فى هذه السنوات الطويلة، أن نقسمها من حيث مكوناتها إلى حقب تمكننا من تتبع إيقاع التغير ومساره، وأبرز المسئولات

(1) انظر: فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، ص 258.



عنه، والمؤثرات فيه. ولما كانت قضية المرأة ترتبط إلى درجة كبيرة بالتغير الجذرى فى النظام الاقتصادى من حيث تشغيل النساء فى شتى المجالات، وفى نطاق واسع فإنه لابد من القول بادئ ذى بدء أن نمو الصناعة فى مصر لم يأخذ شكل ثورة صناعية أو انقلاب صناعى كذلك الذى حدث فى انجلترا مثلاً، فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وإنما كان بالتدريج البطئ أحيانًا والسريع نسبيًا أحيانًا أخرى كما حدث فى الخمسينيات والستينيات من سنوات ثورة 23 يوليو. وعلى الرغم من ذلك فإن النمو الصناعى فى مصر وبخاصة فى إطار سياسة التصنيع التى أخذت بها الدولة بعد سنوات قليلة من بدء الثورة سنة 1952، كانت له كثير من الآثار المماثلة- لتلك التى ظهرت فى كثير من الدول الأوربية التى حدث فيها الانقلاب الصناعى، وذلك الانقلاب الذى نجم عنه أهم ظاهرة اجتماعية فى العصر الحديث وهى ظاهرة خروج المرأة وبخاصة الأم إلى العمل، لأن عملها خارج بيتها لم يعفها من أدار دورها الرئيسى فى السرة، بل إنه أضاف إلى هذا الدور دورًا هامًا، هو دور التكسب من العمل، الذى كان من قبل وقفا على الذكور وحدهم دون الإناث. وقد واكب هذه الظاهرة ظاهرة أخرى أشد أثرًا فى تطوير قضية تحرير المرأة، تلك هى تعليمها فى مختلف مراحل التعليم وتحررها الفكرى بالتدريج.

ولقد كانت هذه الظواهر الثلاث وهى تعلمها وتحريرها واشتغالها هى المسئولة عما صار يعرف "بالانقلاب النسوى"، الذى امتاز به القرن العشرون، والذى ظهرت آثاره واضحة للعيان فى كل مكان. ومما لا شك فيه أن تعليم المرأة فى جميع مراحل التعليم بما فى ذلك مرحلة التعليم العالى فى المعاهد والجامعات، هو الذى دفع عجلة التغيير النسوى فى مصر دفعة قوية؛ ذلك لأنه أوجد عند المرأة وعياً واضحًا بذاتها ومركزها ومكانتها، ودورها فى المجتمع بعامة، وفى الأسرة بخاصة.

وقد ترتب على تحرير المرأة ، تخلصها تدريجيًا وبدرجات متفاوتة من سيطرة الرجل وسلطان التقاليد، والحرمان السياسى الذى كان مفروضًا عليها، كما ترتب عليه أيضًا تشغيلها فى مختلف المهن المتخصصة، سواء ما كان منها صناعيًا بكل

أشكاله وتفنيناته، أو زراعيًا بمختلف صوره، أو تربويًا، أو طبيًا، أو تشريعيًا، أو تنفيذياً، أو قضائيًا، أو غير ذلك من المهن التى كان يعتقد أنها وقف على الرجل وحده.

وقد كان ذلك فى الوقت نفسه مصاحبًا لظاهرة الحد من الفروق الطبقية، لأن التعليم أتيح أول ما أتيح لبنات الطبقات المتوسطة ثم الراقية. وما أن انتشر تعليم الفتيات بين هاتين الطبقتين حتى انتشرت من بعد ذلك ظاهرة اشتغالهن بشتى المهن خارج بيوتهن.

ونجم عن ذلك أن الفجوة التى كانت تفصلهن عن فتيات الطبقة الدنيا العاملات، أخذت تضيق شيئًا فشيئًا على مر السنين. وذلك للتفاعل الاجتماعى الحادث فى المجتمع الجديد، الذى دفع بكل من الطبقة الدنيا من جهة والطبقتين العليا والوسطى من جهة أخرى، إلى التقارب إلى درجة كبيرة فى مستوى وسيط هو مستوى الطبقة العاملة أى الطبقة الدنيا المتطلعة الواعية؛ ذلك لأنه لا يمكن إنكار أن التقدم الاجتماعى الاقتصادى الحديث فى كل المجتمعات المتقدمة، قد أدخل على الطبقة الوسطى والطبقة العليا، مظاهر معينة، كانت لحقب كثيرة تعد من خصائص الطبقة العاملة أي الطبقة الدنيا وحدها، ومن بين هذه الخصائص اشتغال نساء الطبقة الوسطى بالوظائف الكاسبة، أي التى تدر دخلاً منتظمًا ذا قيمة يعتمد عليه، وذلك نتيجة ضعف ثم تلاشى ظاهرة توريث المرأة دخلاً ثابتًا من أرض زراعية، أو عقار، أو استثمار مال معين. وهى ظاهرة كانت شائعة إن لم تكن عامة، بين أسر الطبقتين العليا والوسطى [1]. وهكذا حل محل ظاهرة تأمين مستقبل المرأة على هذا النحو تعليمها، فى مختلف مراحل التعليم وتوظيفها، وقد أصبح هذا النظام الجديد من الأنظمة الشائعة فى النسق الاجتماعى الشامل فى المجتمع المصرى الحديث.

أما تحرير المرأة الذى تمثل فى مساواتها فيما يتعلق بممارسة حق الانتخاب فقد كان ثمرة تعليمها وخروجها للعمل واشتغالها بشتى الوظائف.

---

(1) انظر: حسن الساعاتى، علم الاجتماعى الصناعى، ص 178 - 179.

ومما يلفت النظر أن ما حدث من تغيير نتيجة خروج المرأة المصرية المتعلمة المتخصصة الواعية من بيتها للعمل فى مختلف ميادين الإنتاج والخدمات يشبه ما حدث للمرأة فى المجتمع الغربى الحديث، ولكن مع تفاوت فى الدرجة والشدة.

وفيما يلى عرض تاريخى لقضية تحرير المرأة، ودورها فى بلورة كفاحها وذاتيتها. ولكى يكون هذا العرض واضحًا، قسمناه إلى حقب يشتمل كل منها على عدة فترات لكل منها خصائصها من حيث ما بذل فيها من كفاح فى سبيل قضية تحرير المرأة المصرية، وآثار ذلك فى تطويرها ودفع عجلة مسيرتها لتحقيق أهدافها.

الحقبة الأولى : (1870 - 1918)

تقع هذه الحقبة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وربما تعد فجر الدعوة لتحرير المرأة المصرية، وفتح ملف جديد لقضيتها فى العصر الحديث، ولقد قسمناها تبعًا لنوع الجهود التى بذلت فيها إلى فترتين، الأولى فترة نيابة الرجال، والثانية فترة استمرار نيابة الرجال، مع ظهور أول بادرة نسائية.

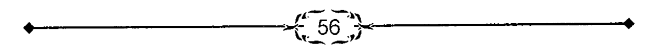
الفترة الأولى (1870 - 1905) نيابة الرجال:

يمكن تحديد هذه الفترة بأنها الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وقد كان دور المرأة المصرية فيها دورًا سلبيًا، أما الرجال وهم المثلون فى شخصيات رفاعة رافع الطهطاوى [1] ومحمد عبده [2] فكانوا أول من رفعوا لواء تحرير المرأة؛ ولذلك أطلقنا على هذه الفترة السلبية، أو فترة نيابة الرجال للمدافعة عن حقوق النساء فى مصر.

وكانت صورة المرأة فى هذه الفترة، هى صورة الأم التى تهتم بشئون البيت، ورعاية الزوج والأطفال، كما كانت سيدة المنزل المحجبة التى يعولها زوجها، ويتكفل بمطالبها، ويجنبها الخروج، ولو لشراء لوازمها الشخصية، أمل كل فتاة

(1) ولد سنة 1801م وتوفى سنة 1877م.

(2) ولد سنة 1849 وتوفى سنة 1905م.

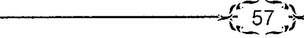


ومثلها الأعلى، ويكفى أنه كان من أرفع آيات التكريم للمرأة أن يشار إليها حينئذ بأنها "**السيدة المصونة والجوهرة المكنونة**". وفى إطار هذه التقاليد والقيم، كان الجهل، والأمية والحجاب والتوارى عن أنشطة المجتمع، حال الأغلبية العظمى من النساء والفتيات.

أما من أتيحت لهن فرص الذهاب إلى المدارس، فكن أقلية، كانت أغلبيتهن من بنات الطبقة المحدودة الدخل، اللاتى أقبلن على التعليم الحكومى الموجود حينئذ والذى انحصر فى عدد محدود من المدارس الأولية والابتدائية، ومدارس إعداد المعلمات، والمرضات بغية تعلم مهنة شريفة تساعدهن على كسب العيش. ولذلك كانت أولى الوظائف التى عملت فيها المرأة المصرية هى مهنة التوليد والتمريض ثم مهنة التدريس.

وكانت الأسر التى تقدر العلم وتنتمى للطبقتين الوسطى والثرية، قليلة العدد. وكانت تتحرج من تعليم بناتها فى مدارس الحكومة، التى ارتبطت بالإعداد للعمل، وكسب العيش. ولذلك فضلت تعليمهن، إما فى المنازل على أيدى مدرسات خصوصيات أجنبيات، أو فى مدارس الجاليات والإرساليات الأجنبية، التى أنشئ منها عدد قليل فى بعض مدن القطر الرئيسية. وكانت هذه المدارس تعنى بنشر الثقافة الأجنبية الخاصة كما كانت تهتم بتعليم الفتاة المواد النسوية تمشيًا مع القيم السائدة حينئذ، والتى كانت تؤكد إعداد البنت لتكون أمًا، وسيدة بيت نافعة.

غير أن هذه الأوضاع، وتلك القيم المحافظة التى كانت تستحسن الحجاب، وتستهجن الخروج للعلم، والعمل، لم تظل طويلاً على ثبوتها، بل أخذت تتزعزع من جذورها بفضل ما كان يتردد فى جو المجتمع من صدى للصيحات المتكررة، التى كان قد أطلقها رواد الفكر المتحرر، ودعاة التحديد والإصلاح، وفى مقدمتهم **رفاعة رافع الطهطاوى**، الذى عبّر عن آرائه التحررية فى كتابيه (تخليص الإبريز فى تلخيص باريز)، و(المرشد الأمين فى تعليم البنات والبنين)، ونادى فى كتابه الأول



برفع سن الزواج إلى خمس وعشرين سنة حتى يمكن للمرأة أن تتعلم [1] ونادى فى كتابه "المرشد الأمين فى تعليم البنات والبنين" بوجوب تعليم الفتاة، وبين عدم تعارض هذا التعليم مع التشريعات الإسلامية [2] وقال فى هذا الصدد "ينبغى صرف الهمة فى تعليم البنات والصبيان معًا، لحسن معاشرة الأزواج، فتتعلم البنات القراءة، والكتابة والحساب ونحو ذلك فإن هذا مما يزيدهن أدبًا وعقلاً، ويجعلهن بالمعارف أهلاً، ويصلحن به لمشاركة الرجال فى الكلام والرأى، فيعظمن فى قلوبهن، ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش، مما يتيح من معاشرة المرأة الجاهلة لمرأة مثلها، وليمكن المرأة عند اقتضاء الحال، أن تتعاطى من الشغال والأعمال، ما يتعاطاه الرجال على قدر قوتها، وطاقتها، فكل ما تطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل، وقلوبهن بالأهواء، وافتعال الأقاويل، فالعمل يصون المرأة ما لا يليق، ويقربها من الفضيلة، وإذا كانت البطالة مذمومة فى حق الرجال، فهى مذمة عظيمة فى حق النساء [3].

ثم جاء بعده **الشيخ محمد عبده** الذى وصل إلى منصب مفتى الديار المصرية، والذى دعا إلى ضرورة تعليم المرأة، وتحسين ظروفها الاجتماعية واعتبر ذلك أمرًا جوهريًا فى برنامج النهوض بالمجتمع، وأيد آراؤه بيان مركز المرأة الممتاز فى الإسلام [4].

الفترة الثانية (1906-1918) استمرار فترة نيابة الرجال مع ظهور أول بادرة نسائية:

لم يتوقف دفاع الرجل عن المرأة بنهاية القرن التاسع عشر، وإنما امتد فى

---

(1) راجع ذلك فى رفاعة الطهطاوى، تخليص الإبريز فى تلخيص باريز، طبعة وزارة الإرشاد 58.

(2) انظر: محمد على حافظ، وزينت محرز، تعليم الفتاة فى الجمهورية العربية المتحدة ص 21.

(3) انظر: عبدالرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم فى مصر، عصر محمد على، الجزء الثالث ص 493، 495.

(4) انظر: مجد الدين حفنى ناصف، تحرير المرأة فى الإسلام، ص 36.

القرن العشرين بمجئ قاسم أمين [1]، الذى جدد دعوة كل من رفاعة رافع الطهطاوى والشيخ محمد عبده، ووسع نطاقها، حتى أنه ليعد بحق الرائد الأول ذا الجهد المثمر فى حركة تحرير المرأة المصرية فى ذلك الحين. فقد ناضل من أجل قضيتها نضالاً مريرًا، ونشر كتابيه "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة" ودافع فيهما عن تعليم البنات وتحريرهن من رق الجهل، وشقاء الحجاب مبينًا أن النساء والرجال فى المجتمع شقان لا يتعارضان، ونصفان متكاملان، وأن بقاء النساء فى الجهل معناه تعطيل لإنتاج نصف المجموع. بل للمجموع كله، وأن المرأة هى أم الرجل، وأم الجيل القادم بأكمله رجالاً ونساء. كما دعا بشدة إلى الأخذ بأيدى النساء وإعدادهن ليشتغلن مثل الغربيات بالعلوم والفنون الجميلة، والآداب، والتجارة، والصناعة، ومختلف الأعمال لينتجن بقدر ما يستهلكن، وليستطعن كسب معاشهن بدلاً من بقائهن عالة على الرجال وليسهمن أيضًا فى ازدياد الثروة العامة لوطنهن [2].

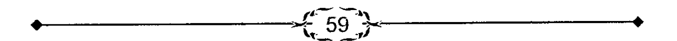
وتتميز هذه الفترة بظهور أول بادرة نسائية للدفاع عن حقوق المرأة متمثلة فى الكاتبة الاجتماعية والشاعرة ملك حفنى ناصف التى اشتهرت باسم "باحثة البادية" فهى تعد بحق واضعة الحجر الأساسى للنهضة النسائية فى مصر. وقد استفادت هذه السيدة بالجهود التى بذلها رواد تحرير المرأة من الرجال الذين أشرنا إليهم، وفى مقدمتهم جهود قاسم أمين.

وقد كانت ملك حفنى ناصف تمتاز بثقافتها العربية العريضة، وإجادتها فى الوقت ذاته اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وسعة إطلاعها على كثير مما كتب فى الموضوعات الاجتماعية [3] ولم تكن باحثة البادية أول كاتبة فحسب، بل كانت أيضًا

(1) ولد قاسم أمين، سنة 1865، وتوفى سنة 1908.

(2) انظر قاسم أمين، تحرير المرأة، ص 19، 20، 56 - 92 وانظر أيضًا قاسم أمين، المرأة الجديدة، ص 32 - 42 و 156.

(3) كان ذلك بفضل شقيقها مجد الدين حفنى ناصف، الذى ربما كان أول مصرى متخصص فى الدراسات الاجتماعية فى مدرسة العلوم الاجتماعية فى باريس بعد تخرجه من السربون فى العقد الثانى من القرن العشرين.



أول خطيبة جمعت النساء، وخطبت فيهن لتوعيتهن، وحثهن على المطالبة بحقوقهن، وكانت تنادى بالتعليم الإلزامى فى المرحلة الأولى، وفتح آفاق العلم أمام الفتاة، ومساواتها بالفتى، كما كانت تناشد الرجال أن يعزفوا عن الأساليب الرجعية، والتزمت فى معاملة نسائهم، حتى يستطعن تنشئة الأجيال الجديدة على الحرية.

الحقبة الثانية (1919 - 1955)

وتقع هذه الحقبة فيما بين ثورة 1919 وظهور رائدات التحرر حتى انتخاب أول مجلس أمة بعض أعضائه من النساء وتنقسم هذه الحقبة إلى فترتين:

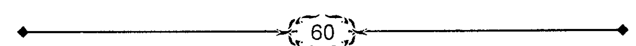
الفترة الأولى: (1919 - 1945) ظهور رائدات التحرر

هذه الفترة التى تبدأ منذ ثورة 1919، وتنتهى بالحرب العالمية الثانية يمكن أن نطلق عليها فترة الإعداد، وتكوين القدوات والمثل الشخصية. فالأول مرة تنفرد النساء بحمل لواء الدفاع عن أنفسهن بأنفسهن وينطلقن بعد ذلك فى هذا المجال مكونات رائدات التحرر السنوى.

فبعد وفاة باحثة البادية سنة 1918، خلفتها هدى شعراوى [1] التى حملت الشعلة وتزعمت النهضة النسائية إلى أن توفيت سنة 1947. وكانت هدى شعراوى تنادى بتعليم المرأة ومساواتها بالرجل، وبخاصة فى الحقوق السياسية، وإتاحة الفرصة لها لكى تعمل وتؤدى واجبها نحو الوطن، كما كانت ترى "أن الاستقلال السياسى. لا يقوم ولا يؤمن عليه إلا بالاستقلال الاقتصادى [2] ولقد عززت قولها بالعمل، فأنشأت أول مصنع للفخار والزجاج الراقيين فى روض الفرج بالقاهرة، ونادت بترويج الصناعات الوطنية النافعة، وشجعت الجمعيات النسائية الموجودة حينئذ على تعليم الفتاة نسج السجاد، وأشغال الحياكة والتطرين، وهكذا يتقنّ مهنة تدر عليهن الكسب، فضلاً عن شغل أوقات فراغهن بطريقة نافعة.

(1) هدى شعرواى ولدت سنة 1879 وتوفيت سنة 1947.

(2) مجد الدين حفنى ناصف، المصدر السابق، ص 82.



وكانت مصر تجتاز بعد الحرب العالمية الأولى، محنتها الكبرى، وتصارع من أجل الحصول على الاستقلال وكانت هذه المحنة هى الفرصة الأولى، التى استطاعت المرأة المصرية أن تظهر فيها كفاءتها، وتثبت قدرتها على الإسهام فى حل مشكلات وطنها جنبًا إلى جنب مع الرجل، وبدرجة لا تقل عنه، ففى ثورة 1919 ظهرت النساء لأول مرة فى مظاهرات كبيرة يحملن راية الجهاد ويشتركن مع الرجال فى عمل المتاريس، وقطع طرق المواصلات وينادين بمقاطعة المستعمرين. عندئذ وضحت معالم الحركة النسائية وقوى شأنها، وكسبت قضية المرأة تأييدًا كبيرًا، وأخذت تجتذب اهتمام كثير من رجال الفكر والسياسة، ونخص بالذكر منهم سعد زغلول، الذى كان يرى "أن التربية السياسية للنساء يجب أن تعدها الشعوب كأول دور من أدوار الحضارة [1] والذى خطب فى وفد من النساء الوطنيات فى أعقاب حصول البلاد على استقلالها، قائلاً: "إننى من أنصار تحرير المرأة، ومن المقتنعين به لأنه بغير هذا التحرير لا نستطيع بلوغ غايتنا، ويقينى هذا ليس وليد اليوم، بل هو قديم العهد. فقد شاركت منذ أمد بعيد، صديقى المرحوم قاسم أمين أفكاره التى ضمنها كتابه الذى أهداه إلى (المرأة الجديدة)، فضلاً عن أن الدور الذى قامت به المرأة المصرية فى حركتنا الوطنية، كان عظيمًا ونافعًا. فاستمررن إذن فى العمل الذى بدأتن فيه وأنا ضامن لكن النجاح التام" [2].

ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر المجاهدة صفية زغلول [3] زوجة الزعيم سعد زغلول، فقد شاركت سعدًا فى كفاحه الوطنى وكانت له نعم الزوجة المخلصة، ونعم الصاحب المعين. وقد خلفت سعدا فى إذكاء روح الأمة وشحذ عزائمها بعد نفيه، مما أرغم المستعمرين على السماح لها أن تذهب حيث تشاء بعد أن كانوا يأبون عليها الذهاب إلى سعد فى منفاه وقد أبت أن تغادر أرض الوطن.

---

(1) المصدر نفسه ص 37، 38.

(2) المصدر نفسه. المكان نفسه.

(3) ولدت سنة 1878 وتوفيت سنة 1946.

وقد قامت صفية زغلول بدور كبير فى نشر الوعى بين أبناء الشعب، وبين النساء خاصة. وكان بيتها "بيت الأمة" معقلاً من معاقل الوطنية وسميت "أم المصريين" لمواقفها الوطنية الرائعة بجانب زوجها الزعيم العظيم.

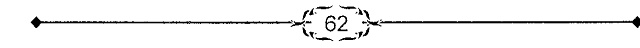
وهكذا، وبفضل ما أتاحته ظروف البلاد السياسية، ونشاط الحركة القومية فيها من فرص العمل الوطنى الجرىء، استطاعت المرأة أن تطلق إمكاناتها وتثبت كفاءتها ونجاحها وكان من آثار ذلك أن زادت ثقتها بنفسها وأدركت أنها لا تقل شأنًا عن المرأة الغربية فى النزول إلى معترك الحياة. كما كان من آثار ذلك أيضًا أن المجتمع بدأ يغير نظرته الرجعية نحوها، ويعترف بأهمية جهودها وقدرتها فى تقدم البلاد، مما شجع الدولة بعد أن نالت أولى مراحل استقلالها سنة 1923، على أن توليها عنايتها، وتحسن إعدادها للعمل، وتتيح لها مزيدًا من فرص التعليم المختلفة. وأخذ المعنيون بشئون التعليم يتوسعون نسبيًا فى نشر المدارس المخصصة لها فى المراحل الأولية، والابتدائية والثانوية.

هذا، وقد تبلورت الحركة النسائية فى أواخر الربع الأول من القرن العشرين، فى تأسيس جمعية الاتحاد النسائى المصرى فى مارس 1923 برئاسة السيدة هدى شعراوى التى نجحت فى جعل هذه الجمعية منذ نشأتها، فرعًا من الاتحاد النسائى الدولى. وقد انتخبت هدى شعراوى وكيلة للاتحاد النسائى الدولى، وظلت تشغل هذا المركز حيث كان يتجدد انتخابها له كل سنة، إلى أن توفيت [1].

وكان أهم مطالب الاتحاد النسائى منذ نشأته مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية والمدنية لتستطيع أن تسهم بمواهبها الخاصة فى التشريع، إصلاح الأحوال الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية وبخاصة ما كان منها متصلاً بشئون المرأة، والطفل والأسرة. وعلى أثر تكوين الاتحاد النسائى أخذت تنضم إليه كثيرات من سيدات المجتمع المتطوعات للخدمة الاجتماعية، وأعمال البر، والمهتمات بقضية المرأة وتحريرها، مما دفع الحركة النسائية دفعة قوية نحو تحقيق أهدافها.

---

(1) الاتحاد النسائى المصرى، موجز سجل من أعمال جمعية الاتحاد النسائى المصرى من سنة 1923 - 1961، القاهرة، 1961.



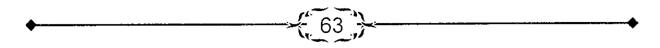
وقد تميزت أواخر هذه الفترة أى الربع الثانى من القرن العشرين، بتطور كبير وإن كان بطيئـًا فى دياته، فى الاتجاه التعليمى لصالح المرأة، وتقبل فكرة إعدادها إعدادًا مناسبًا يهيئها للخروج للعمل، والاشتراك جنبًا إلى جنب مع الرجل فى بناء مستقبل الوطن. وأخذت معالم هذا التطور تظهر بالتدريج فى التوسع فى نشر مدارس البنات الأولية، والابتدائية، والثانوية، وكذلك فى إنشاء المعاهد الفنية ومعاهد المعلمات المتوسطة والعالية. ولقد كانت نقطة التحول البارزة فى حركة تحرير المرأة، وتغيير نظرة المجتمع إليها تغييرًا جذريًا، قبول الفتيات لطلب العلم فى أول جامعة حكومية رسمية (جامعة القاهرة حاليًا)، ابتداء من سنة 1928، حيث، قبلت كلية العلوم 8 طالبات، وفى سنة 1929 قبلت كلية الآداب 4 طالبات وقبلت كلية الطب 5 طالبات، وتلتها كلية الحقوق فقبلت طالبة واحدة سنة 1930، ثم كلية التجارة التى قبلت طالبة واحدة كذلك سنة 1931 [1] ولم يكن مستغربًا كثيرًا وقتئذ أن تدخل الطالبات هذه الكليات، وبخاصة كلية الآداب التى كانت تؤهلن لمهنة التعليم. لكن الذى كان يدعو للغرابة حقًا، هو دخول الطالبات كليتى الهندسة والزراعة سنة 1945 ليخرجن مهندسات وزراعيات. هذا، وقد حظيت الفتاة بنصيب من التعليم الجامعى أكبر عندما فتحت جامعة الاسكندرية فى سنة 1942.

الفترة الثانية: (1946 - 1955) الرعيل الأول من النساء المتطورات

فى هذه الفترة التى بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وامتدت حتى سنة 1955، زاد التوسع فى الاتجاه التعليمى لصالح المرأة، وأرسلت دفعات قليلة فى بعثات دراسية إلى الخارج، وعدن يحملن أرقى الشهادات فى تخصصات شتى فى نفس الوقت الذى أتيح فيه للدفعات القليلة الأولى من الفتيات الالتحاق بالجامعة.

---

(1) انظر كريمة السعيد، تعليم البنت فى الجمهورية العربية المتحدة، المؤتمر الأول للجامعيات العربيات، اتحاد الجامعيات اللبنانيات من 5-8 مارس سنة 1964 بحث مكتوب بالرونيو.

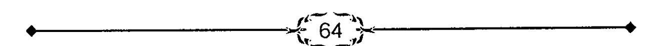


وأصبحت هؤلاء وهؤلاء، من قادة الرأى فى أماكن عملهن، كما أصبحن طلائع طيبة للمرأة المتطورة. وقد كان لنجاح الرعيل الأول من الجامعيات اللائى تخرجن فى مصر، والمبعوثات اللاتى أتممن دراستهن فى الخارج، أكبر الأثر فى تشجيع الفتيات على الإقبال على التعليم العالى، اقتداء بهن، كما حفز هذا النجاح فى الوقت نفسه اهتمام المسئولين، وشجعهم على السير بخطى أكثر سرعة، فى مزيد من التوسع فى تعليم الفتاة فى جميع المراحل، وإتاحة الفرصة لها لتخوض غمار الحياة الاجتماعية والعمل فى مختلف المجالات، لا فى ميادين الآداب والفنون فحسب بل فى ميادين العلوم البحتة، والعلوم التطبيقية على وجه الخصوص. وأصبحت الفتاة أوفر حظًا من التعليم الجامعى بإنشاء جامعة عين شمس 1950.

ومما هو جدير بالذكر فى هذه الفترة، ذلك الأثر القوى الذى نجم عن الحرب العالمية الثانية، والذى ظهر واضحًا فى زيادة انفتاح المجتمع المصرى، الذى تركزت فيه قوات أجنبية كبيرة، من بينها مجندات من النساء، من جنسيات مختلفة لمساعدة المجندين فى شتى ميادين القتال، بخاصة فى العلمين على مقربة من الإسكندرية وفى شمال أفريقية. ولقد شجعت هذه الظروف غير العادية كثيرات من النساء على الاشتغال فى مجالات الخدمات الشخصية التى تزايدت زيادة هائلة فى فترة الرواج الكبير أثناء الحرب، وفى السنوات القليلة التى تلتها. فبينما بلغ عدد المشتغلات فى الخدمات الشخصية فى التعداد العام للسكان لسنة 1937، 58.627 أنثى، بلغ عددهن فى التعداد العام للسكان لسنة 1947، 2.588.235 أنثى، أما فى المهن المختلفة الأخرى، فبعد أن كان مجموعة المشتغلات 36.297 أنثى فى سنة 1907، أصبح 161.880 أنثى فى سنة 1947 أى أنه زاد على المجموع الأصلى بمقدار 345٪.

الحقبة الثالثة (1956 - 1975)

وتمتد هذه الحقبة من سنة 1956وهى سنة إعلان الدستور الجديد، بعد قيام ثورة 23 يولية 1952، حتى سنة 1975، التى وقع عليها الاختيار لتكون "عام المرأة العالمى". وقد قسمنا هذه الحقبة إلى ثلاث فترات أساسية.



الفترة الأولى: (1956-1965) طلائع القيادات الشعبية من النساء وظهور أول قيادة رسمية:

تحقيقًا لمبدأ إقامة عدالة اجتماعية بين الجنسين، وهو أحد المبادئ الستة فى دليل عمل الثورة المصرية 1952، نص فى الدستور الجديد، الذى أعلن فى مصر فى 23 يوليو 1956، على منح المرأة حقوقًا سياسية أسوة بالرجل [1]، وبذلك استطاعت المرأة أن تدلى بصوتها فى الاستفتاءات على رئاسة الجمهورية وعلى الدستور، وفى الانتخابات العامة لمجلس الأمة، وكذلك انتخابات الاتحاد الاشتراكى، صار لها الحق فى ترشيح نفسها لمجلس الأمة، وفى مجالس ولجان أخرى شعبية.

هذا، وقد فازت فى انتخابات مجلس الأمة لأول مرة فى عام 1955 سيدتان [2] هما راوية عطية وأمينة شكرى ثم بعد ذلك زاد عدد النساء الأعضاء فى مجلس الأمة، فى الانتخابات التالية سنة 1964، وفازت ثمانى سيدات دفعة واحدة بالعضوية وهن نوال عامر، وألفت كامل، مفيدة عبدالرحمن، وزهرة رجب، وكريمة العروسى، وعائشة محمد حسين، وفاطمة دياب (فلاحة)، وبثينة الطويل. وكان لهن الفضل فى الدفاع عن قضية المرأة ورعايتها، وتوجيهها الوجهة الصحيحة. وبخاصة فيما يتعلق بتعديل قانون الأحوال الشخصية.

كما أولت الثورة أيضًا، وتحقيقًا للمبدأ نفسه وهو إقامة عدالة اجتماعية، تعليم الفتاة وإعدادها للعمل، عناية فاقت كل ما كان قد بذل فى السنوات العديدة السابقة على قيامها. وأن مبادرة الثورة بتعميم مجانية التعليم فى المرحلتين الإعدادية والثانوية قد أتاح فرصة التعليم لآلاف الفتيات اللاتى كانت ظروف أسرهن الاقتصادية لا تسمح لهن بمواصلة التعليم.

---

(1) انظر "دستور الجمهورية المصرية الصادر فى 23 يونيو 1956 " الموسوعة العربية للدساتير العالمية، مجلس الأمة، القاهرة، 1966، المادتان 31، 61.

(2) نود أن نلفت النظر على أن النيابة الشعبية الأولى للمرأة فى مصر المعاصرة بدأت فى المدينتين الأولين والكبيرتين فى مصر وهما القاهرة والإسكندرية. وأنه كما سنرى فيما بعد لا يزال تركيز النيابة الشعبية للمرأة فى هاتين المدينتين بعينهما.

وقد نجم عن ذلك إقبال شديد على مواصلة تعليم الفتيات، بعد إتمام المرحلة الابتدائية، وهى مرحلة التعليم الإلزامى، ولقد ظهرت نتائج هذا الإجراء فى إحصاء التعليمات فى التعداد العام للسكان 1960. وتبين منه أن عدد المتعلمات فى ازدياد مطرد بشكل ملحوظ، وبخاصة أولئك الحاصلات على شهادات، والتى تراوحت الزيادة العشر سنوية فى مجموعهن ما بين 150٪ و 362٪ ما بين سنة 1927، وسنة 1960.

ثم أعلنت الدولة مجانية التعليم فى الجامعات قبيل بداية العام الجامعى فى خريف 1962، وكان لهذا الإجراء أثر فعال فى اشتداد إقبال الشباب من الجنسين على التعليم الجامعى، كما نتج عنه تزايد نسبة أعداد المتخرجات، سواء من الجامعات أو المعاهد العليا تزايدًا كبيرًا عن السنوات السابقة على هذا الإجراء.

أما التوسع فى توظيف المرأة، والذى ترتب عليه خروجها للعمل بشكل لافت عما كان لديه من قبل، قد بدأ مع حركة التمصير فى الميدان الاقتصادى بخاصة، والميادين الأخرى بعامة، وذلك فى سنة 1957. كما عمل على توسيع مجال توظف المرأة أيضًا البدء فى تنفيذ خطة السنوات الخمس الأولى التى وضعتها وزارة الصناعة سنة 1957. أما التوسع الكبير اللافت فى توظيفها، فقد جاء على أثر إعلان قرارات يوليو الاشتراكية سنة 1961 ولقد شجع الرواج الاقتصادى والتنمية السريعة اللذان حدثا بعد ذلك، أولى الأمر على الالتزام سنويًا ابتداء من صيف 1964، بتعيين كل المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا، فى الوظائف الكثيرة الجديدة التى أوجدها تنفيذ الخطة الخمسية الشاملة الأولى فى سنة 1960.

وفى الستينيات من هذا القرن بدأ نجم المرأة المصرية الجديدة فى التألق وظهرت قيادات نسائية فى كثير من الميادين المتخصصة. ففى الأدب نذكر على سبيل المثال د. بنت الشاطئ، ود. سهير القلماوى، د. لطيفة الزيات، وفى التعليم ظهرت كريمة السعيد، وفى الصحافة أمينة السعيد، وإنجى أفلاطون، وسكينة السادات، وفى الموسيقى رتيبة الحفنى، وفى المسرح سميحة أيوب وسناء جميل، وفى السينما كانت



هناك أسماء لامعة مثل فاتن حمامة، وفى مجال الغناء سطع شمس السيدة أم كلثوم سفيرة للفن العربى فقامت بدور قيادى فى الفن والسياسة معًا.

وكان اختيار سيدة لمنصب وزيرة لأول مرة فى سبتمبر سنة 1962 حدثًا بارزًا فى تاريخ النهضة النسائية فى مصر، ودليلاً أكيدًا على اعتراف الثورة بكفاءة المرأة، والدعم الكامل لمركزها ومكانتها فى المجتمع. وكان لاختيارها من صفوف سلك هيئة التدريس - الهيئة العلمية العليا فى مصر - بالجامعة مغزى كبير. وكان أهم ما قامت به الدكتورة حكمت أبو زيد التى كانت أول سيدة فى تاريخ مصر، تتقلد أمور وزارة الشئون الاجتماعية تنظيم مؤتمرين هامين أولهما خاص بشئون المرأة العاملة وعقد فى نوفمبر سنة 1963، وثانيهما مؤتمر الأسرة الذى عقد فى ديسمبر 1964.

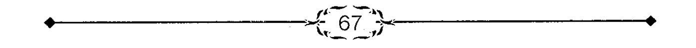
وقد جعلت السيدة الوزيرة، التى كانت تخرج للعمل الأكاديمى، شئون المرأة العاملة ومشكلاتها، وبخاصة حاجتها إلى دور حضانة ترعى أطفالها - على رأس قائمة مشروعاتها للإسهام فى التنمية الاجتماعية السريعة.

الفترة الثانية: (1966 - 1970) الركود والنكسة والاكتئاب الاجتماعى والسياسى.

تميزت هذه الفترة بأنها كانت فترة تقشف اقتصادى، أعقبها النكسة العسكرية سنة 1967، التى تلتها فترة من الاكتئاب الاجتماعى والسياسى، وانعكس كل ذلك على نشاط المرأة المصرية الحديثة فبدأ راكدًا فاترًا غير فعال.

الفترة الثالثة: (1971 - 1975) التصحيح والصحوة والفعالية على المستوى الشعبى والرسمى.

فى هذه الفترة الثالثة، التى تبدأ بعام 1971، الذى اشتهر بأنه عام التصحيح السياسى والاجتماعى أعيد انتخاب أعضاء مجلس الشعب وفازت فى هذا الانتخاب مفيدة عبدالرحمن، وألفت كامل، وفايدة كامل، وكريمة العروسى وزهرة رجب ورزقة البلش، وفاطمة عنان، ونوال عامر التى فازت فى الانتخابات



التكميلية، ثم الدكتورة ليلى تكلا التى فازت بالتعيين .. وواكب فترة الصحوة هذه وعى دافق بقيمة المرأة وكيانها، كما بدأ فى تلك الانتخابات، التى ظهرت فيها المرأة بشكل واضح.

كما ظهر فيها احترام الشعب للمرأة الفنانة المتعلمة فى شخص السيدة فايدة كامل، واختياره لها نائبة عنه فى مجلس الشعب، وهو دليل مجسم على بداية الاحترام الشعبى للمرأة فى ذاتها ولذاتها.

وظهرت فى هذه الفترة أيضًا القيادة النسائية الرسمية للمرة الثانية ممثلة فى اختيار الدكتورة عائشة راتب وزيرة للشئون الاجتماعية، وهى أيضًا قد اختيرت من سلك هيئة التدريس بالجامعة تصحيحًا لمسار النهضة الحديثة للمرأة المصرية العاملة بإعادة الثقة فيها واختيارها لمنصب الوزيرة فى 17 يناير 1972. وبذلك كانت الدكتورة عائشة راتب ثانى وزيرة فى تاريخ الحركة النسائية فى مصر الحديثة.

وقد اهتمت الدكتورة عائشة راتب، بتعديل قانون الأحوال الشخصية، وذلك بإعداد مشروع قانون لا زال فى مرحلة التجهيز قبل عرضه على مجلس الشعب. كما نفذت مشروعاً آخر للاستفادة من جهود الشباب من الجنسين فى الخدمة العامة، كان محوره الأصلى تكليف الشابات من خريجات الجامعات والمعاهد العليا بهذه الخدمة.

التحليل الاجتماعى لدور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث:

يهمنا ونحن نتتبع دور المرأة المصرية فى المجتمع المصرى الحديث، أن نضع فى اعتبارنا ذلك التداخل الكبير بين الثقافة الريفية التقليدية، وبين الثقافة الحضرية الحديثة مع ما بين الثقافتين من اختلاف واضح يصل أحيانًا إلى درجة التناقض. وتأسيسًا على ذلك فإن الدور الذى ترسمه الثقافة المصرية الحديثة للمرأة المصرية دور مختلط المعالم، أو لنقل أنه جماع أدوار يصعب التوفيق بينها، والدليل على ذلك أن المرأة المتعلمة التى تخرج للعمل أصبحت تقوم بعدة أدوار فى المجتمع.

فهى تؤدى دورها الجديد فى الإسهام فى أى ميدان من ميادين الإنتاج أو الخدمات خارج بيتها، مدفوعة إلى ذلك بالقيم الاجتماعية الجديدة التى تقدر تعليم الفتاة وبالتالى اشتغالها، وبرغبة الشباب أنفسهم فى شريكة حياة متعلمة ذات دخل [1]. وبالفلسفة الاشتراكية التى تبنتها الدولة والتى تجعل إسهام المرأة المصرية فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة لتحقيق مجتمع الرفاهية ضرورة اجتماعية، ورغبة الفتاة نفسها فى أن تعيش فى مستوى اجتماعى واقتصادى كريم بعجز الزوج الشاب عن توفيره لها بإمكاناته المادية المحدودة. وهى تؤدى فضلاً عن ذلك أدوارها التقليدية فى الأسرة كزوجة، وأم ومدبرة بيت. وبخاصة أن الشباب المصرى رغم تعلمه لا يزال يفضل أن تكون شريكة حياته ماهرة فى أعمال المنزل [2].

وأصبحت المرأة العاملة متزوجة كانت أم غير متزوجة، منجبة كانت أم غير منجبة تحمل عبئًا آخر، ذلك العبء منحصر فى الاهتمام بالدور الثانى، أى العمل خارج البيت والنظر إليه نظرة جد واهتمام رسمى بحت، ويطالبها بالتزامات محددة لا يمكن التهاون فيها، حتى لا تترك العمل الذى صار فى تنظيمه الحديث مرتبط بعضه ببعض أشد الارتباط ويتوقف بعضه على بعض بشكل دقيق.

وتجازى المرأة التى تقصر فى أداء دورها فى عملها بإنقاص علاواتها أو تأخيرها أو حرمانها منها، أو تفويت دورها فى الترقية. وهذه جزاءات تكرهها العاملة تمامًا كما يكرهها الرجل [3]، ولذلك أحيانًا ما نجد الكثيرات ينظرن إلى دورهن الثانى وهو العمل خارج البيت بنظرة أعلى من نظرتهن إلى دورهن الأول والأساسى، وهو رعاية شئونهن وشئون باقى أفراد الأسرة، وتدبير البيت، وربما كان ذلك لأن دور المرأة فى بيتها دور غير رسمى، ولا تطالب فيه بالتزامات محددة، لأن

---

(1) انظر سامية الساعاتى، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، ص 320.

(2) المصدر نفسه، ص 312.

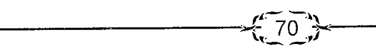
(3) انظر حسن الساعاتى، المصدر السابق، ص 184.

التنظيم الاجتماعى داخل البيت، يعكس التنظيم الاجتماعى فى محل العمل، غير رسمى، وتسوده علاقات حميمة ويغلب فيه التسامح، ويمكن تلافى أي نوع من التقصير من جانب الزوجة عن طريق الخدمة المنزلية، أو بواسطة الزوج إذا كان متعاونًا، والأطفال إن كانوا فى سن تمكنهم من المساعدة، أو عن طريق الهيئات الكثيرة الموجودة فى المجتمع. وللمرأة العاملة دور نحو نفسها كمشتغلة تخرج كل يوم للعمل، ولابد أن تبدو فى مظهر لائق يكسبها احترام من تتعامل معهم فى عملها، وحب زوجها وتقديره الذى يتعامل بدوره مع مشتغلات مهتمات بأنفسهن. ولذلك أصبحت المرأة العاملة تعتمد اعتمادًا كليًا على خدمات التجميل والخياطات ومحلات الملابس الجاهزة لمعاونتها فى أداء دورها نحو نفسها، ويستنفذ ذلك من ميزانية الأسرة نسبة لا يستهان بها.

ولئن كان العمل قد جعل المرأة المصرية الحديثة تشعر بالرضا النفسى، وربما يمكن أن نسميه الاعتداد الاقتصادى بالذات، إلا أنها تشعر بإرهاق شديد لكثرة ما تتحمله من أعباء ومسئوليات داخل البيت وخارجه.

ورغم أن كل شاب وفتاة قد أصبحا يفضلان الاستقلال فى معيشتهما الزوجية فى مسكن خاص بهما، حتى لا يتدخل فى شئونهما أحد من الأقارب، فإنهما سرعان ما يحتاجان إلى من يعاونهما فى رعاية ما ينجبان من أطفال. وإقامة قريبة معهما، سواء كانت من ناحية الزوجة أو من ناحية الزوج، أمر مرهق للأعصاب من جراء ما يحدثه التعامل المستمر من احتكاك يؤدى إلى مشكلات متنوعة تنعكس على الزوجين، ومما يزيد هذا الاحتكاك حدة أن قيم ثقافتنا تنمى فى النفوس ميلاً إلى التدخل فى شئون الآخرين، فضلاً عن اختلاف وجهتى النظر فى تربية الأطفال بين الجيلين. جيل الزوجين، وجيل القريبة. وعلى أية حال فإن مساعدة القريبات ليست متوافرة فى كل أسرة.

أما اعتماد الأم التى تخرج للعمل على الخادمات، فمشكلة أخرى بذاتها، فجذب العمالة فى المصانع قد قلل المعروض فى السوق للخدمة المنزلية، كما أن



كثيرات من الأمهات المتعلمات اللاتى يخرجن للعمل لا يثقن بطريقة الخادمات فى رعاية الأطفال، ولا يأمنّ لهن فى القيام بهذه المهمة الدقيقة، التى تقدرها المرأة المتعلمة، وتعرف مبلغ تأثيرها فى شخصية الطفل، وبخاصة فى طفولته المبكرة، هذا فضلاً عن مشكلات الخدم التقليدية المعروفة التى تجعل بعض النساء يستغنين عن خدماتهن ألبتة [1].

أما عن إفادة المرأة المصرية الحديثة من التكنولوجيا المتقدمة، فى تدبير شئون بيتها كاستعمال مواقد البوتاجاز، والغسالات الكهربائية، والسخانات، والمكانس الكهربائية وأدوات الطهو العاجل التى تجعل الحياة جد ميسرة، فإن ذلك فى نطاق ضيق، وفى بعض الأدوات دون البعض الآخر. وقد وجد من بحث مشكلات المرأة العاملة، الذى قدم فى مؤتمر شئون المرأة العاملة، فى نوفمبر 1962، أن الغالبية العظمى من عينة البحث لا تعتمد على هذه الأجهزة والأدوات، كما اتضح من البحث أيضًا، أنه كلما زاد الأجر الشهرى للمرأة العاملة زاد استعمالها إياها. وقد ظهر أن موقد البوتاجاز هو أكثر الأجهزة استخدامًا إذ وجد أن اللاتى يستخدمنه 91٪ من مجموع اللاتى يستخدمن الأدوات والأجهزة الحديثة.

وربما يرجع ذلك إلى أن الدولة لا تزال تعد هذه الأجهزة من الكماليات، ولذلك فإنها تفرض عليها رسومًا جمركية عالية، هذا بالإضافة إلى أن المرأة المصرية الحديثة ما زالت تعانى من نقص إمكانيات الطهو السريع التى تمكنها من إعداد وجبات مغذية وشهية فى دقائق، مثل التى تتوافر لزميلتها فى المجتمع الغربى الحديث، مما يوفر على المرأة العاملة كثيرًا من الوقت والجهد.

---

(1) تنوى الكاتبة أن تخصص بحثًا مستقلاً عن هذه المشكلة الهامة، وتقترح ابتداء أن تنشئ الدولة مدرسة متخصصة لتخريج أمينات (شغالات) من الفتيات اللاتى يعددن إعدادًا خاصًا، وتنظيم تشغيلهن بواسطة الدولة عن طريق مكاتب للتشغيل فى وزارة العمل.



الظواهر الاجتماعية المصاحبة لدور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث:

1- الاغتــراب :

والاغتراب ببساطة هو أن يفقد الإنسان ذاته، أى أن يصبح غريبًا عنها [1].

والمرأة فى المجتمع المصرى الحديث تعانى اغترابًا شديدًا، فهى **تنتقل اليوم من عهد التبعية الضعيفة المسحوقة المقهورة إلى عهد التبعية المبدعة القوية**. وهى فى حيرة وأزمة إزاء خلط الأدوار الذى وضعت فيه. فمطلوب منها أن تستخدم أسلحة التحرير والقوة نفسها التى يستخدمها الرجل، فتتعلم، وتعمل، وتستقل وتحمى نفسها، أى أن المرأة فى المجتمع المصرى الحديث قد أصبح لها ثلاث مراحل من النضج الحسى، والنضج التعليمى، ثم النضج الاقتصادى، وهذا جعلها تتشابه مع الشاب ومع ذلك، فالمتوقع منها هو التبعية لزوجها وطاعته، والرضوخ لرغباته.

إن المرأة المصرية الحديثة، تقع فى حيرة شديدة، واغتراب أشد لأنها تجد نفسها مطالبة بالشىء وعكسه، فمطلوب منها أن تتعلم وتكسب وتستقل، ولكن إذا أبدت أية ممارسة حقيقية لهذا الاستقلال فإنها تعاقب أشد عقوبة [2].

إنها تتعلم وتقضى سنوات وسنوات فى التحصيل، لأنها مطالبة بذلك، ولكنها فى الوقت نفسه تقيم كزميلتها من حيث تفضيل كونها صغيرة السن، فرغم عملها وتفوقها وعملها، إلا أنها تتزوج أحيانًا بلا إرادة ولا اختيار قبل أن يفوتها القطار، وتصبح "بايرة"، لأنها تقلق على نفسها قلق المرأة الريفية التى لم تتعلم. إنها تعمل مثل الرجل تماماً ولكنها ما زالت تقيم من حيث هى جسد ناقص، أو عاجز أو فاتن [3].

---

(1) انتهى ماركس إلى هذا المعنى للاغتراب فى كتابه مخطوطات اقتصادية وفلسفية عام 1844، حين كان بصدد الفحص النقدى لوضع العامل فى المجتمع الرأسمالى (الكاتبة).

(2) انظر محمد شعلان، المرأة والثورة، الطليعة، السنة الحادية عشرة عدد 24، 1975، ص 184.

(3) انظر فرج أحمد فرج، المرأة والرجل والمجتمع، المصدر نفسه، ص 188.

إنها ليست واثقة نتيجة لذلك - مما تريده فعلاً، فهى من ناحية تريد الحصول على تعليم عال، ووظيفة متخصصة بعد الجامعة. ومن ناحية أخرى، فهى تريد الزوج وتكوين الأسرة فى مقبل عمرها. وهى حين تتلقى قدرًا عاليًا من التعليم، مساوياً للقدر الذى تلقاه زوجها فإنها تملك عناصر من القوة تتلخص فى:

1- الدرجة العلمية.

2- الوظيفة.

3- المرتب الشهرى.

وهذه العناصر الثلاثة الهامة أخذت فى تضيق هوة القوة التى بينها وبين زوجها، فهى لا تملك حينئذ إلا النظر إليه كرفيق وصاحب وصديق، أكثر من كونه سيدًا ورئيسًا، لكن ذلك يمثل تحديدًا للمعايير التقليدية المختلطة إلى حد كبير بالمعايير الحديثة فى الثقافة السائدة فى المدينة التى لا تزال فيها عناصر ريفية كثيرة.

2- صراع الأدوار:

يطلق هذا الاصطلاح ليعنى تلك الصراعات التى يدركها الأفراد المتعرضون لها، كما أنه يعنى ذلك الموقف الذى يدرك فيه شاغل مركز معين، أو لاعب دور بعينه أنه مواجه بتوقعات متباينة، ويرى "سبيجل" أن هذا الاصطلاح يشير إلى ذلك الموقف الذى تقع فيه الأنا فى اختيار صعب أو مستحيل بين دورين مختلفين.

كل هذه التعريفات لصراع الأدوار تنطبق على المرأة المصرية فى المجتمع الحديث. فهى تدرك أنها فى صراع، كما أنها مواجهة بتوقعات متباينة من زوجها، ومن رؤسائها فى العمل، كما أنها تقع فى اختيار صعب بين دورها كامرأة، وزوجة وعاملة.

والأدوار ما هى إلا نتاج لتفاعل اجتماعى سابق، لكنها توجه التفاعل الحالى، وفى المجتمع التقليدى، حيث التغير الاجتماعى فى أدنى حدوده كان الجيل الأصغر يتقبل توقعات الجيل الأكبر دون مناقشة. أما فى المجتمع الحديث، فإن

كثيرًا من الناس غير قادرين على العيش وفق متطلبات أدوارهم، فقد تغيرت مواقف الحياة بشكل يجعل كثيرًا من أنماط الدور غير ملائمة.

ولقد كانت واجبات وحقوق المرأة فى المجتمع التقليدى واضحة التحديد فى الماضى، أما اليوم فقد اعتراها كثير من الخط، مما يجعل الكثير من النساء فى مصر اليوم غير متأكدات من أدوارهن الفعلية.

إن المرأة المصرية الحديثة هى التى تواجه ذلك القدر الكبير من الخلط والفوضى فيما يتعلق بدورها، وذلك يعود، ببساطة إلى أن دورها هو الذى تغير تغيرًا جذريًا إذا ما قورن بدور الرجل. فلم يعد للمرأة المصرية الحديثة كزوجة وأم ذلك الاستمرار المحدد فى الدور، فبالإضافة إلى أدوارها التقليدية، أصبح يتوقع منها أن تكون، صديقة لزوجها، وخليلة ومستشارة، ومربية أطفال.

لذلك فإن المرأة المصرية الحديثة تواجه صراعًا فى الأدوار يمكن إرجاعه إلى ما يأتى:

(أ) تعدد الأدوار: فأمام الكثير من الأدوار المتاحة للمرأة، وأكثرها أدوار متعارضة، تجد المرأة نفسها عاجزة عن اختيار دون واحد فقط واتباعه. ففى المجتمع المصرى التقليدى كانت هناك أدوار أنثوية قليلة نسبيًا، ومتفق عليها. أما اليوم فإن تعدد أدوار المرأة المصرية كرفيقة، وشريكة، وكاسبة، وأم، تؤدى إلى زيادة مشكلة التكيف لديها.

(ب) الخلط فى تعريف الأدوار: ذلك أن التعريفات الجديدة لدور المرأة، وبخاصة كزوجة وأم، تتطلب تكيفًا مصاحبًا من الرجل، وبخاصة الزوج والأب. وقد تشكل هذه التعريفات تهديدًا لأنا الرجل، وخصوصًا أن أنماط الدور التى بَقيت قرونًا طويلة، كانت مبنية على قوة الذكر القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، ولما أصبحت المرأة تمارس قوة أكبر من تلك التى كانت لها من قبل [1]، أضحى الكثير من النساء والرجال يجدون مشقة فى تقبل الأدوار الجديدة.

---

(1) يتجلى ذلك فى الأسرة الحضرية فى حدوث نوع من الاتفاق الودى والالتقاء فى منتصف الطريق فيكون اتخاذ قرار نهائى. هو نتاج قرار الزوجين معًا فى أغلب الأحيان.
انظر سامية الساعاتى، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية، دراسة ميدانية فى الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1972 ص 579.

وترى الكاتبة أن إزالة الاغتراب، وحل صراع الأدوار، إنما يتحقق إذا ما توافرت الاعتبارات الآتية:

1- **وضع حدود واضحة لأدوار كل من الجنسين**، أى المرأة والرجل، حدود تعرف المرأة فيها قيمة أدوارها وأن من هذه الأدوار ما يكون فوق قدرة الرجل. وعلى الرجل أيضًا أن يعرف فيها أهمية أدواره ومسئولياته.

2- **غرس أيديولوجية جديدة فى النظر إلى كل من الرجل والمرأة، وتنشئة كل من الولد والبنت تنشئة متساوية فى القيم والوعى**، وتعريفهما بأن تحرير المرأة ما هو إلا الوجه الآخر من تحرير الرجل، فبقدر ما تتحرر **المرأة من عبوديتها للرجل بقدر ما يتحرر الإنسان فى كليهما، فتحرير المرأة إنما هو تحرير الإنسان من أجل الإنسان**.

3- **تضييق هوة القوة بين الرجل والمرأة، فى إطار من التسامح والحنان**، بمعنى ألا تكون علاقات الدور بين الرجل والمرأة علاقة السيد بالمسود، ولا المسيطر بالمسيطر عليه، وإنما تتكامل الأدوار بينهما، ليلعب كل منهما دوره المحدد، المكمل للآخر فى الحياة.

وينسجم مع هذا الخط الفكرى ذلك الرأى الذى أخذ يتردد فى المجتمع المصرى الحديث بأن الرجل والمرأة وجهان لشىء واحد، فقدر المرأة الوجه الآخر لقدر الرجل، كما أن قدر الرجل هو الوجه الآخر لقدر المرأة، **وأن قضية تحرير المرأة تتضمن تحول القضية من أن المرأة جسد فحسب إلى الطور الذى تصبح فيه "المرأة إنسان له جسد"** والمرأة لا تصبح كذلك، ولا يكتسب جسدها بعده الإنسانى العميق إلا بقدر ما يحقق المجتمع تطورًا إنسانيًا عميقًا، وبقدر ما يصبح الرجل إنسانًا كذلك. وحركة تحرير المرأة وجه من وجوه تحرير الإنسان، تحرير فكره كما فى **الحركات الديمقراطية، وتحرير عمله كما فى الحركات العمالية والاشتراكية، وتحرير جسده كما فى الحركات النسائية** [1].

(1) فرج أحمد فرج، المصدر السابق، ص 188.

4- أن المرأة والرجل ما هما إلا وجها الإرادة الإنسانية، وكما قيل أن وراء كل عظيم امرأة، فكذلك يصدق القول أن وراء كل عظيمة رجلاً، يشد أزرها، ويعينها على الكفاح، فأينما كان هناك سعي وكفاح، وإبداع، فلابد من تعاون بين المرأة والرجل.

المراجع

مراجع عامة :

1- الاتحاد النسائى المصرى، موجز سجل عن أعمال جمعية الاتحاد النسائى المصرى من سنة 1923 - 1961، القاهرة، 1961.

2- مجلس الأمة، دستور الجمهورية المصرية الصادر فى 23 يونيو 1951 "الموسوعة العربية للدساتير العالمية"، القاهرة، 1966.

كتب ودوريات :

3- حسن الساعاتى، **علم الاجتماع الصناعى**، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.

4- رفاعة رافع الطهطاوى، **تخليص الإبريز فى تلخيص باريز**، طبعة وزارة الإرشاد، 1958.

5- سامية الساعاتى، **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى**، دار النجاح، بيروت، 1973.

6- سامية الساعاتى، **الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية**، دراسة ميدانية فى الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1972.

7- صبحة تادرس قريصة ومحمد على الليثى، **مقدمة فى الاقتصاد**، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1969.

8- عبدالرحمن الرافعى، **تاريخ الحركة القومية وتطور نظام** الحكم فى مصر، عصر محمد على، الجزء الثالث، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، 1951.

9- فرج أحمد فرج، **المرأة والرجل والمجتمع**، مجلة الطليعة، السنة الحادية عشرة عدد 24، 1975.

10- فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميدانى** لبعض العادات

الاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة، دار الكاتب العربى، القاهرة، 1966، ط1.

11- قاسم أمين، **تحرير المرأة**، مكتبة الرقى، القاهرة، 1899.

12- قاسم أمين، **المرأة الجديدة**، مطبعة الشعب، القاهرة، 1911.

13- كريمة السعيد، **تعليم البنت فى الجمهورية العربية المتحدة**، المؤتمر الأول للجامعيات العربيات، اتحاد الجامعيات اللبنانيات من 5 - 8 مارس سنة 1964.

14- محمد شعلان، المرأة والثورة، **مجلة الطليعة**، السنة الحادية عشر، عدد 24- 1975.

15- محمد على حافظ وزينب محرز، **تعليم الفتاة فى الجمهورية العربية المتحدة**، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1965.

16- مجد الدين حفنى ناصف، **تحرير المرأة فى الإسلام**، مطبعة أبى الهول، القاهرة 1924.

Gross, N, Mc Eachern, A, W., Mason, W.S. "Explorations in Role Analysis, Studies of the School Superintendency Role Wiley, New York, 1957.

الفصل الثالث

دور المرأة كربة بيت (*)
« سوسيولوجيا العمل المنزلي »

★★ تمهيد :

نتناول في هذا الفصل بالعرض، والتحليل، والنقد كتاب "سوسيولوجيا العمل المنزلي" لمؤلفته "آن أوكلي".

وتأتي أهمية هذا الكتاب من أنه يفرض قراءته على كل مهتم بقضايا تحرير المرأة، فهو دراسة تتحدى النظر التقليدية إلى العمل المنزلي التي تحاول دائمًا التقليل من شأنه، كما أنها تتحدى إهمال السوسيولوجيين، وبخاصة المتخصصين في علم الاجتماع الأسري وعلم اجتماع العمل، للعمل المنزلي، كموضوع علمي جاد.

فقد دأب الباحثون في علم الاجتماع الأسري على دراسة المرأة إما من خلال دورها الأسري كزوجة وأم، أو من خلال دورها كعاملة خارج المنزل بدون أجر لم يحظ بدراسة جادة أو منظمة.

ويتناول هذا الكتاب قضية هامة وهي موقف علم الاجتماع التقليدي من المرأة. كما يعرض بين دفتيه موضوعات جديرة بالاهتمام مثل: نظرة النساء للعمل المنزلي، ونظرتهن لأنفسهن كربات بيوت، ومشاعرهن المختلفة نحو العمل المنزلي، كموضوع علمي جاد.

(*) انظر سامية حسن الساعاتي، سوسيولوجيا العمل المنزلي، عرض وتحليل ونقد، عالم الفكر، المجلد الثامن العدد الثالث، 1983.

The Sociology of House work, Martin Robertson, 1974, Ann Oakley

فقد دأب الباحثون فى علم الاجتماع الأسرى على دراسة المرأة إما من خلال دورها الأسرى كزوجة وأم، أو من خلال دورها كعاملة خارج المنزل بدون أجر لم يحظ بدراسة جادة أو منظمة.

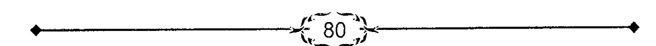
ويتناول هذا الكتاب قضية هامة وهى موقف علم الاجتماع التقليدى من المرأة. كما يعرض بين دفتيه موضوعات جديرة بالاهتمام مثل: نظرة النساء للعمل المنزلى، ونظرتهن لأنفسهن كربات بيوت، ومشاعرهن المختلفة نحو العمل المنزلى، واتجاهاتهن نحو الأعمال المنزلية المختلفة من طهى وتنظيف .. إلخ. ومدة العمل المنزلى الذى تقوم به المرأة محسوبًا بالأسبوع. ومدى أهمية المعايير والروتين كطريقة للتأكد من أن العمل المنزلى يتم على وجه أكمل، وكأسلوب على مكافأة الذات.

وقد حاولت الباحثة فى هذا الكتاب وضع تقييم يكشف عما إذا كانت النساء راضيات أو غير راضيات عن العمل المنزلى، ومدى الاختلاف فى درجات الرضا بينهن. كما يتناول الكتاب أيضًا الطبقة الاجتماعية، وصلتها بالعمل المنزلى والرضا عنه، كما تناقش الباحثة تأثير التنشئة الاجتماعية على الحياة المنزلية للمرأة، وتحلل تقسيم العمل بين ربة البيت وزوجها فى المنزل، وتتفحص صعوبات الجمع بين العمل المنزلى، وواجبات الأمومة.

وعماد هذا الكتاب دراسة قامت بها الباحثة "آن أوكلى" فى سنة 1971 على أربعين زوجة من ربات البيوت الإنجليزيات الحضريات.

والباحثة توجه كتابها إلى فئتين مختلفتين من القراء، الأولى تتألف من المتخصصين فى علم الاجتماع، والثانية تتضمن هؤلاء الذين يهتمون بموقف ربة البيت اهتمامًا خاصًا دون أن تكون لديهم معرفة بعلم الاجتماع، لذلك فقد جاء الكتاب فى جملته جليًا واضحًا.

وعلى الرغم من أن العينة التى ينتصب عليها هذا الكتاب، كانت عينة إنجليزية، **فإن وضع الزوجة ربة المنزل فيها، ينطبق فى أساسياته على الزوجات فى مجتمعات صناعية معاصرة أخرى.**

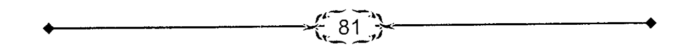


وإذا ما تناولنا العمل المنزلى على سبيل المثال، وهو عمل أساسى للمرأة، فسنجد أن إغفال هذا الموضوع من ميدانى علم الاجتماعى الأسرى، واجتماعيات العمل، إنما ينقل بوضوح انطباعًا محرفًا ومشوهًا عن موقف المرأة الحقيقى. فليس هناك اهتمام بمدى **أهمية العلم المنزلى للمرأة، لا من حيث مقدار الوقت الذى تنفقه فى الأنشطة المنزلية والعناية بالمنزل من جهة، ولا من حيث المعنى الذاتى للعمل المنزلى بالنسبة للمرأة الذى يمكن أن يختلف باختلاف المواقع الاجتماعية، والطبقة من جهة أخرى.**

وفى الفصل الأول ترى المؤلفة تناقضاً بين وجود المرأة فى علم الاجتماع ووجودها الاجتماعى الحقيقى، كما يعد أيضًا دليلاً على فشل علم الاجتماع فى أخذ خبرات المرأة وواقع حياتها فى الاعتبار. ويمكن أن يوحى ذلك بإعادة تصنيف موضوعات علم الاجتماع وميادينه بحيث تمثل كلا المنظورين الذكرى والأنثوى على السواء.

وتمضى المؤلفة إلى الفصل الثانى من الكتاب لتحلل العمل المنزلى بوجه عام، وتصف البحث الذى قامت به بوجه خاص. وترى أنه على الرغم من أن هناك ميلاً، يتزايد فى السنين الحالية، إلى تقليل حدة الفروق النوعية بين الذكور والإناث فى عالم العمل والمهن والوظائف، فسيظل هناك دائمًا دور وظيفى أنثوى برمته وهو دور ربة البيت. **وعلى الرغم من أنه ليس هناك قانون يمنع الرجال من القيام بهذه الوظيفة إلا أن هناك ضغوطًا اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية تقف عائقًا أمام الرجل، وتمنعه من الدخول فى رحاب هذه المهنة.**

وتبدأ المؤلفة هذا الفصل بتعريف ربة البيت، ويرتكز هذا التعريف على مفهوم المسئولية، وعلى ذلك تكون ربة البيت هى الشخص المسئول وحده (دون الخادم المنزلى) عن معظم المهام المنزلية، أو عن الإشراف على الخادم المنزلى الذى يقوم بهذه المهام. وقد تكون ربة البيت متزوجة كما قد لا تكون، كما قد تكون عاملة خارج المنزل وقد لا تكون، وقد أفصح ذلك المسح الذى قام به "هنت" (Hunt) عن



أن تسعة أعشار النساء من غير العاملات خارج منازلهن كن ربات بيوت متزوجات. كما كانت سبعة أعشار العاملات خارج منازلهن من ربات البيوت [1]. وعلى هذا لا يكون دور ربة البيت دورًا أنثويًا فقط، بل إنه يعد الدور الوظيفى الرئيسى للمرأة فى عصرنا الحالى، لأن مسئولية إدارة المنزل هى مسئولية مشتركة بين معظم النساء البالغات.

ذلك إذن هو التبرير الأساسى لدراسة العمل المنزلى، فإنه يمثل الخبرة اليومية المتكررة فى حياة معظم النساء اللائى يكوّن إحصائيًا قسما كبيرًا بين السكان.

وتنتقل الباحثة بعد ذلك إلى وصف دراستها، التى تطلق عليها المسح الاستطلاعى الكشفى، والسبب فى هذه التسمية يرجع كما تقول الباحثة إلى ندرة البحوث والدراسات فى هذا الموضوع الذى صادق إهمالاً بالغًا فى علم الاجتماع.

---

(1) تتفق هذه النتيجة مع نتائج توصلت إليها باحثات مصريات، جاء فيها ما يلى:

"يتضح مما سبق بالنسبة لتقسيم العمل الخاص بشئون المنزل بين الزوجين فى الأسرة الحضرية أن الزوجة العاملة فى معظم الحالات تقوم بعمل كل شىء يتعلق ببيتها بعد عودتها من عملها، وأنه ليس صحيحًا ما يذهب إليه البعض من أن الأم المشتغلة لا تقوم بأى عمل منزلى فى بيتها، وقد تبين من استعراضنا لما سبق من الأعمال المنزلية، ومدى لسنا لاضطلاع الزوجة بالمنصب الأكبر فى الغالبية العظمى من تلك الأعمال جميعًا، وهذا على الرغم من وجود الخادمة فى الكثير من الأحيان".

انظر سامية حسن الساعاتى، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية، دراسة ميدانية فى الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1972، ص 541.

"ويتفق هذا مع ما وجدته "فوزية دياب" عند تقصيها النشاط المنزلى لعينة تبلغ الواحد والسبعين من الأمهات العاملات ومدى إسهامهن فى أعمال البيت. إذ تبين لها أن أغلبية الأمهات العاملات ونسبتهن 64.8٪ من مجموعهن يقمن بكل الأعمال فى البيت بعد عودتهن من العمل، وأن أقلية من هؤلاء الأمهات العاملات بنسبة 12.7٪ من المجموع يقمن بالإشراف فقط على شئون البيت، بينما تقوم 22.5٪ من المجموع بالإشراف والاشتراك فى بعض الأعمال".

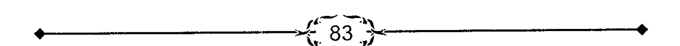
انظر: فوزية دياب، دور الحضانة والمجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، 1970.

وتبدأ بتعديد أهداف دراستها، التى تجملها فى ثلاثة أهداف رئيسية، أولها يتضمن وصف موقف العمل المنزلى، واتجاهات ربة البيت نحو ذلك العمل، والثانى يتبلور فى فحص نماذج الرضا، وعدم الرضا عن العمل المنزلى فى علاقته بعدد من المتغيرات التى تتضمن الطبقة الاجتماعية، والتربية والتعليم، وتقسيم العمل فى الزواج والأجهزة والمعدات الفنية، ونماذج التفاعل الاجتماعى .. إلخ. أما الهدف الثالث والأخير **فينحصر فى اقتراح الفروض الممكنة والموجهة نحو تفسير الفروق بين ربات البيوت فيما يختص باتجاهاتهن نحو العمل المنزلى، وموقف العمل المنزلى ذاته..**

وقد تكونت العينة من أربعين من ربات البيوت الإنجليزيات والأيرلنديات اللائى تتراوح سنهن ما بين العشرين والثلاثين، أثناء إجراء الاستبار، وكن جميعًا من الأمهات ولهن طفل واحد على الأقل عمره أقل من خمس سنوات، وقد تم اختيارهن من واقع التقارير الطبية لاثنين من الأطباء العموميين. وقد تم استبار أفراد العينة فى أوائل سنة 1971، وكان عماد البحث استبارًا مقيدًا باستبيان، وكانت تلك الاستبارات مسجلة على شرائط تظل مدة تصل إلى حوالى الساعتين فى المتوسط. وعلى أساس من إجابات الاستبارات قننت الباحثة مقياسًا لقياس الرضا عن العمل المنزلى بدرجاته المختلفة، كما توصلت إلى اختبار مظاهر أخرى داخل موقف العمل المنزلى ذاته، وتشمل الرضا وعدم الرضا عن العمل المنزلى والعناية بالطفل، والزواج، والعمل الخارجى بأجر، كما كان هناك تقييم لدرجة توحد المرأة مع دور ربة البيت، وأهمية تحديد معايير للعمل المنزلى وروتينيته.

وترى الباحثة أن النتائج التى حصلت عليها من بحثها إنما تنطبق على مجتمع العينة فقط، لكنها تذهب أيضًا إلى أنه ليس هناك من سبب يدعونا إلى القول بأن هذه العينة هى عينة غير ممثلة، وبخاصة أنه ليس هناك دليل على أن تلك التسجيلات لا تعكس الواقع.

وتمضى الباحثة فى وصف دراستها، فتقول إن نصف عدد النساء البالغ مجموعهن **أربعين كن من الطبقة العاملة، أما نساء النصف الآخر فكن من الطبقة الوسطى.**



أمـا الفصـل الثـالـث فيعطيـنـا فكـرة واضـحـة عـن **صـور العمـل المـنزلى** وتـبدؤه المؤلفـة بعـرض فكـرتين نمطيـتين سـائدتين عـن العمـل المـنزلى فـى الـتفكير الشعبى المعاصر: الفكـرة الأولى تذهـب إلى أن ربـة البيـت عـاملـة مظلومـة، تستعبد فـى عمـل محقـر، كـريه، بغيض، يتضمن بالضرورة إنكارًا كبيرًا للذات. أما الفكـرة الثـانية فترى أن العمـل المـنزلى يعطـى فرصـة غـير محـدودة للقيـام بمجهـودات خلاقـة مـبدعة. ولا تنظر هذه الفكـرة إلى العمل المنزلى على أنـه عمل بل على أنه صناعة منزلية يشكل فيها المنزل وزارة للمالية.

وقد ظهـر من خلال فحص الأربعين استبارًا، أن هناك مفهومًا واضحًا للعمل المنزلى كعمل قـد بـدأ يـبزغ. فـالنسـاء فـى عيـنة البحـث **يخبرن العمل المنزلى، ويعرفنه على أنه عمل مماثل لذلك الذى يتطلبه أي موقف عمل، وقد ارتبطت ملاحظات هؤلاء النساء ارتباطًا وثيقًا بنتائج علم اجتماع العمل، فقد كان لمظاهر العمل المنزلى التى أطلق عليها أنها مشعبة أو غير مشعبة نظائر فى عالم المصنع، والمكتب. ويتأكد هـذا الـتطابق بوجـود مـيل لـدى النسـاء لمقارنـة انعكاسـاتهن نحـو العمـل المـنزلى بخبرتهن فى العمل خارج منازلهن.**

وقـد كانـت هنـاك أسـئلة تكشـف عـن إيجـابيـات العمـل المـنزلى وحسـناته كمـا يفصـح عـن سـلبياته ومسـاوئه. وقـد تـبلورت إيجـابيـات العمـل، كمـا عـبرت عـنها الـزوجـات فـى مظاهـر كـثيرة أهمهـا الاسـتقلال والذاتـية، ووجـود الأطفـال، وتوفـير ظروف العمل الحر، وعدم الاضطرار للخروج من المنزل، ووجود الزوج، وتوفير الحياة العائلية، وقـد قصـدت عيـنة الـزوجـات بـالذاتـية والاسـتقلال، الـتحرر مـن الـرقـابة والقـدرة عـلى تحديـد إيقـاع العمـل المـنزلى وسـرعته. وقـد اسـتخدمت حـوالى نصـف الـزوجات المستبرات فـى إجابتهن عن هذه الأسئلة عبارة **"إنك تكون رئيس نفسك" ليصفن شعورهن إزاء العمل المنزلى**. وقد احتوت إجابـات الكثير مـن هـذه الأسئلة على مقارنة عقدتها النساء بين العمل المنزلى والعمل الوظيفى خارج المنزل مثل:

"إنـك إلى حـد كـبير تكونـين سـيدة نفسـك. إنـك تسـتطيعين أن تحـددى مـا



تريدين أن تفعلى وما لا تريدين، إنه شىء مختلف عن الوجود فى عمل وظيفى، حيث يدق أحدهم الجرس، فتضطرين إلى الصعود أو الهبوط لتلبية طلبه، أو حيث تجدين نفسك مضطرة لإنجاز هذا العمل أو ذاك فى غضون نصف ساعة".

وفى إجابة أخرى نجد تعبيرًا آخر عن مظاهر الاستقلال والذاتية مثل:

"إن أعظم محاسن كونك ربة بيت، هو أنك لا تضطرين إلى الاستيقاظ مبكرًا، والذهاب إلى العمل".

وفى الحقيقة أن الذاتية والاستقلال فيما يتعلق بربة البيت هى أمر نظرى أكثر منه واقعى متحقق، فكونها رئيسة نفسها يفرض عليها واجبًا، هو أنها لابد أن تنجز العمل المنزلى وتتأكد من أن كل شىء فى موضعه. ومسئولية العمل المنزلى هى مسئولية من جانب واحد فقط، والفشل فى تحملها، قد يكون له نتائج بعيدة المدى، وبخاصة على الزوج والأولاد.

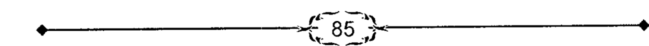
إن حقيقة كون الإنسان رئيس نفسه يضيف إلى الضغوط السيكولوجية لأداء العمل المنزلى أكثر من كونه يخفف منها. وتوضح إحدى الزوجات ذلك بقولها:

"إن أسوأ شىء يتعلق بالعمل المنزلى هو أنك تضطرين لأدائه لمجرد أنك فى المنزل. وعلى الرغم من أنى أملك حرية الاختيار فى ألا أقوم به، فإنى أشعر أنى لا أستطيع، لأنه يجب أن أقوم به".

وتصوره أخرى بقولها:

"ليس هناك أحد يمسك لى سوطًا إذا لم أقم بالعمل المنزلى ولكنى أعرف، أننى إذا لم أفعل، فغدًا سيكون علىّ أن أقوم بضعف العمل، ففى الحقيقة إننى أقوم بإمساك السوط لنفسى".

إن مسألة حرية العمل المنزلى يمكن اختزالها فى أنها حرية من، وليست حرية لفعل. إنها حرية ربة المنزل من الرقابة، لكنها ليست حرية لها لتختار ما تفعله من أنشطة.



وعندما سئلت الزوجات عن مساوئ العمل المنزلى تبلورت الإجابات بالترتيب **فى العمل المنزلى نفسه، والرتابة، والتكرار، والسأم، والمسئولية المنزلية المستمرة والعزلة والوحدة، وضرورة الانتهاء من العمل المنزلى والتقدي الشديد بالمنزل.**

وعندما طلب من الزوجات أن يقارن عملهن المنزلى، بعمل أزواجهن، كانت معظم الإجابات تشير إلى أنهن يعتقدن أنهن يعملن أكثر من أزواجهن، بينما ذهبت نسبة قليلة منهن إلى أن الزوج يعمل أكثر، أو أن هذه المسألة تتحدد بنوع الشخصية من جهة، ونوع العمل من جهة أخرى. وقد صورت إحدى الزوجات ذلك بقولها:

"لا شك أن ربات البيوت يعملن أكثر. إن زوجى يعود دائمًا من عمله، ليقول لى: **لقد جلسنا اليوم وتحدثنا فى كيت وكيت. أو لقد كان يومًا مسليًا فقد ضحكنا، وتسامرنا حول كذا من الموضوعات. أما أنا فلا أفعل ذلك، إنى لا أجلس لحظة"**.

وكثيرًا ما يوصف العمل المنزلى بأنه **"عمل لا ينتهى"**، ويذهب البعض إلى أنه عمل أكثر إرهاقًا من الناحية الجسمية، **من أى عمل آخر مأجور. وتذهب بعض السيدات** إلى القول بأنه يأخذ جهدًا عاطفيًا أكثر من أى عمل آخر، بالإضافة إلى الجهد الفيزيقى. وتشير بعض السيدات إلى طبيعة الأعمال المنزلية غير البناءة، كما يلفت الأنظار، إلى الإحباط العاطفى الذى ينشأ عن كون إحساس ربة البيت بأنها مشدودة إلى طاحونة، أو ساقية، يتطلب منها أن تؤدى الفعل نفسه مرات ومرات.

والزوجات بوضعهن العمل المنزلى ضمن الأعمال اليدوية، يجعلنه بذلك فى مرتبة عالية من مراتب الأعمال. وقد كان هذا الدفاع عن العمل المنزلى ضرورى من جانب الزوجات، إزاء الإهمال السائد لهذا العمل، وإزاء النظر إلى ربة البيت على أنها مديرة منزل تعمل بحريتها، ووفق ما يحلو لها.

وعندما سئلت الزوجات عن مشاعرهن إزاء كتابتهن لوظيفتهن كربات بيوت فى أية صحيفة أو أوراق رسمية. أجابت أكثر من نصف أفراد العينة بأنهن يستشعرن حرجًا، ومشاعر بالأقلية نشأت من أن العمل المنزلى عمل أقل من غيره

من الأعمال، وهن يعبرن عن ذلك بكتابتهن فى تلك الأوراق: "مجرد ربة بيت". إن هذه الكلمة مجرد ربة بيت أو ربة بيت فقط تعنى الكثير، أنها تصور مدى شعور ربة البيت بتقليل المجتمع من شأن هذا العمل مقارنًا بالأعمال الأخرى، كما أن هذا يتضمن أيضًا تقليلاً من شأن أدوارها كزوجة وأم. وتصور إحدى أفراد عينة البحث هذه المشاعر اصدق تصوير حين تقول: "إنى أكره كلمة ربة بيت، وعندما يسألوننى من أنت؟ وماذا تعملين؟ وأجيب بأنى أم، ولى أولاد، وإننى زوجة، فإنهم يهزون رؤوسهم باستخفاف قائلين: أوه، مجرد ربة بيت إننى أتعجب ... مجرد ربة بيت! اشق مهنة فى العالم ... ينظر إليها بهذه الطريقة؟!".

ويتبين مما سبق أن مسألة التصنيف المهنى أو الوظيفى مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بصورة الذات، لأنها تعكس كيفية رؤية الزوجات لأنفسهن كربات بيوت، ولكن مهما كان مستوى توحد الزوجات الذاتى مع دور ربة البيت، فيكفى أن الفكرة السائدة عنه فى ثقافة المجتمع هو أنه عمل تافه وضيع، منخفض المكانة بالنسبة للأعمال الأخرى، وهذا ما يخلع عليه أوصافًا معينة مثل العمل الممل، أو العمل التافه، وما يخلع على ربة البيت أوصافًا مثل الملة، والغبية ... إلخ، من الأوصاف السلبية وتصور أحد الزوجات ذلك بقولها:

"إننى أتحرج من كتابة ربة بيت على أية أوراق رسمية، إنى أفضل أن اكتب سكرتيرة مثلاً أو أية وظيفة أخرى، فإن لها انعكاسًا أحسن، إن معظم الزوجات ربات بيوت، وهذا يبدو رتيبًا مملاً. إنك لا تتوقع حينئذ إلا التنظيف، والأتربة، والطبخ".

تنتقل الباحثة بعد ذلك إلى نقطة أخرى جديرة بالاهتمام وهى مسألة الخلط بين الأنشطة المختلفة التى يتضمنها العمل المنزلى، ومدى الحاجة إلى تحديدها، وتصنيفها. إن العمل المنزلى فى رأيها هو مجموعة من الأعمال غير المتجانسة التى تتطلب مهارات متنوعة، وأنواعًا مختلفة من النشاط، فمسح الأرضية يختلف عن الذهاب لشراء بعض اللحوم والفاكهة، وطهى وجبة يختلف عن غسل الملابس ... إلخ. وإطلاقنا الاسم نفسه على كل هذه الأعمال أمر يتضمن إنكارنا لوجود



اختلافات وفروق بينها. ففى الحقيقة توجد بين هذه الأعمال، أعمال أحب من الأخرى، وأعمال أقل رتابة وبعثًا على الملل، وأخرى أكثر خلقًا وإيجابية، وهكذا. وجدير بالذكر أن كل عمل من الأعمال التى تقوم بها ربة البيت **كالطهى، وغسل الملابس، وكيها، وتنظيف المنزل يمكن أن يشكل دورًا مهنيًا مأجورًا.**

ومن تحليل المؤلفة للأعمال المنزلية المختلفة وجدت أن أهمها هى: **التنظيف والتسوق، والطهى، وغسل الأطباق، وغسيل الملابس، والكى.** وقد كانت هناك أسئلة عن أحب هذه الأعمال إلى قلب ربات البيوت وعن أبغضها إليهن، كشفت الإجابات عن أن أبغض تلك الأعمال، كان كى الملابس لأنه عمل مجهد رتيب، يتلوه العمل الخاص بغسيل الأطباق لما فيه من قذارة، وتكرار. أما تنظيف المنزل فأتى ترتيبه الثالث من حيث كراهية ربات البيوت له؛ ذلك لأنه عمل متكرر لا ينتهى، كما أنه على العكس من عملية التسوق، عمل يؤدى فى عزلة وصمت، فعندما تعمل المكنسة الكهربائية فإنها لا تستطيع تبادل الحديث مع الآخرين، بعكس ما يحدث لعملية الطبخ والكى، فيمكن لربة البيت تأديتها وهى تتحدث إلى صديقة مثلاً. وتأتى بعد ذلك فى الترتيب الأعمال الخاصة بغسل الملابس والتسوق، والطهى. أما بالنسبة لغسيل الملابس فهو عمل أقل بغضًا إلى ربات البيوت من غسيل الأطباق، رغم أن كلا العملين يتطلب إزالة القاذورات من الأشياء.

ويعزى ذلك إلى أن هناك ارتباطًا شخصيًا بالملابس. فالملابس التى تغسلها ربة البيت تنتمى إلى زوجها أو أحد أبنائها، أو إليها ذاتها. يضاف إلى ذلك أن وسائل الإعلام تركز على عملية الغسيل وتغلفها بهالة جميلة فى إعلاناتها التجارية عن المنظفات المختلفة موحية إلى ربة المنزل بأن نقاء غسيلها وبياض لونه هو أحد واجباتها الأساسية.

وجدير بالذكر أن استخدام الآلة بالنسبة لعمليتى غسيل الأطباق وغسيل



الملابس، يقلب اتجاه ربة البيت إليهما من كره إلى تقبل، وقد لوحظ ذلك بالنسبة إلى الكثير من أفراد العينة [1].

أما التسوق، كدور من أدوار ربة البيت، فأمره مختلف، ذلك أنه دور أكثر اجتماعية، فهو يتطلب غيابًا عن مقر علمها وهو المنزل، لذلك فقد ذكرت معظم الإجابات أن التسوق من الأعمال المحببة لأنه يتضمن خروجًا من المنزل، ومقابلة للناس ونوعًا من التغيير من جو المنزل. وقد ذكرت بعض السيدات أنهن لا يحتجن للخروج من المنزل يوميًا للتسوق، لكنهن يفعلن ذلك لمجرد الخروج من المنزل، أو لإعطاء صغيرهن فرصة لنزهة قصيرة. ورغم هذه المزايا المرتبطة بالدور الاستهلاكى لربة البيت فإن هناك سلبيات لهذا الدور تتبلور فى المصاعب الفيزيقية. فاصطحاب أطفال أثناء عملية التسوق ترهق ربة البيت جسمانيًا وعقليًا، فإن الجمع بين عملية التسوق وبين رعاية طفل أو أكثر أثناءها يجعل اهتمام ربة البيت موزعًا، ويقلل من كفاءتها كمشترية، كما أن الانتظار الطويل فى بعض المجمعات الاستهلاكية، أو المحلات أمر يبعث على الملل. ويلاحظ أن هناك فرقًا بين نوعين من التسوق: تسوق بشكل جزئى، ويحدث يوميًا تقريبًا لشراء متفرقات بكميات قليلة، وتسوق آخر كلى يأخذ شكل التخزين ويحدث مرة أسبوعيًا أو كل أسبوعين. وهذا النوع الأخير من التسوق هو الأكثر كراهية من جانب ربات البيوت لأنه يتطلب جهدًا مضاعفًا فى شرائه وتوصيله إلى المنزل، ولا شك أن وجود سيارة، وهو أمر لا يتوفر للكثيرات، يسهم فى التقليل من حدة كراهية هذا العمل.

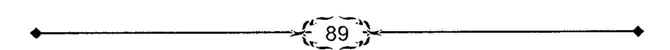
أما العمل السادس من الأعمال المنزلية الرئيسية فهو الطهى، والذى اعتبرته

---

(1) تتفق هذه النتيجة مع نتائج بحث مصرى، تقول فيه صاحبته:

"إن الزوجات أنفسهن أصبحن يتضايقن من أداء الأعمال الخاصة بالغسيل، وغسيل الصحون بالطرق التقليدية لأنها تتضمن قدرًا كبيرًا من (المرمطة). ولكنهن يقبلن عليها كلما أصبحت آلية".

انظر: سامية حسن الساعاتى، المصدر السابق، ص 543.



جميع ربات البيوت اللائى تضمنتهن العينة أكثر الأنشطة المنزلية قربًا إلى قلوبهن لأنه يمثل فى رأيهن فنا خلاقا، واستعراضا للقدرة والمهارة. ولا شك أن نظرة ربات البيوت للطهى على أنه عمل فنى خلاق، يمثل انعكاسًا للفكرة الثقافية السائدة عنه، والتى تؤكدها وسائل الإعلام والإعلانات، والمجلات النسائية، ودور النشر التى تخصص كتبًا بأكملها لهذا الفن. والملاحظ أن معظم التوجيهات الثقافية فى هذا المجال والتى تتناول الطهى بوصفه فنًا، واستعراض عضلات، لا ترشد ربة البيت على كيفية صنع أكثر الوجبات غنى بالمواد الغذائية المفيدة فى أقصر وقت ممكن، قدر ما تعلمها كيف تزين الأكلات المختلفة وتجعلها شهية. وهذه محاولة لنقل الطهى من كونه عملاً على كونه تسلية وقضاء وقت، وتعكس تلك المحاولة مثلاً واضحًا على الإنكار الاجتماعى لاعتبار العمل المنزلى عملاً بالمعنى الصحيح. ولكن إيجابيات العمل المنزلى الخاص بالطهى تفسده سلبيات منها أن الأزواج يطلبون الطعام فى أوقات محددة، وأن وقت طهى الطعام قد يتداخل مع الوقت المحدد لغسل الملابس أو تغيير السرة، أو إطعام الوليد أو الصغير. ومن السلبيات الأساسية لعملية الطهى تلك المهمة الثقيلة التى لا تنتهى أبدًا وهى التفكير الدائم فى السؤال الخالد: ماذا نأكل اليوم؟

ويمكن أن نلخص فى آخر هذا الفصل الإيجابيات المتصلة بالأعمال المنزلية بعامة مرتبة حسب أهميتها فى نظر الزوجات، وهى: التمكن من محادثة الآخرين أثناء العمل، واعتدال المزاج أثناء أداء العمل المنزلى. ووجود وقت كاف لأدائه، وأن تكون هناك خلفية جيدة للعمل وذلك بتوفر الأدوات الحديثة، ووجود مقدار كاف من المال للمتطلبات المنزلية المختلفة وتوفر التقدير اللازم للعمل، أما السلبيات المتصلة بالعمل المنزلى، فتمركزت حول الملل والرتابة والتكرار، وعدم توافر الأدوات المناسبة لأداء الأعمال المنزلية، وانحراف المزاج أثناء العمل، واعتراض الأطفال طريق ربة البيت أثناء أدائها لعملها، وعدم وجود الوقت الكافى لأداء العمل، والعزلة الاجتماعية، والاضطرار الدائم إلى التفكير فى العمل المنزلى وترتيباته.

مما سبق يتضح لنا إذن صدق ما ذهبت إليه المؤلفة من أن ربات البيوت ينظرن إلى العمل المنزلى على أنه عمل يماثل غيره من أنواع الأعمال الأخرى. ومن تحليل ملاحظاتهن عن أحب مظاهر العمل المنزلى، وعن أبغضها بالنسبة إليهن تبين أن التحرر من الرقابة كان على رأس الصفات الإيجابية، أما العمل المنزلى ذاته فكان فى مقدمة السلبيات التى ذكرناها. وقد عرفن العمل المنزلى بأنه عمل "حقيقى وشاق"، وهى صفات أكدنها ليجابهن بها تلك الأفكار النمطية الخاطئة السائدة فى ثقافتهن، والتى تخلع على العمل المنزلى مكانة وقيمة منخفضة. كما تبين من البحث أيضًا أنه بينما تتناول تلك الأفكار النمطية الخاطئة الشائعة فى الثقافة، العمل المنزلى كنشاط منفرد، فإن ربات البيوت ينظرن إليه على أنه عمل رئيسى يتضمن أعمالاً وأنشطة فرعية منفصلة. وظهر من البحث أن مشاعر الرضا أو عدم الرضا عن مختلف الأعمال المنزلية تتأثر كثيرًا بالظروف التى تتم فيها هذه الأعمال والتى تتعلق بمدى توافر الأجهزة والأدوات الميسرة والمخففة.

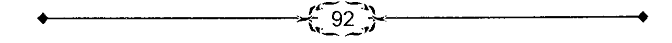
وفى نهاية هذا الفصل يمكن القول بأن الصورة التى رسمتها المؤلفة للعمل المنزلى ولربات البيوت من خلاله، من واقع النتائج التى أسفر عنها بحثها، تتعارض مع الصورة السائدة عنه وعنهن فى الثقافة، والتى تذهب إلى أن ربات البيوت يشكلن طبقة مرفهة، وأنهن لا يعملن شيئًا طوال اليوم.

أما الفصل الرابع، فيتناول موضوعًا هامًا هو العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والأعمال المنزلية ومدى الرضا أو عدم الرضا عنها. ومفهوم الرضا عن العمل المنزلى فى هذا الفصل مشتق من مفهوم الرضا عن العمل المستخدم فى علم الاجتماع الصناعى، وعلم اجتماع العمل فهو يمثل تقييمًا شاملاً لدرجة الإيجابية أو السلبية التى تتناول بها ربات البيوت عملهن. وقد حددت الباحثة مفهوم الطبقة الاجتماعية على أساس مهنة الزوج، وهو مقياس تقليدى، وقد بررت الباحثة اختيار ذلك المحك التقليدى بأنه أكثر ملاءمة فى المقارنة بين بحثها وبين بحوث أخرى تناولت الموضوع نفسه، واتخذت ذلك المحك التقليدى أساسًا للدراسة.

ومن النتائج الجديرة بالاهتمام فى هذا الفصل أنه ليست هناك فروق طبقية فى النوع وإنما فى الدرجة فقط بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من ربات البيوت، اللائى كان لهن عمل خارجى قبل الزواج، فى تفضيل العمل الوظيفى على العمل المنزلى على أساس أن العمل المنزلى يفتقد المكافأة الاقتصادية، ويتميز بالانعزال ونقص الاعتراف الاجتماعى بالمسئوليات الملقاة على عاتق ربة البيت.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الباحثة، هو أنه ليست هناك فروق فى الطبقة الاجتماعية بين الراضيات وغير الراضيات عن العمل المنزلى، فقد كان الاتجاه السائد بين الغالبية العظمى من المستبرات فى عينة البحث هو عدم الرضا عن العمل المنزلى سواء بين ربات البيوت من الطبقة العاملة أو من الطبقة الوسطى. أما من حيث اتجاه أفراد العينة نحو دور ربة البيت فقد كان هناك بعض الفروق الطبقية، وحيث كان اتجاه ربات البيوت من الطبقة العاملة بعامة أكثر إيجابية من مثيله بين ربات البيوت من الطبقة الوسطى. ومن هنا يتبدى أن ربات البيوت من الطبقة الوسطى أكثر ميلاً لإدراك المكانة المنخفضة لدور ربة البيت من مثيلاتهن من الطبقة العاملة. ولذلك فإن الشكوى من تلك العبارة الشائعة: "مجرد ربة بيت"، هى أكثر ترددًا بينهن منها بين نظيراتهن من الطبقة العاملة.

وقد يبدو فى النتائج السابقة شيئًا من التناقض، ولكن هذا التناقض يزول إذا ما أدركنا أن المؤلفة تفرق بين المشاعر نحو العمل المنزلى، وبين الاتجاه نحو دور ربة البيت. فربما أحست المرأة بإيجابية وتقبل لدور ربة البيت، ولكنها فى الوقت نفسه تكره العمل المنزلى، كما أن عكس ذلك النموذج يمكن تواجده أيضًا، فالمشاعر تجاه العمل المنزلى يتدخل فيها التعود على أداء هذه الأعمال والخبرة بها، أما اتجاهها نحو دور ربة البيت، فمسألة يتدخل فيها مفهومها عن ذاتها ومعايير الثقافة الفرعية التى تعيش فيها والخاصة بمظاهر سلوك الدور الأنثوى، وحيث تختلف اتجاهات المرأة نحو دور ربة البيت فى الطبقة العاملة عنها فى الطبقة المتوسطة، بينما لا توجد اختلافات بينهما فيما يتعلق بنشاط العمل المنزلى.



وفى الفصل الخامس تناقش المؤلفة ظروف العمل المنزلى، وتتناول فيه الفترات التى يستغرقها هذا العمل، والخلفية التكنولوجية التى يتم فيها. وقد تبين منه أن متوسط عدد ساعات العمل المنزلى لربات البيوت فى هذا البحث كان سبعا وسبعين ساعة أسبوعيًا، وهو عدد يماثل تقريبًا ضعف عدد ساعات العمل الأسبوعية للعامل الصناعى والذى يقدر بأربعين ساعة فى المتوسط. كما تبين منه أن استخدام الأجهزة والأدوات المناسبة فى العمل قد يقلل من الشعور بعدم الرضا عن العمل المنزلى لكنه لا يحوله من عمل بغيض إلى عمل سار محبوب. كما ظهر أن بعض الصلات الاجتماعية لربة البيت قد تقلل أيضًا من ذلك الشعور بعدم الرضا.

وفى الفصل السادس تلقى المؤلفة الضوء على المعايير المتعلقة بالعمل المنزلى والتى على أساسها تتبع ربة البيت أسلوبًا معينًا أو روتينًا معينًا فى أدائه. وقد كانت هناك اختلافات عديدة بين ربات البيوت فى عينة البحث بهذا الصدد، وحيث كانت بعضهن تضع لنفسها معايير صارمة فى أداء العمل المنزلى، حتى أنه يمكن تصنيفها باثولوجيا ضمن الحوازيات، بينما لا تتبع أخريات أسلوبًا أو نظامًا معينًا فى أدائه. ولتحديد تلك المعايير وذلك الروتين وظائف هامة، **أولها** أنها وسيلة لتوحيد أعمال غير متجانسة تكون العمل المنزلى فى بناء وظيفى متماسك، **وثانيها** أنها دليل على أن العمل المنزلى عمل له معاييره وروتينه مثل أى عمل آخر، وهذا فى ذاته دفاع ضد من يقول أن المرأة فى المنزل لا تفعل شيئًا، **وثالثها** أن فى تحديد تلك المعايير وذلك الروتين توسيع لمجال العمل المنزلى، وبخاصة أمام ربة البيت المتفرغة التى لا تعمل خارج منزلها، **وآخرها** أن ربة البيت بذلك التحديد إنما تضع ميكانيزما تستطيع أن تكافئ نفسها عن طريقه فى إنجاز العمل المنزلى. وتأخذ المكافأة السيكولوجية التى تحصل عليها ربة البيت من تمسكها بمعايير أداء العمل المنزلى، وروتينه المعين، شكلاً موضوعيًا على الرغم من أنها موضوعة سلفًا بواسطة ربة البيت كعاملة. وتلعب وسائل الإعلام أيضًا دورًا فى تحديد معايير العمل المنزلى، كما تسهم فى ذلك إلى حد كبير، التنشئة الاجتماعية المنزلية السابقة لربة البيت وإعدادها للعمل المنزلى.

وتخصص المؤلفة الفصل السابع للعلاقة بين التنشئة الاجتماعية لربة البيت وبين صورتها عن ذاتها. وفيه تبين أن العمل المنزلي، مثله فى ذلك مثل أى علم، لابد أن تسبقه فترة تدريب مهنى أو تلمذة وظيفية. ولكن الإعداد الأنثوى للدور المنزلى، يختلف عن الأعمال الأخرى فى أنه لا يتخذ شكلاً رسميًا، ولذلك لا ينظر إليه على أنه تلمذة وظيفية. والسبب الرئيسى فى ذلك هو أن إعداد المرأة لتكون ربة بيت يختلط مع تنشئتها لدورها الأنثوى بالمعنى الواسع. وتفصح نتائج البحث عن أن جميع أفراد العينة قد قررن أنهن على وعى بوجود صلة وثيقة بين طرقهن فى أداء العمل المنزلى وبين الطرائق التى كانت أمهاتهن يستخدمنها لأداء العمل نفسه. وفى هذا تقول إحدى أفراد العينة:

"إن لى نفس المعايير التى كانت تتبعها أمى فيما يتعلق بأعمال المنزل. فقد كانت تفعل كل ما ينبغى عمله، ولم يكن هناك من يستطيع أن يتجول بعينيه فى المنزل ليقول إن هذا العمل أو ذاك ينقصه شىء .. إننى دائمًا أحاول أن أتمثل بها ...".

ومن النتائج الهامة فى هذا الصدد، أن هناك فروقًا طبقية بين ربات البيوت فيما يتعلق بصورة الذات، فقد كان هناك ميل لدى اللائى ينتمين منهن إلى الطبقة الوسطى إلى ذكر أحد دورى الزوجة والأم أو كليهما، دون الإشارة إلى دور ربة البيت فى تصورهن لذاتهن. كما وجد ميل لديهن أيضًا إلى رؤية أنفسهن من خلال أدوار أخرى غير منزلية، كالأدوار الدينية أو السياسية ... إلخ. أما ربات البيوت من الطبقة العاملة فقد كن يملن إلى اختصار دورى الزوجة والأم تحت كلمة "ربة بيت"، وذلك فى وصفهن لذواتهن. وفيما يلى إجابة إحدى ربات البيوت من الطبقة الوسطى على اختبار العشر جمل، الذى يكشف عن تصور الذات ..

"إننى متقلبة – إننى أعمل بجد – إننى اتكلم كثيرًا – إننى سعيدة معظم الوقت – إننى امرأة راضية – إننى احتاج وجود الآخرين طوال الوقت – إننى أعشق الخروج – إننى مسيطرة – إننى حالمة – إننى قلقة".



وبهدف وضوح المقارنة فإنا نسوق إجابة أخرى للاختبار ذاته، لربة بيت من الطبقة العاملة تكشف عن تصورها لذاتها:

"إننى ربة بيت جيدة - إننى أجيد معاملة أبنائى - إننى أجيد العلم المنزلى - إننى أجيد معاملة زوجى - إننى أجيد الغسيل - إننى اشعر بالسأم أحيانًا - إننى أشعر بالغضب أحيانًا - إننى شديدة السعادة بعملى - إننى سعيدة با. لادى - نادرًا ما أكون تعيسة".

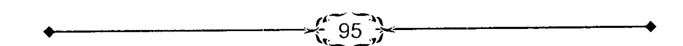
وتتضح من المقارنة السابقة نتيجة هامة أخرى، تضاف إلى النتائج سالفة الذكر وتؤيدها، وهى أن صورة المرأة من الطبقة العاملة عن نفسها يتضح فهيا بشدة توحدها بدور ربة البيت. وإقبالها على العمل المنزلى، بينما تظهر قدرة المرأة من الطبقة الوسطى على رؤية نفسها ووصفها لها من منظور الشخصية وسماتها.

وفى الفصل الثامن تبحث المؤلفة موضوع الزواج. وتقسيم العمل بين الزوجين من وجهة نظر بعض المتخصصين فى علم الاجتماع الأسرى، كما تتعرض المؤلفة فى هذا الفصل إلى وصف تقسيم العمل المنزلى بين الزوجين وتحليله كما تبحث معتقدات ربات البيوت من أفراد العينة حول الأدوار الذكرية والأنثوية.

وقد أجريت الاستبارات مع الزوجات فقط، ولم تشمل الأزواج، وقد طلب منهن تقييم مدى اشتراك أزواجهن معهن فى العمل المنزلى وفى رعاية الأبناء على السواء بثلاثة محكات تتراوح بين عال، متوسط، ومنخفض، وقد أفصحت إجابات الاستبارات عن ثلاث نتائج هامة:

1- إن قلة من الأزواج فقط هم الذين يساعدون زوجاتهم بقدر مرتفع. فقد كان 15٪ من الأزواج فقط هم الذين حصلوا على تقدير عال فى المشاركة فى العمل المنزلى بينما حصل 25٪ منهم على التقدير ذاته فى المشاركة فى رعاية الأطفال.

2- اختلفت نماذج مشاركة الأزواج لزوجاتهم باختلاف الطبقة الاجتماعية فقد كان



اشتراك الأزواج من الطبقة المتوسطة فى العينة، أكثر انخفاضًا من اشتراك الأزواج من الطبقة الدنيا، وذلك فيما يتعلق بالعمل المنزلى ورعاية الأطفال.

3- كان هناك ميل أكثر من قبل الأزواج للمشاركة فى رعاية الأطفال منه فى العمل المنزلى.

ومن بين من حصلوا على تقدير عال فى المشاركة فى كل من العمل المنزلى، ورعاية الأطفال ننتقى هذه الصورة لزوج يعمل فى تجارة المعلبات، وكانت زوجته تعمل على الآلة الكاتبة قبل أن ترزق بطفلها:

"إننى أساعده فى عمله، فأطبع له أوراقه، وأضيف بعض فقرات إذا لزم الأمر. كما أنه يساعدنى فى عملى أيضًا. إنه طاهٍ ممتاز، وهو لا يمانع فى أن يأتى فى نهاية اليوم ليطهى وجبة. وفى الأسبوع الماضى مثلاً قام بطهى ثلاث وجبات. وإذا حدث أن كنت أقوم بتنظيف حجرة بالمكنسة الكهربائية وأقبل هو فى هذه اللحظة فإنه يقوم بتنظيف الحجرة الأخرى، كما أنه ينظف النوافذ بانتظام، ويقوم بتجفيف الأطباق، وهو يعيننى على الانتهاء من عمل المنزل لأنه يحب أن نجلس سويًا بعد الظهر، وهو يكوى ملابسه أيضًا. وعندما نكون فى المنزل معًا فإنه يشاركنى فى رعاية الطفل، فهو يحممه فى المساء ويغير له لفائفه، وفى يوم العطلة يصحو له مبكرًا فى الصباح كى يعطينى الفرصة لأنام بضع ساعات".

وهذه صورة أخرى لزوج حصل على تقدير منخفض فى المشاركة فى كل من العمل المنزلى، ورعاية الأطفال، تقول زوجته:

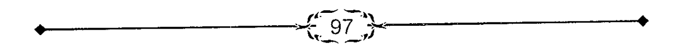
"إنه لا يساعدنى أبدًا فى الأعمال المنزلية، ولا فى شراء لوازم المنزل، ولا فى الطهى، إنه يقول دائمًا: إننى أعمل طوال اليوم، وعندما أعود إلى المنزل أكون مرهقًا تمامًا. وهو لا يشترك فى رعاية أبنائه أبدًا. إنه يحب الأطفال، ولكنه لا يرعاهم. فقد كان على أن أؤدى واجب العزاء منذ يومين، ولكنه لم يدعنى أذهب لأنه قال لى: أنا غير مستعد لأن أرعى الأطفال إلى حين عودتك. لذلك فإنه إذا كان على أن أذهب لأى مكان لقضاء أحد شئونى فلابد أن تكون "مارى" أكبر بناتى بالمنزل.

إننى أقصد أنه يرفض مجرد الجلوس مع أبنائه لحين عودتى، ل لأنه يكره الأطفال، بل لأنه ببساطة قد ورث هذا الاتجاه عن والده ودائمًا ما يردد كلمته المأثورة: إننى لا يمكن أن أقبل أن تدلنى امرأة على ما ينبغى فعله".

أما من حيث تحليل معتقدات ربات البيوت التى تدور حول الأدوار الذكرية والأدوار الأنثوية فقد ثبت من البحث أن معظمهن يذهبن إلى أن مكان الرجل ليس فى البيت، حتى وإن كن يحبذن مشاركة الرجل لهن فى الأعمال المنزلية مشاركة أكثر. وبالمثل فإن من كانت تريد منهن أن تسهم بقدر أقل فى العمل المنزلى فإنها كانت تجابه بتلك الضغوط الاجتماعية الناشئة عن المعيار القائل بأن المرأة تنمى إلى مملكة العمل المنزلى ورعاية الأطفال.

كما أسفرت نتائج البحث أيضًا أنه خلال دورة الزواج تكون هناك فترات تتسم بالمشاركة أكثر من غيرها. فحين تخرج الزوجات إلى العمل تزداد درجة مشاركة الأزواج لهن فى الأعمال المنزلية، وفى رعاية الأبناء. وهذه النتيجة تتسق مع ما ذهبت إليه بحوث أخرى كبحث "هوفمان" Hoffman الشهير عن النساء العاملات وتأثير عملهن على الأسرة، ولكن ذلك لا يعنى أن آراء الزوجين متحررة أو منادية بالمساواة؛ ذلك لأنه عندما تكف الزوجة عن العمل خارج المنزل فإن رغبة الزوج فى مساعدتها تقل، ويعكس تقسيم العمل بينهما عندئذ نموذجًا تقليديًا واضحًا. ويدل ذلك على أن معتقدات الزوجين الأصيلة عن الأدوار الذكرية والأنثوية لم تتغير.

وتعالج الكاتبة فى الفصل التاسع والأخير تربية الأطفال كوظيفة مرتبطة كل الارتباط بالعمل المنزلى. فمعظم ربات البيوت من الأمهات، وكل الأمهات ربات بيوت. وقد ظهر من خلال هذا الفصل والفصول السابقة، أن الأطفال يؤثرون فى مدى الاستمتاع بالعمل المنزلى، لأنهم يجعلون ساعات العمل الأسبوعية أطول، كما أنهم كثيرًا ما يظهرون كعوامل محبطة لربة البيت كعاملة منزلية. فدائمًا ما يقطعون عليها عملها، ودائمًا ما تجد نفسها وسط أعمالها المنزلية الكثيرة، مطالبة برعاية أبنائها فى الوقت نفسه. ويزيد رضاء ربة البيت عن عملها المنزلى كلما ساعدها

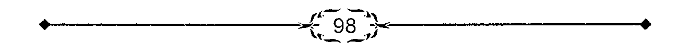


زوجها فى أن يحمل عنها بعض العبء فى تربية الأطفال لأنه عندما يحدث ذلك فإن الضغوط الناشئة عن أداء ربة البيت ودور مربية الأطفال تخف حدتها.

وتلقى الكاتبة الضوء على دورى الزوجة كربة بيت ومربية أطفال معًا، وعلى المشكلات الناجمة عن الجمع بين هذين الدورين. وهى ترى أن هناك تناقضًا واضحًا بينهما، ولا ينجم هذا التناقض فقط عن أن الأطفال مخلوقات فوضوية، تفسد نظام البيت المنظم، ولا عن حاجتهم لأن تطعمهم الأم، أو تلعب معهم، أثناء إعدادها الطعام أو تنظيفها للحجرات، بل إن هناك تناقضًا أساسيًا يكمن فى طبيعة هذين الدورين ذاتهما. فتربية الأطفال عمل منتج ومثمر Productive، بينما لا ينطبق ذلك على العمل المنزلى. فالعمل المنزلى عمل له أهداف وقتية ومتكررة، فالمنزل ينظف اليوم، وتعاد نظافته فى الغد، وهكذا لمدة سنوات قد تربو على الثلاثين أو الأربعين. أما الأمومة فإن لها هدفًا وحيدًا بعيد المدى، فالأم تربى الأبناء حتى يعتمدوا على أنفسهم ويستغنوا عنها بالتدريج، ولذلك فقد كان أحد المحكات الأساسية فى اختيار العينة أن يكون لدى كل امرأة طفل على الأقل فى سن ما قبل المدرسة.

وتنظر الكثير من الزوجات إلى دورهن كربات بيوت، ومربيات أطفال على أنهما وجهان لعملة واحدة، وغالبًا ما يعتبرن تربية الطفل، وتنظيف ملابسه، وترتيبها جزءًا من العمل المنزلى، كما أن المعايير التى يضعنها لأنفسهن والمتعلقة بالعمل المنزلى، غالبًا ما تنسحب على تربيتهن لأطفالهن وأهمها معايير النظافة والترتيب. وتعد هذه المماثلة بين الدورين، مجرد انعكاس لمعايير المجتمع، والاتجاهات الاجتماعية السائدة فى النظر إلى المرأة، والتى تذهب إلى أن دور ربة البيت يشمل أدوار المرأة، والزوجة، والأم ونادرًا ما تفرق بين هذه الأدوار، أو تذكرها منفصلة.

وتنتهى الباحثة فى هذا الفصل إلى نتائج هامة استقتها من بيانات بحثها، وهى أن الأم المعاصرة تؤدى دورها فى سياق اجتماعى لا يبعث على الرضا. ومنشأ عدم الرضا هو العزلة الاجتماعية، والمسئولية المستمرة، كما وجدت أن الأم كعاملى



منزلية تواجه صراعًا بين المطالب المختلفة للعمل المنزلى بحيث يعد الطفل أحيانًا وسط خضم هذه المطالب عائقًا فى سبيل الرضا عن العمل المنزلى، أما بالنسبة للطفل فيعد الجمع بين مطالبه ومطالب العمل المنزلى شيئًا محبطًا له وللأم. وعلى الرغم من أن الرجل يحاول أحيانًا أن يعالج تلك المشكلة بالتدخل فى رعاية الأطفال، فإن تدخله يكون غالبًا محدودًا بأنشطة معينة مفضلة لديه كاصطحاب الأطفال للنزهة أو وضعهم فى الفراش، لكنه يحجم عن الاشتراك فى أنشطة أخرى لها مظاهر أكثر روتينية، وأقل متعة فى تربية الأطفال ورعايتهم. وهذا التوسع فى دور الأب يعطى الأم الفرصة لأداء بعض الأعمال المنزلية، وترتيبًا على ذلك فإنه يعطيها مزيدًا من الإحساس بالرضا عن العمل المنزلى.

وفى الخاتمة تركز المؤلفة على تلخيص أهم نتائج بحثها. وتكرس الجزء الأخير منها لمناقشة مسألة مركز ربة البيت فى المجتمع بعامة. وتطرح عدة أسئلة أهمها: ما هو مدى وعى ربات البيوت - أو مدى الوعى الذى ينبغى أن يكن عليه - بموقفهن كنساء، وهل ينظرن إلى أنفسهن كجماعة مضطهدة؟ وهل تلاقى حركة تحرير المرأة صدى بينهن؟ وإلى أى مدى نجحت حركة التحرير هذه فى توصيل أيديولوجيتها وأفكارها إليهن؟ وما هى أنسب الوسائل، وأنجح الطرق لتحرير ربة البيت؟.

وتجيب الباحثة عن هذه الأسئلة إجابة مركزة فتقول: إن انتماء معظم النساء للأدوار التقليدية لربة البيت والزوجة والأم، لا يمكن يعالج فقط بالنظر لمواقعهن من بناء اجتماعى واقتصادى معين، بل يجب أن تمتد لتشمل فهما شاملا للكيفية التى تستطيع بها النساء أن يتوحدن مع قهرهن. بمعنى آخر أن الأبنية والنظم التى تضطهد المرأة، لا يمكن أن تتغير ما لم يوجد وعى مسبق لدى المرأة لأهمية هذا التغيير، وهذا هو دور حركة تحرير المرأة.

وقد نجح الكتاب فى إيضاح النظرة الجديدة إلى العمل المنزلى، وفى تحليلها له كعمل يماثل غيره من الأعمال، كما أنه أظهر زيف تلك الأسطورة السائدة فى الثقافة الإنجليزية، وفى ثقافات أخرى كثيرة، والخاصة بسلبية العمل المنزلى،



وسهولته، وطبيعته بالنسبة للمرأة والتى تتضح من أسئلة توجه إلى النساء فى عالمنا المعاصر مثل: هل ستعملين؟. أم ستبقين فى المنزل؟ وكأن البقاء فى المنزل لا يتضمن عملاً [1].

وكان تعمق المؤلفة فى تحليل صور ربات البيوت عن أنفسهن، وعن اتجاهاتهن نحو العمل المنزلى وما يتضمنه من أعمال فرعية مختلفة، ومدى شعورهن بالرضا أو عدم الرضا عن عملهن، ونفاذها إلى طبيعة العمل المنزلى نفسه، بما يستغرقه من وقت وما يتفرع إليه من أعمال، والكشف عن المعايير التى تحكم إنجازها، كل ذلك كان عملاً جديرًا بالإعجاب، كما وفقت الكاتبة فى عرض أفكارها فجاءت فصول الكتاب منطقية مرتبطة، يسلم كل فصل منها إلى ما بعده فى سلاسة ووضوح.

لكننى بالتعمق فى دراسة محتويات هذا الكتاب فيما عدا الفصل الأول منه، وأجزاء يسيرة من الفصل الثالث والسابع والثامن، سيكولوجى النزعة قلبًا وقالبًا. فهو يلقى الضوء كله على مسألة الرضا أو عدم الرضا عن العمل المنزلى، ويحلل دور العاملة المنزلية من وجهة نظر سيكولوجية بحتة وذلك بالكشف عن صورة الذات، وأحيانًا يفرق فى تحليلها بمنظور علم النفس التحليلى فيأتى ذكر (فرويد) فى عدة صفحات من صفحات الكتاب. أما تحديد الباحثة للطبقة على أساس تقليدى وهو مهنة الزوج، فلم يكن منطقيًا مع اتجاهها التجديدى، كما أنه لم يكن واضح الدلالات فى ثنايا الكتاب. ولا يشفع لها فى ذلك ما بررت به موقفها، من أن ذلك التحديد كان أكثر ملاءمة فى المقارنة بين نتائج بحثها ونتائج بحوث أخرى تناولت الموضوع نفسه.

---

(1) هناك عبارات تشير إلى ذلك فى الثقافات المختلفة، ففى الثقافة الأوروبية تجيب المرأة إذا سئلت عن هويتها (مجرد ربة بيت Just a House wife) وفى الثقافة المصرية تجيب (مجرد ست بيت) وتشير عبارات مصرية مثل (فلانة مش بتشتغل، دى قاعدة فى البيت .. إلخ) إلى أن البقاء فى المنزل يتضمن الجلوس وعدم القيام بعمل وعبارة "فلانة بتشتغل وجوزها قعدها فى البيت" تشير أيضًا إلى أن البقاء فى البيت راحة، بعكس العمل الذى لا يكون إلا خارجه.



وإني أرى أن استبدال عنوان هذا الكتاب بـ(سيكولوجية العمل المنزلي) كان يصبح أكثر إيحاء ودلالة على ما احتواه بين دفتيه من حقائق ومعلومات [1].

إن كتاباً عن سوسيولوجيا العمل المنزلي، لابد أن يتضمن موضوعات سوسيولوجية متخصصة من بينها: تصنيف الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية التي يجري في إطارها العمل المنزلي في ثقافات مختلفة، والمقارنة بوجه خاص بين الدول المتقدمة تكنولوجيا، وبين الدول النامية والمتخلفة، من حيث طبيعة العمل المنزلي في كل منها. وتحليل دور ربة البيت وما يتضمنه من قوة تتمثل في تأثيرها في نماذج شخصيات أطفالها وسلوكهم فهي المنشئة الأساسية لهم، بل إن مركزها المحوري في الأسرة يمكن أن يؤثر في صحة أفرادها ومرضهم على السواء. كما لابد أن يحتوي مثل هذا الكتاب على دراسة التفاعل الاجتماعي لربة البيت، وتحليل عملها المنزلي كعمل يجعلها تتفاعل مع زوجها وأبنائها وجيرانها وأقاربها، وصديقاتها، ومعارفها، والبائعين سواء من يذهبون إليها في المنزل، أو من تذهب هي إليهم، وتفاعلها مع الدولة والأسعار عن طريق وضعها لميزانية الأسرة، وتحديدها لمواصفات السلع المتوقفة على مدى إقبالها أو إحجامها عن شراء سلع معينة، كذلك في اتخاذ القرارات اليومية المتعلقة بنماذج الاستهلاك والموضات، والشئون العامة، وأهمية النظر إلى مطالبها التكنولوجية وكل ذلك يدخل في إطار علم الاجتماع الأسري وعلم الاجتماع الاقتصادي.

كما أن كتابًا عن سوسيولوجيا العمل المنزلي لابد أن يشمل توضيحًا للصلة بين العمل المنزلي، وبين اختيار الشريكة في الزواج، فكم من رجل فضل الزواج

(1) ربما كان السبب في تلك النزعة السيكولوجية التي لونت الكتاب هو أن المؤلفة أخذت أفكار هذا الكتاب وموضوعاته عن رسالتها للدكتوراه التي قدمته سنة 1974، وكانت بعنوان "الاتجاهات نحو العمل، واتجاهات الرضا لدى ربات البيوت" وهو عنوان ينبئ عن منظور سيكولوجي.
Ann Oakley. "Work Attitudes and Work Satisfaction of Housewives", unpublished PH.D thesis. University of London, 1974.



بامرأة معينة لأسباب من بينها أنها تجيد الطهى، أو أنها قدمت إليه أكلة مفضلة بطريقة مشوقة، أو لأنها ممتازة فى العمل المنزلى أو "شغل البيت" كما تشيع الإشارة إليه فى لغتنا الدارجة [1] وكم من رجل أعرض عن الزواج بامرأة جاهرته بأنها لا تحب العمل المنزلى ولا تجيده. كما أن مفهوم العمل المنزلى نفسه لابد وأن يدرس فى أطره الاقتصادية المختلفة، فهو فى المجتمع الزراعى الريفى غيره فى المجتمع الصناعى الحضرى، غيره فى مجتمع الرعى [2] وهكذا.

---

(1) انظر فى ذلك نتائج البحث الذى قامت به باحثة مصرية عن الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، وقارنت فيه بين جيلين: جيل الشباب من ريف وحضر، وجيل آبائهم "أما المهارة فى أداء أعمال المنزل (الشطارة فى شغل البيت) فقد أتى ترتيبها الثالث بين مجموع الصفات المفضلة عند اختيار الزوجة، وذلك عند كل من الآباء الحضريين والريفيين على السواء، بل لقد كان هناك إجماع منهم على هذا الترتيب بلغ حد التطابق.

وقد كانت المهارة فى أعمال المنزل، أمرًا هامًا وجوهريًا فى اختيار زوجة المستقبل فى المجموعات الثلاث المكونة لعينة الأبناء، وهى المجموعة الحضرية، والمجموعة الريفى - حضرية ومجموعة القرناء الريفيين.

كما أن أحدًا من أفراد عينة الأبناء، لم يقرر أبدًا فى إجابته بأنه لا يرغب فى توافر هذه الصفة فى زوجة المستقبل".

انظر: سامية حسن الساعاتى، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، دار النجاح بيروت، 1973، ص 302.

(2) انظر فى ذلك نتائج البحث السابق نفسه وفيه تقول الباحثة:

"رأينا أن أغلبية أفراد عينة الأبناء فى مجموعاتها الثلاث يرغبون بلا استثناء فى أن تكون زوجة المستقبل ربة بيت ماهرة، لكن مفهومك ربة البيت الماهرة هذا مفهوم نسبى، لذلك رأينا أن نتعرف على أهم مقاصده الشائعة فى عرف كل مجموعة من المجموعات الثلاث. وكانت أهم الإجابات الشائعة ما يلى:

(1) تهتم بشئون المنزل.

(2) تجيد الطبخ.

(3) مدبرة.

(4) توازن بين عملها ومسئولياتها المنزلية.

(5) توائم بين واجبها كزوجة وأم.

وقد اهتمت المؤلفة كثيرًا بالجزاء الذاتى السيكولوجى الذى تحصل عليه ربة البيت من خلال قيامها بعملها وتمسكها بالمعايير التى حددتها، والروتين الذى وضعته لنفسها. ولكنها نسيت أو تناست أبعادًا اجتماعية غاية فى الأهمية، وتشمل الجزاءات الاجتماعية التى تحصل عليها من خلال تعليقات زوجها، وأبنائها، وجيرانها، أو صديقاتها، أو من مقارنة عملها بالأعمال المنزلية التى تصورها وتبرزها وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وصحافة وتليفزيون وسينما. إن ربة البيت حين تعمل فإنها لا تعمل فى فراغ وإنما تعمل وهى تضع فى ذهنها توقعات الآخرين منها، وتتدخل علاقاتها مع هؤلاء الآخرين ابتداء من زوجها وأولادها وانتهاء بمعارفها، فى مدى إقبالها على العمل المنزلى وتقبلها له، أو إعراضها ونفورها منه، فالزوجة المحبة لزوجها، والتى تتميز علاقاتها معه بالتفاهم والود، تفكر فى زوجها أثناء عملها المنزلى، وتضع نصب عينيها أن تدخل السرور على قلبه حين يعود وأن تنجز عملها على وجه يرضاه وترتضيه هى لإسعاده، كما أن ثناءه عليها، ومكافأته لعملها بالتقدير يجعلها أكثر رضا وإقبالاً على عملها المنزلى، ويصدق ذلك أيضًا على أبنائها وأصدقائها وجيرانها. أما من لا تتمتع جيدة مع

---

(6) تجيد العجن والخبز والحلب، وتربية الطيور.

وكان السبب الثانى أكثر تواترًا فى إجابات مجموعة القرناء الريفيين، أما السبب الرابع فكان أكثر شيوعًا فى إجابات الطلبة الحضريين، تليهم فئة الطلبة الريفى - حضريين، ولعل ذلك يتفق مع تحبيذ هاتين المجموعتين الظاهر لاشتغال المرأة خارج المنزل واعتبار ذلك قضية مسلم بها.

أما السبب السادس والأخير فاقتصر على فئة القرناء الريفيين، ولعلنا نلاحظ أن مفهوم المهارة لديهم واسع، ويتطلب دراية بأمور كثيرة ومتشابكة. ولا غرابة فى ذلك؛ فالمهارة (أو شطارة البنت) كما يقول الريفيون، من أولى الصفات التى ترفع قيمة الخطيبة وتتحدث عنها النساء فى القرية إذ يقلن "إن بنت فلان، ناروشرار"، قلبها حامى "أى أنها سريعة فى العمل".

انظر: سامية حسن الساعاتى، المصدر نفسه، ص 33.

وانظر أيضًا للباحثة نفسها تفصيلاً للأعمال المنزلية فى الثقافة الريفية والثقافة الحضرية فى:

سامية حسن الساعاتى، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية، المصدر السابق، الفصل الثالث عشر.

زوجها، أو لا تتمتع بتقدير زوجها أو أبنائها لعملها فسوف لا تستشعر بدوافع الإبداع فى عملها ولا الرضا عنه، وينطبق القول ذاته بنسب مختلفة على ردود فعل أصدقائها وأقاربها.

وفى النهاية كان لابد وأن يتضمن كتاب عن سوسيولوجيا العمل المنزلى تحليلاً وافيًا لديناميات العمل المنزلى، ودراسة لمدى مشاركة آخرين غير الزوج والأبناء لربة البيت فى العمل المنزلى وأنماط تلك المشاركة، فهناك المشاركة المتبادلة، وهى التى تحدث بين ربة البيت وجيرانها أو صديقاتها، كأن يتبادلن المشاركة فى أعمال منزلية معينة كطهى أكلات معروفة وشائعة فى أوقات معينة كالأعياد مثلاً، أو كإعداد الخبز بطريقة معينة [1].

وهناك مشاركة طويلة المدى يقوم بها خدم دائمون، أو مشاركة موقوتة يقوم بها خدم لساعات معينة من اليوم، كما أن هؤلاء الخدم الذين يقومون بدور مساعد فى العمل المنزلى قد يمتد دورهم أحيانًا ليشمل رعاية الأطفال أيضًا، أو أداء العمل المنزلى برمته، وفى ذلك انعكاسات بعيدة المدى على العلاقات والتفاعلات الاجتماعية لربة البيت فى أسرتها وفى عملها الخارجى إن كانت تعمل.

---

(1) يشيع فى القرية المصرية، أن تتبادل ربات البيوت الريفيات، المساعدة فى الأعمال المنزلية لإعداد الخبز بطرق معينة تستلزم عمليات شتى من طحن وعجن وخبز، وأن يتبادلن المساعدة فى الأعمال المنزلية فى الأعياد والمواسم، وبخاصة فى العيد الصغير أثناء قيامهن بعمل الكعك، ويأخذ ذلك شكل تجمعات متفاعلة تتشابك فيها العلاقات الاجتماعية بينهن بشكل واضح.

الفصل الرابع

المثقفات والتغير الاجتماعي في العالم العربي (*)
- حالة مصر -

★★ تمهيد :

يركز هذا الفصل على معرفة دور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى، لذا يجدر بنا تحديد المفهومات الأساسية فى هذا البحث.

فالدور يمكن تعريفه على أنه السلوك المتوقع من شخص يشغل مركزًا معينًا ولكل دور متطلباته وخصائصه. فمن ناحية نجد أن هناك توقعات من الأفراد لسلوك شخص يشغل مركزًا ما (وهذه التوقعات تكون مشروطة ومتأثرة بالمعتقدات الشائعة) ومن ناحية أخرى نجد أن هناك قواعد سلوكية تنمط سلوك الشخص الذى يحتل مركزًا معينًا [1].

والدور فى نظرنا هو مجموعة مواصفات تحدد ما ينبغى أن يفعله الشخص كشاغل مركز معين على مستوى المجموعة الصغيرة، أو المجتمع الكبير. وهذه المواصفات قد يضعها للشخص المجموعة الصغيرة، أو قد يحددها له المجتمع الكبير فى شكل معايير وقيم، أو قد يرسمها الشخص نفسه لنفسه، متخذًا فى هذه الحالة صورة توقعاته هو نفسه عن متطلبات هذا الدور المتصل بمركز معين.

(*) بحث قدمته المؤلفة فى الندوة الدولية عن: المثقفون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة 3-6 ديسمبر 1979.

(1) International Encyclopedia of the Social Sciences, 1971, Vol. 13.



ويشتمل تحليلنا الإجرائى المتكامل للدور على ثلاثة تعريفات فرعية: الدور المعيارى Normative role، ونقصد به مجموعة المواصفات أو المتطلبات النابعة من المجتمع أو من الثقافة بعامة، والتى ترسم للأشخاص أدوارهم فى حدود مراكزهم المتباينة. والقيم هنا جزء لا يتجزأ من هذه المواصفات.

الدور المتوقع Expected role وهو مجموعة من المواصفات التى يتطلبها الأنا من الآخر (والعكس صحيح أيضًا) فى موقف تفاعل يتأثر بالثقافة الفرعية لكل منهما.

الدور الوظيفى Functional role، وهو الدول الفعلى، أى سلوك الدور فعلاً أو أداؤه. وهو يؤدى وظيفة التوافق مع الثقافة العامة أو الفرعية المجموعية أو الجماعية Group or Communal قد يتمشى الدور الوظيفى مع الدور المعيارى، والدور المتوقع، وقد لا يتمشى مع أحدهما أو كليهما كما أنه قد يسايره بدرجات متفاوتة [1]. وسوف ينعكس تحليلنا الإجرائى السالف الذكر على رؤيتنا لدور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى كما سنرى فى الصفحات القادمة.

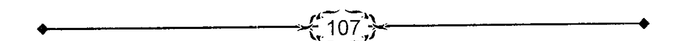
أما المثقفات المصريات فاقصد بهن تلك الصفوة من المتعلمات فى مصر، وبخاصة أولئك اللائى تبنين موقفًا ثوريًا تجديديًا، من الأفكار والتقاليد السائدة فى مختلف مجالات العلم، والأدب والفن والسياسة، وغيرها، وهؤلاء فى الغالب جزء من الطبقة الوسطى [3،2].

---

(1) انظر سامية حسن الساعاتى، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية - رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة القاهرة، 1972، ص 90 - 95.

(2) استخدام تعبير: المثقفون Intelligentsia فى روسيا فى منتصف القرن الماضى، وكان يطلق على الصفوة المتعلمة التى تلقت تعليمها فى الجامعات الأوربية الغربية على الخصوص أو فى الجامعات الروسية الحديثة. وكانت الكلمة تطلق على من سموهم "زبدة الصفوة" وهم الكتاب والنقاد الأدبيون وأساتذة الجامعات والعلماء، ثم أصبحت تطلق على رجال القانون والمعلمين، ثم على وجه الخصوص الأطباء. ولما كانت الدكتاتورية سائدة فى روسيا آنذاك، واستمرت سائدة حتى سنة 1905، وكانت حرية الرأى مقيدة طيلة هذه الفترة، فقد امتد معنى الكلمة ليشمل كل من يعارضون سياسة روسيا السياسية والاجتماعية من المعلمين.

ويقصد بالتغير الاجتماعى أنواع التطور التى تحدث تأثيرًا فى النظام الاجتماعى أى التى تؤثر فى بناء المجتمع ووظائفه. وما دام الإنسان كائنًا اجتماعيًا، فإن التغير الاجتماعى معناه التغير الإنسانى، وكل تغير فى المجتمع ينعكس آثره على الإنسان بالضرورة (1). وقد شغل الاجتماعيون المحدثون بمسألة ضبط عملية التغير الاجتماعى والتحكم فيها وتوجيهها فى اتجاه يحقق أمانى المجتمع وآماله وظهر اصطلاح التنمية Development ليعنى ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التى يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما، فى متضمنات واتجاهات التغير الثقافى والحضارى فى مجتمع من المجتمعات وكذا فى سرعته بهدف إشباع حاجاته (2).



وانتشرت الكلمة من سوريا إلى كل جهات أوربا الغربية وكذلك بعض الدول الشرقية كالهند الصينية والهند ومصر. فمثلاً فى مصر، كان الكتاب الجانب يشيرون منذ سنة 1900 على الخصوص إلى دور "المثقفين" المصريين فى السياسة، كقاسم أمين وسعد زغلول وعمر لطفى، ومصطفى كامل .. وغيرهم من أبناء ذلك الجيل كانوا يعدون من الصفوة المثقفة، وفى الدول العربية انتشرت الكلمة لتعنى "صفوة صغيرة" من الكتاب والشخصيات المثقفة الكبرى.

ولقد أصبحت تلك "الصفوات" فى كل بلد أوربى، وكأنها تكون جسمًا أو هيئة واحدة. ولها تأثيرها الضخم فى الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى بلدها. وكان لهذه الصفوات أماكن تشهد ندواتها مثل الحى اللاتينى فى فرنسا، أو بار اللواء وغيره من الأماكن التى كانت منتديات للصفوة المصرية إبان هذا القرن.

وتجب الإشارة إلى أن صفوة المثقفين هذه لا تكون طبقة مقفلة عليها بل هى عادة جزء من الطبقة المتوسطة، وليس ثمة فواصل قاطعة، أو محددة بينها وبين الطبقة المتوسطة عمومًا، كما أنه ليس ثمة فواصل بينها وبين طبقة أصحاب المهن الحرة، إذ لوحظ أن الصفوة تنشأ دائمًا مع طبقتها، وتظل تشعر دائمًا بشعورها، ولا تفصل تفكيرها من تفكير تلك الطبقة.

(3) معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة دكتور إبراهيم بيومى مدكور، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 514 - 515.

(1) المصدر نفسه، ص 165.

(2) انظر عبد المنعم شوقى، مفهوم التنمية: صياغة محددة للمشكلة (بحث غير منشور) مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة (5-8 مايو 1973).

خلاصة القول أن هذا البحث ينصب على الدور الفعلى الذى قامت به المثقفات المصريات وأثر هذا الدور فى التغير الاجتماعى وبخاصة فى عملية التنمية التى تهدف إلى نقل المجتمع المصرى من مجتمع تقليدى إلى مجتمع متقدم فى أساليب الإنتاج وفى العلاقات الاجتماعية. وجدير بالذكر أن الدور الفعلى للمثقفات المصريات كان كثيرًا ما يتعارض مع الدور المعيارى الذى حددته لهن الثقافة المصرية Total Egyptian Culture ومع الدور المتوقع أى فكرة الرجل عنها، وتوقعاته منها.

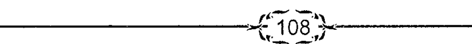
ولابد لأى بحث من إطار زمنى تدور فى فلكه أهم أحداثه وحقائقه وسوف نقصر بحثنا على دور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى فى مصر فى العصر الحديث، ونقصد بالعصر الحديث السنوات التى مرت منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن.

دور المثقفات المصريات وحركة تحرير المرأة فى المجتمع المصرى الحديث:

رؤية تحليلية:

إن إسهام المثقفات المصريات الحقيقى فى عملية التغير الاجتماعى وبالذات فى عملية التنمية لا يمكن تتبع مساره إلا من خلال خروج المصريات إلى العمل خارج بيوتهن وتكسبهن. وذلك بعد تعلمهن فى مختلف مراحل التعليم، وتحررهن فكريا بالتدريج.

إن دور المثقفات المصريات هو الوجه الآخر للعملة لقضية تحرير المرأة المصرية، ولما كانت قضية المرأة ترتبط إلى درجة كبيرة بالتغير الجذرى فى النظام الاقتصادى من حيث تشغيل النساء فى شتى المجالات وفى نطاق واسع، فإنه لابد من القول بادئ ذى بدء أن نمو الصناعة فى مصر لم يأخذ شكل ثورة صناعية أو انقلاب صناعى مثل الذى حدث فى انجلترا مثلاً، فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وإنما بالتدريج البطئ أحيانًا والسريع نسبيًا أحيانًا أخرى كما حدث فى



الخمسينيات والستينيات من سنوات ثورة 23 يوليو.. وعلى الرغم من ذلك فإن النمو الصناعى فى مصر وبخاصة فى إطار سياسة التصنيع التى أخذت بها الدولة بعد سنوات قليلة من بدء الثورة (1952)، كان له كثير من الآثار المماثلة لتلك التى ظهرت فى كثير من الدول الأوربية التى حدث فيها الانقلاب الصناعى، ذلك الانقلاب الذى نجم عنه أهم ظاهرة اجتماعية فى العصر الحديث وهى ظاهرة خروج المرأة إلى العمل، لأن عملها خارج بيتها لم يعفها من أداء دورها الرئيسى فى السرة، بل إنه أضاف إلى هذا الدور دورًا هامًا، هو دور التكسب من العمل، الذى كان من قبل وقفًا على الذكور وحدهم دون الإناث. وقد واكب هذه الظاهرة ظاهرة أخرى أشد أثرًا - فى رأينا - فى قضية تحرير المرأة، تلك هى تعليمها فى مختلف مراحل التعليم وتحررها الفكرى بالتدريج.

لقد كانت هذه الظواهر الثلاث وهى تعلم المرأة، وتحررها واشتغالها هى المسئولة عما صار يعرف "بالانقلاب النسوى" الذى امتاز به القرن العشرين، والذى ظهرت آثاره واضحة للعيان فى كل مكان.

ومما لا شك فيه أن تعليم المرأة فى جميع مراحل التعليم بما فى ذلك مرحلة التعليم العالى فى المعاهد والجامعات، هو الذى دفع عجلة التغيير النسوى فى مصر دفعة قوية، ذلك لأنه أوجد عند المرأة وعيًا واضحًا بذاتها ومركزها ومكانتها، ودورها فى المجتمع بعامة، وفى الأسرة بخاصة.

وقد ترتب على تحرير المرأة، تخلصها تدريجيًا وبدرجات متفاوتة من سيطرة الرجل وسلطان التقاليد، والحرمان السياسى الذى كان مفروضًا عليها، كما ترتب عليه أيضًا تشغيلها فى مختلف المهن المتخصصة سواء ما كان منها صناعيًا، أو زراعيًا، أو تربويًا، أو طبيًا، أو تشريعيًا، أو تنفيذيًا أو غير ذلك من المهن التى كان يعتقد أنها وقف على الرجل وحده.

وقد كان ذلك فى الوقت نفسه مصاحبًا لظاهرة الحد من الفروق الطبقية؛ لأن التعليم وبخاصة التعليم العالى أتيح أول ما أتيح لبنات الطبقات المتوسطة ثم



الراقية. وما أن انتشر تعليم الفتيات بين هاتين الطبقتين حتى انتشرت من بعد ذلك ظاهرة اشتغالهن بشتى المهن خارج بيوتهن.

ونجم عن ذلك أن الفجوة التى كانت تفصلهن عن فتيات الطبقة الدنيا العاملات أخذت تضيق شيئًا فشيئًا على مر السنين، وذلك للتفاعل الاجتماعى الحادث فى المجتمع الجديد، الذى دفع بكل من الطبقة الدنيا من جهة والطبقتين العليا والوسطى من جهة أخرى، إلى التقارب إلى درجة كبيرة فى مستوى وسيط هو مستوى الطبقة العاملة أى الطبقة الدنيا المتطلعة الواعية؛ ذلك لأنه لا يمكن إنكار أن التقدم الاجتماعى الاقتصادى الحديث فى كل المجتمعات المتقدمة، قد أدخل على الطبقة الوسطى والطبقة العليا. مظاهر معينة كانت لحقب كثيرة تعد من خصائص الطبقة العاملة أى الطبقة الدنيا وحدها [1]. ومن بين هذه الخصائص اشتغال نساء الطبقة الوسطى بالوظائف الكاسبة، أى التى تدر دخلاً منتظمًا ذا قيمة يعتمد عليه؛ وذلك نتيجة ضعف ثم تلاشى ظاهرة توريث المرأة دخلاً ثابتًا من

(1) كان هناك تردد كبير فى نشر تعليم الفتاة فى مصر، وفى إتاحة الفرصة لخروجها للعمل (وبخاصة فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى) ذلك لأن العلم فى أول الأمر، كان ينظر إليه الكثيرون على أنه ليس بذى قيمة أو أى نفع للمرأة، بل إنه كان يخشى منه فى أن يصرفها عن قيامها بدورها فى بيتها، الذى لم يكن يتصور عندئذ أنه كان يستغنى عنها فى تدبر أى شأن من شئونه. هذا فضلاً عن أن خروج المرأة للعمل كان إهانة لرب الأسرة، لأنه دليل على عجزه عن إعالة أسرته، ولهذا لم تكن تخرج للعمل إلا المرأة الفقيرة أو التى فقدت عائلها. وكانت فى هذه الحالة تعمل وهى مجبرة، ومتأثرة فى قرارة نفسها بالقيم المسيطرة على المجتمع حينئذ، وهى أن الفقر مذلة والعمل مهانة، فتعمل وهى غير راغبة فى عملها، وتنعى طول الوقت حظها وظروفها. ولذلك تختار من العمل ما تستطيع أداءه وهى محجوبة بقدر الإمكان عن الناس مثل الخدمات الشخصية التى تزاولها داخل المنازل، وفى نطاق ضيق محدود وبطريقة غير منتظمة، تحت إشراف ربات البيوت. كذلك كان لظهور بعض الصناعات، كصناعة الغزل والنسيج والأطعمة، ودبغ الجلود، أثر ملحوظ فى إتاحة الفرصة لبعض النساء للخروج إلى العمل فى المصانع، لا من قبيل التحرر فى الفكر ولكن انتهازًا لفقرهن وحاجتهن للعمل، واستغلالاً لطاقتهن الإنتاجية بأجور زهيدة، لتحقيق الكسب الكبير لأصحاب الأعمال من الرأسماليين.

أرض زراعية أو عقار، أو استثمار مال معين. وهى ظاهرة كانت شائعة إن لم تكن عامة، بين أسر الطبقتين العليا والوسطى. وهكذا حَلّ محل ظاهرة تأمين مستقبل المرأة على هذا النحو، تعليمها فى مختلف مراحل التعليم وتوظيفها، وقد أصبح هذا النظام الجديد من الأنظمة الشائعة فى النسق الاجتماعى الشامل فى المجتمع المصرى الحديث.

أما تحرير المرأة الذى تمثل فى مساواتها بالرجل فيما يتعلق بممارسة حق الانتخاب فقد كان ثمرة تعليمها، وخروجها للعمل واشتغالها بشتى الوظائف.

وجدير بالذكر أن ما حدث من تغير نتيجة لخروج المرأة المصرية المتعلمة المتخصصة الواعية من بيتها للعمل فى مختلف ميادين الإنتاج والخدمات يشبه ما حدث للمرأة فى المجتمع الغربى الحديث، ولكن مع تفاوت فى الدرجة والشدة.

خلاصة القول أننا نود أن نوضح أن تعليم المرأة فى مصر فى العصر الحديث وبخاصة التعليم العالى المتخصص كان هو مفتاح تحررها ونهضتها ووعيها، والدليل على ذلك أن رائدات التحرر فى مصر كن من المثقفات المتعلمات الواعيات [1].

ولا يمكن لنا أن نعرض لدور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى فى مصر، فى العصر الحديث، بمعزل عن هذا الصراع الفكرى بين اتجاهين جد متعارضين:

أولهما: اتجاه تقليدى قديم راسخ ذو جذور ضاربة فى أعماق المجتمع ويستمد قوته من الأشكال التقليدية لعلاقات الإنتاج التى سادت مصر زمنًا طويلاً.

ثانيهما: اتجاه عصرى تجديدى عبر عنه عدد من المثقفين والمستنيرين ابتداء من رفاعة الطهطاوى إلى علي مبارك وجمال الدين الأفغانى، ومحمد عبده، وقاسم أمين، ومنصور فهمى، ولطفى السيد وطه حسين وغيرهم.

---

(1) انظر الفصل الثانى.

معوقات فى طريق المثقفات المصريات :

تجابه المثقفات المصريات بعض المعوقات والمشكلات التى يمكن إجمالها فيما يلى:

(1) الشعور بالاغتراب: والاغتراب ببساطة هو أن يفقد الإنسان ذاته، أي أن يصبح غريبًا عنها [1]. وتعانى المثقفة المصرية بوجه عام اغترابًا شديدًا لأنها تنتقل اليوم من عهد التبعية الضعيفة المسحوقة المقهورة، إلى عهد التبعية المبدعة القوية.

والمثقفة المصرية تقع فى حيرة شديدة واغتراب أشد لأنها تجد نفسها مطالبة بالشىء وعكسه فمطلوب منها أن تتعلم وتتكسب وتستقل، ولكنها إذا أبدت ممارسة حقيقية لهذا الاستقلال فإنها تعوق بكل الطرق.

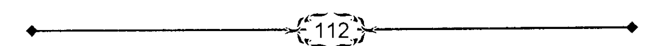
أنها تتعلم وتقضى سنوات وسنوات فى تحصيل العلم، لأنها مطالبة بذلك ولكنها تقيم فى الوقت نفسه - عند الزواج - بالمقاييس التقليدية القديمة، من حيث تفضيل كونها صغيرة السن مثلاً، وغيرها من المقاييس التقليدية لذلك نجد أنه على الرغم من علمها وتفوقها، وعملها، إلا أن أحيانًا ما تتزوج بلا إرادة ولا اختيار، قبل أن يفوتها القطار، لأنها تقلق على نفسها قلق المرأة التقليدية التى لم تتعلم.

إن المثقفة المصرية تتعلم وتعمل مثل الرجل تمامًا ولكنها ما زالت تقيم من حيث هى جسد ناقص أو عاجز، أو فاتن [2].

(2) صراع الأدوار: أطلق هذا الاصطلاح ليعنى تلك الصراعات التى يدركها الأفراد المتعرضون لها، كما أنه يعنى ذلك الموقف الذى يدرك فيه شاغل مركز معين،

(1) انتهى ماركس إلى هذا المعنى للاغتراب فى كتابه مخطوطات اقتصادية وفلسفية عام 1844، حين كان بصدد الفحص النقدى لوضع العامل فى المجتمع الرأسمالى.

(2) انظر فرج أحمد فرج، المرأة والرجل والمجتمع، الطليعة، السنة الحادية عشرة عدد 24، 1975، ص 184.



أنه مواجه بتوقعات متباينة. ويرى "سبيجل" Spiegel أن هذا الاصطلاح يشير إلى ذلك الموقف الذى تقع فيه الأنا فى اختيار صعب أو مستحيل بين دورين مختلفين.

وتنطبق كل هذه التعريفات لصراع الأدوار على المثقفة المصرية فى المجتمع الحديث فهى تدرك أنها فى صراع، كما أنها مواجهة بتوقعات متباينة من زوجها، ومن رؤسائها فى العمل، كما أنها تقع فى اختيار أصعب بين دورها كامرأة وزوجة، وعاملة.

والأدوار ما هى إلا نتاج لتفاعل اجتماعى سابق، لكنها توجه التفاعل الحالى. وفى المجتمع التقليدى، حيث التغير الاجتماعى فى أدنى حدوده، كان الجيل الصغر يتقبل توقعات الجيل الأكبر دون مناقشة. أما فى المجتمع الحديث، فإن كثيرًا من الناس غير قادرين على العيش وفق متطلبات أدوارهم، فقد تغيرت مواقف الحياة بشكل يجعل كثيرًا من أنماط الدور غير ملائمة.

ولقد كانت واجبات وحقوق المرأة فى المجتمع التقليدى محددة واضحة المعالم فى الماضى، أما الآن فقد اعتراها كثير من الخلط، مما جعل الكثير من النساء المثقفات فى مصر اليوم غير متأكدات من أدوارهن الفعلية.

إن المثقفة المصرية الحديثة هى التى تواجه ذلك القدر الكبير من الخلط والفوضى فيما يتعلق بدورها، وذلك يعود ببساطة إلى أن دورها كامرأة مثقفة هو الذى تغير جذريًا، إذا ما قورن بدور الرجل، فلم يعد للمرأة المثقفة الحديثة ذلك الاستمرار المحدد فى الدور. فبالإضافة إلى أدوارها التقليدية، فإنها مطالبة بدور الكاسبة الواعية فى عملها، والشريكة والصديقة لزوجها، والطاهية ومربية الأطفال ومديرة المنزل فى بيتها، وكل ذلك يزيد مشكلة التكيف لديها.

(3) الخلط فى تعريف أدوار الرجل والمرأة:

ذلك أن التعريفات الجديدة لدور المرأة المثقفة، وبخاصة كزوجة وأم، تتطلب



تكيفًا مصاحبًا من الرجل، وبخاصة الزوج والأب. وقد تشكل هذه التعريفات تهديدًا لأنا الرجل، وخصوصًا أن أنماط الدور التى بقيت قرونًا طويلة، كانت مبنية على **قوة الذكر الاقتصادية والاجتماعية، والقانونية.**

ولما أصبحت المرأة المثقفة تمارس قوة أكبر من تلك التى كانت لها من قبل أضحى الكثير من الرجال، والبعض من النساء يجدون مشقة فى تقبل الأدوار الجديدة[1].

(4) نسبة الأمية العالية بين النساء فى مصر:

وهى معوق أساسى فى طريق المثقفات المصريات، لأنهن لن يجدن صدى لنشر دعوتهن، وتأثيرهن الثقافى بين نساء جاهلات غير واعيات، بالإضافة إلى أن المرأة الأمية لا تستطيع أن تشارك فى التغير الاجتماعى، وفى التنمية بالقدر الذى تستطيعه لو تعلمت. وجدير بالذكر أن نسبة الأمية بين الإناث فى مصر قد بلغت فى عام 1960، 84٪ ثم انخفضت فى عام 1976 إلى 71٪ [2].

خاتمة وتعليق:

---

(1) ظهر من تقرير للأمم المتحدة عن التكامل النسائى ودوره فى التنمية فى البلاد النامية، أن من أهم معوقات اشتراك النساء فى عملية التنمية فى هذه الدول عاملين هامين هما:

(أ) الاتجاهات التقليدية نحو دور المرأة فى المجتمع.

(ب) الاعتقاد بأن عمل المرأة شىء ثانوى.

انظر:

United Nations: Headquarters Report of the Interregional Meeting of Experts of the Integration of women Development Sales No. E. 73. LV, 12 June 1971.

(2) انظر: نوال السعداوى، الوجه العارى للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1977، ص 121.

انظر:

Spiegel, John P., "The Resolution of Role Conflict Within the Family", in Bell and Vogel (ed.). A Modern Introduction to the Family, the Free Prss, New York, 1968.

حاولت فى الصفحات السابقة أن أحدد معالم واضحة وموجزة لخطى المثقفات المصريات على طريق التغير الاجتماعى. ولعلى قد استطعت من خلال تصور شامل يأخذ بالوحدة، ويستلهم المنظور التاريخى الذى يرى الأشياء جميعها فى حركة دائمة، وصيرورة لا تتوقف - أن أضع قضية المثقفات المصريات داخل إطارها الصحيح.

وأستطيع أن أوجز خلاصة ما أردت تقديمه فى الصفحات السابقة فى الأفكار الآتية:

(1) إن هناك فرقًا بين مثقفة ومثقفة، فهناك مثقفات رائدات يتقدمن المسيرة ويسهمن إسهامات رائدة كبرى فى التغير الاجتماعى فى مصر، وهناك مثقفات تاليات، جئن بعدهن. تاريخيًا - وأسهمن إسهامات لا يمكن التقليل من شأنها، وهناك مثقفات سلبيات قد لا يسهمن فى التغير الاجتماعى بنصيب يذكر، ومثقفات معوقات، وهؤلاء يعقن مسيرة التغير الاجتماعى إلى التقدم بما لهن من أفكار وآراء ومعتقدات رجعية. وهناك مثقفات يعقن التغير إلى التقدم بشكل آخر، وذلك بسبب جهلهن بطبيعة المجتمع المصرى، وإصرارهن على استعارة صيغ غربية، أوربية أو أمريكية، لا تتلاءم مع واقعنا الاجتماعى والاقتصادى.

(2) إن المثقفات المصريات يدخلن فى علاقة جدلية مع المجتمع المصرى، فهن إفراز المجتمع المصرى، ونتاج له من جهة، وهن من جهة أخرى مؤثرات فيه ومغيرات له.

(3) إن تعلم المرأة المصرية وخروجها إلى العمل، وتحررها اقتصاديًا يحولها (بعبارة مستمدة من فلسفة - سارتر) من شخص يوجد فى ذاته En-Soi إلى شخص يوجد لذاته Pour Soi أى أن المثقفة المصرية ستوجد لذاتها بعد أن ظلت توجد للآخرين وستستمد وجودها من ظروف حياتها الجديدة التى تعيشها هى بحريتها من خلال الإنتاج. وهنا تنشأ علاقة جديدة بين المثقفة وكينونتها، علاقة أساسها المعايشة الخلاقة الحرة لإمكاناتها الإنسانية الحقيقية.

(4) إن قضايا التصنيع، وتطوير الزراعة، وتوزيع الثروات إلى غير ذلك لابد أن تنال اهتمامًا أكبر من المثقفات المصريات، لما في هذه القضايا من تأثير جوهرى ومباشر على ما هو ذاتى: مشكلة المرأة بوجه عام وما هو موضوعى: مشكلة المجتمع بأكمله [1].

(5) إن المثقفة المصرية التى تعلمت، ودخلت ميدان العمل الإنتاجى واستقلت اقتصاديًا، لابد أن تخلق لها فرص عمل حقيقية، وفى شتى المجالات، الأمر الذى لا يمكن تحقيقه إلا من إعادة تشكل البناء الاقتصادى أفقيًا، ورأسيًا، وإدخال تغيير جذرى على علاقات الإنتاج. وفى عملية إعادة التشكيل هذه لابد أن يشترك المرأة والرجل معًا.

(6) إن تركيز نشاط المثقفات المصريات على المدينة - فى الأغلب الأعم وانفصال حركة المثقفات فى المدينة عن قضايا المجتمع الأساسية تعنى فى التطبيق، بقاء المرأة الريفية على وضعها المتخلف والمتوارث منذ مئات السنين، مما لا يمكن معه تحقيق الهدف الاجتماعى الأسمى لتحرير المرأة، وهو إحياء نصف المجتمع المعطل، ودفعه إلى المساهمة المنتجة بالتعاون مع النصف الآخر لبناء مجتمع تقدمى قادر على مواجهة تحديات العصر بكامل طاقته.

وينطبق قولنا السالف الذكر على المثقفات المصريات الريفيات النشأة. اللائى سرعان ما ينسين القرية بعد تخرجهن من الجامعات والمعاهد، أو إرسالهن إلى بعثات، ثم اشتغالهن فى التخصصات المختلفة.

(7) إن تركيز نشاط بعض المثقفات المصريات سواء أكان ممارسة أو فكرًا على رفع الوعى النسائى، والكفاءات النسائية، فى دائرة نسائية منفصلة عن المشاكل الأساسية للمجتمع لا يساعد كثيرًا على تحسين الموقف، وربما يؤدى على المدى البعيد، وبعد تطور المجتمع إلى نوع من حركة الرفض النسائية ضد

---

(1) انظر: سلوى الخماش، المرأة العربية والمجتمع التقليدى المتخلف، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص 20.

الرجل تحمل ملامح انعزالية على غرار ما نشاهده فى بعض حركات التحرر النسائية فى غرب أوربا وفى أمريكا.

إن نضال المثقفة المصرية، لابد أن يسير جنبًا إلى جنب مع نضالها مع الرجل من أجل تغيير الواقع المتخلف الذى يعانى منه كلاهما.

(8) يفوت على بعض المثقفات المصريات، أن دورهن فى التغيير الاجتماعى والتنمية، لابد أن يكون نابعًا من ظروف مجتمعهن ومشاكله. فالتنمية لا تستعار، وإنما هى فى الأصل عملية إبداع. فأوربا قد درست علوم العرب وفلسفتهم، وأحيت تراث الإغريق والرومان، مركزة الأضواء على جوانبه التى تساند تطلعات التطور، ثم تجاوزت هذا كله بإبداع مستمر فى كل مجالات الفكر والسياسة. وقبلها فعل أسلافنا العرب. فقد أخذوا عن اليونان، والرومان والهند، ومصر، والشام، والعراق، وفارس. ولكنهم تجاوزوا ما أخذوا من إبداع حضارة جديدة زاهية بقدر ما هى أصيلة.

لابد إذن للمثقفات المصريات من نظرة بديلة للتغير والتنمية والتقدم، تقوم على أساس نماذج جديدة، تنبثق من واقعهن، ومنهن أنفسهن كعناصر ثقافية دينامية متجددة. وبذلك يصبح التغير، وتصبح التنمية معتمدين على الذات الحضارية المصرية الأصيلة، ويصبح التعامل مع الحضارات الأخرى، سواء بالتبادل، أو الاقتباس، يتم دون انبهار أو عقد.

المراجـــع

أ - مراجع عامة :

1- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، جزء 1.

2- المصباح المنير، القاهرة، 1925، جزء 1، 2.

3- المرأة فى مصر، وزارة التعليم العالى، الإدارة العامة للنشاط الثقافى والعلمى، القاهرة، 97.

4- دستور الجمهورية المصرية الصادر فى 23 يونيو 1956، الموسوعة العربية للدساتير العالمية، مجلس الأمة، القاهرة، 1966.

5- معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة د. إبراهيم بيومى مدكور، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

ب- كتب ومقالات:

6- إنجى أفلاطون، نحن النساء المصريات، مطبعة السعادة، القاهرة 1950.

7- درية شفيق وإبراهيم عبده، تطور النهضة النسائية فى مصر، مكتبة الآداب، القاهرة، 1945.

8- رفاعة رافع الطهطاوى، تخليص الإبريز فى تلخيص باريز، طبعة وزارة الإرشاد، 1958.

9- سامية حسن الساعاتى، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة 1972.

الفصل الخامس

المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية (*)

★★ تمهيد :

نحاول فى هذا الفصل تركيز الضوء على أهم المعوقات الثقافية التى تؤثر على المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية، ويحتوى أولاً على تحديد لأهم المفهومات الأساسية التى يتناولها البحث، وهى الثقافة، والمعوقات الثقافية للتنمية الريفية، والمشاركة التنموية للمرأة الريفية، والمرأة المصرية الريفية، ثم يشتمل ثانيًا على أهم القضايا الأساسية التى تدور حول المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية.

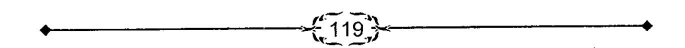
أولاً : المفهومات الأساسية للبحث:

1- الثقافة :

الثقافة ظاهرة تاريخية ويتحدد تطورها بتتابع النظم الاقتصادية الاجتماعية. وتتخذ الثقافة فى أى مجتمع طبقى، طابعًا طبقيًا سواء فيما يتعلق بمضمونها الأيديولوجى أو أهدافها العميقة [1].

(*) بحث للمؤلفة قدم فى مؤتمر، مشاركة المرأة الريفية فى التنمية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية 1984.

(1) الموسوعة الفلسفية، لجنة من العلماء والأكاديميين السوييت بإشراف روزنتال ويودين، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، ص 139، 140، 1974.



ومن المعتاد التمييز بين الثقافة المادية (أى الآلات والخبرة فى ميدان الإنتاج وغير ذلك من الثروة المادية)، والثقافة الروحية (أى المنجزات فى مجال العلم، والفن، والأدب، والفلسفة والأخلاق والتربية ... إلخ). وتعد الأفكار التقاليدية (المتكونة والمنتقاة تاريخيًا) وبخاصة ما كان متصلاً منها بالقيم، هى قلب الثقافة، كما تعد الأنساق الثقافية، نتاجًا للفعل من ناحية، كما يمكن النظر إليها بوصفها عوامل شرطية محددة لفعل مقبل.

2- المعوقات الثقافية للتنمية الريفية :

إذا انتقلنا إلى المعوقات الثقافية للتنمية بعامة، فإننا نقصد بها تلك القيم والعادات، والتقاليد التى تقف كحجر عثرة فى سبيل التنمية، وهى تمثل ألوانًا من الثقافة غير المتطورة، بل والجامدة أحيانًا من فرط ثباتها فى مجتمع دينامى متحرك فى مجموعة:

وتتمثل المعوقات الثقافية التى تؤثر على المشاركة التنموية للمرأة بشكل عام فى تلك القيم، والعادات، والتقاليد التى تنظر إلى المرأة على أنها أداة تزويد المجتمع بالسكان، وأن دورها فى المجتمع إنما يتحدد على أساس من خصائصها البيولوجية.

وتؤكد "كارن هورنى" (Karen Horney) هذا التأثير المتعاظم للثقافة على مفهومى "الرجل"، والمرأة فتذهب إلى حد القول بأن فكرة اعتماد المرأة الشديد على زوجها، وإبراز ضعفها، وأن لا حول لها ولا قوة، وأنها دائمًا تعيش فى كنف الذكور ورعايتهم، كل ذلك أساطير من صنع الثقافة وحدها، أى أنها مكتسبة اجتماعيًا وليست فطرية، ولا متأصلة فى طبيعة المرأة [1].

---

(1) انظر سامية حسن الساعاتى، **الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية: دراسة ميدانية فى الريف والحضر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1972، ص 194.

3- المشاركة التنموية للمرأة :

لابد للتنمية من تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة نامية - على الأخص - هى تنمية مواردها البشرية، والمرأة فى المجتمع - كما يقال عادة - تكون نصف الموارد البشرية التى يعتمد عليها فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دور المرأة فى تكوين شخصية أطفال المجتمع، أو بمعنى آخر فى تنمية الموارد البشرية الصغيرة[1].

ويقصد بالمشاركة التنموية تلك الجهود والإسهامات التى تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادى أو الاجتماعى. والتى تؤدى إلى إحداث التغير الاجتماعى، وتسهم فى تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعى.

وتتأثر المشاركة التنموية للمرأة، بالوضع الثقافى السائد، والوافد إليها عبر التاريخ - كما يرى ماليوفسكى - وبما يظهر فى ثقافة المجتمع من اتجاهات فكرية تعكس أثرها على وضع المرأة ومكانتها، وبالتالى على دورها ومشاركتها التنموية.

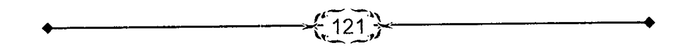
وبقدر ما تكون المشاركة التنموية للمرأة مرتكزة أساسًا على مهاراتها وقدراتها الفعلية من ناحية، وعلى ما يقدمه المجتمع من وعى لترشيد هذه المشاركة من ناحية أخرى، بقدر هذا كله تكون درجة التقدم التى تحرزها المرأة فى تنمية مجتمعا، فالمشاركة هى الوسيلة الأساسية للتنمية، ولابد أن يتوفر المناخ الثقافى المناسب لذلك من قيم وعادات، وأعراف، وتقاليد.

المرأة المصرية الريفية:

المرأة المصرية الريفية شأنها شأن الرجل سواء بسواء وهى ليست مقولة عامة مطلقة، بل هى مرتبطة بانتمائها الاجتماعى والاقتصادى، والفكرى، وتستمد قيمتها ومعناها من سياق اجتماعى تاريخى.

---

(1) انظر التقرير النهائى لمؤتمر دور المرأة العربية فى التنمية القومية، القاهرة، 24 - 30 سبتمبر 1972.



والمرأة الريفية فى مصر، كانت أكثر إسهامًا فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية من زميلتها الحضرية، وقد كانت تعمل مع الرجل فى الزراعة، ولم تعرف الحجاب، على العكس من المرأة الحضرية [1].

والمرأة المصرية الريفية - بوجه عام - كثيرة الذرية، تحمل القسط الأكبر من تنشئة الأطفال الاجتماعية منذ سن مبكرة، وهى بالإضافة إلى ذلك ذات دور بارز فى اقتصاديات الأسرة فهى عاملة، ومشرفة، ومدبرة، ومسئولة عن جعل البيت فى حالة مستديمة وثابتة من الاكتفاء الذاتى لا ينقصه شيء من المئونة، والمطالب التى تحتاجها الأسرة على مر فصول السنة.

والمرأة المصرية الريفية تصنع الأغذية فى مقدمتها الخبز، وتصنع فى كثير من الأحوال الملابس التى يحتاجها أفراد الأسرة، وبخاصة الإناث، وهى تنظف، وتغسل الملابس، وتربى الدواجن، وبعض الحيوان للإفادة من نتاجها، ولحومها، وصنع مستخرجات الألبان.

وإذا ارتأى رب الأسرة أن يمارس فى بيته صناعية من الصناعات التى تعد من اختصاص الرجال أساسًا، فإن زوجته وبناته، فى حالات كثيرة، يساعدنه فى العمليات التى يستطعن القيام بها [2].

ثانيًا: المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية: قضايا أساسية:

1- تختلف المعوقات الثقافية التى تؤثر على المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية، عن مثيلاتها المؤثرة على المشاركة التنموية للمرأة المصرية الحضرية المثقفة، كما تختلف المرأة المصرية الريفية، عن المرأة المصرية الحضرية المثقفة فى مدى وعيها بتلك المعوقات، ومدى تقبلها أو رفضها لها.

---

(1) على حسن فهمى، العلاقة بين دور المرأة المصرية فى التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة فى مصر، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، 1-3، 1977، ص 93.

(2) انظر سامية حسن الساعاتى، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، المجلد 12، سبتمبر 1975، ص 92.

2- هناك عدة مؤشرات هامة تدل على أهمية القيم، والعادات، والعوامل الثقافية بعامة، فى المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية، بعضها يتعلق بحقوق الزوجة الريفية وواجباتها، ويتعلق بعض ثان بنظرة الرجل بعامة والزوج بخاصة، والمجتمع الريفى عادة إليها، ويتعلق بعض ثالث بنظرتها نحو نفسها، ووعيها بذاتها؛ ويمكن إيجاز بعض هذه المؤشرات على النحو التالى:

(أ) الذكورة فى الثقافة الريفية تعنى القوة والسطوة، والسيطرة والسيادة. أما الأنوثة فتعنى الضعف، والخضوع والاستسلام لسيطرة الرجل.

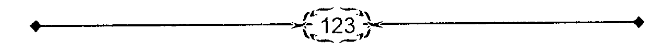
(ب) المرأة المصرية الريفية تعمل من أجل الرجل، وتخدم من أجل الرجل، وتملك من أجل الرجل، أى أنها تدور دائمًا فى فلك "رجولى"، وحياتها دون الرجل لا قيمة لها لأنها لا تكتسب قيمتها الاجتماعية إلا من خلاله، ولا يقيمها الناس إلا من خلال علاقتها به. وتقول الأمثال الشعبية: "ضل راجل ولا ضل حيط"، و"أبو البنات يناسب الكلاب"، و"اللى عايز له سيد يجوز بنته".

(ج) مع أن الزوجة المصرية الريفية أكثر كدحًا من الرجل لكنها أقل مكانة، فبينما وقت الزوج فى الريف، فى الفئات الكادحة، موزع بين عمالة قصيرة متكررة، وبطالة طويلة متكررة أيضًا، فإن الزوجة على العكس منه لا تنعم بالراحة قط. إذ إن وقتها مشغول بشتى الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، وتربية الدواجن والأغنام، هذا فضلاً عن مساعدتها لزوجها فى الفلاحة فى كثير من الأحيان.

ويلاحظ أن ما تملكه المرأة المصرية الريفية كزوجة، أو ما سوف ترثه من أرض أو عقار، أو حلى يستطيع الزوج أن يتصرف فيه، وتعتبر الزوجة نفسها وما تملكه ملكًا لزوجها.

وقد أكد بحث مصرى أن اشتغال الزوجات الريفيات بأجر لا يغير من جورهن التقليدى فى الأسرة، وأن اشتراك الزوجة الريفية فى اتخاذ القرار إنما يرتبط بعوامل أخرى مثل مدة الزواج، وخلف الأبناء وبخاصة الذكور [1].

(1) انظر سامية حسن الساعاتى، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية، المصدر السابق، ص 628.



(د) إذا ما حللنا علاقات القوة (من يسيطر، ومن يخضع، ومن يتخذ القرار، ومن ينفذه، ومن له الكلمة الأخيرة، ومن له القيادة) بين الرجل والمرأة فى الثقافة الريفية التقليدية، لوجدنا أن المرأة الريفية على العموم، ضعيفة، مقهورة، تابعة، لا حول لها ولا قوة، مقابل الرجل الذى تعطيه تلك الثقافة السيطرة والحرية.

(هـ) النظرة إلى المرأة الريفية من خلال الجنس وإنسال الأطفال، وذلك لأن الزوج الريفى ومجتمعه يرون فى عقم الزوجة أمرًا مهينًا، ومن ثم يرفعون من قيمة الزوجة الولود ويقولون فى المثل "ربنا يجعلك شجرة تطرح وتملا المطرح".

(و) موقف الزوجة الريفية الضعيف تحت التهديد المستمر بحق الرجل فى الطلاق أو الزواج من أكثر من واحدة تجعل المرأة الريفية تهتم اهتمامًا خاصًا بزيادة عدد الأطفال تدعيمًا لمركزها، وحماية لأسرتها.

(ز) يفضل الريفيون عدم خروج المرأة خارج منزلها، كما يوحى لها المجتمع بأن عدم خروجها أفضل لها، بل إنه يرفع شأنها لدى الآخرين، وتؤكد ذلك الأمثال السائرة مثل "قعدتى بين أعتابى، ولا قعدتى بين أحبابى"، و"اللى يخرج من داره يتقل مقداره".

(ح) الزوجة الريفية - فى الغالب - لا تختار قرينها، لأن أمر الزوج متروك للأسرة التى يرأسها الأب، فالزواج فى القرية المصرية - وإلى درجة واضحة بين أسرتين أكثر منه اتحاد بين فردين.

(ط) للرجل القروى الحق فى طلاق زوجته فى أى وقت يشاء ولأى سبب يراه.

(ك) وجود ظاهرة تعدد الزوجات التى تدلل على تحكم الرجل فى المرأة، وإن كانت بعض الدراسات القروية فى مصر تشير إلى اتجاه معدلات الطلاق نحو الارتفاع؛ ذلك أنه أصبح هو الأسلوب المفضل للزواج من أخرى نتيجة لضغط الظروف الاقتصادية [1].

---

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الزواج والطلاق فى مصر، أول نوفمبر 1974، ص 13.

(ل) ينظر المجتمع الريفى إلى المرأة نظرة تجعلها أدنى من الرجل ويؤكد أن المرأة شخص يجب ألا يوثق به أو يعتمد عليه، أو يستشار فى أمر من الأمور [1]، ويكفى أن نعرف أن أسوأ إهانة توجه لرجل فى ظل الثقافة الريفية التقليدية وصفه أنه "امرأة".

(م) لا تجد المرأة المصرية الريفية فى نفسها أى صراع بين المتوقع والمتحقق، ولا تستشعر فى أدائها لدورها أدنى مشاعر الاغتراب، فالرجل فى نظرها كامل الإرادة والسيطرة، والمرأة أدنى منه، وأقل فى إرادتها وقدرتها، وحياتها تعتمد عليه، وهو سيدها، وما هى إلا خادمة له.

وعلى هذا النحو من التدريب والتعويد، وغرس الأفكار تنشأ المرأة الريفية على الإيمان بقيمة الطاعة، وبذلك لا تشعر بأية غضاضة ولا تأفف من سيادة زوجها عليها، ومن طاعتها له ولأهله، بل والغالبية العظمى من النساء الريفيات يكرهن سلوك المرأة قوية الشخصية التى تكثر من الاعتراض والمناقشة [2].

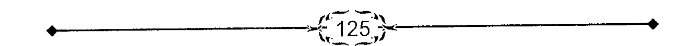
- نسبة الأمية العالية بين النساء فى مصر تعد معوقًا أساسيًا أمام المرأة المصرية، وبخاصة المرأة الريفية، حيث ترتفع النسبة ارتفاعًا كبيرًا، فالمرأة الأمية لا تستطيع أن تشارك فى التغير الاجتماعى ولا فى التنمية بالقدر الذى تستطيعه لو أنها تعلمت.

- تلجأ المرأة المصرية الريفية إلى السحر والخرافات فى حل كثير من المشكلات التى تعترضها فى حياتها [3]، وفى هذا تعويق كبير لمشاركتها التنموية وبخاصة ما يتعلق بتنشئتها لأبنائها ومعاملتها لزوجها.

(1) من الأمثال الشعبية التى تؤكد ذلك "الراجل ابن الراجل اللى عمره ما يشاور مرة"، و"عمر المرة ما تربى طور ويحرث".

(2) انظر فوزية دياب - القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت الطبعة الثانية 1980، ص 258.

(3) انظر سامية حسن الساعاتى، السحر والمجتمع، دراسة نظرية وبحث ميدانى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1972، ص 181.



نحو زيادة المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية: اقتراحات وتوصيات:

1- لازلنا نبحث شئون المرأة الريفية من مكاتبنا فى القاهرة، ونفتقد وجود المرأة الريفية بنفسها معنا، فإذا ما أردنا حقًا، زيادة فى المشاركة التنموية للمرأة الريفية، فلابد أن توجد ممثلات للمرأة الريفية يتحدثن من واقع حياتهن، وهمومهن، وتجاربهن عن المشاركة التنموية؛ وبذلك نصبح أكثر فهمًا للواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للمرأة المصرية الريفية.

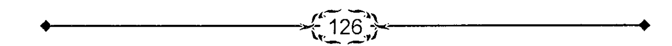
2- البدء من الأساس، أى تدعيم ما يسمى بالتنمية الأساسية، فالملاحظة بالمشاركة، والالتحام بالنساء الريفيات فى بيئتهن يكسبنا القدرة على فهم واقعهن، والوقوف على المعوقات الحقيقية الفعالة للمشاركة التنموية للمرأة الريفية.

3- تأكيد لا مركزية البحث والتخطيط المحلى أى على مستوى المحافظات، ومركزية التخطيط الشامل، وتوزيع الميزانية على المحافظات فى ضوء ذلك.

4- أن يكون هناك قسم أو إدارة للبحث والتخطيط الاجتماعى فى كل محافظة يعمل جنبًا إلى جنب مع إدارة أخرى للإحصاء. واقترح أن يهتم المركز القومى للبحوث الاجتماعية بهذه القضية فيتصل بالمحافظات ويقنعها بهذه الفكرة، على أن يختار ويدرب لهم من يعملون فى هذه الإدارات.

5- تخلف المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية مرتبط بتخلف الرجل، وأن تخلفهما معًا هو نتاج القرية المصرية المتخلفة، لذلك فإن المدخل الطبيعى يأتى من تنمية القرية المصرية تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة، أى أن تتوجه التنمية نحو كل الطبقات والفئات والجماعات مشاركة وعائدًا.

6- تهيئة سياق وفرص مواتية للمرأة لنجاح مشاركتها التنموية بصورها المختلفة على النحو المطلوب لها مجتمعيًا وشخصيًا، بمعنى أنه إذا خطط لها لأداء أدوارها خارج البيت، فلابد من التخطيط لأداء أدوارها فى البيت كأن توفر لها الخدمات الأساسية، ودور الحضانة ... إلخ.



7- التركيز على رفع الوعى النسائى الريفى، والكفاءات النسائية الريفية. فى دائرة نسائية مغلقة منفصلة عن المشاكل الأساسية للمجتمع الريفى، لا يساعد كثيرًا على تحسين الموقف، وربما يؤدى، وبخاصة على المدى البعيد، إلى المقاومة والاستفزاز، وتعويق عملية التخطيط، والأجدى أن تواكبها تغييرات مجتمعة أخرى اقتصادية واجتماعية، كأن نطالب بالتعليم للقرية، وبداخله تعليم المرأة، وبالخدمة الصحية للقرية وبداخلها الخدمة الصحية للمرأة.

8- تشجيع المثقفات المصريات الريفيات النشأة اللائى سرعان ما ينسين القرية بعد تخرجهن من الجامعات والمعاهد، أو إرسالهن إلى بعثات، لخدمة قراهن، فهن أولى بالمشاركة التنموية الريفية من المثقفات اللائى يعقن التغير التنموى بسبب جهلهن بطبيعة المجتمع الريفى، وإصرارهن على استعارة صيغ أوروبية أو أمريكية لا تتلاءم مع واقعنا الاجتماعى.

9- وجوب الجمع بين محو الأمية الأبجدية ومحو الأمية السياسية بالنسبة للمرأة الريفية بمعنى مساعدتها على الربط بين حياتها اليومية والحياة السياسية العامة حتى تتخلص من التخلف الذى تعيش فى إطاره.

المراجع

1- التقرير النهائي لمؤتمر دور المرأة العربية فى التنمية القومية، القاهرة، 24-30 سبتمبر 1972.

2- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الزواج والطلاق فى مصر، أول نوفمبر 1974، ص 13.

3- الموسوعة الفلسفية، نخبة من العلماء والأكاديميين السوفييت بإشراف روزنتال ويودين، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة.

4- سامية حسن الساعاتى، الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية: دراسة ميدانية فى الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1972.

5- سامية حسن الساعاتى، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، المجلد 12، سبتمبر 1975.

6- سامية حسن الساعاتى، السحر والمجتمع، دراسة نظرية وبحث ميدانى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1972.

7- على حسن فهمى، العلاقة بين دور المرأة المصرية فى التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة فى مصر، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، 1-3، 1977.

8- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980. ط2.

الفصـل السادس

دور الشابات المصريات فى التغير الاجتماعى بين السياق التاريخى والواقع الاجتماعى (*)

★★ تمهـيـد :

نعرض فى هذا الفصل لدور الشابات المصريات فى التغير الاجتماعى. ومن المعروف أن الشباب ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعى والنفسى والبيولوجى واضحة. وتميل معظم المجتمعات إلى تحديد بداية مرحلة الشباب ونهايتها وفقًا لعدد من المعايير، وقد تلجأ - كما الأمر فى المجتمعات التقليدية - إلى طقوس معينة لابد للمرء من المرور خلالها لاكتساب المكانة الاجتماعية المخصصة للشباب [1].

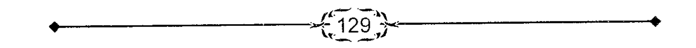
وكلما ازدادت المجتمعات تعقيدًا وتركيبًا وتباينًا، نتيجة للتطورات التى شهدتها النظم الاقتصادية، والثورة الصناعية، والإدارية تصبح عملية تحديد بداية مرحلة الشباب إحدى مظاهر التطور الاجتماعى، وعاملاً رئيسيًا من عوامل تنمية المجتمع وتغييره ككل.

وهناك اهتمام معاصر فى مختلف فروع الدراسات الإنسانية والعلوم

(*) بحث قدمته المؤلفة فى المؤتمر الدولى الثامن بتونس، عن دور الشباب فى التغير الاجتماعى، تونس ديسمبر 1982.

(1) انظر:

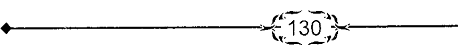
S.N. Eisenstadt, :Archetypal Patterns of Youth" in P.K. Manning, and M. Truzzi, Youth and Sociology, PP. 15, 16.



الاجتماعية بدراسة واقع الشباب، واتجاهاتهم، وقيمهم، ودورهم فى المجتمع، ويكاد هذا الاهتمام أن يكون "عالميًا" إذ أصبح مفهوم الشباب يحظى بالعناية، والدراسة، والتحليل فى المجتمعات المتقدمة والنامية على الرغم من اختلاف الإطار الذى تعالج منه قضايا الشباب، وتنوع السياق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى تدرس فيه الظواهر المتصلة بالشباب. ولعل السبب الأساسى لمثل هذا الاهتمام العالمى بقضايا الشباب راجع أساسًا إلى ما يمثله الشباب من قوة للمجتمع ككل، إذ هى شريحة اجتماعية تشغل وضعًا متميزًا فى بنية المجتمع. فالشباب كفئة عمرية هم أكثر الفئات العمرية حيوية وقدرة على العمل والنشاط، كما أنها هى الفئة العمرية التى يكاد بناؤها النفسى والثقافى أن يكون مكتملاً على نحو يمكنها من التكيف والتوافق والتفاعل، والاندماج والمشاركة، فى تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته. بأقصى الطاقات التى يمكن أن تسهم فى تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته وإنجازها.

والحقيقة أن المكانة المعاصرة التى يشغلها الشباب فى كافة المجتمعات يمكن النظر إليها بوصفها نتاج للتغيرات الاجتماعية والسياسية والديمجرافية، والتعليمية، والتربوية التى شهدها القرن الحالى، كما أن هذه المكانة قد انبثقت وتحددت من خلال الفلسفات المعاصرة والتيارات السياسية والثقافية والنفسية التى ترجمت عنها هذه الفلسفات وأصبحت تشكل سمة العصر، ولقد ترتب على هذه المكانة التى يمثلها الشباب فى بناء المجتمع المعاصر، نتائج بالغة العمق انعكست على مختلف مكونات بناء المجتمع، وعلى طبيعة العلاقات بين الأجيال ونوعية هذه العلاقات ومداها. ويتأثر معدل التغير فى المجتمع وإيقاعه تأثرًا مباشرًا بأوضاع الشباب فى المجتمع والوظائف المتعددة التى يؤديها الشباب فى مختلف قطاعاته.

ولذا تكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع فيما يمثله الشباب من مصدر للتجديد، والتغيير، فهم عادة ما يرفعون لواء الحديث من السلوك والعمل، من خلال القيم الجديدة، التى يتبناها الشباب، والتى عادة ما تدخل فى مواجهة مع ما هو



سائد من قيم تقليدية، ولهذا يعد الشباب مصدر التغيير الثقافى والاجتماعى فى المجتمع ككل.

وهناك اهتمام متعاظم من جانب الأكاديميين، ورجال السياسة على السواء، بالظواهر المرتبطة باتجاهات الشباب وقيمهم السلوكية كالانحرافات، والثقافات الانعزالية والحركات السياسية، والثورات الطلابية، ومختلف نماذج الامتثال والتكامل مع النسق القيمى السائد فى المجتمع.

ومن الظواهر اللافتة للنظر فى هذا العدد ظاهرة الرفض (rejection) عند الشباب والذى يتبدى فى رفض الشباب للمعايير والقيم والسلطة والتوجيه الذى يمارسه الكبار بل أن هذا الرفض أصبح يمثل موقفًا عامًا موحدًا، يظهر بصورة واضحة فى مواقف عديدة ومجتمعات مختلفة. ولكن مما لا شك فيه أن ذلك الرفض الذى يظهر بين الشباب يرتبط بالظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع. والنسق القيمى السائد فيه.

أولاً : دور الشابات المصريات فى المجتمع المصرى الحديث (*) :

السياق التاريخى والاجتماعى :

فى إطار السياق المصرى، لا يجب أن نصف التواجد الشبابى للشابات المصريات بالمعاصرة فقط، فقد كان لهن فى التاريخ المصرى دورهن، كما كانت لهن مواقف من قضايا مرحلية كانت فى عهدها. ذات أهمية اجتماعية بل وسياسية أيضًا.

فقد بدأت الفتاة المصرية تظهر فى الاجتماعات السياسية التى كان يعقدها (الحزب الوطنى). وفى 7 ديسمبر 1907 حضرت بعض الفتيات والسيدات باليشامك والحبر إلى (دار اللواء)، وجلسن مع الحاضرين، ولكن فى ركن قصى، وكذلك كنّ موضع اعتزاز "مصطفى كامل" وفخره. وعندما توفى "مصطفى كامل"،

(*) أقصد بالمجتمع المصرى الحديث الفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن.



أتى رجال السياسة بالفتاة (تفيدة طلعت صبور) وحمّلوها العلم فسارت فى مقدمة موكب الجنازة حتى وصلت إلى المقبرة فى حى الإمام الشافعى [1].

وكان للفتيات المصريات جنبًا إلى جنب مع النساء المصريات نصيب بارز فى ثورة 1919، ففى يوم 14 مارس من ذلك العالم سقطت أول شهيدة ضمن القائمة الأولى لشهداء الثورة، وكانت جنازتها ناقوسًا أيقظ فتيات مصر ونساءها. وفى 20 مارس 1919 ألفن مظاهرة بدأت من حديقة قصر النيل حتى بيت الأمة حيث حاصرت المظاهرة قوة من الجنود الإنجليز فى سياراتهم المصفحة، كما كانت الفتيات والنساء المصريات فى طليعة الطوائف الوطنية التى همت للاحتجاج على لجنة ملنر [2].

وفى شهر يناير 1922 قامت لجنة الوفد المركزية للسيدات عقب القبض على "سعد زغلول" وزملائه ونفيهم إلى مالطة بتنظيم حملة المقاومة السلبية، تلبية للنداء الذى أعلنه حزب الوفد فى 23 يناير بعدم التعاون مع الإنجليز ومقاطعة جميع البنوك وشركات التأمين ووسائل النقل والبضائع البريطانية والدعوة إلى تشجيع المصنوعات الوطنية. ونجحت المقاطعة إلى حد كبير، بحيث أثارت حنق الإنجلين، وذلك بفضل الحملة التى نظمتها هدى شعراوى، والسيدات المصريات والتى ساعد على إنجاحها بقية الشباب والشابات من الطلبة والطالبات للدعوة لقرار المقاطعة بين المواطنين [3].

وفى عام 1923 أسست "هدى شعرواى" الاتحاد النسائى فى مصرن وضم نخبة من سيدات الطليعة، وعديدًا من فتيات مصر البارزات للمطالبة بالحقوق السياسية للمرأة وفى مقدمتها حق الانتخابات وحق الترشيح.

---

(1) أمينة السعيد. بطولات نسوية فى ثورة 1919، الهلال، 8 أغسطس 1973.

(2) عبدالرحمن الرافعى، ثورة 1919، كتاب الشعب، جـ1، ص 127.

(3) وديع أمين، "الجذور التاريخية لنضال المرأة فى مصر"، الطليعة، 1969/1/1.

وبرز دور الفتيات المصريات فى أحداث 1935 / 1936، وكذلك فى النضال المصرى أثناء الحرب منذ 1948، ففى خلال حرب فلسطين، وعلى الرغم من أن النساء المصريات لم يكن قد اعترف بوجودهن الاجتماعى أو حصلن على حقوقهن فى ذلك الوقت إلا أنهن مع الفتيات المصريات جنبًا إلى جنب قد شاركن فى المعركة بجهودهن، وتطوعن عن طريق الهلال الأحمر والمنظمات النسائية الأخرى فى خدمة الجيوش المتحاربة، ووقفن كممرضات وطبيبات وعاملات وراء صفوف الجيش فى فلسطين، وتعرضن لما تعرض له الرجال فى هذه الحرب.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اجتاحت مصر أنواع خطيرة من الأوبئة على أثر رجوع الجيوش المتحاربة إلى بلادها عبر الأراضى المصرية، ومن هذه الأمراض التيفوس والكوليرا، وقد قامت نساء مصر وشاباتها فى هذه الأونة بدور رئيسى فى مكافحة هذه الأمراض حيث قضين الأسابيع والشهور فى مخيمات أقيمت لهذا الغرض لمعالجة المرضى وحماية الأصحاء ووقايتهم سواء فى الوجه البحرى أم فى الوجه القبلى [1].

أما من حيث تعلمي الفتيات وتطوره فى المجتمع المصرى الحديث، وانعكاس ذلك على دور الشابات المصريات، فيهمنا أن نذكر أنه قد ظلت الجهود فى تعليم البنات أهلية، ولم يظهر من المدارس الرسمية فى البداية إلا ما يتولى تعليم بنات الطبقة الفقيرة اليتيمات بقصد توفير بعض احتياجات سيدات الأسر الراقية كعملية الولادة، وبعض احتياجات الجيش مثل ملابس الجنود وحياكتها، أو بقصد توفير الرزق عن طريق العمل.

وكانت أول مدرسة حكومية أنشئت لتحقيق هذه الأهداف عام 1832 هى مدرسة الولادة.

أما بداية التعليم الابتدائى الرسمى فى مصر، فكان عام 1873، عند إنشاء

(1) أحمد طه محمد، المرأة المصرية بين الماضى والحاضر، ص 60.

مدرسة ابتدائية للبنات عرفت باسم السيوفية، ثم أنشئت في عام 1889، مدرسة جديدة عرفت باسم السنية تبركا باسم إحدى أميرات الأسرة الحاكمة في ذلك الوقت.

أما التعليم بهدف التثقيف فلم ينشأ للفتاة إلا بعد جهود الزعيم الأول للنهضة النسائية في مصر، رفاعة رافع الطهطاوي الذي نادى في كتابه "المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين" بوجوب تعليم الفتاة وأوضح عدم تعارض هذا التعليم مع الشريعة الإسلامية.

وبفضل تعاليم رفاعة الطهطاوي أتيح للفتيات لأول مرة أن يتقدمن لامتحان شهادة الدراسة الابتدائية الذي فتح بابه لأول مرة للفتاة عام 1900، وكان بشيرًا بالتقدم العلمي لتعليم الفتيات [1].

وفي عام 1900 أيضًا ظهر التعليم الثانوي الرسمي للبنات، عند إنشاء قسم معلمات السنية (بالإضافة إلى التعليم الابتدائي).

وقد تميز الربع الثاني من القرن العشرين بتطور كبير وإن كان بطيئًا في بدايته، وفي الاتجاه التعليمي لصالح المرأة. وتقبل فكرة إعدادها إعدادًا مناسبًا يهيئها للخروج للعمل، والاشتراك جنبًا إلى جنب مع الرجل في بناء مستقبل الوطن. وأخذت معالم هذا التطور تظهر بالتدريج في التوسع في نشر مدارس البنات الأولية والابتدائية والثانوية، وكذلك في إنشاء المعاهد الفنية ومعاهد المعلمات المتوسطة والعالية، ولقد كانت نقطة التحول البارزة في حركة تحرير المرأة المصرية شابة وامرأة، وتغيير نظرة المجتمع إليها تغييرًا جذريًّا قبول الفتيات لطلب العلم في أول حكومة رسمية (جامعة القاهرة حاليًا)، ابتداء من سنة 1928، حيث قبلت كلية العلوم 8 طالبات، وفي سنة 1929 قبلت كلية الآداب 4 كالبات، وقبلت كلية الطب 5 طالبات، وتلتها كلية الحقوق فقبلت طالبة واحدة سنة

(1) محمد فرغلي فراج، وآخرون، تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة، التقرير الأول، المركز القومي للبحوث ص 29.

1930، ثم كلية التجارة التى قبلت طالبة واحدة كذلك سنة 1931. وقد حظيت الشابات المصريات بنصيب أكبر من التعليم الجامعى عندما أنشئت جامعة الإسكندرية 1942 وجامعة عين شمس 1950 (1).

وفى الفترة من 1946 - 1955، زاد التوسع فى الاتجاه التعليمى لصالح المرأة، وأرسلت دفعات قليلة من الشابات فى بعثات دراسية إلى الخارج، وعدن يحملن أرقى الشهادات فى تخصصات شتى فى نفس الوقت الذى أتيح فيه للدفعات القليلة الأولى من الفتيات الالتحاق بالجامعة.

وعند قيام ثورة 1952، كان إقامة عدالة اجتماعية بين الجنسين هو أحد المبادئ الستة فى دليل عمل الثورة المصرية، لذلك نص فى الدستور الجديد الذى أعلن فى مصر سنة 1956، على منح المرأة حقوقًا سياسية أسوة بالرجل، وبذلك استطاعت المرأة المصرية بعامة والشابة المصرية بخاصة أن تدلى بصوتها فى الاستفتاءات على رئاسة الجمهورية، وعلى الدستور، وفى الانتخابات العامة لمجلس الأمة، وكذلك انتخابات الاتحاد الاشتراكى، وصار لها الحق فى ترشيح نفسها لمجلس الأمة (مجلس الشعب الآن) وفى مجالس ولجان أخرى شعبية.

كما أولت الثورة أيضًا، وتحقيقًا للمبدأ نفسه وهو إقامة عدالة اجتماعية، تعليم الفتاة وإعدادها للعمل، عناية فاقت كل ما كان قد بذل فى السنوات العديدة السابقة على قيامها. وقد أتاحت مبادرة الثورة بتعميم مجانية التعليم فى المرحلتين الإعدادية والثانوية، فرصة التعليم لآلاف الفتيات اللائى كانت ظروف أسرهن الاقتصادية لا تسمح لهن بمواصلة التعليم.

ولما أعلنت الدولة مجانية التعليم فى الجامعات قبل بداية العام الجامعى فى خريف 1962، كان لهذا أثر فعال فى اشتداد إقبال الشباب من الجنسين على

---

(1) انظر كريمة السعيد، تعليم البنت فى الجمهورية العربية المتحدة، المؤتمر الأول للجامعيات العربيات، اتحاد الجامعيات اللبنانيات من 5-8 مارس 1964.

التعليم الجامعى، كما نتج عنه تزايد نسبة أعداد المتخرجات من الشابات سواء من الجامعات أو المعاهد العليا تزايدًا كبيرًا عن السنوات السابقة على هذا الإجراء.

ومن الأسباب الأساسية أيضًا التى يسرت التحاق الشابة المصرية بمؤسسات التعليم العالى إنشاء عدد من الكليات الخاصة بالفتيات، وإقامة الجامعات الإقليمية التى التحقت بها فتيات السر الريفية فى المحافظات المختلفة.

وقد تعدى نشاط الشابة المصرية فى الدراسة مرحلة البكالوريوس والليسانس إلى الدراسات العليا فأقبلت عليها بأنواعها المختلفة (الدبلوم - الماجستير - الدكتوراة)، كما واكب إعداد الشابة المصرية علميًا فى الداخل، إعدادها فى الخارج، فأرسلت للدراسة بالجامعات والمعاهد فى الخارج فى جميع التخصصات، كما سافرت الشابات المصريات أيضًا فى إجازات دراسية للدراسات العليا أو مهمات علمية بهدف الاستزادة من العلم [1].

ومن عرضنا للسياق التاريخى لدور الشابات المصريات فى المجتمع المصرى الحديث يتبدى لنا أن إسهام الشابات المصريات الحقيقى فى عملية التغير الاجتماعى وبالذات فى عملية التنمية، لا يمكن تتبع مساره إلا من خلال خروج المصريات إلى العمل خارج بيوتهن وتكسبهن، وذلك بعد تعلمهن فى مختلف مراحل التعليم، وتحررهن فكريًا بالتدريج.

ولما كان دور الشابات المصريات هو الوجه الآخر للعملة لقضية تحرير المرأة المصرية، فإنه من الواضح أن تعليم الشابة المصرية فى جميع مراحل التعليم بما فى ذلك مرحلة التعليم العالى فى المعاهد والجامعات، هو الذى دفع عجلة التغيير النسوى فى مصر دفعة قوية؛ ذلك لأنه أوجد عند الشابة المصرية وعيًا واضحًا بذاتها ومركزها ومكانتها، ودورها فى المجتمع بعامة، وفى الأسرة بخاصة.

وقد ترتب على تحرير المرأة المصرية بعامة، والشابة المصرية بخاصة، تخلصها

(1) المرأة فى مصر، وزارة التعليم العالى، 1975، ص 84 / 85.

تدريجيًّا من سيطرة الرجل، وسلطان التقاليد، والحرمان السياسى الذى كان مفروضًا عليها، كما ترتب عليه أيضًا تشغيلها فى مختلف المهن المتخصصة.

الواقع الاجتماعى للشابات المصريات

ومن أهم مقومات فهم الواقع الاجتماعى للشابات المصريات، وعلاقته بالتغير الاجتماعى، إجراء بحوث ودراسات تقسم بالشمول لوصف وتشخيص اتجاهات هؤلاء الشابات ومواقفهن من قضايا التنمية فى المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة.

وجدير بالذكر أن هناك دراسة لسيد عويس، قام بإجرائها فى خلال العام الدراسى 1974 / 1975 بعنوان "نظرة الشابة المصرية المعاصرة نحو المستقبل" طبقها فى محيط طالبات المعاهد العليا والجامعات إيمانًا منه بأنهن وزميلاتهن الطلبة سيكونون قادة المستقبل فى مصر. وكانت الدراسة تتطلب الإجابة عن بعض الأسئلة التى تتعلق بمستقبل الطالة ومستقبل أسرتها سواء كانت أسرة توجيه، أو أسرة تناسل، ثم بمستقبل المجتمع المصرى المعاصر. كوحدة من قادته الثقافيين الاجتماعيين فى المستقبل ستؤدى من أجله دورًا أو أدوارًا اجتماعية معينة.

والإجابات المطلوبة هى فى حقيقة الأمر الآراء التى يجب أن تعكس الخبرات الموضوعية لكل طالبة كما تعكس آمالها. وفى ضوء هذه الإجابات أو الآراء أو الخبرات الموضوعية، يمكن أن نصل إلى بعض الاتجاهات العامة فى محيط الشابات من الطالبات موضوع الدراسة نحو المستقبل، مستقبلهن كأشخاص، ومستقبل أسرهن ثم مستقبل مصر.

وكان قوام الدراسة 50 شابة، متوسط أعمارهن 23.1 عامًا بانحراف معيارى 22 سنة، وكان نحو 86٪ منهن من المسلمات، و 14٪ من المسيحيات. وقد نشأت نحو 82٪ منهن فى المدينة، و 12٪ من القرية و 6٪ فى المركز وجميعهن يقمن وقت الدراسة فى المدينة .. والأغلبية الساحقة لا يعملن بنسبة نحو 86 ٪

والأغلبية الساحقة أيضًا بنسبة نحو 87.5٪ لم يتزوجن، وتعيش نحو 90٪ من هؤلاء مع أسراتهن. أما المتزوجات فنسبتهن ضئيلة (نحو 12.5٪)، وكلهن متزوجات من مصريين، وأغلبهن لا يوجد لديهن أبناء، ومن حيث مهن الآباء سواء كانوا على قيد الحياة أو متوفين، نجد أن نحو 41.9٪ منهم من موظفى الحكومة، ومن هؤلاء 9.3٪ على المعاش، ونحو 27.8٪ منهم يعملون فى مهن حرة، ونحو 11.6٪ لم تذكر مهنهم، أما الأمهات سواء كن على قيد الحياة، أو كن متوفيات فكلهن لا يعملن ما عدا ثلاث أمهات فقط الأولى منهن ناظرة مَدْرَسة والثانية مُدّرِسة والثالثة مكتبة.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلى:

(1) هناك أغلبية ساحقة حوالى أربعة أخماس الشابات موضوعه الدراسة يرغبن فى ممارسة المهنة التى تخصصن فيها ويعنى ذلك أن المجتمع يتوقع قوة عاملة جديدة فى شخص هؤلاء الشابات من الطالبات وغيرهن ممن على شاكلتهن، ومع ذلك فإننا نجد ما يقرب من نصف هؤلاء يرغبن فى العمل فترة من الوقت فى بلد عربى بنسبة 71.4 أو أجنبى بنسبة 28.6٪.

(2) حوالى ثلثى الشابات من الطالبات موضوع الدراسة لا يقتنين مكتبة خاصة، والقراءة عندهن محصورة فى الكتب المدرسية.

(3) أكدت الغالبية الساحقة من الشابات المصريات من الطالبات موضوع الدراسة قيمة المظهرية السائدة فى المجتمع المصرى المعاصر، فالسفر إلى بلد عربى فى المحل الأول أو أجنبى يكون بالضرورة من أجل الحصول على النقود التى تشترى بها السيارة وغيرها من السلع الاستهلاكية.

ومن الجدير بالذكر أن جميع الشابات من الطالبات موضوع الدراسة قد رفضن بلا استثناء السكن فى الريف، حتى اللائى نُشئن فى الريف!

(4) تبين أن أغلبية ساحقة من الشابات المصريات موضوع الدراسة من الطالبات المتزوجات منهن، وغير المتزوجات يرغبن فى إنسال أطفال لا يزيد عددهم على



ثلاثة، مع ملاحظة أن نسبة عالية لا يرغبن فى إنسال أكثر من طفلين، وهن يرغبن فى تعليم أطفالهن وخصوصًا الذكور منهم حتى المستوى الأعلى، وهن يرين أن مشاركة الأزواج فى تربية الأبناء ضرورة، ويرين ضرورة وجود نمط من تقسيم العمل بينهن وبين أزواجهن الحاليين أو أزواج المستقبل، وهن يوافقن على ممارسة الاختلاط بين الجنسين فى محيط الأسرة بنسبة أعلى من هذه الممارسة بين الأصدقاء من الجنسين.

وكل هذه الحقائق تؤكدها ظروف المجتمع المصرى المعاصر، فهى حقائق متناقضة، وتدل على البلبلة الفكرية، فالشابات المصريات موضوع الدراسة أو معظمهن يوافقن على تنظيم النسل، ولكنهن تفضلن الذكور على الإناث وهن يرين ضرورة وجود نمط من تقسيم العمل بينهن وبين أزواجهن الحاليين أو أزواج المستقبل، ولكنهن يوافقن على ممارسة الاختلاط بين الجنسين فى محيط الأسرة بنسبة أعلى من هذه الممارسة بين الأصدقاء من الجنسين.

(5) تجلت الوطنية المصرية عند الشابات المصريات موضوع الدراسة من الطالبات، فقد ذكرن أن أول التحديات المعاصرة التى يواجهها المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر عندهن هو "الحرب مع إسرائيل" وأن هذا التحدى هو أخطر التحديات فى الوقت الراهن عند الطالبات، يلى هذا التحدى "وباء" الأمية بأنماطها، أى أمية القراءة والكتابة، والأمية العلمية، والأمية الفنية ... إلخ. ويلى تحدى وباء الأمية بأنماطها، مشكلة السكان، تلك المشكلة التى تشكل أمام المخطط المصرى مهمة صعبة حيث عليه أن ينسق أهداف التنمية القومية عامة مع أهداف السياسة السكانية بغير تضحية لا مبرر لها من أحد الجانبين، فالمشكلة السكانية تعنى ليس فقط الترحيب بانخفاض معدل وفيات الأطفال وارتفاع مستوى العمر، بل تعنى أيضًا انخفاض معدلات المواليد وارتفاع نسبة السكان فى المدن والمناطق الحضرية إلى مجموع السكان .. وتؤكد الحقيقة الأخيرة رفض الشابات المصريات من الطالبات موضوع

الدراسة جميعًا حتى اللائى نشئن فى الريف، أن يسكن فى الريف، وتلى مشكلة السكان، مشكلة الأمراض المتوطنة، وهى تتضمن أمراض البلهارسيا والإنكلستوما والملاريا ... إلخ، وتلى هذه المشكلة مشكلة المواصلات، ثم تعاطى الحشيش، وأخيرًا مشكلة البيروقراطية (السلبية) على التوالى.

(6) رتبت الشابات المصريات من الطالبات موضوع الدراسة تحديات العصر التى يواجهها المجتمع المصرى المعاصر حسب خطورتها وأهميتها فكان أول هذه التحديات فى رأيهن تفوق التكنولوجيا الصناعية، ويلى ذلك تفوق التكنولوجيا العسكرية، ثم تفوق العلوم الإنسانية، ثم تفوق مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية، ثم تفوق مستوى البحث العلمى فى محيط الظواهر المادية والإنسانية، وأخيرًا المستوى الرفيع للفنون بأنماطها. ولعل فى هذا الترتيب ما يدعو إلى التفاؤل ببعض أمهات المستقبل، وببعض القائدات الرسميات للمجتمع المصرى فى وقت غير بعيد.

(7) ما زال الزواج هدفًا تسعى إليه الشابة المصرية، فقد نال دور الزوجة والأم اهتمام الشابات من الطالبات موضوع الدراسة بأغلبية ساحقة، بينما لم يحظ الدور السياسى بحظ كثير من اهتمام الشابات من الطالبات [1].

وفيما عدا دراسة سيد عويس عن نظرة الشابة المصرية المعاصرة نحو المستقبل، لا نجد بحثًا كرس للشابات المصريات، وإنما معظم الأبحاث تناولت الشابات المصريات أما فى الحديث عن المرأة المصرية، أو فى الحديث عن الشباب المصرى بعامة.

ومن تلك الدراسات التى ألقت الضوء على الواقع الاجتماعى للشابات المصريات من خلال تناولها للشباب بعامة الدراسة الخاصة باتجاهات الشباب

(1) انظر سيد عويس، "نظرة الشابة المصرية المعاصرة نحو المستقبل"، فى حديث عن المرأة المصرية المعاصرة: دراسة ثقافية اجتماعية، ص 267 : 274.



المصرى ومواقفه من قضايا التنمية فى المجتمع، التى أجراها محمد على محمد، وراجعها محمد عاطف غيث.

وقد صممت هذه الدراسة على أساسها عينة قوامها عشرة آلاف شاب مصرى (10.000) ينتمون إلى عدة محافظات تمثل جمهورية مصر العربية بوجهيها البحرى والقبلى ريفًا كان أم حضرًا، وقد بلغ متوسط عمر أفراد العينة الذين شملتهم الدراسة الميدانية (24.49) وواضح أن هذا المتوسط يعبر عن الفئة العمرية للشباب التى تمتد من 18 - 30 عامًا. كما أن العينة قد شملت شبابًا يعملون ويمثلون قطاعات إنتاجية مختلفة كالفلاحين والعمال والموظفين والحرفيين. وأصحاب المهن الفنية العامة هذا فضلاً عن الطلاب.

وجدير بالذكر أن عبارة الشباب المصرى فى هذه الدراسة تضم الرجل، والمرأة على حد سواء، ولذا شملت العينة نسبة من الإناث فى مختلف المجالات، بالإضافة إلى النساء اللائى يمثلن ربات البيوت، وقد بلغ إجمالى عدد الذكور 7372 ذكرًا فى مقابل 2595 أنثى أى بنسبة 3-1 وبمعدل نوعى 300٪.

وقد حاولت الدراسة أن تجعل من القضايا الكبرى فى تنمية المجتمع المصرى محورًا لاستطلاع آراء الشباب ومواقفهم واتجاهاتهم فحددت عدة مجالات كمؤشرات لدراسة مواقف الشباب من قضايا التنمية، مثل المجال الاقتصادى، والمجال التعليمى، ومجال السكان وتنظيم النسل، وقيم الاختيار للزواج، ومجال القيم السلوكية والتربوية، والاتجاه نحو حقوق المرأة ومكانتها فى المجتمع، ومجال هجرة الشباب.

وفيما يلى أهم نتائج هذه الدراسة:

(1) كانت أهم المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع من وجهة نظر الشباب المصرى (ومنهم نسبة لا بأس بها من الشابات المصريات) مشكلة قلة الدخل ذلك أن ضعف مستوى الدخول يؤثر تأثيرًا بالغًا فى مختلف



مجالات الحياة الأخرى. وترتبط مشكلة قلة الدخل بمشكلة أخرى جاءت فى المرتبة الثانية ألا وهى ارتفاع الأسعار إذ إن جوهر المشكلة الاقتصادية فى المجتمع المصرى المعاصر يمكن أن يتحدد فى ضوء ذلك بوصفه يعبر عن معادلة غير متوازنة بين الدخل والأسعار، فعلى حين أن الأسعار أخذت ترتفع ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنوات الماضية، فقد ظلت معدلات الدخل ثابتة نسبيًا مما ترتب عليه عدم مقدرة معظم الطبقات المحدودة الدخل بالذات من إشباع حاجاتهم الأساسية.

(2) تغير اتجاه الشباب الذين أصبحوا يتبنون قيمًا جديدة نحو العمل الحكومى ففى مصر كان هناك اعتقاد راسخ بأن العمل الحكومى مصدر دخل ثابت، وأمان للمستقبل، وهيبة اجتماعية فى المجتمع، ولقد تغير هذا الاتجاه تغييرًا حاسمًا بين مختلف فئات المجتمع، وبخاصة الشباب إذ بلغت نسبة الذين يفضلون العمل الخاص أو الحر عن العمل الحكومى (43.06٪) فى مقابل (23.75٪) يفضلون العمل الحكومى، و(13.12٪) يفضلون العمل الذى يدر دخلاً أكبر. وقد لوحظ فى الوقت نفسه أن النسب المعبرة عن تفضيل العمل الحكومى مرتفع نسبيًا فى محافظات الوجه القبلى، والمحافظات ذات الطابع الريفى، عنها فى المحافظات الحضرية الأخرى كالإسكندرية مثلاً.

(3) فيما يتعلق بالنظام التعليمى كشفت الدراسة عن أن نسبة كبيرة من الشباب المصرى (50.25٪) يرى أن التعليم فى مصر لا يؤدى الوظيفة التثقيفية بمعنى أنه لا ينمى لدى الشباب إحساسهم بالمسئولية تجاه أنفسهم ونحو مجتمعهم على نحو يجعلهم فى موقع يسهمون من خلاله فى عملية إعادة بناء مجتمعهم، كما أن هناك نسبة كبيرة أخرى من الشباب المصرى ترى أن التعليم الحالى فى مصر لا ينمى الوعى السياسى للشباب وهى تصل إلى (63.08٪).

(4) يدرك الشباب المصرى مبلغ خطورة مشكلة الأمية فى مصر والتى وصلت وفقًا لتعداد 1976 إلى (56.5٪) وهى بين الذكور (43.2٪) وبين الإناث

(71٪)، وقد بلغ هذا الإدراك للمشكلة نسبة عالية وصلت إلى (84.98٪) من مجموع الشباب الذين تضمهم الدراسة.

وكان هذا الإدراك شاملاً بين الشباب من مختلف الفئات المهنية والمستويات التعليمية.

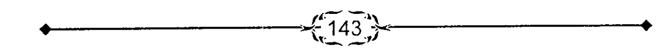
(5) هناك إدراك واضح من الشباب المصرى للمشكلة السكانية، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن (83٪) من الشباب يعون هذه المشكلة ويدركون أبعادها وبخاصة فى المحافظات التى ترتفع فيها معدلات النمو السكانى بشكل واضح.

وقد تبين من الدراسة أن الشباب المصرى يفضل إنسال طفلين (48.12٪) يلى ذلك نسبة بلغت (33.01٪) تفضل إنسال ثلاثة أطفال، وبحساب المتوسط الحسابى لعدد الأبناء المفضل اتضح أنه قد بلغ (3.53) طفلاً. والواقع أن الشباب المصرى يعتقد أن تنظيم النسل هو أهم استراتيجيات مواجهة الزيادة السكانية كما سنلاحظ أن متوسط السن المفضل لزواج الفتى فى العينة هو (31.82 سنة) وهى سن لا تعد مرتفعة الآن بالنظر إلى الأعباء الاقتصادية الملقاة على الشاب المصرى الذى يرغب فى الزواج. أما متوسط السن الملائم لزواج الفتاة فهو فى العينة (20.49) مع ملاحظة أن هذا المتوسط لا يعبر عن ارتفاع واضح فى سن زواج الفتاة، إلا أن الملاحظ أن الفتيات المتعلمات وبخاصة فى المحافظات الحضرية يتزوجن فى سن أعلى، من السن الذى تتزوج فيه الريفيات، أو اللائى لم ينلن حظًا من التعليم.

(6) كشفت النتائج عن أن التعليم يعد قيمة أساسية من قيم الاختيار فى الزواج بين الشباب إذ ترتفع نسبة الشباب الذين يفضلون الزواج من فتاة متعلمة لتصل إلى (44.34٪).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بحث سامية الساعاتى عن الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى الذى أجرى سنة 1968، وإن كان بحث سامية الساعاتى يعطى ثقلاً واضحًا للفروق الريفية الحضرية فى هذا الشأن إلى جانب فروق التعليم [1].

(1) انظر سامية الساعاتى، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، ص 310.



وتشير بيانات الدراسة التى قام بها محمد على أيضًا، إلى أن هناك اتجاهًا بين الشباب المصرى لتفضيل الزواج من المرأة المتفرغة (50.85٪) أكثر من تفضيل الزواج من المرأة العاملة (24.53٪) وذلك رغم ضغط الظروف الاقتصادية على الشباب.

(7) تفصح النتائج عن اتجاه الشباب المصرى نحو ضرورة تعليم الشابة المصرية تعليمًا جامعيًا أو عاليًا (63.33٪) وكانت أهم الأسباب لذلك هى أن تحسن تربية الأبناء، ثم لكى تشارك الزوج فى الإنفاق. وكذلك يجمع الشباب المصرى فى الدراسة، على ضرورة منح المرأة حقوقها السياسية كاملة فى المجتمع، كما أن الشباب المصرى موضع الدراسة يوافق بنسبة قدرها (50.6٪) على منع الزواج من أكثر من واحدة، لكنه فى الوقت نفسه يرفض تقييد حرية الرجل فى الطلاق.

(8) بينت الدراسة أن هناك اتجاهًا عامًا بين الشباب يعبر عن موافقتهم على الهجرة للخارج (65.35٪)، فى مقابل نسبة بلغت (34.6٪) هم الذين لا يوافقون على هجرة الشباب.

وقد ظهر أن العامل الاقتصادى والرغبة فى تحقيق تطلعات الشباب فيما يتعلق برفع مستوى المعيشة وإشباع حاجاتهم هو أكثر العوامل التى تعد دافعًا مشجعًا على هجرة الشباب للخارج.

أما الذين لا يوافقون على الهجرة فقد ذكروا ثلاثة أسباب لعدم الموافقة هى حسب أهميتها: أن مصر أولى بشبابها، ولأن الشاب يمكنه أن يحقق ما يريد فى وطنه، ولأنهم لا يضمنون وجود فرص العمل الكريم بالخارج.

وقد ظهر من الدراسة كذلك أن اتجاه الشباب نحو الموافقة على الهجرة يزيد ويتضح، بارتفاع المستوى التعليمى. كما وضح أيضًا أن ما يصدق على العلاقة بين الهجرة والتعليم يصدق أيضًا على العلاقة بين المهنة والهجرة، فالعمال والحرفيون، وأصحاب المهن الفنية العالية أكثر الفئات موافقة على الهجرة للخارج.



أما فيما يتعلق بالهجرة الداخلية، فمن المعروف أن الظاهرة الجديرة بالاهتمام فى هذا الصدد هى هجرة الريفيين إلى المدن بحثًا عن فرص جديدة للعمل، خاصة بعد انتشار التصنيع وحاجة الصناعة إلى أيدى عاملة، وتركز كثير من المصانع الكبرى من المدن. كذلك يهاجر كثير من الشباب الريفى إلى المدينة طلبًا للتعليم فى جامعاتها، ومعاهدها. حتى بعد إنشاء الجامعات الإقليمية القريبة من سكنهم [1].

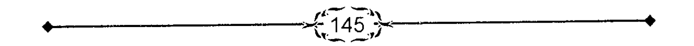
ثالثا: التحليل الاجتماعى لدور الشابات المصريات فى ضوء التغير الاجتماعى:

يمكن تحليل ما سبق من معلومات عن واقع الشابات المصريات فى المجتمع المصرى الحديث كما اتضح من الدراسات والبحوث، سواء تلك التى كرست البحث هذا الواقع فى ذاته، أو تلك الدراسات التى تناولت واقع الشابات المصريات فى معرض بحثها للمرأة المصرية، أو للشباب المصرى بعامة.

قامت ثورة 1952، وكأى ثورة كانت فى حاجة إلى إيمان، فالثورة الفرنسية على سبيل المثال كانت لها إيمانها ومثلها، وكذلك الثورة البلشفية. وتكمن أهمية الإيمان فى كونه يساعد على تأسيس فكر اجتماعى وسياسى متماسك حتى لا يتمزق الفكر الشبابى فى أى اتجاه لكن ما حدث فى أعقاب ثورة 1952، أنه لم يتوفر وضوح كاف لمثل هذا الإيمان. ومن ثم تعددت انتماءات المجتمع بين الانتماء الإفريقى، والغربى، والإسلامى، والاشتراكى، والانفتاحى. وقد انعكس ذلك على المجال الواقعى، ومن ثم افتقد المجتمع إمكانية توفر النماذج الواجب احتذاؤها، هل فردية رأسمالية؟ أم جماعية اشتراكية، أم أنها تنتمى إلى تراث الأصالة والدين؟

وفى ظل ذلك تميعت القيم والمثل لغياب الإيمان الذى تتخلق عنه هذه القيم والمثل، هذا إلى جانب عدم تأسيس القنوات الحرة والملائمة، التى تيسر انسياب الفكر الشبابى من خلال الحوار المخلص والصريح الذى يسهم فى إمكانية خلق إيمان يقود المسيرة.

(1) انظر محمد على محمد، الشباب والمجتمع، دراسة نظرية وميدانية، مراجعة وتقديم محمد عاطف غيث، ص 111: 170.



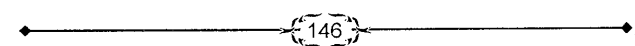
وابتداء من سنة 1952، بدأ التخطيط للشباب والعمل الشبابى يأخذ شكل الوصاية، بل امتدت هذه الوصاية أحيانًا لتشمل المجتمع المصرى ككل. وفى جو هذه الوصاية، رفضت المشاركة كفكرة أساسية، وهو رفض ما زلنا نعانى منه حتى الآن. ولقد أدى فرض هذه الوصاية ورفض إمكانية المشاركة، وهدم قيم المجتمع القديم دون تأسيس فعال لسياق قيمى فعال يقود مسيرة التنمية فى مجتمع الثورة، التى تخلق نوعًا من الفراغ، انصرف الشباب فى إطاره إلى عديد من التنظيمات اليسارية واليمينية، وحتى الجماعات ذات المنطلق المنعزل عن المسيرة، كالهروب فى إطار جماعات دينية.

وفى إطار ذلك الفراغ السالف الذكر، برزت فجوتان: الأولى تتعلق بافتقاد القدوة والمثال، والثانية تكمن فى الفارق بين ما يقال وما يمارس. ومن ثم، فقد كان نتيجة ذلك انتقال الشباب المصرى ذكورًا . وإناثًا، من مرحلة المشاركة الفعالة إلى مرحلة السلبية والهجرة، سواء كانت معنوية أو مادية، حيث يعيش الشباب المصرى ذكورًا وإناثًا غريبًا عن الواقع المصرى مفتقدًا الانتماء إليه.

ثم تجلت بعد مرحلة السلبية، فيما بعد، مرحلة جديدة هى الرفض بأشكاله العديدة، ثم مرحلة الهروب، حيث أصبحت البيئة المصرية فى إطارها بيئة طاردة. وأصبحنا نجد الشابة المصرية المحبة لوطنها المتمسكة به مهاجرة، وكذلك وجدنا الشاب المصرى.

إن أول العوامل التى أسهمت فى ذلك، أن المجتمع المصرى بعد 1952 قد تعرض لمجموعة من الهزات الأساسية. أولها حدث فى سنة 1952، حيث صدرت مجموعة قرارات الإصلاح الزراعى والتبشير بمنطق أيديولوجى جديد، وفى سنة 1961 صدرت مجموعة قرارات التأميم التى أكدت المنطلقات السابقة وعمقتها، وشهدت هذه المرحلة انتقالاً واضحًا ومحددًا نحو المنطلقات الأيديولوجية الاشتراكية.

وفى 1967 واجه المجتمع المصرى هزيمة عسكرية ساحقة، أثرت فى مختلف أرجائه. ثم جاءت الفترة من 1968 - 1973، لتفرض آثار الهزيمة والاستعداد للمعركة كعامل جديد من الموقف، حيث كانت القضية الأساسية فى هذه المرحلة هى تحرير الأرض، ومن ثم ثارت مطالب ونداءات تتساءل لماذا لا نحارب



الحكومة؟ ومن هنا شهدت هذه المرحلة مظاهر عنف وتظاهرات عديدة لعبت فيها الشابات من طالبات الجامعة دورًا هامًا واضحًا.

وبحلول عام 1973، بدأت تحولات جديدة، إذ قامت المعركة العسكرية التى حققت العبور وتحرير جزء من الأرض المصرية، وأعقب ذلك بعض التحولات الجديدة فى النظام الاجتماعى والاقتصادى، وبرزت تساؤلات شبابية عديدة تحاول تحديد ملامح النظام فى هذه المرحلة وهويته، وإذا ما كانت هذه التحولات تكتيكية أم استراتيجية؟

ولا شك أن هذا القدر من التحولات التى وقعت فى إطار المجتمع المصرى تحتاج إلى إنسان حديدى قادر على استيعاب كل هذه النقلات الاجتماعية الكبيرة دون أن يحدث له توتر أو قلق.

إن تلك النقلات قد أدت إلى تأسيس نوع من التسيب الأخلاقى أدى فى النهاية إلى اهتزاز ملامح الشخصية الشابة، وإلى اهتزاز فكرة الوطن أيضًا. وفى ضوء ذلك تساءل الشباب ذكورًا وإناثًا، من نحن؟ وإلى أين نسير؟ هل نحن عرب؟ أم مسلمين؟ أم أفارقة؟ هل نحن نتبع منطقًا اشتراكيًا أم رأسماليًا؟ قد تكون هناك توفيقية لذلك، إننا عرب ومسلمون وأفارقة. إننا اشتراكيون لكن لابد أن يكون للقطاع الخاص دوره البارز لكن ذلك لا يحل المشكلة فلابد كى يحدد الإنسان هوية لذاته، أن يؤسس نوعًا من الأولويات التى تستند إليها الشخصية. فإن لم يتمكن من تحقيق ذلك فإنه عادة ما يشعر بالتمزق فى داخله، ويكون لذلك مظاهره العديدة بالنظر إلى الشخصية أو سياقها الاجتماعى [1].

إن الشباب إناثًا وذكورًا، يحتاج إلى وجود فكر، ومحتاج إلى إيمان واضح ومحدد المعالم، بالقيم التى يرتضيها المجتمع ويستوعبها الشباب بعد أن يشارك بالحوار، والتعبير الصريح فى تخليقها؛ لأن ذلك يحميه ذكورًا وإناثًا، من الحياة فى

(1) انظر التقرير النهائى لبحث الشباب المصرى وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1980، ص 31 / 35.



مناخ من البلبلة قد تسلمه إلى خيارات متطرفة غير ملائمة لتحقيق ذلك، ولكونها لا تتفق مع مصالح المجتمع ومسيرته. والمجتمع هنا ليس هو السلطة. فليس هناك دفاع عن قيم السلطة، ولا يجب أن يكون هناك وجود لقيم السلطة منفصلة عن قيم المجتمع. إن قيم المجتمع يجب أن تتأسس فى مرحلة التنمية من خلال تطوير تراثه الذى يتفاعل مع ما تفرضه المعاصرة من متغيرات، وإذا لم يتحقق ذلك، فسوف نواجه بخيارات وتمزقات قاتلة أبسطها ما يمكن أن نصفه بالجماعات ذات الأيديولوجية الهروبية، أو تكاثر تنظيمات الانحراف فى إطار ذلك، فهى تمثل اتجاهات هروبية تنتقد فى إطاراتها الواقع الاجتماعى بمشاكله وظروفه الراهنة، وفى النهاية لا يمثل هذا الهروب سوى الاندفاع فى إطارات مثالية لا تساعد كثيرًا على مواجهة المشاكل الواقعية.

المراجع

أولاً : مراجع عربية :

1- أحمد طه محمد، **المرأة المصرية بين الماضى والحاضر**، القاهرة، 1979.

2- التقرير النهائى لبحث الشباب وقضايا من وجهة نظر المثقفين المصريين، **المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية**، 1980.

3- المرأة فى مصر، **وزارة التعليم العالى**، 1975.

4- أمينة السعيد، **بطولات نسوية فى ثورة 1919، الهلال**، 8 أغسطس، 1973.

5- سامية حسن الساعاتى، "دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث"، تحليل اجتماعى ثقافى، **المجلة الاجتماعية القومية**، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سبتمبر 1975.

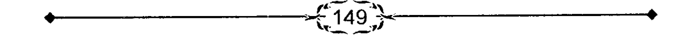
6- ــــــــــــ، دور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى بحث اجتماعى تاريخى، الندوة الدولية عن المثقفون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة 3-6 ديسمبر 1979.

7- ــــــــــــ، **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

8- سيد عويس، "نظرة الشابة المصرية المعاصرة نحو المستقبل"، **فى حديث عن المرأة المصرية المعاصرة: دراسة ثقافية اجتماعية**، القاهرة 1977.

9- عبدالرحمن الرافعى، ثورة 1919، كتاب الشعب، جـ1، 1959.

10- كريمة السعيد، **تعليم البنت فى الجمهورية العربية المتحدة، المؤتمر الأول للجامعيات العربيات، اتحاد الجامعيات اللبنانيات** من 5-8 مارس 1964.



الفصل السابع

المرأة والتنمية في مصر (*)

★★ تمهيـد :

يحاول هذا البحث تركيز الضوء على المرأة والتنمية فى مصر. ويحتوى أولاً على تحديد لأهم المفهومات الأساسية التى يتناولها البحث، ثم على دراسة لأهم القضايا الأساسية التى تدور حول المرأة والتنمية فى مصر.

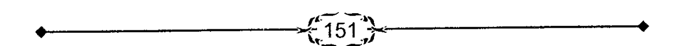
أولاً : مفهوم التنمية :

التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم القضايا المطروحة الآن فى العالم أجمع، نتيجة عاملين أساسيين: هما: التزايد المطرد فى عدد السكان، وزيادة الحاجات تبعًا للتطور الفكرى والحضارى والاتجاه العارم الذى يسود البشرية كلها نحو تحقيق مزيد من رغد العيش والرفاهية (1).

والتنمية الشاملة عملية تضرب جذورها فى كل جوانب الحياة، وتفضى إلى مولد حضارة جديدة، أو إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضارى، بكل ما يميزها من قيم وعادات، وسلوك، وأساليب إنتاج، وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمى وتجدد أدبى وفنى.

(*) بحث للمؤلفة قدم على الندوة العلمية التى نظمها معهد التخطيط القومى - مارس 1981 - حول القضايا الاجتماعية للتنمية فى مصر (الثوابت والمتغيرات).

(1) كمال نور الله، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية الإدارية فى الوطن العربى، المستقبل العربى، العدد 11، سنة 1978، ص 96.



وللتنمية أساس مادى، وآخر فكرى. والتنمية هى ثمرة التفاعل المستمر بينهما. بحيث يغذى كل منهما الآخر، ويقوى حركته. فمناهج العلم ومكتشفاته خلقت الجو المواتى للاختراع. ولكن تحويل الاختراعات إلى أدوات إنتاج تفسره ضرورات اقتصادية، وقوى اجتماعية ذات مصلحة فيه. كذلك استمرار البحث العلمى التطبيقى مرتبط بتطور الإنتاج .. إلخ .. وليس هنا مقام الإفاضة فى التحليل الفلسفى لأى الأساسين أهم من الآخر. ونكتفى بالقول بأنه ليس هناك تطور مادى متعاظم بدون تطور فكرى ملازم له يسبقه أحيانًا، ويلاحق متطلباته أحيانًا أخرى. كما أنه يتعذر استمرار ازدهار فكرى دون أساس مادى يغذيه ويؤثر بالتالى فى اتجاهاته.

والتنمية لا تستعار وإنما هى فى الأصل عملية إبداع. فأوروبا قد درست علوم العرب وفلسفتهم، وأحيت تراث الإغريق والرومان مركزة الأضواء على جوانبه التى تساند تطلعات التطور، ثم تجاوزت هذا كله بإبداع مستمر فى كل مجالات الفكر والسياسة. وقبلها فعل أسلافنا العرب، فقد أخذوا عن اليونان، والرومان، والهند، ومصر، والشام، والعراق، وفارس. ولكنهم تجاوزوا ما أخذوا إلى إبداع حضارة جديدة زاهية بقدر ما هى أصيلة [1].

وتشير الكتابات الاقتصادية والسوسيولوجية المعاصرة إلى الاختلاف بين اصطلاحى النمو growth والتنمية development ويمكن أن نحدد أوجه الاختلاف القائمة بين الاصطلاحين فى أن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التى تحدث فى جانب واحد من جوانب الحياة، أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن [2].

والنمو يحدث فى الأغلب الأعم عن طريق التطور البطيء، والتحول

(1) انظر إسماعيل صبرى عبدالله، العربى التنمية القطرية والتنمية القومية، المستقبل العربى، العدد التاسع، 8/ ص 20 - 21.

(2) انظر محمد زكى شافعى، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، ص 78.

التدريجي، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

والظواهر والأشياء حينما تنمو لابد وأن تتغير خلال عملية النمو، إلا أن القدر المتحصل من التغير عن طريق النمو ليس إلا قدرًا ضئيلاً لا يعتد به، وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكمي منه إلى التغير الكيفي، أما التغير الذي يسبق التنمية، أو يتحصل عنها فهو تغير كبير يتناول الجوانب البنائية كما يتناول الجوانب الوظيفية، وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكيفي منه إلى التغير الكمي، والتغير الكيفي من سماته العمق والجذرية، والسرعة، والفجائية، ومن نتائجه تحول الظواهر والأشياء وانتقالها من حالة إلى حالة [1].

خلاصة القول أن التنمية الاجتماعية، بمفهومها العريض، عبارة عن عملية تغيير اجتماعي تستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية، وتعمل على إزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين، لتقيم تنظيمات جديدة ونظم مستحدثة، تفي باحتياجات الأفراد، وتلبي رغباتهم، وتحقق لهم أكبر قدر ممكن من إشباع تلك الاحتياجات والرغبات، كما أنها تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع بحيث تساعد على دفع عجلة لتنمية الاقتصادية، والسير بها في طريق التقدم والنمو، كما تستهدف إزالة لعقبات والمعوقات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية، ثم معالجة المشكلات وتدارك السلبيات التي قد تصاحبها أو تترتب عليها، بالإضافة إلى أنها تعني بتقديم خدمات إضافية للفئات التي لا تستطيع أن تتكيف مع المجتمع أو التي لا تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم لبقية الأفراد [2].

فالتنمية في نهاية الأمر تصورات وعمليات اجتماعية تستهدف تحقيق تغيير

(1) انظر عبدالباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، ص 90.

(2) انظر المصدر نفسه، ص 110.

شامل وإيجابي في التركيب الاقتصادي والاجتماعي، وهي صيغة اقتصادية واجتماعية لنقل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات متقدمة في أساليب الإنتاج وفي العلاقات الاجتماعية، ويمكن القول أنها تجاوز الأهداف المحلية إلى آفاق أكبر باعتبارها حركة حضارية تستهدف الوصول إلى عالمية نمط اجتماعي حضاري متقدم [1].

والتنمية بذلك عملية متداخلة معقدة لابد لها من تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهمل عملية استثمارية تقوم بها أية دولة نامية - على الأخص - هي عملية تنمية مواردها البشرية، والمرأة في المجتمع - كما يقال عادة - تكون نصف الموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دور المرأة في تربية شخصية أطفال المجتمع وتكوينها، أو بمعنى آخر في تنمية الموارد البشرية الصغيرة [2].

ثانيًا : دور المرأة في التنمية :

يقصد به تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي تؤدي إلى أحداث التغيير الاجتماعي وتسهم في تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعي.

والمرأة كطاقة بشرية، تؤثر وتتأثر باستراتيجية التنمية سواء على مستوى وضع الخطة أو تنفيذها، فإذا كانت المرأة تنتمي إلى ثقافة متخلفة من النواحي المادية والمعنوية، فسوف ينطبع هذا التخلف على أحوالها بعامة، إلا أنه بقدر ما يكون الدور التنموي للمرأة مرتكزًا أساسًا على مهاراتها وقدراتها من ناحية وعلى ما يقدمه المجتمع من وعي لترشيد هذا الدور من ناحية أخرى، بقدر هذا كله -

(1) محيي الدين صابر، تعليم المرأة العربية وتدريبها في علاقتها بالتنمية القومية (بحث غير منشور) مؤتمر المرأة العربية والتنمية القومية، القاهرة 24 - 30 سبتمبر 72.

(2) انظر التقرير النهائي لمؤتمر دور المرأة العربية في التنمية القومية - القاهرة 24 - 30 سبتمبر 1972.

تكون درجة التقدم التى تحرزها المرأة فى تنمية مجتمعها. ويعد إسهام المرأة التنموى استثمارًا بشريًا تأخذ به المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويتأثر دور المرأة فى التنمية بحركة التغير الاجتماعى محليًا وعالميًا. ويمكن أن يكون لدورها فعالية فى هذه الحركة الشاملة، بمقدار وضوح شخصيتها فى إطار النسق الاجتماعى الذى يتفاعل معه تركيبه البنائى من خلال المؤسسات وما يسردها من علاقات.

وهناك نسبية اجتماعية فى تفسير طبيعة الدور التنموى الذى تؤديه المرأة بحسب قوة العادات والتقاليد، ومقدار تأثيرها على الاتجاهات السائدة كما يتأثر دورها فى التنمية بالوضع الثقافى السائد، والوافد إليها عبر حركة التاريخ - كما يرى مالينوفسكى -، وبما يظهر فى ثقافة المجتمع من اتجاهات فكرية تعكس أثرها على وضع المرأة ومكانتها، وبالتالى على دورها.

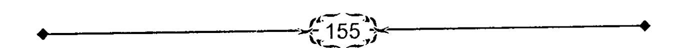
ويتأثر دور المرأة التنموى أخيرًا، بالعوامل الشخصية المتعلقة بقدراتها الفعلية فهى التى تشكل هذا الدور وتؤثر فيه [1].

ثالثا: المرأة والتنمية فى مصر، قضايا أساسية:

(1) إذا تحدثنا عن المرأة والتنمية فى مصر فلابد أن نضع نصب أعيننا، ذلك التباين الظاهر، والاختلاف الواضح فى أسلوب الحياة الاجتماعية بين المناطق الريفية من جهة، وبين المناطق الحضرية من جهة أخرى. فثقافة الجماعات الريفية تتناقض إلى حد كبير مع الثقافة السائدة فى المجتمعات الحضرية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن المجتمعات الحضرية فى مصر أى المدن الكبيرة، وعلى رأسها القاهرة والإسكندرية، تحتوى فى داخلها ثلاثة أنواع من الثقافة وفق المناطق المختلفة فى المدينة. فهناك مناطق مغلقة تسود فيها ثقافة

(1) انظر إسماعيل عبدالبارى، المرأة والتنمية فى مصر، ص 23.



ريفية تكاد تكون خالصة، وعلى النقيض منها، هناك مناطق مفتوحة تسود فيها ثقافة عصرية. وهناك مناطق ثالثة تسودها فيها ثقافة "ريفية - حضرية"، أى تجمع بين كثير من القيم والمعتقدات والعادات، والتقاليد التى تسود فى الريف، وبين كثير من العناصر المادية التى تكون جزءًا بارزًا من الثقافة الحضرية [1].

(2) للمرأة المصرية دور فى التنمية، وهو الوجه الآخر لدور الرجل فى مجالات التنمية على خريطة الجهد البشرى. ويظهر دور المرأة فى التنمية جليًا واضحًا فى علاقته بدور الرجل فى مجالات التنمية وفى الأثر المتبادل للدورين، وما إذا كان هناك التقاء بينهما أم تنافر وصراع. فنحن بإزاء وجهين لشىء واحد، تمامًا كوجهى العملة الواحدة. والموقف إذن موقف جدلى تمامًا بالمعنى الجدلى.

وحيث لا وجود لذات المرأة المصرية إلا من خلال الوجه الآخر وهو الرجل المصرى والمرأة والرجل هما وحدة الوجود الإنسانى، وهى وحدة قوامها التناقض، أو التقابل الخارجى بين الرجل والمرأة.

(3) من وجهة النظر التاريخية، يمكن أن نخرج باستنتاجات مختلفة عن دور المرأة المصرية فى التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية.

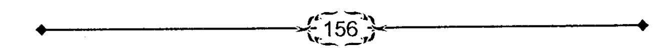
فالمرأة المصرية قامت منذ فجر التاريخ المبكر بالعمل - جنبًا إلى جنب - مع الرجل فى الزراعة وأعمال الاقتصاد المنزلى، إلا أن عملها كان يتم فى ظل سيطرة الرجل الاقتصادية، ولهذا لم يشفع لها ذلك أن تلعب دورها كاملاً فى مجتمعها الكبير، وإن كانت الأديان قد أشادت بدورها كأم [2].

والمرأة الريفية المصرية كانت أكثر إسهامًا فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية من زميلتها الحضرية، وبالتالى فقد تمتعت بقدر أكبر من الحرية، إذ

---

(1) انظر سامية الساعاتى، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، المجلة الاجتماعية القومية سبتمبر 75، عدد خاص عن المرأة، ص 91.

(2) ببير مونتييه، الحياة اليومية فى مصر فى عهد الرعامسة، ترجمة عزيز منصور، ص 81.



كانت تعمل مع الرجل فى الزراعة ولم تعرف الحجاب، على العكس من المرأة الحضرية. وقد يدعو ذلك إلى الاعتقاد بأن المرأة الريفية المصرية كانت - بحكم كونها طرفًا إيجابيًا فى عملية الإنتاج اليومى - على قدر من المساواة بالرجل، لم تعرفه المرأة المصرية الحضرية وبخاصة فى عصور الحريم [1].

(4) إذا أردنا تحليلاً اجتماعيًا معاصرًا لدور المرأة الريفية فى التنمية فمعنى ذلك أننا سنتناوله من منظور ريفى تقليدى يسير فى تنمية بطيئة ومعنى ذلك أيضًا أن نحدد معالمه إزاء معالم ودور الرجل الريفى وذلك حتى تكون الصورة أكثر جلاء.

ولنبدأ بتناول مفهومى الذكورة والأنوثة فى الثقافة الريفية التقليدية فالذكورة فيها تعنى القوة والسيطرة، والسطوة والسيادة أما الأنوثة فتعنى الضعف، والخضوع، والاستسلام لسيطرة الرجل.

إن المرأة الريفية تعمل من أجل الرجل، وتخدم من أجل الرجل، وتملك من أجل الرجل، وتفضل إذا كان لها "رجالة" بارزين أي أنها تدور دائمًا فى فلك رجولى.

وإذا ما حللنا علاقات القوة بين الرجل والمرأة فى الثقافة الريفية لوجدنا أن المرأة الريفية ضعيفة بوجه عام، فهى "مكسورة الجناح" على حد قولهم، تابعة لا حول ولا قوة لها مقابل الرجل الذى تعطيه تلك الثقافة السيطرة والحرية فهو السيد ذو السيطرة القوية، وهو كل شىء فى حياة المرأة، وحياتها بدون الرجل لا قيمة لها لأنها لا تكتسب قيمتها الاجتماعية إلا من خلاله، ولا يقيمها الناس إلا بعلاقتها به، وتقول الأمثال فى ذلك "ضل راجل ولا ضل حيط" أى أن المرأة الريفية تكتسب قدرًا كبيرًا من القوة بانتسابها إلى الرجل.

(1) على حسن فهمى، العلاقة بين دور المرأة المصرية فى التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة فى مصر، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، 1 - 3، 1977، ص 93.



وبرغم تسليمنا بأن المرأة الريفية مقهورة بوجه عام إلا أنها تملك عناصر قوة محدودة تتلخص فى:

(1) جاه أهلها أى عصبيتهم.

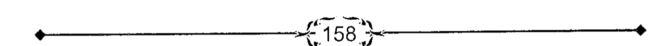
(2) ممتلكاتهم مالاً وعقارًا.

(3) ذريتها وبخاصة الذكور.

ويلاحظ أن عناصر قوة المرأة الثقافية الريفية التقليدية، يشوبها كثير من عدم الوضوح وعدم التحديد، لأن تلك الصورة التى استخلصناها والمتعلقة بعناصر قوتها الكامنة والمحدودة، إنما تنطبق فقط على تلك الطبقة الريفية المتميزة بما تملك سواء من ناحية الذكور، أو من ناحية الإناث. أما بالنسبة للسواد الأعظم من أهل الريف، وهم الطبقة الفقيرة الكادحة، فإن صورة القوة عندهم مختلفة، لأن علاقات القوة بينهم مختلفة أيضًا، فالمرأة فى هذه الطبقة أكثر كدحًا من الرجل، وبالتالى فهى أقل مكانة من الرجل، فبينما وقت الرجل فى الريف، فى هذه الطبقة الكادحة، موزع بين عمالة قصيرة متكررة، وبطالة طويلة متكررة أيضًا، فإن المرأة على العكس منه لا تنعم بالراحة قط، إذ أن وقتها مشغول بشتى الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، وتربية الدواجن والنعام هذا فضلاً عن مساعدتها لزوجها فى الفلاحة فى كثير من الأحيان.

وفى هذا الإطار من الحياة الكادحة تزيد وطأة استعباد الرجل للمرأة. وتنكمش قوتها النسبية حيث تتبلور فقط فى كونها منجبة ونافعة للرجل فى بيته، إلا أن هوة القوة التى تفصل بين قوة الرجال الكادحين وقوة النساء الكادحات تكون أكثر اتساعًا منها بين قوة الرجال المالكين، وقوة النساء المالكات فى الطبقة الميسورة المستريحة فى الريف.

ومن الأهمية بمكان أن نقول فى معرض حديثنا عن دور المرأة فى الثقافة التقليدية فى المجتمع المصرى الحديث أن الدور المعيارى لها كامرأة، وزوجة، وأم،



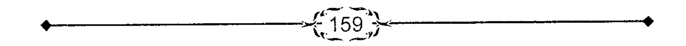
أى الدور الذى يتوقعه منها المجتمع، وينتظر منها القيام به، يتفق اتفاقًا كبيرًا، إن لم يكن يتطابق مع دورها الفعلى أى ما تقوم به فعلاً وتؤديه. ولهذا فلا تجد المرأة الريفية فى الثقافة المصرية التقليدية، فى نفسها أى صراع بين المتوقع والمتحقق، ولا تستشعر فى أدائها لدورها أدنى مشاعر الاغتراب [1].

(5) إن دور المرأة الريفية المصرية فى التنمية هو نتاج للظروف البنائية النوعية للقرية المصرية، وبخاصة حالة الأساس الاقتصادى، وما يترتب عليه من علاقات اجتماعية، وما بين هذا الأساس والبناء الفوقى من تفاعل جدلى.

وتأسيسًا على ذلك يمكن القول بأن سيادة نمط الملكية الفردية ومعظمها فى جانب الرجل، ترتب عليه تبعية المرأة للرجل تبعية اقتصادية كما أن الفرصة المتاحة أمام المرأة الريفية للمشاركة فى العمل المنتج ضيقه، وذلك لانخفاض نصيب الفرد من الأرض، ولعدم وجود أعمال خارج نطاق الزراعة لأنها النشاط الاقتصادى الأساسى، ولغيبة نشاطات أخرى كالتصنيع الذى أثبتت بعض الدراسات أنه غير من تبعية المرأة للرجل ونظرته إليها [1]. كما توجه بعض الظواهر المترتبة على الإنتاج الزراعى المتخلف، كوجود الأسرة الممتدة، ووجود العصبية، وما يستتبعها من تفضيل الذكور الذين يقوون عصبية العائلة وعزوتها داخل القرية. ويرتبط بالزراعة البدائية اعتبار الأرض، والماء، والحيوان، وسائل أساسية فى الإنتاج، الأمر الذى يصحبه ارتباط وعى القروى وثقافته وقيمه بهذه الوسائل ومجيء المرأة فى مرتبة تالية لها لأنها أقل منها من حيث العائد الاقتصادى.

ويتضح مما سبق أن المرأة الريفية تحتل وضعًا اجتماعية متخلفًا بكل المقاييس الاجتماعية والإنسانية والحضرية ويزداد هذا الوضع الاجتماعى وضوحًا بمقارنته بوضع المرأة الحضرية المصرية برغم وجود بعض مظاهر تخلفها هى

(1) R. Blood, Impact of jndustrialijation on Americen Family, Souology and Eoual Keseard, Vol 49. No. 1. 1969. p. 5.



الأخرى. ويرتبط تخلف الوضع الاجتماعي للمرأة، بتخلف الرجل، وتخلفهما معًا هو نتاج لتخلف القرية المصرية [1].

(6) تعد نسبة الأمية العالية بين النساء في مصر معوقًا أساسيًّا أمام المرأة المصرية، وبخاصة المرأة الريفية، فالمرأة الأمية لا تستطيع أن تشارك في التغير الاجتماعي، وفي التنمية بالقدر الذي تستطيعه لو أنها تعلمت. وجدير بالذكر أن نسبة الأمية بين الإناث في مصر قد بلغت في عام 1960، 84٪ ثم انخفضت في سنة 1976 إلى 71٪ [2].

(7) القطاع الريفي يمثل حوالي 60٪ من المجتمع، وهو المسئول بشكل أساسي عن معدلات النمو السكاني المرتفعة التي ما زالت هي العقبة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويشكل المنبع الرئيسي للمشكلة السكانية.

(8) أن تتبعنا لدور المرأة المصرية الحضرية في التنمية، لابد أن يقودنا إلى أن نضع في اعتبارنا ذلك التداخل الكبير بين الثقافة الريفية التقليدية، وبين الثقافة الحضرية الحديثة مع ما بين الثقافتين من اختلاف واضح يصل أحيانًا إلى درجة التناقض.

وتأسيسًا على ذلك فإن الدور الذي ترسمه الثقافة المصرية الحديثة للمرأة المصرية الحضرية في مجال التنمية دور مختلط المعالم أو لنقل أنه جماع أدوار يصعب التوفيق بينها، والدليل على ذلك أن المرأة المتعلمة التي تخرج للعمل أصبحت تقوم بعدة أدوار في المجتمع. فهي تؤدي دورها التنموي الجديد في الإسهام في أي ميدان من ميادين الإنتاج أو الخدمات خارج بيتها، مدفوعة إلى ذلك بالقيم الاجتماعية الجديدة التي تقدر تعليم الفتاة واشتغالها، وتكسبها، وبرغبة

---

(1) انظر عبدالباسط عبدالمعطي، الوضع الاجتماعي للمرأة القروية المصرية، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، سبتمبر 1975، العدد الثاني والثالث ص 133.

(2) تجدر الإشارة إلى أن نسبة الأمية بين الإناث تضاءلت إلى 50.18٪ حسب تعداد 1996، وإلى 41.79٪ في سنة 2003 - المصدر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

الشبان أنفسهم فى شريكة حياة متعلمة ذات دخل، وبالفلسفة التى تبنتها الدولة والتى تجعل إسهام المرأة المصرية فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة، لتحقيق مجتمع الرخاء والرفاهية، ضرورة اجتماعية، ورغبة الفتاة نفسها فى أن تعيش فى مستوى اجتماعى واقتصادى كريم يعجز الزوج الشاب عن توفيره لها بإمكاناته المادية المحدودة. وهى تؤدى فضلاً عن ذلك أدوارها التقليدية فى الأسرة كزوجة، وأم، ومديرة بيت، وبخاصة أن الشباب المصرى رغم تعلمه لا يزال يفضل أن تكون شريكة حياته ماهرة فى أعمال المنزل [1].

وأصبحت المرأة المصرية الحضرية العاملة منجبة كانت أم غير منجبة تحمل عبئًا آخر، ذلك العبء متسبب عن الاهتمام بالدور الثانى، أى العمل خارج البيت والنظرة إليه نظرة جد واهتمام، فهو يطالبها بالتزامات محدودة لا يمكن التهاون فيها، حتى لا يرتبك العمل الذى صار فى تنظيمه الحديث يرتبط ببعضه أشد الارتباط، ويتوقف بعضه على بعض بشكل دقيق.

وتجازى المرأة المصرية الحضرية العاملة، التى تقصر فى أداء دورها فى عملها بإنقاص علاواتها، أو تأخيرها أو حرمانها منها، أو تفويت فرصتها فى الترقية. وهذه جزاءات تكرهها المرأة العاملة تمامًا كما يكرهها الرجل. ولذلك أحيانًا ما نرى الكثيرات ينظرن إلى دورهن الثانى، وهو العمل خارج البيت بنظرة أعلى من نظرتهن إلى دورهن الأول والأساسى، وهو رعاية شئونهن وشئون باقى أفراد الأسرة، وتدبير البيت. وربما كان ذلك لأن دور المرأة فى بيتها دور غير رسمى، ولا تطالب فيه بالتزامات محددة وواضح أن التنظيم الاجتماعى داخل البيت، بعكس التنظيم الاجتماعى فى محل العمل، غير رسمى، وتسوده علاقات حميمة ويغلب فيه التسامح. كما يمكن تلافى أي نوع من التقصير فيه من جانب الزوجة عن طريق الخدمة المنزلية، أو بواسطة الزوج إذا كان متعاونًا، والأطفال إن كانوا فى سن تمكنهم من المساعدة، أو عن طريق الهيئات الكثيرة الموجودة فى المجتمع.

---

(1) انظر سامية الساعاتى، الاختيار فى الزواج والتغير الاجتماعى ص 312.

ولئن كان العمل قد جعل المرأة المصرية الحضرية الحديثة تشعر بالرضا النفسى - الذى يمكن أن نسميه بالاعتداد الاقتصادى بالذات -، إلا أنه قد تسبب من جهة أخرى فى شعورها بإرهاق وتوتر شديدين لكثرة ما تتحمله من أعباء ومسئوليات داخل البيت وخارجه.

(9) يمكن القول بأن المرأة المصرية الحضرية بعد حصولها على كثير من الحقوق، قد كبر دورها فى أحداث التغيير من داخل ذاتها أولاً، ومن خلال المؤسسات الاجتماعية من ناحية أخرى، الأمر الذى جعلها من القوى البشرية المؤثرة فى بناء المجتمع وتقدمه، ورخائه، ورفاهيته، وإن كان حظها فى أحداث هذا التغير لم يساير بعد دور الرجل فى هذا المجال.

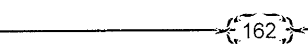
(10) تعليم المرأة المصرية الحضرية تعليمًا عاليًا، يزيد وعيها بمتطلبات وأهداف المجتمع، كما أن التعليم يرتبط بوعى المرأة التخطيطى، كما أنه كان ولا يزال جواز مرور المرأة الحضرية إلى سوق العمل الذى تنفذ خطة التنمية فى إطاره.

خاتمـة :

إن المرأة المصرية شأنها شأن الرجل سواء بسواء وهى ليست مقولة عامة مطلقة، بل هى مرتبطة بانتمائها الاجتماعى والاقتصادى والفكرى، وتستمد قيمتها ومعناها من سياق اجتماعى تاريخى.

إن دور المرأة المصرية فى التنمية، لابد وأن يسير جنبًا إلى جنب مع دور الرجل، من أجل تغيير الواقع المتخلف الذى يعانى منه كلاهما.

ويترتب على تأكيد الاهتمام بالدور التنموى للمرأة المصرية فى المدينة - فى أغلب الأعم - بقاء المرأة المصرية الريفية على وضعها المتخلف والمتوارث منذ مئات السنين، ما لا يمكن معه تحقيق الهدف الأسمى للتنمية، وهو إحياء نصف المجتمع المعطل، ودفعه إلى المساهمة المنتجة بالتعاون مع النصف الآخر لبناء مجتمع تقدمى قادر على مواجهة تحديات العصر بكل طاقاته.



وفى النهاية نقول أننا إذا أردنا التأثير فى بعض الظواهر السلبية فى القرية المصرية كالدور التنموى المتخلف للمرأة، والأمية، وزيادة السكان، فإن المدخل الطبيعى يأتى من تنمية القرية، تنمية اجتماعية شاملة، ومن أحداث تغييرات أساسية فى الإنتاج الاقتصادى وعلاقاته، وما يترتب عليه من ظواهر معوقة للتنمية.

المـراجــع

أولاً : مراجع عربية :

1- إسماعيل صبرى عبدالله، العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية، **المستقبل العربى**، العدد التاسع، 1978.

2- إسماعيل عبدالبارى، **المرأة والتنمية فى مصر**، دار المعارف، القاهرة، 1979.

3- ببير مونتيبه، **الحياة اليومية فى مصر فى عهد الرعامسة**، ترجمة عزيز منصور، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965.

4- سامية حسن الساعاتى، **دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث**، المجلة الاجتماعية القومية، سبتمبر 1975، (عدد خاص عن المرأة).

5- سامية حسن الساعاتى، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، دار النجاح بيروت، الطبعة الأولى، 1973.

6- عبدالباسط عبدالمعطى، الوضع الاجتماعى للمرأة القروية المصرية، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن المرأة، سبتمبر 1975.

7- عبدالباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.

8- على حسن فهمى، العلاقة بين دور المرأة المصرية فى التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة فى مصر، المجلة الاجتماعية القومية (عدد خاص عن المرأة) 1-3، 1977.

9- كمال نور الله، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الإدارية فى الوطن العربى، المستقبل العربى، العدد 11، 1978.

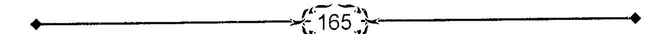
10- محمد زكى شافعى، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967.



11- نوال السعداوى، الوجه العارى للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1977.

ثانيا : مراجع أجنبية :

1- R. Blood. Impact of Industraialization on American Family, Sociology and Social Research, vol. 49. no. 1, 1969.



الفصل الثامن

المرأة ... الجسد والمعتقد
تطبيقات على المرأة المصرية (*)

★★ تمهيـد :

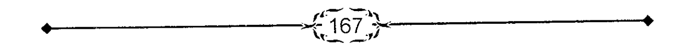
الجسد موجود ثقافى فهو جزء من الثقافة وهو يلعب دورًا فى تحديد أدوار النساء، وأدوار الرجال، كما أن الجسد الإنسانى يخضع لضوابط اجتماعية وثقافية.

والملاحظ أن وضع المرأة اليوم، وضع معوق، ومنتقص من قدره، فعلى الرغم من كثرة التغيرات القانونية والتشريعية فى صالحها، ومن صغر حجم الأسرة، ومن فرص التعليم والعمل التى زادت وتحسنت أمام النساء خلال القرن الأخير .. إلا أنه ما زال هناك تفاوت ملحوظ بين الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للرجال والنساء.

وقد شكلت نظرية المساواة بين الجنسين سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا فى شكل حركة تحرير المرأة هجومًا عنيفًا على هذه الفروق والتفاوتات.

ويبدو أن الموقف الذى نشهده الآن ليس نتاج الدعامات البيولوجية لأدوار الجنسين وحدها .. ولا هو حصيلة التفاوت الذى تفرضه، وتصر عليه نظم المجتمع ومؤسساته المختلفة فقط، إنما يرجع التميز والتفرقة بين الرجال والنساء إلى المعتقدات الاجتماعية والثقافية والاتجاهات السائدة فى المجتمع.

(*) بحث قدمته المؤلفة فى المؤتمر الدولى "المرأة والجسد"، كوبنهاجن، سبتمبر 1997.



إن حقيقة وضع المرأة مشتملاً على قيمة جسدها يكمن فى أنه يتشكل يوميًّا من هذه المعتقدات..

إن النساء يصبحن على الوجه الذى هن عليه، تبعًا للطريقة التى يتوقع منهن أن يكن عليها أو التى يفكر الناس فيهن على أساسها.

وسوف يتناول البحث محورين أساسين أحدهما يتعلق بتحديد المفهومات الأساسية فيه، والآخر يتعلق بالمرأة .. الجسد والمعتقد الشعبى، ثم خاتمة لأهم الأفكار التى يشتمل عليها البحث.

أولاً : الجسـد :

لعل القرن الحادى والعشرين هو القرن الذى سيحتل فيه الجسد فى الدراسات الإنسانية اهتمامًا كبيرًا وذلك بعد إدراك المدارس الفكرية لمدى تغييبه فى العصور الماضية، ولعل ظهور جمعيات حقوق الإنسان واهتمام المنظمات الدولية بأمره، يبرهن على مدى ما حظى به الجسد الإنسانى من رد الاعتبار ويرى "تيرنر" (Turner) أن مشكلة التحكم فى الجسد، وضبطه، هى مشكلة تواجه كل مجتمع [1]، فكل مجتمع تواجهه مهام أربع: إعادة إنتاج سكانه عبر الوقت، والتحكم فى أجساد سكانه عبر المكان، وكبح الجسد الداخلى (الرغبات) من خلال (النظم)، وحضور الجسد الخارجى فى الحيز الاجتماعى. وفى ضوء هذه المهام فإن عملية تنظيم المجتمع ما هى إلا تنظيم للأجساد داخليًّا وخارجيًّا عبر الزمان والمكان [2].

والجسد جزء أساسى من هوية الإنسان، وبدون الجسد لا يكون الإنسان على ما هو عليه وقد لا يكون على الإطلاق .. وجود الإنسان وجود جسدى فى المقام الأول. الجسد موجود فى قلب العمل الفردى والجماعى، وهو الإدارة الأساسية لاكتساب

---

(1) (نتحايل على تقاليدنا، ونمرر عديدًا من الأوراق من تحت المائدة).
انظر الكاتبة "نورا أمين" "دراما، إبداع، يوليو 1996، العدد السابع ص 105.

(2) B. Turner, The Body and Society, Basil Blackwell. Oxford, 1989, P. 292.



المعرفة والتعبير عنها، وتطويرها. والجسد موجود فى قلب الرمزية الاجتماعية، وفى قلب الحضارة الإنسانية، وبقدر وضوح الجسد بقدر غموضه وقد اجتهدت المجتمعات الإنسانية بطرائق متنوعة فى حل هذا اللغز أحيانًا .. وفى الهروب من حله أحيانًا أخرى. وهناك مجتمعات توحد بين الجسد وصاحبه، ومجتمعات أخرى تفرق بينهما بطرائق عدة [1].

ثانيًا : المعتقد : (Belief, Convinction)

أ - عقد الحبل، ربطه، والمعتقد أو الاعتقال فى المدلول اللغوى ضرب من الارتباط بأمر معين.

ب- وفى مدلوله الاصطلاحى التصديق الجازم بشيء ما، وفى الظن والرأى قدر من التصديق .. ولكنهما معًا دون المعتقد أو الاعتقاد.

واليقين والإيمان أسمى درجات المعتقد، ويقومان على تصديق جازم لا يقبل الشك. وليس بلازم فى كل معتقد أن يكون وليد حجج منطقية، ويرجع كثير من معتقداتنا السائدة إلى شيء من الثقة والتسليم بما قال الآخرون من ماضين أو حاضرين.

جـ- درس المعتقد سيكولوجيا واجتماعيًّا، فمن الناحية السيكولوجية لوحظ أن للوجدان والعاطفة دخلاً فيه، وكم من المعتقدات يمليها القلب دون أن يكون للعقل فيها نصيب، والمعتقدات المباشرة التى لا تعتمد على بحث أو تحرهى فى الغالب وليده إيحاءات أو انفعالات خاصة والمعتقدات غير المباشرة، وليدة تمحيص وتحقيق ولابد فى اليقين من سند عقلى، وفى المعتقد عنصر إرادى هو الذى يدفع المرء إلى التسليم بما يعتقده. ويربط "وليم جيمس" والبرجماتيون الاعتقاد بالتجربة ومتطلبات الحياة.



(1) ديفيد لوبرتون، أنثروبولوجيا الجسد والحداثة، عرض شاكر عبداللطيف، إبداع، العدد التاسع سبتمبر 1997 ص 86.

د - ومن الناحية الاجتماعية لوحظ أن المعتقدات البدائية اعتقادات مباشرة تعتمد على خرافات وأوهام، وتستمد من الثقة، واحترام الشيوخ، والرؤساء أو السحرة ورجال الدين. وهذه المعتقدات لا تزال لها مخلفات فى المجتمعات المتحضرة. والمعتقد ظاهرة اجتماعية تنتقل من الفرد إلى من حوله، ومن بيئة إلى أخرى ولا حياة لها إن لم يأخذ بها المجتمع. وهناك معتقدات دينية، وأخرى سياسية. والدين هو التربة التى نبتت فيه المعتقدات القديمة على اختلافها، ولا سبيل لتفسير كثير من الظواهر الاجتماعية إلا بردها إلى أصولها الدينية. وقد عنى بذلك علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أمثال "فريزر" و"دوركايم" و"هيبر" و"موس".

وللمعتقد سلطان تصعب مقاومته، ومن المعتقدات ما غير وجه المجتمع تغييرًا تامًا [1].

ويمتزج معنى المعتقد بكل من معنى الرأى، والاتجاه، والإيمان، والمعرفة [2].

ثالثا: المعتقد الشعبى: (Folk Belief)

تتميز المعتقدات الشعبية بأنها أصعب العناصر الشعبية (مثل اللغة والزى والحلى .. إلخ) فى التناول وأشقها فى الدراسة والبحث، لأنها خبيئة فى صدور الناس، وهى لا تلقن من الآخرين، ولكنها تختمر فى صدر أصحابها، وتتشكل بصورة يلعب فيها الخيال الفردى دوره ليعطيها طابعًا خاصًا.

وهى مع تمكنها فى أعماق النفس الإنسانية موجودة فى كل مكان سواء عند الريفيين، أو الحضريين، عند غير المثقفين، كما هى موجودة عند الدين بلغوا مرتب عالية من العلم والثقافة، وصاروا يخضعون فى حياتهم، وفكرهم للأسلوب العلمى.

---

(1) معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم بيومى مدكور، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، الهيئة العامة للكتاب، 1975 ص 49.

(2) المعجم العربى للعلوم الاجتماعية. منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (يونسكو) والمركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعى (راكسى)، القاهرة 1994 ص 48.

وهذه الحقيقة الأخيرة جديدة نسبيًا على البحث العلمى، حيث كان أبناء القرن التاسع عشر يعتبرون أن التفكير قبل المنطقى خاصية مميزة للطبقات الدنيا أو الشعبية، على حين أن الطبقات العليا أو حملة الثقافة الراقية يتميزون بتفكير منطقى خالص أى أنه لا يعرف المعتقدات الشعبية. ولكن هذا الرأى قد ثبت فساده منذ نهاية الربع الأول من القرن العشرين وأن المعتقدات الشعبية موجودة بدرجات متفاوتة فى كافة الطبقات، وعلى كافة المستويات [1].

ونجد لزامًا علينا ونحن نبحث موضوع المرأة ... الجسد والمعتقد، أن نقدم عددًا من الشواهد التى تساهم فى فهم أبعاده ومكوناته. وقد اجتهدت أن تكون هذه الشواهد من الثقافة المصرية بخاصة والعربية بعامة.

وتضم هذه الشواهد مشاهدات واقعية ودراسات ميدانية ومعطيات مستمدة من كتب التراث الشعبية وغير الشعبية، وميدانى علم الاجتماعى، وعلم النفس وبعض الأعمال الأدبية.

المرأة .. الجسد والمعتقد الشعبى :

ليست النظرة على الجسد مجرد نظرة فردية، بل هى نظرة عامة تتبناها الثقافة وتشيعها فى الناس بحيث يكون للمجتمع ككل نظرة موحدة للجسد بصرف النظر عن اختلاف ظروف الأفراد وسوف نتناول، المرأة فى علاقة جسدها بالمعتقد الشعبى كما تبدو فى مظاهر دورة الحياة.

1- الـــزواج

الزواج المبكر ذو قيمة عالية فى المعتقد الشعبى، وهو عصمة من الزلل وصيانة للشاب والشابة من الوقوع فى الفتنة والإغراء .. والزواج المبكر على حد قولهم "نزهة وسترة" ومعنى ذلك أنه يحقق الإشباع الجنسى تحقيقًا مشروعًا.

(1) انظر محمد الجوهرى، علم الفولكلور، دراسة المعتقدات الشعبية، دار المعارف، 1980، ص 22.

وبذلك يساعد الشاب والشابة على صيانة شرفهما وشرف أهلهما وكثيرًا ما يستندون في رأيهم هذا إلى قول رسول الله ﷺ: **[من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج]** [1].

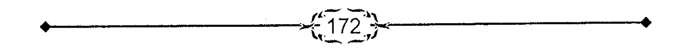
وإذا تأخر زواج الفتاة حسب المعتقد الشعبي قلل هذا من قيمتها وشأنها ووصفت بأنها "بايرة" أي فاتها الزواج .. ولذلك يعرض عنها الخطاب مما يؤثر عليها نفسيًّا فتحزن وتتألم ويتملكها اليأس والابتئاس .. ومن الأمثال الشائعة هنا "البايرة أولى ببيت أبوها" وكل ذلك يؤثر بدوره على صحتها .. وقد تمرض وتهزل .. وحينئذ يقال أنها "معقودة" أي عمل لها عمل ربط عقدتها .. وهذا يضاعف هموم أهلها فيسارعون إلى السحرة والعرافين ليفكوا عقدتها وليبطلوا أثر السحر.

وكثيرًا ما يعمل لها "حجاب المحبة" أي حجاب يجعل شخصًا معينًا من المعروفين لها من أقاربها أو جيرانها يطلب زواجها .. ويتضمن هذا الحجاب في الغالب .. بعض الآيات القرآنية .. وعبارات خاصة. كما يتضمن الحجاب أيضًا "أثر" لهذا الشخص أي قطعة من ملابسه المستعملة كمنديله أو طاقيته .. أو جلبابه أو قميصه .. ويشترط فيها أن تكون قد تشربت عرقه أو رائحته وبذلك يكون فيها "أثره"، وتوضع كل هذه الأشياء معًا .. في داخل حجاب من الجلد مثلث الشكل .. تحمله الشابة "البائرة" معلقًا في رقبتها بشرط أن يكون بجوار قلبها باستمرار [2].

ولا تزال هناك بعض الأسر في الريف التي تتبع عادة حجز الطفلة للعريس، منذ ولادتها .. باتفاق الأبوين معًا .. إذ يعين لها العريس من الأطفال الذكور من أبناء عمومتها أو خئولتها ... وعندئذ يقطعون حبل سرة المولود في حضرة هذا الطفل المعين .. ويقولون في أثناء عملية القطع "فلانة لفلان" ويقرأون الفاتحة .. ويعد ذلك خطبة. ويكرر الأبوان والأُمّان على مسامع الطفلين القول بأن "ده

(1) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، جـ4 ص 98.

(2) انظر فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1980، ص 250.



عريسك" أو "دى عروستك" إلى أن يكتمل نضجهما الجنسى فيشرع الأهالى فى الإجراءات الرسمية للزواج وإتمامه، بصرف النظر عن حقيقة شعور العروسين أحدهما نحو الآخر. فما يهم هنا هو المحافظة على مبدأ الزواج الداخلى من الأقارب.

وغنى عن الذكر ما لهذا الأسلوب الإلزامى المتزمت فى تزويج العروسين من خطورة على حياتهما الزوجية المستقبلة.

2- الصفات المرغوب فيها عند اختيار الخطيبة :

ومن الصفات المرغوب فيها عند اختيار الخطيبة، المهارة، فيقولون: (بنت فلان ناروشرار.. وقلبها حامى ..) أى أنها سريعة فى العمل، والأخلاق الفاضلة مثل الطاعة والهدوء والوداعة، وصغر السن، وحسن السمعة، وطيب الأصل .. وكثيرًا ما يرددون القول المأثور "الدنيا متاع .. وخير متاعها المرأة الصالحة".

كذلك من الصفات المرغوب فيها ملكية الخطيبة، وخصبها وخصب الخطيبة يتنبأ به على أساس خصب أُمّها والمثل السائر بينهم يقول: "إكفى القدرة على فمها تطلع البنت لأمها".

أى أن صفة القابلية للخلف عند الأم ستنتقل إلى ابنتها.

وفى المعتقد الشعبى فإن عدم خلف المرأة المختارة على أساس خصب أمها .. لابد يكون ناجمًا عن أسباب غيبية (أى نقمة أو غضب من الله)، أو أسباب سحرية تتمثل فى تعويقها عن الحمل بالأعمال السحرية.

ومن المهم جدًا أن نذكر أنه بحسب المعتقد الشعبى فإن عدم خلف الزوج لا يعزى بتاتًا إلى أسباب تتعلق بالزوج نفسه، ويفسر هذا الاتجاه السائد .. التجاء الزوجة العقيمة إلى القوى الغيبية مقدسة كانت أو سحرية للتخلص من العقم.

والجمال صفة أخرى مستحبة فى الخطيبة .. وإن كانت فى الغالب لا تتمتع بمركز الصدارة مثل الصفات سابقة الذكر.



وجمال المرأة فى المعتقد الشعبى يحفل بالجمال الحسى الذى يتحدث عن الأعضاء.

فالذوق الشعبى يهوى المرأة البيضاء الهيفاء .. رفيعة الوسط ممتلئة الساقين .. كما يعجب بالوجه الصبوح دقيق الملامح ويفضل نامية الجسم طويلة القامة وتوصف بأنها "فايرة" كما يفضل الميالة للامتلاء ويقال عنها "مربربة وظاهر عليها الخير والعز" أما العجفاء "المعضمة" فلا يرغب فيها ويقولون عها أنها معصعصة وناشفة زى الجريدة".

وامتلاء الجسم يزيد من قيمة العروس الجمالية لأنه رمز للخير والعز وجودة الصحة .. وتلك أمور إذا توافرت فى العروس. فإن الزوج يضمن أما قوية فتتحمل عبء خلف الأولاد وتربيتهم. كما تتحمل أيضًا القيام بأعمال "البيت" و"الغيط" أيضًا إذا ما كانت ريفية.

أما من جهة لون البشرة فتفضل الفتاة البيضاء على السمراء ومن أقوالهم التى تعلى شأن البياض قولهم: "ياريتنى بيضا ولى ضب ده البياض عند الرجال ينحب"، وكذلك قولهم "ياريتنى بيضا ولى عرقوب، ده البياض عند الرجال محبوب"، ويدل هذان القولان على أن بياض البشرة صفة مستحبة جدًا فى الفتاة لدرجة أنها تغطى كثيرًا من العيوب المحتمل وجودها مثل "الضب" الذى يشوه شكل الوجه. ومثل "العرقوب" الذى يشوه شكل الساق والقدم.

وهناك مثل يقول: "يا واخد البيض. يا مقضى الزمان فرحان .. ضيعت مالك على جوهر .. وعود ريحان".

يؤيد ذلك ما وجدته سامية الساعاتى فى بحثها الميدانى: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى بين جيلين، من أن النتائج الإحصائية بينت أن الصورة النهائية للزوجة المفضلة فى جيل الآباء الحضريين، هى المرأة ذات البشرة البيضاء المتوسطة الطول، ذات القوام الملفوف الميال إلى السمنة، أو السمينة أحيانًا .. والعينين السوداوين أو الملونتين والشعر الأسود أو الأصفر الطويل.



أما الصورة النهائية لزوجة المستقبل المفضلة فى جيل الأبناء الحضريين فهى المرأة ذات البشرة القمحية أو البيضاء متوسطة الطول ذات القوم الملفوف والعينين العسليتين أو السوداويتين، والشعر الأسود أو البنى الطويل.

أما إذا قارنا النموذج المفضل لجمال شريكة المستقبل عند الآباء الريفيين (Rural)، وأبنائهم من الريفى، حضريين (Rurban) فسوف نجد أنه بينما ذكر عدد كبير من الآباء الريفيين تفضيلهم للمرأة ذات البشرة البيضاء، بنسبة 62٪، وعدد لا بأس به منهم، تبلغ نسبته 28٪ من جملتهم تفضيلهم ذات البشرة القمحية .. فإننا نجد أن 52٪ من جيل الأبناء الريفى حضريين يفضلون المرأة بيضاء البشرة بينما يفضل 48٪ منهم ذات البشرة القمحية .. وهنا لا نكاد نلحظ فروقًا هامة بين الجيلين فيما يتعلق بهذه السمة.

ونستطيع القول بأن الصورة النهائية المفضلة للزوجة لدى جيل الآباء الريفيين (المستمدة من الإحصاءات) هى المرأة ذات البشرة البيضاء، المتوسطة الطول، الممتلئة أو الملفوفة الميالة إلى السمنة، (سوداء العينين أو ذات العينين الملونتين) (بنسبة متساوية)، الشعر الأسود أو الأصفر الطويل.

بينما نجد أن الصورة النهائية المفضلة للزوجة لدى جيل الأبناء الريفى، حضريين هى المرأة ذات البشرة البيضاء أو القمحية، متوسطة الطول. الملفوفة، ذات العينين العسليتين أو السوداوين. والشعر الأسود أو البنى الطويل.

وهنا نلاحظ أن النموذج المفضل للزوجة فى جيل الآباء الحضريين، هو نفس النموذج المفضل للزوجة فى جيل الآباء الريفيين، وأن ذلك التطابق العام .. مشاهد أيضًا بين جيلى الأبناء الحضريين، والريفى حضريين .. مما يصدق معه استنتاجنا بأن الفرق طفيف جدًا بين جيلى الآباء من حضر وريف. فى جيل الآباء الحضريين، لأن معظمهم إما متصل بالريف .. أو له جذور ريفية. أما ما وجدنا من تشابه الصورة النهائية المفضلة للزوجة فى جيل الآباء الريفيين مع الصورة المفضلة للزوجة فى جيل الأبناء الريفيين .. فيدل على ثبات الثقافة (الشعبية) إلى حد كبير، وبطء

تغيرها .. مما يؤثر فى تشابه الأبناء الريفيين الخلص مع آبائهم [1].

ومن الأقوال التى تصف جسد المرأة قول يقول: "إن كنت عايز تمص قصب مص من الوسط وإن كنت عايز تخطب، خد رفيعة الوسط"، "وخد الحلو وأقعد قباله .. وإن جعت شاهد جماله".

والمرأة الدميمة فى المعتقد الشعبى، هى التى تقول فيها الأمثال "اللى بعرقوبها تدبح الطير .. اهرب منها .. ما فيها خير" ما يعجبكش طولها الزين .. ولا لفتها فى الملاية .. مناخيرها قد الدوايا، خلت فطورى عشايا". ويا واخد السود .. يا مقضى الزمان حزين .. ضيعت مالك فى خنفس وجالوص طين [2].

ولما كان سمار البشرة غالبًا فى المجتمع المصرى والعربى، فقد اقتضى الحال وجود أقوال وأغان تروج السمراوات وتحبب فى سمار البشرة "السمرة بلحة حمرا" ومكتوب حدانا فى الورق .. أسمر ودمه خفيف".

وهناك صفات أخرى مفضلة .. مثل طول الشعر ونعومته ... وسعة العينين .. ودقة "تقاطيع الوجه .. وهذه التفاصيل .. والصفات الجمالية تتحدث بها كثير من الأمثال والأغانى الشعبية .. ومن الأغانى التى تصور المثل الأعلى لجمال الفتاة الأغنية التالية:

انظر بعينك يا جميل — بيضا بلون الياسمين

راسها راس اليمامة — سبحان الخلّاق العظيم

يا جبينها هلال شعبان — يا شعرها سلب الجمال

يا عيونها عيون غزلان — يا حاجبينها خطين بقلام

(1) انظر، سامية الساعاتى، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى، الطبعة الثانية، 1988، ص 370.

(2) إبراهيم أحمد شعلان، الشعب المصرى فى أمثاله العامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972، ص 98.

يـــا ســـنانها لـــولى ومـــرجان   يـــا خدودهـــا تفـــاح الشـــام

يـــا حـــنكها خـــاتم ســـليمان   يـــا صـــدرها بـــلاط حمـــام

يـــا بطـــنها عجـــين خمـــران   يـــا ســـرتها قعـــر الفـــنجان

يـــا نهودهـــا فحـــول رمـــان   يـــا فخادهـــا عوامـــيد رخـــام [1]

وأحيانًا يقولون فى وصف جمال الفتاة: لها وجه مدور "كالصينية" وشرطة عين مثل الفنجان .. وأنف مثل النبقة .. وفم "كخاتم سليمان" [2].

وأحيانًا تتوجه المكلفة بالتوسط فى خطبة البنات إلى البيوت التى فيها البنات وتشم رائحة فم العروس المرشحة، وتنظر كعب رجلها فإن جاء مثل المرجلة "القبقاب" تكون المخطوبة سعيدة وإلا كانت بخلاف ذلك.

وقد جاء فى الأثر:

"أن المرأة إذا درم كعبها .. درم عضوها" [3].

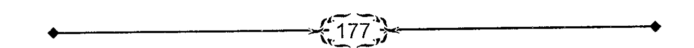
"أى أن هناك تماثلاً بين شكل كعب المرأة، وبين عضوها".

فجمال جسد المرأة (الفتاة) فى المعتقد الشعبى "جمال شكلى أساسًا ... فيصفون جسمها بتفاصيله وأعضائه. وصفًا صريحًا لا تتحرج الفتيات من التغنى به وإنشاده فى أوقات اللهو والترويح .. وفى مناسبات الخطبة والزواج.

3- المهر وشراء المرأة واقتناؤها :

إن مناسبات الاتفاق على المهر وتحديده لا تخلو فى بعض الأحيان من

(1) فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، المصدر السابق ص 266.
(2) محمد عمر، حاضر المصريين أو سر تأخرهم، ص 205.
(3) درم : بمعنى امتلأ.



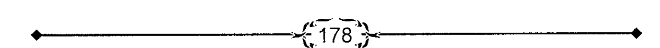
الأخذ والرد والمساومات .. وإن "ما يدفعه الزوج فى مقابل أن يحظى بزوجته ينطوى على فكرة قريبة جدًا من مفهوم الشراء" (1).

فكما أن الثمن فى حالة الشراء يختلف باختلاف السلعة المراد شراؤها فكذلك المهر.. فإنه يعلو ويهبط على حسب تقويم العروس المراد الزواج منها.

ومما يدعم القول بمضمون الشراء فى مفهوم المهر عند الريفيين ونستشفه من أقوال لهم تعبر عن فكرة ملكية الرجل للمرأة واقتنائها .. وعن أن الرجل إذا تزوج اصبح "مقتنيًا" زوجته .. فهم إذا أرادوا إبداء استيائهم من امرأة واستهجانهم سلوكها .. كثيرًا ما يعيبونها فى شخص زوجها قائلين العيب مش عليها .. العيب على اللى "قانيها".

كذلك من العبارات التى تتضمن مفهوم الشراء فيما يتعلق بالمهر وتقويم العروس بالمال، أن أهل الشاب يقولون لأهل الفتاة فى سياق خطبتها وتحديد مهرها: "إحنا نتاقل بنتكم بالمال"، أو "أنها تساوى ثقلها ذهبًا" ومثل قولهم أيضًا بعد أن تنتقل العروس إلى المعيشة معهم .. ويثبت لهم أنها الزوجة التى ينشدونها "والله فلوسنا كانت حلال .. ويعنون بذلك المهر الذى قدموه كثمن لها. كما أنه من المألوف جدًا أن نسمع الزوجة نفسها تقول عن المهر "أنه حق رقبتى" (2) ولعل لفكرة البيع والشراء فى مفهوم المهر. صلة بجسد المرأة كما يتضح من عبارة الزوجة السابقة.

وتبدو هذه الفكرة أيضًا جلية واضحة فى كثير من الأغانى الشعبية المتصلة بالخطبة والزواج ونذكر منها على سبيل المثال أغنية مطلعها:



يا بو البنت البالغ بعها   قبل شرف البنت ما يضيع

---

(1) انظر مصطفى الخشاب، دراسات فى الاجتماع العائلى، مطبعة مجلة البيان العربى، 1998، ط2 ص 70.

(2) انظر فوزية دياب، المصدر السابق، ص 271.

وكذلك الأغنية التالية:

إدوا لابوهـــا قـــد مـــا رباهـــا   روح يـا عـم مـا أنـت قـد شـراها ..

إدوا لابوهـــا قـــد مـــا رباهـــا   يـا متين جنيه وأنـا والعبيد وراهـا ..

إدوا لابوهـــا قـــد مـــا دلعهـــا   يـا متين جنيه وأنـا والعبيد تـبعها ..

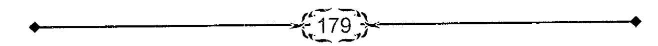
4- العرض والمحافظة على الشرف فى المعتقد الشعبى

إن قيمة العرض والمحافظة على الشرف هى التى تتحكم فى كثير من أساليب سلوك الناس وعادتهم المتبعة فى معاملة الأنثى منذ طفولتها المبكرة، وفى جميع مراحل تنشئتها الاجتماعية.

فهذه القيمة هى المسئولة مثلاً عن عادات تخويف الأنثى من القفز واللعب العنيف، حتى لا يتمزق غشاء بكارتها .. وتفهم البنت الصغير تفهيمًا جيدًا، أنها لو كبرت .. واكتشفوا ليلة "دخلتها" على عريسها، أن غشاء بكارتها قد مزق فإنهم سيقتلونها .. وفى هذا من غير شك ضبط كبير لسلوكها فى أثناء اللعب.

كذلك نجد أن قيمة العرض هى التى تدفع الأهالى إلى فصل الأنثى عن الذكر منذ سن مبكرة فى اللعب وفى النوم، كما تدفعهم أيضًا إلى تحذيرها من الاختلاط بالذكور فهم يؤمنون بالمثل القائل "إيش أحر النسا، قال بعد الرجال عنهم" وهم أيضًا يخوفون الأنثى من الخلوة بالذكر لأن الخلوة به تزيد من احتمال ضعفها أمامه وتفريطها فى عرضها. وهذا أمر إذا حدث "قلوها"، أو "ضربوها بالنار" وتتشرب الفتيات هذه الأفكار تشربًا لدرجة أنها تتناولها بالحديث مع رفيقاتها فى أثناء اللعب والسمر .. فيتبادلن التحذير والنصح بخصوص هذا الأمر.

والحب قبل الزواج يعد أمر مستهجنًا ومذمومًا، وهى تؤدى إلى قيام المشاكل بين الأسر، وإلى وصم الفتاة برذيلة "العشق" التى لا تجر إلا إلى الشر والوبال .. وتفكك أوصال العلاقات بين الأسر.



فالعشق قبل الزواج فى المعتقد الشعبى لا يؤدى إلى السعادة بل كثيرًا ما يلهب الغريزة الجنسية عند الشباب فيفقدون سيطرتهم على أنفسهم.

وقد قال المويلحى على لسان "عيسى بن هشام" منذ أكثر من خمسين عامًا "لقد جرى العشق فى بعض البلاد الشرقية مجرى العيب المحض .. والعار الفاضح. وكان عند بعض قبائل العرب إذا اشتهر أحد فتيانهم بعش فتاة منهم منعوه من التزوج بها لهذا السبب، وربما رفعوا أمره إلى السلطان وإن شهر بها فى شعره فيهدر دمه. فهذا العشق الذى هو الركن الأكبر والسبب الأعظم فى حصول التزاوج عند الغربيين، وهو من أكبر الموانع فى التزاوج لدى الشرقيين، والتجاهر به من الأمور المكروهة عندهم لطبيعة الإقليم فى حدة المزاج، وتوقد الشعور وتلهب الإحساس" [1].

إن قيمة العرض فى المعتقد الشعبى هو المحور الذى يرتكز عليه شرف الأسرة أو العائلة بأكملها. وبخاصة رجالها .. ولذلك كثيرًا ما نسمعهم .. يوجهون للإناث وأولياء أمورهن أدعية معينة تدور كلها حول ستر العرض .. إذا يقولون للفتاة: "الله يستر عرضك" ويقولون للرجل: "الله يستر ولاياك". أو "الله لا يفضح لك عرض" أو "الله لا يفضح لك ولية".

5- الختان (الطهارة) :

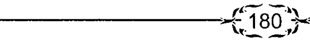
يلاحظ أن قيمة العرض والمحافظة على الشرف، هى المسئولة أيضًا عن عادة ختان الأنثى، إذا أن المعتقد الشعبى، يذهب إلى أن ختان الأنثى يخفف كثيرًا من حدة شهوتها الجنسية وبذلك يمكنها أن تملك زمام نفسها [2].

وتصف الكاتبة "نوال السعداوى" خبرة الختان بقولها: "كنت فى السادسة من عمرى نائمة فى سريرى الدافئ أحلم أحلام الطفولة الوردية .. حينما أحسست

---

(1) محمد المويلحى، حديث عيسى بن هشام، القاهرة محمد سعيد الرافعى الكتبى، ص 437، 438 .

(2) انظر فوزية دياب، المصدر السابق، ص 276.



بتلك اليد الباردة الخشنة الكبيرة ذات الأظافر القذرة السوداء .. تمتد وتمسكنى، ويد أخرى مشابهة لليد السابقة خشنة وكبيرة تسد فمى .. وتطبق عليه بكل قوة لتمنعنى من الصراخ .. وحملونى إلى الحمام. لا أدرى كم كان عددهم، ولا أذكر ماذا كان شكل وجوههم. وما إذا كانوا رجالاً أو نساء، فقد أصبحت الدنيا أمام عينى مغلقة بضباب أسود، ولعلهم أيضًا، وضعوا فوق عينى غطاء، كل ما أدركته فى ذلك الوقت تلك القبضة الحديدية التى أمسكت رأسى وذراعى وساقى حتى أصبحت عاجزة عن المقاومة أو الحركة، وملمس بلاط الحمام البارد تحت جسدى العارى، وأصوات مجهولة وهمسات يتخللها صوت اصطكاك شىء معدنى ذكرنى باصطكاك سكين الجزار حين كان يسنه أمامنا قبل ذبح خروف العيد.

وأرهفت أذنى لصوت الاصطكاك المعدنى، وما أن توقف حتى توقف قلبى بين ضلوعى وأحسست أن هذا الشىء يقترب منى. لا يقترب من عنقى، وإنما يقترب منى. من فخذى .. أدركت فى هذه اللحظة أن فخذى قد فتحتا عن آخرهما وأن كل فخذ قد شدت بعيدًا عن الآخر بأصابع حديدية لا تلين. أحسست بالشىء المعدنى يسقط بحدة وقوة من بين فخذى يقطع من بين فخذى جزءًا من جسدى.

صرخت من الألم رغم الكمامة فوق فمى، فالألم لم يكن ألمًا، وإنما هى نار سرت فى جسدى كله، وبركة حمراء من دمى تحوطنى فوق بلاط الحمام. لم أعرف، ما الذى قطعوه منى ولم أحاول أن أسأل كنت أبكى وأنادى على أمى لتنقذنى. وكم كانت صدمتى حين وجدتها بلحمها ودمها واقفة مع هؤلاء الغرباء تتحدث معهم وتبتسم لهم وكأنما لم يذبحوا ابنتها منذ لحظات.

وحملونى إلى السرير. ورأيتهم يمسكون أختى التى كان تصغرنى بعامين بالطريقة نفسها فصرخت .. وأنا أقول لهم: لا ، لا، ورأيت وجه أختى من بين أيديهم الخشنة الكبيرة، كان شاحبًا أبيض كوجوه الموتى، والتقت عينى بعينيها فى لحظة سريعة قبل أن يأخذوها إلى الحمام. وكأنما أدركنا معًا تلك اللحظة المأساة، مأساة



أننا خلقنا من ذلك الجنس، جنس الإناث الذى يحدد مصيرنا البائس، ويسوقنا بيد حديدية باردة إلى حيث يستأصل من جسدنا بعض الأجزاء [1].

6- الجلـوة :

فى يوم الزفاف .. تنشغل أم العروس مع القريبات والحبيبات بالإشراف على عمل البسكوت والفطير والكحك وإعداد عشاء العروسين وطهوه، بينما نجد أن الدايـة "أو الماشـطة" وفـريقًا آخـر مـن قريبات العـروس مشـغولات معهـا بعمليـة "الجلوة" والمقصود "بالجلوة" [2] عمل كل الوسائل التى من شأنها العروس فى أبهى منظر، وأجمل مظهر يمكن أن تظهر به.

والجلوة تتضمن عدة إجراءات تقليدية لابد من اتباعها مع كل عروس. "فالماشطة" تقوم أوًّ بإزالة الشعر الخفيف المنتشر على وجه العروس وكذلك الشعر الذى فوق الشفة العليا، وتحت الإبطين، وعلى الساقين والذراعين، والعانة، وذلك باستعمال ما يعرف "بالحلاوة" [3].

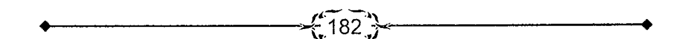
وتهدف هذه العملية إلى أن تكون العروس ناعمة الملمس نظيفة من الشعر الزائد الذى لو ترك لبدت مواضعه خشنة داكنة غير مستحبة .. ولذلك فإن من

---

(1) تذكر الكاتبة نوال السعداوى التى تسرد هذه السيرة الذاتية، أن أباها كان متعلمًا تعليمًا عاليًا، وأن أمها قد تعلمت فى مدرسة فرنسية، وهذا يبين لنا سلطان الثقافة والمعتقد الشعبى الذى يفوق سلطان التعليم والتنوير انظر السعداوى، الوجه العارى للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1977.

(2) الجلى لغة هو "الصقل وكشف الصدأ عن السيف أو الفضة، أو المرآة ونحوها، المعجم الوسيط جـ ص 133.

(3) الحلاوة مستحضر من السكر المذاب فى الماء الذى يغلى مدة من الزمن ثم توضع عليه قطرات من عصير الليمون حتى يتخذ قوامًا مطاطًا سهل التشكيل (يعقد) وبعد أن يبرد يوضع على الجزء المراد تنظيفه من الشعر من سطح الجسم، وبعد قليل ينزع بطريقة خاصة، فينتزع معه الشعر، وتتكرر هذه العملية حتى تنظف كل أجزاء الجسم السابق ذكرها.



أغانيهم التى يغنوها فى هذه المناسبة .. والتى تمتدح صفة النعومة فى العروس، الأغنية التى تقول:

آه يــــا ناعمــــة يــــا غريــــبة يــــا بنــــت الـــــناس الطيــــبة



لذلك فإنه ليس من النادر يحب المعتقد الشعبى أن توطوط البنت بعد ولادتها حتى تصبح نظيفة ناعمة الملمس.

والوطوطة هى دهن إبطيها .. وعانتها .. بدم خفاش أو "وطواط" كما يسمونه .. والمعتقد أن هذا الإجراء يحول دون نمو الشعر فى هذه الأجزاء .. وبذلك تظل نظيفة لا تحتاج إلى إزالة الشعر عنها بانتظام عندما تكبر وتتزوج.

وتعنى الماشطة عناية خاصة بتنظيف حاجبى العروس من العشر القصير الزائد المنتشر حولهما وترفيعهما بشكل يبرزهما .. إذ إن المعتقد أن هذا الإجراء .. يزيد جاذبية الوجه والعينين ثم تساعد الماشطة العروس وهى تستحم بمياه ساخنة، ويستغرق حمامها مدة طويلة تضمن تنظيفها جيدًا .. ويحك كل جزء فى جسمها حكًا جيدًا بالليفة والصابونة .. ولا تتركها الماشطة إلا وقد أصبح لبشرتها بريق جميل، وعندئذٍ يقولون عنها أنها "إنجلت" وبعد ذلك تقوم الماشطة بتمشيط شعرها ثم تلبسها الملابس الجديدة ومنها فستان الزفاف أو "البدلة" كما يسميها البعض التى كان العريس قد أرسلها ضمن ما يعرف بهدية العروس. كما تلبسها الطرحة المصنوعة من التُّل أو الحرير الأبيض الخفيف، كما تلبسها الكردان .. والأساور والقرطين .. وتزين وجهها بالبودرة والأحمر أو الأبيض والأحمر كما يقولون .. وتزجج حاجبيها بالقلم البنى أو الأسود على حسب لونهما الأصلى، ثم تكحل عينيها، وترش عليها العطر..

وهكذا تكتمل زينتها وتخرج إلى حيث مكان الحفل وتجلس على كرسى وسط المدعوات فى انتظار الذهاب إلى بيت العريس [1].

(1) فوزية دياب، المصدر السابق، ص 94.

وجدير بالذكر أن التنشئة الاجتماعية بحسب المعتقد الشعبى، فيما يختص بالفتاة، تقضى عليها بألاّ تزين نفسها بأى شكل مهما كان بسيطًا، بل أحيانًا تذهب إلى أبعد من ذلك فتعطى الفتاة التعليمات بألاّ تستحم إلا بمناسبة التطهر من العادة الشهرية ولو خرجت الفتاة على هذه التعليمات اتهمت بالفجور وقلة الحياء، وبأنها تنظف، وتعتنى بمظهرها وهندامها بقصد جذب الاهتمام، وجذب أنظار الرجال إليها. وهذا يخالف معايير الأخلاق الفاضلة بحسب المعتقد الشعبى، الذى بمقتضاه تعمل الفتاة على إخفاء زينتها .. وستر جمالها .. حتى عن خطيبها .. إلى أن تدخل عليه كزوج .. وهنا يكون من الحلال .. بل من الواجب عليها إبداء جمالها وزينتها لزوجها .. ولا حرج عليها عندئذٍ .. من أن تتفنن فى إرضائه جنسيًّا وعاطفيًّا .. فكلما أرضته من هذه الناحية ساعدت على عصمته من أن يفتن بغيرها، وهناك مثل يقول فى ذلك "المرأة غزية جوزها" [1] ومعناه أنه من الحلال والمستحب والمباح أن تلجأ الزوجة (مع زوجها فحسب) إلى أساليب الإغراء والإثارة التى تلجأ لها الغزية للتأثير على الرجال.

7- الدخلة وفض غشاء البكارة

بعد الانتهاء من زف العروس، تدخل الحجرة التى خصصت لها ولزوجها والشائع جدًا أن تدخل معها أمها وأن العريس والقابلة (الداية) التى تغطى وجه العروس بالطرحة، ثم يدخل العريس، وتقضى عليه التقاليد فى كثير من القرى والأحياء الشعبية، أن يبدأ برفع الطرحة عن وجه العروس "ليكشف وجهها"، ثم يقدم لها مبلغًا من المال يعرف "بكشف الوجه" تبعًا لمركز العريس وأسرته، ومركز أهل العروس.

بعد ذلك تساعد القابلة فى تهيئة العروس وإعدادها لعملية فض غشاء البكارة أو أخذ "الوش" أو "الفلاح" كما يقولون فتساعدها أولاً على خلع ملابسها ثم

(1) الغزية راقصة لعوب من الغجر عادة.



تلبسها قميص الدخلة، ويكون عادة من قماش أبيض ناعم الملمس، ثم تهيئها لعملية فض غشاء البكارة بأن تجعلها فى وضع معين يسهل على العريس القيام بهذه العملية.

ويلاحظ أنه منذ دخول العريس والعروس حجرتهما لإجراء هذه العملية، يجتهد الواقفون على الباب من أقارب العروسين فى إحداث ضجة كبيرة بالتهليل والتصفيق والطرق على الباب، وهم يغنون، ويرددون البيتين من الزجل:

السمسم خر من الصندوق	اطلع يا عازب روح السوق
كعب البنت ريال مدور	يا ما خلق يا ما صور

ووسط هذا الضجيج والصخب لا تسمع صرخات العروس فى أثناء فض بكارتها. ولكى يسهل على العريس إجراء هذه العملية، يركع على ركبة ونصف أمام العروس .. وتقف القابلة بجواره، وتعطيه "المحرمة" وهى عبارة عن منديل كبير من الشاش الأبيض وبعد فض غشاء البكارة يعطى العريس المحرمة بالدماء لحماته والدة العروس التى تنشرها بفخر وسرور وهى تزغرد وهنا تقبل أم العريس يد ابنها وتقول له، فى فخر "راجل من ضهر راجل".

وعندما تخرج أم العروس بالمحرمة من الحجرة وتسلمها إلى الواقفين خارجها فإنهم يمسكون بها من أطرافها، ويرفعونها أمام الملأ ويبلغ الحماس أشده، فتطلق الأعيرة النارية وتتوالى الزغاريد وأغانى الشرف ومنها:

حلوة يا بلحة مقمعة	شرفت عمامك الأربعة
حلوة يا نخلة مفرعة	شرفت خلانك الأربعة
يا بلحة وأربع عنبات	منقوعة وبايتة فى شربات
شرفت أبوكى وأخوكى	وولاد عمك البنات

وكذلك أغنية:

قولــوا لأبوهــا يقــوم بقــى يتعشــى   قولـوا لابوهـا الـدم سـاح وبـل الفرشـة

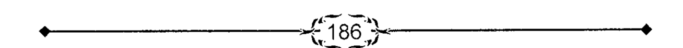
وكثيرًا ما يحدث أن يأخذ المحرمة بعد عرضها فى منزل العريس جمع من أهالى العروسين، ويخرجون بها إلى الشارع، وهى مرفوعة كالعلم .. حيث يزفونها بين المشاعل والشموع وهم ينشدون الأناشيد السابقة هادفين منزل والدها الذى يستقبلهم فخورًا مرفوع الرأس شامخ الأنف.

وبإعلان شرف العروس، تخرج القابلة بعد أن تأخذ ما جمعته من نقوط، من المدعوين ومن العروسين، وتخرج أم العروس فخورة بابنتها التى رفعت رأس أسرتها عاليًا "وبيضت وجوههم"، كما تخرج أم العريس فخورة بابنها الذى أثبت رجولته بقدرته على فض غشاء البكارة.

والآن بعد أن اتضح لنا تمام قيمة العرض وأهمية الشرف بالنسبة للمعتقد الشعبى نستطيع أن نرى الحكمة فى التمسك بعادة فض غشاء البكارة فى المعتقد الشعبى وأنه هو السبيل الوحيد أمام الفتاة لتثبت عفتها، ووجود هذا الغشاء سليمًا دليل على أنها صانت عرضها .. وإلا فلابد أن تكون قد انحرفت أو فرطت فى عرضها كما يقولون. وانحراف الفتاة على حد تعبيرها .. يسود وجوه أهلها، ويسود عمائمهم، ويخفض رءوسهم إلى الحضيض، ويقصم ظهورهم" ويجعلهم مضغة فى الأفواه سنين طويلة لذلك فهم يلجأون فى كثير من الأحيان إلى قتل الفتاة إذا ثبت لهم أنها فقدت غشاء بكارتها والمثل عندهم يقول: "النار ولا العار" ويرى أحمد خليفة "أن القتل - لا أقل - هو الذى يغسل العار ويبرئ العرض الذى ثلم، فإن جانبًا كبيرًا من جرائم القتل فى مصر - وخاصة فى الصعيد يبعث إليها الانتقام للعرض" [1].

ويذهب سلطان التقاليد إلى حد أن الأم بيديها تقتل ابنتها التى زلت أو

(1) أحمد محمد خليفة، مقدمة فى دراسة السلوك الإجرامى، القاهرة، دار المعارف، 1962.



غوت. وإلى حد أن الرجل قد يهجر بلده وداره وأهله يجوب الآفاق، باحثًا عن المرأة الضالة التى تمت إليه وبدأت فى البحث عنها سنين دون أن يكل حتى يجدها وينفذ فيها قضاءه، وإلى حد أن الغلة قد لا تشفى بمجرد القتل بل يمثل القاتل بالجثة أشنع تمثيل، وخاصة بما لها من أجزاء ذات صلة بالعرض.

وفى رواية "دعاء الكروان" يعبر "طه حسين" عن هذا المعتقد التقليدى للشرف وارتباطه بعذرية البنت، وتتعرض البنت الصغيرة "هنادى" للذبح بسكين خالها وبالتعاون مع أمها، تلك المرأة التى صورها الكاتب عاجزة عن الدفاع عن ابنتها ومشتركة مع الخال فى القتل.

ويظل الخال القاتل حرًا طليقًا ولا يعد مجرمًا كأنما هو أدى واجبه كرجل غيور على شرف أسرته "العار لا يغسله إلا الدم" (مثل عربى شائع).

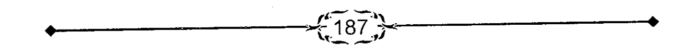
ولا تفكر "آمنة" على الإطلاق فى عقاب خالها الذى ذبح أختها لأن "طه حسين" يقول فى قصته عن النساء أنهن "عورة يجب أن تستر" و"حرمة يجب أن ترعى"، و"عرض يجب أن يصان" ولكنها تفكر الانتقام من المهندس الشاب الذى اعتدى على شرف هنادى، وتستخدم أنوثتها وفتنتها فى الصراع [1].

8- خلف الأطفال :

خلف الأطفال بعامة .. والذكور بخاصة .. أهم أمر فى حياة الزوجين حسب المعتقد الشعبى .. وهم مصدر طمأنينة الأسرة على حفظ ممتلكاتها كذلك هم موضع التفاخر والزهو لأنهم يعبرون عن حيوية الزوج ورجولته .. وعن خصوبة الزوجة الحقة.

والمعتقد الشعبى يماثل بين خصوبة المرأة وخصوبة الأرض والنبات "فالشجرة التى ما تضللش قطعها أحسن" والزوجة التى لا تنسل للزوج أن يطلقها .. لذلك يقول للعروس: "ربنا يجعلك شجرة تطرح .. وتملا المطرح".

(1) طه حسين، دعاء الكروان، ص 151.



وجدير بالذكر .. أننا نلاحظ بعد الزفاف والدخلة .. بأسابيع معدودة .. تلهفًا على خلف الأطفال .. لا من العروسين فحسب .. بل من أهل العروسين أيضًا وهذا التلهف يبدو عادة في شكل استفسارات عن العادة الشهرية عند العروس، وهل انقطعت أم لا. وهكذا يزل التساؤل عن العادة الشهرية .. وترقب أخبارها حتى إذا انقطع مجيئها استبشر الزوج والزوجة .. وفرحًا فرحًا كبيرًا وفرح معهما أهلهما.

أما إذا مرّ الشهر تلو الشهر .. ولم تحمل العروس .. فإن حزنها يكون أشد من حزن زوجها إذ يصبح مركزها مزعزعًا، وتكون عرضة للطلاق أو لأن يتزوج زوجها أخرى في أي وقت .. إذ يلقى المعتقد الشعبي التبعة كلها (في مسألة عدم الخلف) على الزوجة .. إذ ليس من المستساغ عندهم . أن ينسبوا إلى الرجل ما يشكك الناس في رجولته .. فالرجل دائمًا .. هو الرجل الكامل الرجولة .. الذي يقوم بواجبه .. والذي لا عيب فيه أما العيب فهو في زوجته لأنها عقيم.

9- عدم الحمل :

من العادات المألوفة جدًا التي تلجأ إليها الزوجة العقيم أو التي تؤخر خلفها بسبب العمل أو الحسد - تبعًا للمعتقد الشعبي - أن تذهب إلى أحد العرافين أو السحرة ليخرج هذا العمل .. ويبطل مفعوله .. ويعمل لها تحويطة أو حجابًا يقيها شر الحسد.

وهناك إجراءات كثيرة ومتعددة تنصح الزوجة العقيم، أو التي تؤخر حملها بممارستها لكي تحمل .. ومن هذه الإجراءات أن تخطو فوق سلحفاة .. أو فوق رأس حمار ميت .. أو رأس ضبع ميت، أو تعبر سكة حديدية .. أو تخطو فوق نار مشتعلة سبع مرات أو تخطو فوق جثة قتيل .. فأي من هذه الإجراءات كفيل بأن يفسد العمل الذي عمل لها .. "ويفك عقدتها" كما يقولون.

وقد تنصح الناصحات من العجائز والقريبات المعروفات بالخبرة في هذه المسائل

.. بأن يحدثوا للزوجة العقيم .. أو الذى تأخر حملها حالة تعرف بالخضة [1]. والخضة تشبه الصدمة إلى حد كبير، لأنها نوع من المفاجأة المزعجة التى تجعل الزوجة تضطرب وتخاف، ثم حسب المعتقد الشعبى تحمل بإذن الله. وتحدث الخضة بأن يرموا فى حجرها ثعبانًا أو فأرًا. أو حيوانًا ميتًا .. أو تؤخذ لتنام بعض الوقت فى قبر مهجور.

ومن الإجراءات الشائعة أيضًا أن تذهب لزيارة ضريح ولى من أولياء الله اشتهر بكراماته الفعالة فى حل عقد الزوجات العقم أو اللاتى تأخر حملهن مثل (جامع الجيوشى) فى القاهرة. كما تنصح أيضًا بأن تذهب للتدحرج بطريقة خاصة فى أمكنة معروفة مثل (جامع المغاورى) فى جبل المقطم بالقاهرة.

وهناك وصفات بلدية متنوعة تستعملها الزوجة المعوقة أو العقيم أملاً فى الحمل ومعظم هذه الوصفات من تدبير العجائز من النساء، ومنها ما هو من تركيب بعض العطارين المشهورين بالعلاج بالأعشاب وأنواع العطارة الأخرى .. وكثيرًا ما تنفق المعوقة والعقيم مبالغ من المال فى الحصول على هذه الوصفات كثيرًا ما تكون خارج طاقتها المادية [2].

10- الوحم :

الوحم، لغة، اسم لما يشتهى [3]. والوحم ظاهرة تحدث فى الشهر الثالث - أو الرابع من أشهر الحمل .. وهو يعكس صلة ما بين جسد المرأة والمعتقد الشعبى.

وكثيرًا ما توحم الحبلى فتشعر برغبة ملحة فى نوع أو أنواع خاصة من المأكولات .. وفى بعض الأحيان تكون هذه المأكولات نادرة - أو غير موجودة فى فترة وحم الزوج .. لأن لها أوانًا .. وأوقات مثل العنب والبطيخ .. والمشمش وغير ذلك من أنواع الفاكهة والخضروات وسائر أنواع الأطعمة الدسمة.

---

(1) انظر فوزية دياب، المصدر السابق، ص 308.

(2) راجع أحمد رشدى صالح، الزوجة الثانية.

(3) المعجم الوسيط، جـ2، ص 9، 10.

وهناك معتقد شعبى بأن الحامل التى توحم، إذا اشتهت شيئًا من المأكولات ولم يحضر لها .. فإن هذا النوع من الطعام .. سيظهر على بشرة الوليد على هيئة بقعة تسمى "الوحمة" كبيرة، أو صغيرة وقد تظهر فى وجه الوليد فتشوه منظره .. ولهذا يحرص الزوج وأهله على السعى لإحضار ما تشتهى الزوجة الحامل .. مهما كلفهم ذلك من ثمن ومشقة ما دامت ستخلف وتعمر البيت وتجلب الخير للأسرة.

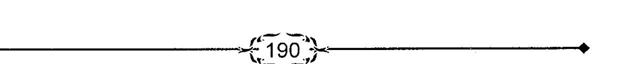
وفى المعتقد الشعبى – جرت العادة أن تبعد الحامل عن كل المناظر القبيحة، أو منظر الأشخاص المشوهين، لأن هناك اعتقادًا شائعًا فى أنه إذا وقع نظر السيدة الحامل على منظر شخص أو حيوان قبيح، فإن وليدها سيكون قريب الشبه منه، لأن العين "لقاطة" .. كما يقولون .. ولذلك تتعمد الحامل أن تنظر إلى الأطفال ذوى الخلقة الجميلة والوجه الحسن. لكى تلقط عيناها مناظرهم فيأتى الجنين على هذه الصورة من الجمال.

وكثيرًا ما تنصح الحامل بأن تعلق صورًا لأشخاص ذوى وجوه جميلة، وأن تطيل النظر إلى هذه الصور مع التمنى دائمًا أن يأتى طفلها مشابهًا لما تراه فيها[1].

11- الإجهاض :

مما يكدر صفو السيدة الحامل أن تشعر بنزول دم ينذر بسقوط الجنين من الرحم .. وكثيرًا ما يعالج الإجهاض المتكرر، فى – تصور المعتقد الشعبى الذى يعتقد أنه من كون الظهر مفتوحًا .. بقفل معين يعرف "بقفل الظهر" أو "الملسكة" وهو قفل من الحديد يصنعه حدّاد على حسب مواصفات معينة، ثم يعلق فى خيط متين وتلبسه الحامل أول مرة فى صلاة الجمعة .. وتراعى ألا تخلعه لأى سبب من الأسباب .. كما تراعى أن يكون دائمًا فى وسط ظهرها سواء فى حالة نومها أو يقظتها .. إلى أن تنتهى مدة الحمل الطبيعية وتحدث الولادة.

(1) فوزية دياب، المصدر السابق، ص 310.



12- الـــــولادة :

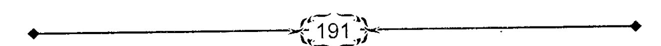
بالنسبة للولادة، التى تبدأ بما يعرف "بالعلامة" وهى أول نذير للوضع وهى عبارة عن ظهور نقط مخاطية من الدم فى ملابس الحامل الداخلية .. وبمجرد ظهور العلامـة، تستدعى الحـامل أمهـا أو بعـض أخواتهـا وجـارة أو أكـثر مـن جاراتهـا الحميمات .. ويعقب العلامة "الوجع" وهو آلام فى الظهر تنتشر حتى الوسط .. وتأتى فى موجات متباعدة ثم متقاربة ومتلاحة حتى تحدث الولادة .. وقد تقوم بعملية الولادة القابلة أو الداية أو المولدة أو الطبيب.

ومن المحرمات الشائعة فى المعتقد الشعبى والواجب مراعاتها فى أثناء عملية الوضع دخول شخص غريب خوفًا من الحسد، كذلك يحرم دخول المرأة الحائض ودخول المرأة العبوس، للاعتقاد بأن ذلك يعوق عملية الوضع .. أما المرأة المنشرحة السمحة الوجه المنفرجة الأسارير فيشجع دخولها اعتقادًا أن طلعتها تسهل عملية الوضع.

وإذا ظهر ما يدل على أن الولادة صعبة .. فإنه قد يؤذن للوالدة فى أذنيها الآذان الشرعى، ويوضع مصحف على بطنها .. وكثيرًا ما يلجأ إلى عادة رفع الأغطية عن جميع الأوانى، أو إعادة فتح جميع الأبواب فى البيت .. اعتقادًا أن ذلك يفتح طريق الجنين إلى خارج الرحم .. وكثيرًا ما تحضر النساء للسبب نفسه، مفتاح ضريح أحد أولياء الله الصالحين ويعلقنه على ظهرها.

وأهم خبر يترقبه أفراد الأسرة، بمجرد أن تضع الوالدة طفلها هو جنس المولود من حيث كونه ذكرًا أو أنثى .. ذلك أنه بحسب المعتقد الشعبى فإن الناس بعامة يفضلون خلف الذكور على خلف الإناث إلى درجة أن بعضهم يصيبه الحزن بمعنى الكلمة إذا ولدت له أنثى، أما الصبى فالكل يفرح ويتهلل لمقدمه بدليل القول السائر عندهم: "لما قالو لى ده غلام انشد ضهرى واستقام .. ولما قالولى دى بنية انطبقت الدار علىَّ".

فالبنت كأنثى .. ترتبط فى المعتقد الشعبى كما ذكرنا آنفًا - بفكرة احتمال جلب العار.. لأهلها .. إذ هى فرطت فى عرضها .. ولذلك فهم يعتقدون أن خلف الأنثى



هم بالليل والنهار .. هم يدون ولا يفارقهم ما دامت لم تتزوج. فهى السلعة التى إن شاء الخطاب طلبوها .. وإن شاءوا رفضوها .. وبناء على ذلك فقد لا تجد إقبالاً عليها وتبور، وفى هذا حط كثير لقيمتها .. ولكرامة أهلها .. الأمر الذى يسبب الهم والكدر .. وقد يضطر أهلها أمام هذا إلى أن يزوجوها لشخص دونهم بمراحل فى المكانة وفى الحسب .. وذلك لمجرد ستر عرضها .. والمثل عندهم يقول: "أبو البنات يناسب الكلاب".

وغنى عن الذكر أن زواج البنت لا يضع حدًا لقلق أهلها من ناحيتها فهى تظل بالرغم من زواجها مجلبة للقلق والهم، إذ يحتمل جدًا أن تطلق فى أى لحظة .. وبخاصة إذا لم يمن الله عليها بالخلف، أو إذا لم تخلف ذكورًا بالذات.

ومعنى هذا أن تربية الأنثى فى المعتقد الشعبى مقرونة فى الأذهان بالمشقة النفسية والقلق والتوتر .. ومن الأمثال الشعبية التى تضرب فى هذا المجال: "يا مخلفة البنات، يا شايلة الهم للممات".

★★ خاتمة :

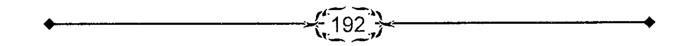
رأينا كيف يرتبط جسد المرأة ارتباطًا وثيقًا بظروف وجوده، جسد شكلته التقاليد، وأخضعته القوانين، وحاصرته الضغوط التاريخية والثقافية والمادية .. أسير علاقات عائلية. يظل محجبًا ومختفيًا، ولا يبرز إلا من خلال التمثلات الاجتماعية.

ولكنه فى الوقت ذاته، موضوع للرغبة لارتباطه بالجمال والإغراء والإثارة، ومن ثم كان ضرورة محاصرته وإخفاءه تحت ألف غطاء وغطاء [1].

والمرأة المصرية بخاصة والعربية بعامة لا توجد لنفسها، ولا تعيش لذاتها، بل هى ما وجدت إلا من (أجل الآخر)، فهى تعيش فى (فلك رجولى) فهى تعمل من أجل الرجل، وتخدم من أجل الرجل، وتملك من أجل الرجل [2].

(1) انظر حياة الرايس، جسد المرأة من سلطة الإنس على سلطة الجان، دار سينا للنشر، 1995 ص 34.

(2) سامية حسن الساعاتى، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سبتمبر 1975، العدد الثانى والثالث ص 94.



إن ما يهمنا هنا بصفة خاصة، لا تلك الخواص الجسدية التى تفرق بين الجنسين، أو تجمع بينهما، وإنما يهمنا ما تتخذه هذه الخواص من مغزى اجتماعى ثقافى، هذا هو مشروعية وعملية اختزال ما هو إنسانى حضارى، إلى ما هو جسمى بيولوجى.

ولعل ذلك باديًا من مثال السمنة والنحافة لدى المرأة الذى عرضناه من واقع المعتقد الشعبى، ومن معطيات البحوث الميدانية.

نجد أن السمنة كانت تعد فى مصر فيما مضى، وحتى منتصف هذا القرن تقريبًا، علامة من علامات الجمال لدى المرأة، بينما كانت النحافة علامة من علامات الدمامة. ثم شرعت الأمور فى التحول إلى النقيض، وواضح أن السمنة كانت علامة على الجمال فى عصر لم تكن المرأة تعمل فيه، وإنما كانت تلازم الدار، وبقدر ثراء ذويها يكون إعفاءها من الأعمال المنزلية، وتكون دسامة غذائها، وبالتالى تزايد سمنتها.

أما الفقيرة العاملة، الجائعة فكانت أميل إلى النحافة، أما الآن وقد خرجت المرأة إلى طلب العلم ثم العمل، وزادت حركتها ونمت عضلاتها وتناقصت سمنتها، فقد ولدت قيمة جمالية جديدة هى الرشاقة فأصبحت قيمة جمالية إيجابية. واضح إذن أن الخصائص الجسدية تستمد معناها من ظروف تاريخية اجتماعية اقتصادية، وأنها لا تتضمن فى ذاتها معنى أو دلالة مطلقة خارج نطاق الزمان والمكان.

والأمر بالمثل عندما نقارن مظاهر الشيخوخة والشيب لدى الرجل فى مجتمع قبلى رعوى، ولدى المرأة فى مجتمع صناعى حضرى معاصر.

إن المشيب والشيخوخة يقابلان لدى الرجل، بمظاهر الاحترام والتبجيل، إن عددًا كبيرًا من الأبناء والأطفال وأبناء الإخوة والأخوات يظهرون له من الاحترام أعظمه وأقصاه، أما المرأة على العكس من ذلك تفزع من مظاهر التقدم فى السن

وتحاول إخفاءه .. إنها تواجه الوحدة من تقدمها فى السن وتواجه انخفاض المكانة والمنزلة. فلقد كان جمالها، وكانت جاذبيتها، وفتنتها، رأسمالها فى هذا النوع من المجتمعات وها هو رأسمالها يتناقص.

والربط بين أن المرأة تتزين، وترتدى ملابس من نوع معين على صورة معينة، وتتصرف بطريقة معينة، وتتسم بكذا وكذا من السمات النفسية والوجدانية لأنها امرأة ربط خاطئ، فنحن مهما أمعنا فى دراسة جسم المرأة تشريحيًا وجسديًا لن نستطيع الإجابة عن سبب استخدامها للطلاء، وأدوات الزينة، أو إبراز جمال الوجه والعينين، أو إطالتها لشعرها، أو ارتدائها لأحذية ذات كعب عال. إن هذه جميعًا مظاهر ثقافية، أى نتيجة لظروف اجتماعية معينة، إن ظروفًا تاريخية دفعت المرأة إلى اتخاذ هذا الموقف من جسمها، ولقد أوضحت الدراسات الأنثروبولوجية وبخاصة دراسات العالمة الأمريكية مرجريت ميد " M. Mead" كيف تقوم فى بعض القبائل بأدوار هى عندنا قاصرة على الرجال، بينما يقوم الرجال بأعمال لا يتصور صدورها من غير النساء.

وإذا كانت بعض الأشكال الاجتماعية الاقتصادية تجرد المرأة من إنسانيتها، أى قدرتها الإنتاجية، وتردها على مستوى بيلوجى، بدائى مستخدمة فى تحقيق ذلك تختلف أشكال القهر والمهانة الأيديولوجية بحيث يستقر فى وجدان المرأة أنها مجرد جسد يجب إحكام الرقابة وفرض القيود عليه، فإن نقيض ذلك لا يختلف عنه، أنه مجرد جسد، صحيح أنه جسد جميل ومثير وجذاب يجب كشفه، وإظهار محاسنه، ومفاتنه، ولا بأس فى أن تنشط أجهزة الصناعة والتجارة والإعلام فى ترويج ذلك والاتجار به، وتحقيق الكسب من وراءه. إنها فى نهاية الأمر جسد فقط.

إن النساء إذ يغتربن عن أدوارهن الإنسانية المتعددة والثرية يصبحن مجرد جوارى العصر الحديث [1].

(1) انظر فرج أحمد، علم النفس وقضايا المرأة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سبتمبر 1975، العدد الثانى والثالث، ص 151.



ولعل من أقدر الأمور بالتأمل، ذلك التصور الذى يقوم على المطابقة الكاملة بين المرأة، والزواج، والأمومة. بحيث لا نستطيع أن نتصور المرأة دون أن تكون زوجة وأمًا، أنه دورها وقدرها. بينما يختلف الأمر تمام الاختلاف بالنسبة للرجل إنما نتصوره من خلال عمله ومكانته، وثرائه، إلى آخر هذه الأدوار الاجتماعية.

إننا إذا دون وعى ننظر إلى الرجل من حيث هو كائن اجتماعى فى المقام الأول، بينما ننظر إلى المرأة من حيث هى كائن بيلوجى فى المقام الأول، اجتماعى فى المقام الثانى.

وإلى عهد قريب، وربما حتى الآن داخل قطاعات كبيرة من المجتمع المصرى كان الشعار السائد والحلم المطلوب بالنسبة للفتاة هو (بيت العدل) أى (بيت الزوجية)، ولا زال المجتمع حتى الآن يؤكد هذا الأمر عن طريق مختلف أجهزته ومؤسساته الإعلامية والجماهيرية. ولو أننا توقفنا أمام ذلك التقليد الشائع فى ريف مصر ومناطقها الشعبية الحضارية، والذى بموجبه يطلق على الزوجة اسم ابنها الأكبر، فتنادى (بأم فلان) وعلى هذا تعد الفتاة المصرية، وبخاصة فى قطاع الريف والأماكن الشعبية فى المدينة لدور الأم. بينما نجد الزوجة الأوروبية أكثر حرصًا على أنوثتها، وعلى مظاهر هذه الأنوثة، فى الوقت الذى نجد فيه الزوجة المصرية بخاصة، والعربية بعامة أكثر حرصًا على أمومتها على حساب أنوثتها.

وتأسيسًا على ما تقدم فإن خروج النساء جميعهن إلى مجال الإنتاج الاجتماعى، هو طريق التحرر وهو لابد أن يغير بالتدريج تغييرًا سيستغرق سنينًا طويلة، من علاقة المرأة بجسدها، ومعنى هذا الجسد ودلالته.

سيتحول هذا الجسد من جسد (سلعة وعبء) غريب عليها، يحمل فى ثناياه عبوديتها، أو بعبارة مستمدة من فلسفة "سارتر" سيتحول من جسد يوجد فى ذاته en-soi إلى جسد يوجد لذاته pour-soi أى ببساطة شديدة ستوجد المرأة لذاتها بعد أن ظلت توجد للآخرين. وسيستمد جسدها بالنسبة لها معانيه من ظروف حياتها الجديدة التى تعيشها هى بحريتها من خلال الإنتاج. وهنا تولد علاقة



جديدة بين المرأة وجسدها علاقة قوامها المعايشة الحرة الخلاقة لإمكاناتها الإنسانية الحقة.

إن هذه الحرية الجديدة ستغير من علاقة المرأة بذاتها وبجسدها وبالتالى من علاقتها بالرجل، وفى المقابل من إدراك الرجل لها، وما يترتب على ذلك من تحول فى إدراكه لنفسه لا بوصفه (سيدًا مهددًا فى سيادته)، وإنما بوصفه (شقًا) لا يجد كماله إلا فى التقاء حر، ووحده خلاقه (بشقه الآخر).



المراجع

مراجع عربية :

1- إبراهيم أحمد شعلان، **الشعب المصرى فى أمثاله العامية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972.

2- أبو حامد الغزالى، **إحياء علوم الدين**.

3- أحمد رشدى صالح، **الزوجة الثانية**.

4- أحمد محمد خليفة، **مقدمة فى دراسة السلوك الإجرامى**، القاهرة، دار المعارف، 1962.

5- حياة الرايس، **جسد المرأة من سلطة الإنس إلى سلطة الجان**، دار سينا للنشر، 1995.

6- ديفيد لوبرتون، **أنثروبولوجيا الجسد والحداثة**، عرض شاكر عبداللطيف، إبداع، العدد التاسع، سبتمبر 1997.

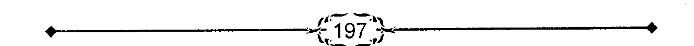
7- سامية الساعاتى، **دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث**، **المجلة الاجتماعية القومية**، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سبتمبر 1975، العدد الثانى والثالث.

8- سامية الساعاتى، **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى**، الطبعة الثانية، القاهرة 1988.

9- طه حسين، **دعاء الكروان**.

10- فرج أحمد فرج، علم النفس وقضايا المرأة، **المجلة الاجتماعية القومية**، سبتمبر 1975، **العدد الثانى والثالث**.

11- فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت 1980.



12- محمد الجوهرى، **علم الفولكلور**، دراسة المعتقدات الشعبية، دار المعارف، 1980.

13- محمد المويلحى، **حديث عيسى بن هشام**، القاهرة، محمد سعيد الرافعى الكتبى.

14- محمد عمر، **حاضر المصريين أو سر تأخرهم**، 1902.

15- مصطفى الخشاب، **دراسات فى الاجتماع العائلى**، مطبعة لجنة البيان العربى، 1958، ط2.

16- معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، الهيئة العامة للكتاب، 1975.

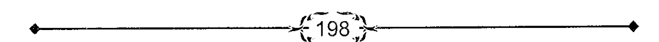
17- المعجم العربى للعلوم الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (**يونسكو**)، والمركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية (**أراكس**) القاهرة، 1994.

18- نوال السعداوى، **الوجه العارى للمرأة العربية**، بيروت، 1977.

19- نورا أمين، "دراما"، **إبداع**، يوليو 1996 العدد السابع.

مراجع أجنبية :

20 - B. Turner, The Body and Society, Basil Blackwell, Oxford, 1989.



الفصل التاسع

اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر
تحليل اجتماعى لمظاهره وأسبابه (*)

★★ تمهيد :

تتردد كلمة "الاغتراب" كثيرًا فى كتابات النقاد الاجتماعيين. وفى أقوالهم حين يعرضون بالشرح والتحليل لظواهر مثل: الهوة بين الأجيال، أو الحرب والسلام، أو التفكير العقلى والتفكير الغيبى، أو علاقة الحاضر بالماضى، أو الحرية والاستعباد. وكذلك تتردد الكلمة فى معرض النقد الذى يوجه إلى طبيعة العمل وسيره فى المجتمع الرأسمالى، وفى الأجهزة البيروقراطية، وإلى علاقة الحاكم بالمحكوم، والفرد بالمجتمع، وإلى ما يسود علاقات الأفراد فى عصرنا من سطحية ونفعية ولا إنسانية، وإلى عدم إحساس الإنسان الحديث بما فى الحياة من معنى وجدوى.

نستطيع القول إذن، دون مبالغة أو إسراف، أن جانبًا كبيرًا من حياتنا المعاصرة ومشكلاتها، قد وضع موضع المناقشة على أساس فكرة الاغتراب، ونستطيع بالتالى أن نضيف مصطلح "الاغتراب" إلى غيره من المصطلحات الأساسية، التى نستعين بها فى فهم روح العصر الحاضر.

ولكن على الرغم من أن كلمة "الاغتراب" صارت شائعة مألوفة لدى

(*) بحث للمؤلف نشر فى المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد 13-3 المجلد الرابع عشر، 1977.

الكثيرين، فإن معناها لا يزال غير مفهوم، كل لسان يلوكها، وكل قلم يجري بها، يسدل عليها ستارًا من الغموض، وكما قال "هيجل": "إن ما هو مألوف، أي ما هو معروف، بالاتصال المباشر أو الألفة والعادة، ليس بالضرورة مفهومًا، أى معروفًا معرفة واعية تنطوى على الفهم. فقد يكون القريب منا، واللصيق بنا، والذى يجرى دائمًا على لساننا، بعيدًا عن الفهم والإدراك العقلى الواضح" [1]. وهنا تجئ مهمة العلم فى التوضيح والتحليل.

والاغتراب بوجه عام، هو البعد عن الأهل والوطن. وقد استعمل اللفظ حديثًا فى العلوم الاجتماعية، فقد استخدم "هيجل" الاغتراب أول مرة سنة 1807، بمعنى تاريخى، فرأى أن اغتراب الإنسان اغترابًا تاريخيًا، معناه أنه اغتراب ينشأ نتيجة ظروف تاريخية، إذا قضى عليها قضى على الاغتراب" [2]. أما عند "ماركس" الذى استخدم فى كتاباته مفهوم الاغتراب لأول مرة سنة 1883، فالاغتراب له دلالة خاصة تتلخص فى أن المرء يمر أحيانًا بأوضاع يفقد فيها نفسه، ويصبح غريبًا أمام نشاطه وأعماله، ويكاد يفقد إنسانيته كلها. فليس الأمر مجرد خطأ أو نسيان، بل هو فقدان للذات، وذلك حين يتعرض الإنسان لقوى معادية ربما كانت من صنعه، ولكنها تنقلب عليه كالأزمات والحروب. ففى حال الاغتراب يستنكر أعماله، ويفقد شخصيته. وفى ذلك ما قد يدفعه إلى الثورة لكى يستعيد كيانه. فالاغتراب عند "ماركس" دافع من دوافع الثورات.

وللاغتراب فى رأى "ماركس" صور شتى، منها الاغتراب السياسى، وفيه يصبح الفرد، تحت تأثير السلطة الطاغية، مجرد وسيلة ولعبة لقوة خارجة عنه، والاغتراب الاجتماعى، وفيه ينقسم المجتمع إلى طوائف وطبقات وتخضع الأغلبية للأقلية، ولا سبيل للتخلص من ذلك إلا بالثورة. وأخيرًا الاغتراب الاقتصادى، وهو عند ماركس الاغتراب الأساسى، وفيه تسود الرأسمالية، وتستولى طبقة خاصة على

(1) نقلاً عن محمود رجب، الاغتراب: دراسة فى أزمة الإنسان، ص 3.

(2) نقلاً عن محمود رجب، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وسائل الإنتاج جميعها. ولا علاج له إلا بتملك الدولة لهذه الوسائل، ودفع الإنتاج دفعة قوية. وواضح أن فى فكرة الاغتراب هذه أثرًا واضحًا للجدلية الهيجلية [1].

1- اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر: تعريف إجرائى:

يشتمل تعريفنا الإجرائى لمفهوم اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر على أربعة عناصر أساسية هى:

أ - عدم الفعالية.

ب- الخلو من المعنى.

ج- العزلة.

د - الغربة الذاتية.

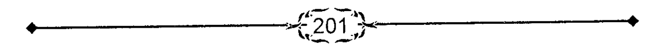
وسنتناول كل عنصر من هذه العناصر بالشرح والتعليق، ثم نتبع هذا الشرح والتعليق، بتعداد لمظاهر هذا الاغتراب فى علم الاجتماع المعاصر، يكون بمثابة تطبيق واقعى لهذا التعريف.

أ- عدم الفعالية:

يشكل عدم الفعالية، أى العجز، أحد أوجه الاغتراب، وهذه الفكرة مستمدة من وجهة نظر "ماركس" عند معالجته لظروف العمال فى المجتمع الرأسمالى، وفيها يرى أن العامل غير فعال ولا حول له ولا قوة، وفى مواجهة رأس المال الذى يملك المال، والوسائل، وإعطاء القرارات.

ونلمح فى أعمال "فيبر" امتدادًا لفكرة عدم الفعالية هذه، فيما وراء المجال الصناعى الماركسى، ويظهر ذلك أيضًا فى ملاحظات كل من "جيرث" و"ميلز" حيث يقولان:

(1) انظر مادة اغتراب، معجم العلوم الاجتماعية، ص 50، 51.



"إن تأكيد ماركس على فكرة "انعزال" العامل الأجير، وانفصاله عن وسائل الإنتاج، تصبح فى المنظور الفيبرى مجرد حالة خاصة لاتجاه عالى، فالجندى الحديث "منفصل" بالدرجة نفسها عن وسائل العنف والقتال، بالمثل كما أنه العالم منفصل عن وسائل البحث والتمحيص. والموظف الحكومى منفصل عن وسائل الإدارة [1].

وفكرة عدم الفعالية كأحد جوانب الاغتراب، نجدها متواترة فى علم الاجتماع المعاصر، فهى متمثلة عند "جولدنر" فى مؤلفه عن القيادة، وكذلك دى "رايت ميلز"، وفى كل تحليل للظروف والأوضاع الإنسانية التى تتخذ الاتجاه الماركسى موجهًا لها. وتتفق كل المفهومات المتواترة لعدم الفعالية، كأحد مظاهر الاغتراب، فى علم الاجتماع المعاصر، على أنه "توقع الفرد أن سلوكه لا يمكن أن يحدد نتائج أى شىء، وأن رأيه لا وزن له".

ويؤخذ على المفهوم السابق، السائد فى الكتابات الحديثة فى علم الاجتماع أنه لا يضع فى الاعتبار، فيما يتضمنه من أفكار، ذلك الإحباط الذى قد يستشعره الفرد كنتيجة للتضارب بين السيطرة التى يتوقعها على الأحداث، وبين درجة السيطرة التى يرغب فيها بالفعل، وبعبارة أخرى يؤخذ على المفهوم السابق تجاهله لقيمة الضبط والسيطرة على الأحداث بالنسبة للفرد:

أما مفهومنا لعدم الفعالية، وهو ما نرى أنه يشكل أحد جوانب الاغتراب الذى تستشعره المرأة اليوم فى علم الاجتماع المعاصر، فإنه يتبلور فى عدم القدرة على الضبط الداخلى، مقابل الضبط الخارجى للأحداث"، ونحن فى ذلك نقترب فى مفهومنا مما يراه "روتر" [2] إذ يشير مفهومنا لعدم الفعالية والعجز إلى شعور الفرد بعدم القدرة

(1) H.H. Gerth & C.W. Mills, From Max Weber, P. 50.

(2) انظر:

W.H. James & I.B. Rotter, "Partial and Hundred Percent Reinforcement under Chance and Skill condition Journal of Experimental Psychology, 55 (May, 1958), PP. 397-403.



الذاتية على ضبط الأحداث وتوجيهها، مقابل شعوره بأن مجريات الأحداث تعتمد على ظروف خارجية، مثل الحظ والصدفة، واستغلال الآخرين (الرجال).

ب - الخلو من المعنى :

يمثل هذا البعد، البعد الثانى للاغتراب فى نظرنا، وقد ورد ذكره فى أعمال بعض العلماء المعاصرين، ولكنه ظهر بوضوح فى معالجة "أدورنو" للتعصب، وفى مؤلف "كانتريل" سيكولوجية الحركات الاجتماعية، كما ظهر فيها مصطلح البحث عن المعنى Search for Meaning [1]. هذا، ونجد مثل ذلك الوصف لدى "كارل مانهايم" فى وصفه لتزايد العقلانية الوظيفية. Functional rationality فى مقابل أفول وانحسار "العقلانية الواقعية Substantial Rationality.

بمعنى أنه كلما تزايدت العقلانية الوظيفية، كان هناك انحدار مواز فى القدرة على اتخاذ قرار معقول، فى ظروف معين على أساس فهم الفرد لترابط الوقائع [2].

ويعنى مفهوم الخلو من المعنى، كأحد أبعاد الاغتراب فى رأينا "عدم شعور الفرد بالقدرة على فهم الظروف التى يجد نفسه وسطها". وتبعًا لذلك فإنه لا يستطيع التنبؤ بمغبة عمله، لو فصل فى أى موضوع، بحسب فهمه وبصيرته.

ج - العـزلـــة :

العزلة هى ثالث العناصر التى رأينا أن الاغتراب - فى فهمنا - يحتويها، وقد

(1) انظر:

I.W. Adorno et al, The Authoritarian Personality PP. 617 -ff.

وانظر أيضًا :

H. Cantril, The Psychology of social Movements, 1941.

(2) انظر:

Karl Mannheim, Man and Society in an age of Reconstruction, P. 59.



استخدم هذا الاصطلاح بكثرة فى وصف دور المثقفين، حيث أشار الكتاب إلى انفصال المثقفين عن المعايير الثقافية الشعبية.

ونحن نرى أن هذا الاصطلاح يشير إلى أحد جوانب الاغتراب، المتمثلة "فى شعور الفرد بالغربة عن مجتمعه، وعن الثقافة التى يحتويها" وهذا الفهم يختلف تمامًا عما يتبادر إلى الذهن من أن هذا الاصطلاح قد يعنى نقص التكيف الاجتماعى، أو مدى حرارة أو كثافة علاقات الفرد الاجتماعية.

د - الغربة الذاتية :

يشكل هذا العنصر، رابع عناصر الاغتراب التى تعانى منها المرأة فى علم الاجتماع المعاصر، والاغتراب بهذا المعنى، موجود فى أجلى صوره فى مؤلف "أريك فروم" عن المجتمع السليم حيث قال: "لقد اخترت مفهوم الاغتراب لتحليل الشخصية الاجتماعية المعاصرة. وأعنى بالاغتراب أسلوبًا للخبرة، يخبر الإنسان فيها ذاته كمغتربة عنه، بحيث يمكن القول أن الشخص يصبح غريبًا عن ذاته [1]. وبالمثل نجد المعنى نفسه فى كتابات "رايت ميلز" [2]. "وريسمان" [3].

والغربة الذاتية - فى رأينا - هى "أن يكون الشخص واعيًا بالانفصال بين ذاته المثالية، وبين صورته الذاتية الواقعية"، بمعنى آخر يكون الاغتراب بهذه الصورة هو درجة اعتماد سلوك معين على جزاءات مستقبلية معينة، أى الجزاءات المختفية خارج الفعل نفسه. مثل ذلك العامل الذى يعمل من أجل أجره فقط، والزوجة التى تطهو طعامًا كيفما اتفق، لكى تكون، قد قامت بالواجب بصرف

---

(1) انظر:

Erich Fromm, The Sane Society, PP. 110,120.

(2) انظر ميلز، المصدر السابق، ص 184-188.

(3) انظر:

David. Riesman, The Lonely Crowd P. 49.

النظر عن جودة الطعام أو عدمها. فالاغتراب هنا إذن هو "عدم قدرة الفرد على العثور على جزء ذاتى نابع منه".

نستطيع فى النهاية أن نتبين ملامح مفهوم اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر الذى يضم أبعادًا أساسية وهى: عدم الفعالية، والخلو من المعنى، والعزلة، والغربة الذاتية. وسنرى على الصفحات التالية مظاهر اغتراب المرأة فى الميدان الأكاديمى الخاص بعلم الاجتماع، وحيث نجد أن المرأة تعانى فيه من اغتراب واضح، يطابق ذلك الاغتراب الذى تستشعره المرأة المتعلمة تعليمًا عاليًا، بخاصة، والمرأة بعامة، فى المجتمع الكبير ككل.

ولعل أحد أسباب اغتراب المرأة فى علم الاجتماع بوجه خاص، هو أن علم الاجتماع، ما هو إلا مرآة المجتمع التى تنعكس فيها كل ظروفه، وأحواله. وتبعًا لذلك يتبين لنا أن اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر، ما هو إلا الوجه الآخر للعملة لاغترابها فى المجتمع الكبير، على الرغم من صغر حجم الأسرة نسبيًا عن ذى قبل، وبالرغم من كثرة التغيرات القانونية والتشريعية، فى صالحها، ومن فرص التعليم والعمل التى زادت، وتحسنت، وانفتحت أمام النساء فى القرن الأخير. لكن الملحوظ أن هناك فرقًا واضحًا بين الأدوار الاقتصادية والاجتماعية لكل من الرجال والنساء، وهذا الفرق يرجع بالدرجة الأولى إلى الاتجاهات الاجتماعية الغالبة، والنسق القيمى السائد فى المجتمع.

وتنعكس تلك التفرقة على علم الاجتماع الذى ينحو إلى تبنى قيم المجتمع الأكبر. وعلى الرغم من أن الموضوعية التى تمثل مسلمة أساسية من مسلمات المنهج السوسيولوجى، يمكن أن تقلل كثيرًا من التحيزات الظاهرة فى مجال علم الاجتماع، إلا أنه يبدو أنها لم تؤثر تأثيرًا عميقًا فى هذا التحيز القوى ضد المرأة وبالتالى من شعورها بالاغتراب.

وسنحاول فى هذا الجزء أن نتقصى أهم مظاهر اغتراب المرأة فى ميدان علم

الاجتماع، سواء كباحثة أو كموضوع بحث، ثم نتتبع ذلك بجزء آخر نحلل فيه أهم أسبابه ودلالاته.

2- مظاهر اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر: استقصاء منهجى:

يتخذ اغتراب المرأة، فى علم الاجتماع المعاصر، مظاهر شتى، وهو يمتد من تصنيف فروعه، وميادينه، إلى تحديد مفهوماته، ليتخلل أيضًا موضوعاته ومناهج البحث التطبيقى فيها، حتى يشمل بناء أهم نظرياته ونماذجه الفكرية.

وقد تبدو موضوعات علم الاجتماع المعاصر وميادينه للوهلة الأولى منطقية، وغير متحيزة ضد المرأة، وأهمها: التدرج الاجتماعى، والنظم السياسية، والدين، والتعليم والانحراف، والاجتماع الصناعى، والعمل، والأسرة والزواج، وهى بلا شك تمثل وصفًا لمختلف مجالات الحياة الاجتماعية الإنسانية. ولكننا نطرح ثلاثة أسئلة، يمكن أن نستشف من إجاباتها مدى صحة ذلك.

السؤال الأول:

إلى أى مدى يمكن القول بأن خبرات النساء تتمثل أو تظهر حقيقة فى دراسة مجالات الحياة هذه.

السؤال الثانى:

كيف يعكس هذا التمثيل الدور الفعلى للنساء فى الحياة الاجتماعية؟

السؤال الثالث:

هل لتصنيف موضوعات علم الاجتماع، معنى ما، من وجهة نظر النساء أنفسهن فى وضعهن الحالى؟

وتمثل هذه الأسئلة الثلاث محكات مختلفة للنظر والتدبر.



إن وضع المرأة كموضوع فى علم الاجتماع، يمكن أن يعطينا انطباعًا محرفًا عن واقعها الاجتماعى. فالمرأة لا تمثل فى علم الاجتماع بتجاربها، وأهميتها الحقيقية بشكل واقعى، ومرد ذلك إلى أن هناك حاجة لأن تتفق صورتها مع الصورة الموجهة ذكريًا، والمحددة لها سلفًا فى علم الاجتماع.

وبعد ذلك التوجيه الذكرى - من وجهة نظرنا - هو المسئول الرئيسى عن اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر بعناصره الأربعة التى ذكرناها، وهى عدم الفعالية، والخلو من المعنى، والعزلة، والغربة الذاتية.

إن ذلك التوجيه الذكرى، الذى يظهر بجلاء ووضوح، فى تحديد موضوعات علم الاجتماع، إنما يقلل من شأن المرأة، ويفرد لها منذ البداية مكانًا جانبيًا، ويجعلها دائمًا موضوعًا هامشيًا ثانويًا. ويتضح ذلك على سبيل المثال، فى أن الشغل الشاغل لعديد من السوسيولجيين كان يتبلور فى الاهتمام بالأثر التماسكى للنظم التى تمارس القوة من خلالها، مثل القانون والأنساق السياسية ... إلخ، والملاحظ أن هذه الميادين، ميادين صراع ذكرية، فى حين ظلت المرأة دائمًا، وتاريخيًا، بعيدة عن هذه المجالات، اللهم إلا فى بعض الحالات النادرة، وبشكل عرضى فى الغالب. ويمكن أن يقال فى هذا الصدد، أن علم الاجتماع إنما يدرس الواقع الاجتماعى، لكننا إذا تدبرنا قليلاً، لا تضح لنا أن هذا التحيز ضد المرأة لا يمكن إرجاعه برمته إلى التفرقة النظمية ضد الإناث فحسب، بل إنه يرجع إلى خطة تتضمن قيمًا معينة.

وكدليل على رأينا سنطبق إجراء نقديًا على بعض الميادين الأساسية فى علم الاجتماع المعاصر، وهى ميادين: الانحراف، والتدرج الطبقى، والقوة، والأسرة، والزواج، والصناعة، والعمل، ويعتمد هذا الإجراء على مؤشرين هامين:

أولهما: الرؤية السوسيولوجية للمرأة فى هذا الميدان.

ثانيهما: وجودها الاجتماعى الحقيقى والفعلى فى مجال الحياة الاجتماعية.



والمفروض أن تعكس الرؤية الاجتماعية للمرأة فى كل ميدان من ميادين علم الاجتماع المعاصر، وجودها الحقيقى ودورها الفعلى فى مجال الحياة الاجتماعية أمام عدم التطابق بين المؤشرين، فيكون جليلاً على فشل علم الاجتماع فى أخذ واقع حياة المرأة وخبراتها الحقيقية فى الاعتبار. كما يعد ذلك تناقضًا بين ودود المرأة فى علم الاجتماع المعاصر، وبين وجودها الاجتماعى الحقيقى، يمكن أن يتسبب فى استشعار المرأة بالاغتراب، كما يمكن أن يوحى بإعادة تصنيف موضوعات علم الاجتماع، وميادينه بحيث تمثل كلا المنظورين. الذكرى والأنثوى على السواء.

أما بالنسبة لميدان الانحراف، فنجد أنه ليس هناك، إلا اليسير جدًا، من الدراسات السيوسيولوجية الإمبريقية التى تناولت انحراف الإناث. كما نلاحظ أن معظم هذه الدراسات القليلة تركز على الجرائم الجنسية للإناث فقط. وقد تتضمن نظريات الانحراف بعض الإشارات العابرة إلى الإناث، ولكن الشائع أن يوضع تفسير السلوك الأنثوى، تحت مظلة التفسيرات التى تنطبق على السلوك الذكرى، وحتى إذا كانت هناك محاولة للكشف عن الفروق بين السلوك الانحرافى لكل من الذكر والأنثى، فإنا نجد أن التفسير ينحصر فى تلك الفكرة الساذجة القائلة بأن الأدوار الجنسية للنوعين متمايزة بالضرورة.

وربما كان السبب فى قلة تمثيل المرأة فى علم اجتماع الانحراف، أنه ما زال التركيز كله على السلوك الإجرامى، ولما كان عدد الإناث واللائى يرتكبن جرائم أقل بكثير من عدد الذكور كان هذا سببًا قبليًا بديهيًا فى وجود التحيز ضد الإناث.

ومما لا شك فيه أن النساء أقل انحرافًا من الرجال، وذلك تبعًا لمحكات مختلفة مثل إحصاءات الجريمة، ومعدلات الانتحار، والتشرد. لكن القانون والتشريع يعدان مسئولين عن بعض الانخفاض فى انحراف النساء. فهناك بعض الجرائم التى لا يمكن أن تتهم فيها النساء، مثل جرائم الجنسية المثلية، وجرائم الاغتصاب. كما أن المحاكم تعامل النساء بكثير من اللين والترفق. هذا بالإضافة إلى

أن نسبة من جرائم النساء تظل غير مكتشفة لأن البوليس أكثر رفقًا فى معاملتها. لكن ذلك كله لا يمنع حقيقة أن النساء أكثر امتثالاً من الرجال.

والأهم من كل العوامل السابقة فى عدم تمثيل المرأة تمثيلاً صادقًا فى ميدان الانحراف هو أن الثقافة والأفكار الشائعة فيها عن السلوك الأنثوى تلعب دورًا لا يبارى فى إخفاء انحراف النساء. ومن العجيب أن هذا الميل قد انتقل أيضًا إلى السوسيولوجيين، الذين تمثل قيمهم انعكاسًا لقيم المجتمع الأكبر، لذلك أصبحت تلك الدراسات تمثل ظاهرة الإخفاء هذه بالنسبة لانحراف الإناث. فأصبحت دراساتهم لا تمثل مرآة للواقع الاجتماعى الذى يعيشونه، وذلك أن الوجود الاجتماعى للمرأة فى ميدان الانحراف كما تدلل عليه الإحصاءات أعظم بكثير من وجودها السوسيولوجى فيه.

نخلص من ذلك، إلى أن التوجيه الذكرى، لميدان الانحراف فى علم الاجتماع هو المسئول عن إعاقة دراسة بعض نماذج السلوك المنحرف لدى الإناث مثل انحراف المراهقات.

أما بالنسبة للميدان الثانى، فهو ميدان التدرج الاجتماعى، وفى هذا الميدان نلمح داخل نظرية التدرج الاجتماعى، وتطبيقاتها فى البحوث الاجتماعية، عدة افتراضات حول دور المرأة، تسهم فى إخفائها عن مسرح الرؤية السوسيولوجية، واغترابها، رغم وجودها الاجتماعى الذى لا شك فيه، وتؤدى هذه الافتراضات إلى سلسلة من الفروض المرتبطة، وهى فروض يمكن اختبارها من الناحية النظرية، لكن ليس معنى ذلك صدقها عمليًا، من الناحية الإمبريقية، ومن أهم هذه الفروض:

1- الأسرة هى وحدة التدرج الاجتماعى.

2- المركز الاجتماعى للأسرة يتحدد بمركز الرجل فيها.

3- فى حالات نادرة فقط لا يتحدد مركز المرأة بمركز الرجل الذى ترتبط به سواء بالزواج، أو عن طريق أسرة المولد (الأسرة الأنسالية).



ويمكن أن نوجه ثلاثة اعتراضات على فروض نظرية التدرج الاجتماعى الآنفة الذكر. فالفرض الأول لا يمكن تعميمه، حيث إن هناك أفرادًا كثيرين لا يعيشون فى أسر، أما بالنسبة للفرض الثانى فهو لا يصدق إلا على أساس افتراض وجود وحدة أسرية من الرجل والمرأة وطفل أو أطفال، يكون فيها الرجل هو الكاسب الوحيد. لكن ذلك لا ينطبق على كل الأحوال، فهناك كثير من الأسر ترأسها امرأة، ولا يكون فيها رجل على الإطلاق (فى حالة وفاة الرجل أو طلاق الأم)، أو قد تكون الأم هى الكاسبة الأساسية والرجل لا عمل له أو عمله ثانوى، لذلك فهناك عدد كبير من الناس لا ينطبق على أسلوب حياتهم ذلك القول الفصل بأن الأسرة هى وحدة التدرج الاجتماعى. أما الفرض الثالث فنعترض عليه بأن المرأة لا يتحدد مركزها بمركز زوجها، بصرف النظر عن مسألة الثروة فإن المرأة المتزوجة لها مصادر ذاتية وشخصية من التعليم والتدريب الوظيفى، كما أن كثيرًا من المتزوجات يعملن أثناء زواجهن ويحصلن على دخل، وعلى مكانة من هذا المصدر.

وهكذا نرى أن نظرية التدرج الاجتماعى التى تنظر إلى المرأة من خلال وجودها الأسرى، وترتبط بين مركز الرجل كرأس الأسرة، وبين المكافأة الاجتماعية والاقتصادية التى تحصل عليها المرأة، تفشل فى إبراز دورها الحقيقى، ويخفق السوسيولوجيون فى هذا المجال فى الإجابة عن أسئلة هامة مثل: إلى أى مدى تؤثر ربة البيت فى تحديد مكانة الأسرة من خلال استهلاكها؟ أو من خلال أدائها للأعمال المنزلية؟ وهل ينعكس تمسك المرأة بمثل نمطية معينة فى ملبسها، ومظهرها، على تقدير الناس للمكانة الاجتماعية لأسرتها؟ وإلى أى مدى يمكن أن تحدد المرأة سلوك زوجها ومكانتها الوظيفية؟

وكيف يمكن أن تتأثر المكانة الاجتماعية للأسرة بوظيفة كل من الزوج والزوجة فى عمل بأجر؟

لكن الثغرات الآنفة الذكر فى نظرية التدرج الاجتماعى قد لفتت أنظار أنصار تحرير المرأة إلى الأخذ فى الاعتبار بالفروق بين الجنسين فى الدور، والمكانة والموارد

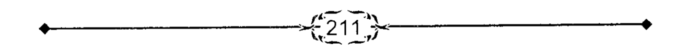
داخل الأسرة وخارجها. كما جعلت أنصار تحرير المرأة، وبخاصة من الماركسيين يركزون الضوء على مشكلة أساسية، وهى مكان المرأة فى النسق الطبقى.

أما فيما يتعلق بميدان القوة، وهو بالضرورة مرتبط بميدان التدرج، فنجد فيه شواهد تدل على أن المرأة قد أغمطت حقها فى هذا المجال أيضًا. فإن معظم التراث السوسيولوجى يظهر المرأة على أنها لا حول لها ولا قوة من خلال قيامها بأدوار الزوجة والأم، وربة البيت، مع أننا لو تعمقنا قليلاً لرأينا أن هناك منافذ للقوة والتأثير فى قيامها بهذه الأدوار. فلما كانت المرأة هى المنشئة الأساسية للأطفال، فإن لها قدرة هائلة كى تؤثر فى نماذج شخصياتهم وسلوكهم. بل لقد أظهرت الأبحاث أن حدوث المرض بين أعضاء الأسرة مرتبط بالعواطف الداخلية فيها، وكنتيجة منطقية لذلك، فإن مركز المرأة المحورى والأساسى فى هذه الرابطة يوضح كيف يمكن أن المرأة تؤثر ليس فقط فى صحة أفرادها بل أيضًا فى مرضهم [1].

وللنساء قوة كربات بيوت، وكزوجات، وأمهات، وأعضاء فى المجتمع، والقوة بمعناها السوسيولوجى هى درجة السيطرة التى يمارسها شخص أو مجموعة من الأشخاص على أفعال الآخرين. ولكن معظم الدراسات السوسيولوجية للقوة تراها من منظور تقليدى موجه توجيهًا ذكريًا، وتركز على تحليل النظم الرسمية كالدولة، والحكومة .. إلخ. بمعنى آخر يمكن القول بأن معظم الدراسات السوسيولوجية قد ركزت على دراسة شكل واحد، أو نوع واحد من أنواع القوة هو القوة الرسمية، لكنها أهملت إلى حد كبير القوة غير الرسمية. وهذا النوع من القوة يظهر فى الأماكن الخاصة، كالمنازل أكثر مما يظهر فى الأماكن العامة كدور الحكومة. ومن هذا المنظور يفرق "بيتر وورسلى Peter Worsley بين نوعين من السياسة، النوع الأول: ويختص

(1) انظر:

Ann Oakley "The Family, Marriage and Its Relationship to Illness" in D. Tuckett (ed) The Sociology of Medicine.



بممارسة الإجبار فى أية علاقة، أما النوع الثانى وهو أضيق مجالاً من الأول، فيقتصر على ما يتعلق بالحكومة والدولة والحزب السياسى .. إلخ [1].

وتبين دراسة "لكاتز ولازارسفيلد" أن للمرأة دورًا جوهريًا فى تشكيل القرارات اليومية المتعلقة بنماذج الاستهلاك، والموضات، والشئون العامة، وحضور العروض السينمائية فى المجتمع الأوربى والأمريكى، كما وجد أن التأثير الأنثوى كان فى قمته فيما يتعلق بقرارات الاستهلاك، لكنه كان فى اقل درجاته فيما يتعلق بالشئون العامة.

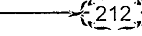
وإذا كانت المرأة لم تجد مكانًا خاصًا فى علم الاجتماع بعامة، فإن وجودها يتأكد بالضرورة فى ملاذ واحد وهو الأسرة. ومن الملاحظ أن القطاع الأكبر من البحوث والدراسات السوسيولوجية المتعلقة بالمرأة تركز على أدوارها كزوجة وأم وربة بيت.

إن الموضوعات الأساسية فى علم الاجتماع الأسرى يمكن حصرها فى السعادة الزوجية، وتقسيم العمل، ونماذجه بين الزوج والزوجة ودور الزوجين فى الأسرة وجمع المرأة بين العمل والزواج. وانعكاسات ذلك على علاقات الزوج – الزوجة، والأم – الطفل. كما تتناول تلك الموضوعات العلاقات الجوانية بين الأسرة النووية، وبين النسق القرابى الأكثر اتساعًا. وظاهرة الزوجة الحبيسة أو الأسيرة The captive wife، ويقصد بها موقف المرأة المنعزلة اجتماعيًا التى لديها أطفال صغار. وعادة ما تدرس هذه الموضوعات فى سياقها التاريخى فيهتم السوسيولوجيون فى هذا الصدد بالتغيرات التى حدثت فى نماذج الحياة الأسرية وعلاقتها بالتصنيع والتحضر.

---

(1) انظر:

Development P. Worsley "The Distribution of Power in Industrial Society in the of Industrial Societies. Sociological, Review mono graph. No. 8, University of Keele (1964) P. 17.



وهناك اتفاق عام فى الرأى بين السوسيولوجيين على أنه بالمقارنة بما كان عليه الحال فى القرن التاسع عشر، فإن علاقة الزواج الحديث تتميز أنها أكثر سعادة، وأكثر اتجاهًا نحو المساواة، وأكثر أهمية، كما أنها أكثر معاناة لكثير من الضغوط والتوترات، بيد أن هناك نزاعًا بين السوسيولوجيين فى هذا الميدان الخاص بالأسرة، حول ما إذا كانت الأسر النووية فى هذه الأيام منعزلة أم لا عن الدائرة القرابية أكثر اتساعًا. ويبدو أن هناك اتفاقًا عامًا على أن الأمهات الصغيرات يعانين من العزلة والوحدة أكثر مما كانت تعانيه مثيلاتهن فى القرن التاسع عشر. ولكننا نتساءل: أين النساء من ذلك كله؟ إنهن للوهلة الأولى يظهرن على أنهن يحتللن مكانًا مرموقًا ومركزيًّا على مسرح الأسرة، ولكن بأية صورة؟ لعلنا نلاحظ أن اصطلاح الدور قد أصبح اصطلاحًا محببًا، وكثيرًا ما يستخدمه السوسيولوجيون فى بحوثهم ودراستهم عن الزواج والأسرة، لكنه فى معظم الأحيان يختزل عند دراسة المرأة إلى الدور الأنثوى فقط.

وقد ساهم المنظور التحليلى النفسى فى ذلك إسهامًا فعالاً، فقد أدى إلى إيجاد تعريف ضمنى للمرأة وهو الزوجة والأم، واستبعاد أي ميدان آخر لنشاطها الحياتى.

هذا بالإضافة إلى مسألة هامة لابد أن تؤخذ فى الحسبان وهى أننا نلاحظ فى علم الاجتماع السرى توجيهًا دائمًا نحو مشكلة اجتماعية معينة تظهر بجلاء فى عدد هائل من البحوث والدراسات عن المرأة العاملة. وقد أدى هذا التركيز على مشكلة المرأة العاملة إلى التضخيم من آثار عمل المرأة خارج المنزل ونتائجه على تربية الأبناء حتى أنهم أصبحوا يدرسون الآن، أثر اشتغال المرأة خارج المنزل على صحة أبنائها، واحتمال وجود ارتباط بين اشتغال المرأة وبين كفاية وجبات طفل ما قبل المدرسة، كما تثار أيضًا مشكلة حدوث اضطراب فى نموذج خدمة المرأة المنزلية لزوجها الذى يعمل خارج المنزل، وتمثل ذلك أصدق تمثيل دراسة رائدة فى مجال علم الاجتماع الأسرى نشرت سنة 1962 وفيها تقول "جيفكوت" Jephcott القائمة بالدراسة عن الزوجات العاملات "ينظر الكثيرون إلى عمل



المرأة على أنه تحد للمجتمع، لأنه يخرج على النماذج الأصلية الراسخة للحياة الأسرية، وعلى القيم والمعتقدات التي تساندها ...".

والغريب أنه ليست هناك تقريبًا واحدة من تلك الدراسات الخاصة بالأسرة يمكننا أن نطلق عليها أنها مركزة حول المرأة Woman-Focused فكلها تقريبًا تدرس انعكاسات عمل المرأة بمحاسنه أو بمضاره على آخرين فى الأسرة. لكنها نادرًا ما تدرس انعكاسات هذا العمل على المرأة ذاتها. ولذلك فإننا نلمح كثيرًا اصطلاح صراع الأدوار لكنه لا يعنى إلا نادرًا ما نعنيه بالتركز حول المرأة.

ولا يتضمن أي من الانتقادات السابقة أدنى تلميح بأن الزواج والأسرة ليسا مهمين فى حياة المرأة اليوم. ولكنها تؤكد أن تلك المجالات ما زالت فى حاجة إلى توجيه ونقد.

والحقيقة أننا لا نكون مغالين إذا قلنا أنه فى مجال علم الاجتماع الأسرى بالذات نجد أن المنظور السوسيولوجى للمرأة فيه يفوق بكثير وجودها الاجتماعى، وهناك دليل على ذلك، هو أن هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع الخاص بالزواج والأسرة يحظى بمكانة منخفضة إذا ما قورن بميادين علم الاجتماع الأخرى. ويرجع السبب فى انخفاض مكانة هذا الميدان إلى انخفاض مكانة موضوعه الأساسى وهو المرأة. هذا بالإضافة إلى وجود اتجاهات شائعة بين السوسيولوجيين فى النظر إلى المرأة - كموضوع أكاديمى - نظرة معينة تسهم أيضًا فى انخفاض أهميتها والتقليل من شأنها.

وهناك انتقاد أخير، وهو أن السوسيولوجيين فى هذا المجال لا يشغلون أنفسهم كثيرًا بالبحث عن تصنيفات أدق فى ميدان علم الاجتماع الأسرى تكون أكثر قدرة على فهم المرأة من منظورها الأنثوى. فهناك على سبيل المثال اصطلاح المنزلية Domesticity (أو الاستدجان) الذى يستخدم بمعنى فضفاض، والذى يمكن تجزئته إلى عدد من المفهومات الأكثر دقة، قبل أن نرجو أن نصنع الكثير من فهم أوجه الشبه والخلاف بين النساء فيما يختص بهذا البعد الهام. وهناك أيضًا كثير

من المفهومات تختفى تحت بطاقة كتب عليها الأسرة والزواج. وهى مفهومات تتعلق بميادين مختلفة مثل الجنس والأنسال، والتنشئة الاجتماعية للطفل.

أما الميدان الخامس والأخير الذى نرى فيه مظاهر جلية وواضحة، لاغتراب المرأة فى علم الاجتماع فهو ميدان الصناعة والعمل، لأنه الميدان الذى يتمثل فيه التناقض الواضح بين دورهن الفعلى الذى يقمن به فى البناء الوظيفى، وبين درجة تمثيلهن فى هذا المجال.

ويلاحظ أن معظم الدراسات التى تدور حول العمل ذات توجيه ذكرى وهناك ندرة ملحوظة فى دراسات علم اجتماع العمل حول الأعمال، والمهن التقليدية، التى تركزت فيها المرأة العاملة، وأهمها صناعات الغذاء، وصناعة الملابس، والصناعات الصغيرة، والأعمال الكتابية، والتدريس، والتمريض، والعمل المنزلى. وهناك ميل إلى دراسة عمل المرأة على أنه انحراف عن المعيار بمعنى أنه إذا سئلت المرأة: لماذا تعملين؟، فإن السؤال المناظر له بالنسبة للرجل هو: لماذا لا تعمل؟

وتعزى قلة تمثيل المرأة فى هذا المجال أيضًا إلى أن معظم الباحثين فى علم اجتماع العمل، والاجتماع الصناعى، ينتقون عينات أبحاثهم من الرجال ويخفون ذلك تحت عناوين يفهم منها أنها تصف العمل بوجهى عام دون التحيز إلى جنس معين، مثل: الصحة العقلية للعامل الصناعى، والدافع إلى العمل، ... إلخ.

ولما كان مركز المرأة فى هذا المجال من مجالات علم الاجتماع مركزًا ثانويًا فإنه يترتب على ذلك عدم وجود معلومات إمبيريقية كافية لتحديد الأهمية النسبية للمرأة حسب خبراتها فى هذا المكان. ومن الجدير بالذكر أن البحوث التقليدية فى علم اجتماع العمل تذهب إلى أن النساء يعملن فى الأعمال التى تتطلب مهارة أقل، والتى تتميز بالتكرار، كما تتميز بقدر أقل من الحرية (مقارنة بأعمال الرجال) فالعمل بالنسبة للمرأة ليس له أهمية رئيسية أو مركزية، أو معنى كبير إذا ما قورن بقيمته بالنسبة للرجل، ذلك لأن دورها الأكثر أهمية هو دور الزوجة والأم [1].

---

(1) انظر على سبيل المثال:

R. Blauner, Alienation and Freedom, University of Chi cago Press. (1964), P. 81.



والحقيقة أنه ربما كانت هناك بعض الفروق النوعية فى الاتجاهات نحو العمل المأجور، لكن هذه الفروق لا يمثلها أصدق تمثيل ترديد ذلك القول المأثور الذى يبعث على الضجر، وهو أن العمل الأساسى للمرأة هو عملها فى الأسرة. فهناك دراسة موضوعية رائدة، أجراها كل من "وايلد وهيل" Wild and Hill تهدم ذلك القول من أساسه. فقد درس هذان الباحثان علاقة تغير العمل بالرضا أو عدم الرضا عن العمل بين النساء فى صناعة الإلكترونيات، فوجدا أن فكرة قدرة المرأة على تحمل العمل الرتيب الممل والمتكرر هو جزء من الفولكلور الصناعى، وحيث كانت نسبة تغيير العمل بالنسبة للإناث لا تختلف عن مثيلتها عند الذكور، وحيث كان تغيير العمل عند الجنسين تعبيرًا عن الفشل فى الحصول على الرضا المستمد من عمل ما.

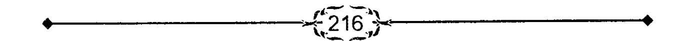
وتمدنا هذه الرحلة الاستكشافية فى مجالات خمسة من ميادين علم الاجتماع ببعض الأمثلة الحية على وجود توجيه ذكرى فى هذا العلم يظهر بطرق عديدة، كما تدلنا على كثير من أبعاد اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر، الأمر الذى يجعلنا نفكر فى منظور أنثوى يكون أكثر إفادة.

وهناك مجالات أخرى فى علم الاجتماع المعاصر، يظهر فيها التحيز الذكرى قويًا واضحًا أيضًا مثل مجال مناهج البحث، ومجال النظرية فى علم الاجتماع ويظهر ذلك التحيز الذكرى بوضوح لدى "جيسى برنارد" Jessie Bernard الذى يعكس القوالب التقليدية الجامدة فى التفكير حين يفرق بين نوعين من الإجراءات فى مجال مناهج البحث فى علم الاجتماع قائلاً: "إن طرق البحث الأنثوية مثل الملاحظة بالمشاركة، والاستبارات العميقة القائمة على عينة صغيرة، والتركيز على المتغيرات الكيفية أكثر من الكمية" تتمتع بقدر أكاديمى وقبول أقل من نظيراتها الذكرية [1].

---

(1) انظر:

J. Bernard, "My Four Revolutions, An Autobiographical History of the A.S.A. American Journal of Sociology (1973) 78, PP. 773 -910.



ومن الواضح أن هذه المجالات المتحيزة، من مجالات علم الاجتماع تحتاج إلى تعديل وإعادة تقويم، ذلك أنها تفصح عن تحيز ذكرى واضح مما يؤدى إلى تضخيم شعور المرأة بالاغتراب فى علم الاجتماع المعاصر[1].

3- أسباب اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر:

عالجنا فى الجزء السابق مظاهر مختلفة لاغتراب المرأة فى علم الاجتماع كما تبدت فى ميادينه المختلفة، وفى هذا الجزء نحاول تقصى الأسباب التى نراها مسئولة عن ذلك الاغتراب بأوجهه المختلفة، وأهم تلك الأسباب فى رأينا تتبلور فى الثلاثة الآتية: طبيعة أصول علم الاجتماع، وجنس المشتغلين به، وأيديولوجية الأدوار النوعية. وسنعالج بالتفصيل هذه الأسباب كل على حدة.

أولاً: الرواد الأوائل، وطبيعة أصول علم الاجتماع:

يمثل القرن التاسع عشر فى الثقافة الأوربية الأمريكية إحدى الفترات التاريخية التى كانت تعانى فيها المرأة أشد حالات القهر والظلم والاضطهاد، فمن الناحية النظمية كانت النساء محرومات من معظم الحريات الفردية، والحقوق، والمسئوليات، أما من الناحية الأيديولوجية، فلم يكن أكثر من ملك منقول، أو عبيد، أو حلى تجميلية (ويتوقف هذا أو ذاك على وضعهن الطبقى). وقد واكبت هذه الفترة أيضًا المرحلة التى وضعت فيها دعامات علم الاجتماع. لذلك فإن من يطلق عليهم آباء علم الاجتماع المؤسسون، أو رواده الأوائل، إنما عاشوا وكتبوا ما كتبوا فى ظل عصر يتميز بالتحيز الشديد ضد الإناث.

ومن بين خمسة من هؤلاء الآباء المؤسسين أو الرواد الأوائل وهم: كونت،

---

(1) انظر فى ذلك:

H.M., Hughes (ed) The Status of Women in Sociology, 1968 -1972. Amer. Soci. Assoc. 1973.

ومـاركس، وسبنسر، ودور كـايم، وفيبر - نجـد أننـا نستطيع أن نقـول أن اثنين منهم فقـط وهـم "مـاركس" (1818 - 1883)، و"فيبر" (1864 - 1920) قـد كانـت لهمـا آراء يمكـن أن نطلـق علـيهـا أنهـا آراء تحـررية عـن المرأة، فقـد قـدم مـاركس تحليلاً للزواج على أنه عبودية أنثوية Female domestic slavery على الرغم من أنه كـان فـى الواقـع شخصًـا أقـرب إلى الدفـاع عـن الرومانسية [1]. أمـا "فيبر" فقـد نـاقش فكرة مساواة الجنسين داخل نظام الزواج [2].

وبالنسبة لاوجيست كونت Auguste Comte (1798 - 1857) فقد كان متحيزًا ضد المرأة بشكل عقـائدى، وقـد ظهـرت فلسفته عـن المرأة بوضوح شديد فى يوتوبيته، الخطة الوضعية للإصلاح الاجتماعى Positivist scheme of social reconstruction، فكل طبقة اجتمـاعية مـا عدا النسـاء كانـت توضـع على مقيـاس تدريجـى مـن الأهمـية، والتخصـص الوظـيفى. أمـا النسـاء فكانـت علـيهن مسـئولية الأخلاقيـات المنزليـة Domestic Morality وكـان تـأثيرهن الأخلاقى يدعم بقاعدة الزواج المونوجـامى الـذى لا تنقصـم عـراه. وأخـيرًا تـبلور اتجـاهـه الفكـرى فـى اعـتقـاده بالـنقص الخلقـى والتكويـنى لـلمرأة الـتى اعـتقد كونـت أن نضـجهـا قـد توقـف عـند مرحلة (*) الطفولة [3].

أمـا "هربرت سبنسر" (1820 - 1903) Herbert Spencer فقد رفض

---

(1) H. Draper, "Marx, Engles and Women's Liberation Female Liberation" (1971),

(2) A. Mitzman, The Iron Cage. A Historical Interpretation of Max Weber. New York Knopf (1970) P. 279.

(*) يمكن الاعتراض على ذلك بأن كونت لم يكن سليم القوى العقلية تمامًا، عندما صنع هذا التدرج، وعلى أية حـال فـإن موقفه تجـاه المرأة فيه متسق مـع موقفه إزاءهـا كمـا عبر عنه فـى مواضـع أخرى من كتاباته المؤلفة.

(3) Quoted by J. and H. Schwendinger "Sociology, Founding Fathers: Sexists to a man", Journal of Marriage and the Family (1971), 3, P. 784.

أن يكون الزواج نظامًا غير متكافئ، ونادى بأن المرأة ينبغى أن تكون لها حقوق مساوية تمكنها من منافسة الرجال. ولكنه فى كتاباته الأخيرة، نقض هذا الرأى، وأعلن أنه "إذا فهمت المرأة كل ما يحتويه العالم المنزلى لما رضيت عنه بديلاً" (1).

أما المنظور الذى كان ينظر به دوركايم (1858-1917) إلى المرأة فقد حدده المذهب البيولوجى، وكان يرى أن المرأة تنتمى بطبيعتها إلى الأسرة، وقد كان تحليله لبناء الأسرة النووية الحديثة مبنيًا على وجهة نظر ذكرية. فقد كان يرى أنه من الضرورى أن ينغمس الرجل فى عمله من خلال تكوين جماعات وظيفية أو مهنية لأن استغراقه فى الأسرة وانهماكه فيها لا يمدها بأساس أخلاقى سليم لكى يمكنها أن تبقى وتستمر، فلابد أن يصبح الرجال تدريجيًا مرتبطين كل الارتباط بمهنهم ووظائفهم بدلاً من الاهتمام بواجباتهم المنزلية. وفى الوقت نفسه تستمر الأسرة، وهى مملكة المرأة فى كونها مركز التربية الأخلاقية والأمان العاطفى[2]. وقد كان دوركايم يطبق هذه العقيدة فى حياته الخاصة.

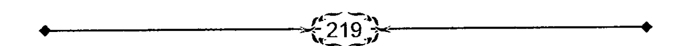
والحقيقة أن الأعمال والمنجزات العقلية العظيمة لهؤلاء الرواد الأوائل قد ارتكزت بطريقة شخصية على أساس من الاضطهاد المنزلى للمرأة. وربما كان زواج فيبر هو الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة؛ فقد كانت "ماريان فيبر" Marianne Weber نصيرة للمرأة، وكاتبة تدافع عن حقوقها، أما "هربرت سبنسر" فلم يكن متزوجًا. وبالنسبة لكونت فقد قيل أن زوجته التى اختارها لم تكن أكثر من وسيلة سريعة لإرضاء نزعاته الجنسية الفجة [3]، أما جينى Jenny زوجة ماركس فهى تمثل ذلك النموذج الأزلى من الزوجات الذى كان وسيظل دائمًا، فقد كرست

---

(1) انظر المرجع رقم 2 فى الصفحة السابقة.

(2) Quoted in S. Lukes, Emile Durkheim: His Life and Work, London, Allen Lane (1973) P. 185.

(3) H. Becker and H.E. Barnes Social Thought From Lore to Science. Washington, Harren Press 1952 P. 570.



نفسها، ووهبت حياتها لزوجها ماركس، زوجة وشريكة وصديقة ومعينة. وقد كان زواجهما سعيدًا فقد أحبت زوجها وأعجبت به ووثقت فيه، وكانت تحت سيطرته سواء من الناحية الفكرية، أو العاطفية. وقد اعتمد عليها دون تردد فى وقت الشدة والمحنة. وظل ماركس طوال حياته فخورًا بزوجته. وبجمالها، وأصلها، وذكائها، وفى سنيه الأخيرة أبدت شجاعة ملحوظة حين كانا يعانيان من الفقر المدقع جعلتها تنجح فى الحفاظ على أسرتها، وبيتها، مما كان له أثر فعَّال فى أن يمكن زوجها ماركس من مواصلة عمله وإنتاجه [1].

أما زواج دور كايم فلم يمكن أن يكون أسعد مما كان عليه، سواء من الناحية الشخصية، أو من حيث تهيئة فرص العمل له، فقد كان مثله المنزلى الأعلى الموجود فى كتاباته (وحيث كانت الأسرة أحب موضوعات البحث والمحاضرة إلى نفسه)، متمثلاً فى حياته الأسرية المنزلية. فقد هيأت له زوجته كل ما يكفل له الجو العائلى الهادف الذى كان يعتبره أهم ضمان للحياة والأخلاق. كما حملت عنه كل الأعباء التافهة، والمادية.

ولعل هذه الملاحظات ترسم صورة للأدوار المنعزلة التى كان يمارسها كل من ماركس ودور كايم فى علاقتهما الزواجية. أما من حيث السعادة الزوجية التى خلفها كل منهما فهو ما يمكن أن نناقشه فى سهولة. فقد عانت جينى ماركس فى أوقات من البؤس والشدة. أما دور كايم فقد كان رجلاً متزمتًا، وكان له نظام صارم، كما كان يرفض التحدث إلى أفراد أسرته إلا أثناء تناولت الوجبات.

والملاحظ أن التحيز المنزلى ضد المرأة، لا يبيح التحيز فى الأمور العامة على الرغم من أن إحداهما قد يكون دليلاً على الآخر لكن أهمية ذلك تتضخم لتعنى الكثير عندما تؤثر فى تخطيط اهتمامات وميول وطرق تحليل فرع أكاديمى جديد من فروع المعرفة. لقد

(1) I. Berlin, Karl Marx: His Life and Environment Oxford University Press (1939) PP. 78-79.

أرسى الرواد الأوائل دعائم عدد من التقاليد كانت مسئولة عن تشكيل مكانة المرأة فى علم الاجتماع. وتضمن ذلك اختزال بيولوجى Biological reductionism للأدوار النوعية للجنسين بحيث تنتمى المرأة إلى الأسرة فقط. وليس إلى أى مجال آخر إلا بصعوبة. كما تضمن تحليلاً وظيفيًا للأسرة وصلاتها ببقية المجتمع.

هذا بالإضافة إلى أن المدرسة الأمريكية فى علم الاجتماع كانت هى الأخرى متحيزة ضد المرأة، وهذه نتيجة طبيعية، ذلك أنها تسلمت المشعل من الرواد الأوائل، وتأثرت بهم. لذا نجد أن "لسترووررد" Lesterward. وتوماس W.I. Thomas قد تأثرت أفكارهما بكونت وسبنسر ثم طوراها بعقيدتهما البيولوجية، وأفكارهما الاجتماعية عن مركز المرأة. وقد كانت هذه الأفكار هى المسئولة عن وجود ذلك الاضطهاد النوعى، والعنصرى، والطبقى الذى ظهر فى أمريكا مع أوائل هذا القرن، فى فلسفة تنادى بحرية العلاقات الاجتماعية، وتوجيهها نحو المنفعة القصوى [1].

ثانيًا: علم الاجتماع مهنة رجال :

يلاحظ "رايت ميلز" فى مقالته النقدية "الأيديولوجيا التخصصية للأمراض الاجتماعية" أنه إذا لقى أعضاء مهنة أكاديمية معينة تدعيمًا وتعزيزًا من سياق سوسيولوجى آخر، وكانت خلفياتهم، ومهنهم متماثلة تقريبًا، فإن هناك ميلاً كبيرًا لديهم لكى يتحدوا نحو تحقيق هدف مشترك معين، وهذا ينطبق على مؤسسى علم الاجتماع منذ البداية وعلى خصائص المتخصصين فيه والعاملين فى مجاله بعد ذلك، رغم أن "رايت ميلز" لم يكن يقصد بهذا الكلام أن يطبقه على موقف السوسيلوجيين من علم الاجتماع والمتخصصين فيه فيما يتعلق بمسألة الفروق بين الجنسين، والتحيز لجنس دون الآخر.

والمشاهد الآن، ومن واقع تقارير أمريكية وإنجليزية أن مكانة المرأة فى علم الاجتماع حتى الآن مكانة مهزوزة لا تحسد عليها، ففى 85٪ من أقسام الاجتماع توجد

(1) انظر شويندجر، المصدر السابق، المكان نفسه.

امرأة واحدة. وتفصح البيانات والتقارير عن وجود تحيز تدريجى واضح ضد الإناث. فهناك 5٪ من الأساتذة من الإناث، بينما يرتفع ذلك إلى نسبة 16٪ من الأساتذة المساعدين، 30٪ من المدرسات من الإناث، كما توضح تلك التقارير التمثيل المنخفض للمرأة فى المطبوعات السوسيولوجية وفى مراكز التحرير المختلفة للمجلات العلمية العالمية. وهذه الحقائق تتمشى مع رسالة التحيز ضد المرأة فى علم الاجتماع والتى يتسلمها الخلف من السلف فى علم الاجتماع المعاصر[1].

ثالثا: أيديولوجية التفرقة بين الذكورة والأنوثة :

تعنى كلمة الأيديولوجية فى هذا المقال، مجموعة من الأفكار والمعتقدات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا، التى تميز مجموعة أو جماعة أو قومًا بعينهم. ومن الغريب أن التقارير حول مكانة المرأة فى علم الاجتماع الأمريكى قد أثبتت أن كثيرًا من علماء الاجتماع الأكفاء قد هجروا المواقف الإمبريقية، واعتمدوا على الأساطير الفلكورية والمعتقدات الخاطئة الجامدة، ومنها التحيز ضد المرأة فى علم الاجتماع. وهذه الأيديولوجية تدعم للأسف البناء التقليدى لعلم الاجتماع كما تفعل ببناء الحياة الاجتماعية. فالافتراضات الضمنية حول ما تفعله المرأة، وما يجب أن تفعله تكون معظم موضوعات علم الاجتماع، وقد رأينا كيف أدى التقليل من شأن أنماط القوة الأنثوية فى الأسرة ووصفها بأنها عارضة وتافهة إلى أن يتجه علم الاجتماع السياسى اتجاهًا وحيدًا فى فحص الشكل الرسمى فقط من أنساق السيطرة والقهر.

خـاتـمـة :

يتضح من بحثنا عن اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر، بجوانبه الأربعة التى بيناها، وشرحنا أهم أبعادها، أن المرأة تعانى فى علم الاجتماع من اغتراب

(1) انظر هيوز، المصدر السابق، الصفحات نفسها.
وانظر أيضًا:
Tessa Blackstone, and Oliver Fulton, Sex-discrimination.

يتبلور فى شعورها بعدم الفعالية، وبخلو ما تقوم به من سلوك من معنى، كما أنها تستشعر العزلة والغربة الذاتية، وهذا يصدق على المرأة فى علم الاجتماع بوجه عام سواء كباحثة أو كموضوع بحث.

وقد لاحظنا أن هذا الاغتراب قد ظهر واضحًا جليًا فى ميادين مختلفة كثيرة من علم الاجتماع كميدان الانحراف وميدان العمل، وميدان القوة وميدان الزواج والأسرة، وميدان التدرج الاجتماعى، والطبقات.. إلخ. كما لاحظنا أن مرد هذا الاغتراب هو التوجيه الذكرى بمعنى التركيز على أنشطة الذكور، واهتماماتهم فى مجتمع متمايز من حيث الذكورة والأنوثة، حيث يتناقض فيه الوضع الاجتماعى للرجل، إلى حد كبير مع الوضع الاجتماعى للمرأة، وحيث يخلع النسق القيمى السائد فى المجتمعات الصناعية الحديثة على الأدوار الذكرية أهمية وقدرًا أعظم مما يفعله بالنسبة للأدوار الأنثوية.

وفى استقصائنا لأسباب اغتراب المرأة، ولجذور ذلك التوجيه الذكرى فى علم الاجتماع، توصلنا إلى اختزالها فى ثلاثة أسباب أساسية، هى طبيعة أصول علم الاجتماع، وجنس المشتغلين به، وأيديولوجية الأدوار النوعية.

وننهى بحثنا هذا بفرض، مؤداه أن وضع المرأة المعاصر كموضوع وكباحثة فى علم الاجتماع، لا يعطينا صورة صادقة لدور المرأة، وأهميتها، وحجم تجاربها، بل إنه يقلل من شأنها، ويفرد لها منذ البداية مكانًا جانبيًا، ويجعلها غالبًا موضوعًا هامشيًا وثانويًا، ويخلق تناقضًا بين وجودها الاجتماعى الحقيقى، ووجودها السوسيولوجى من خلال علم الاجتماع.

ونحن نرى أن التصنيف الحالى لموضوعات علم الاجتماع لا يعنى الكثير من وجهة نظر النساء فى وضعهن الحالى، لأن هذا الموضوعات تحتاج إلى تعديل، وإعادة تقويم، ينهض على أساس الرجوع إلى المرأة نفسها، لتصبح موضوعات علم الاجتماع ممثلة حقيقية وواقعية لكل من المنظورين الذكرى والأنثوى على السواء.



المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية :

1- دكتور محمود رجب، الاغتراب: دراسة فى أزمة الإنسان القاهرة، دار الكتب الجامعية، 1974.

2- معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة دكتور إبراهيم بيومى مدكور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

ثانياً : مراجع أجنبية :

1- Adorno T.W. et al., The Authoritarian Personality, New Yourk, Harper 1950.

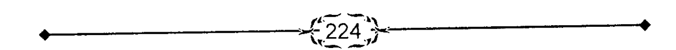
2- Becker, H., and Barnes H.E., Social Thought from Lore to science. Washington, Harren Press, 1952.

3- Berlin I., Karl Marx: His Life and Environment. Oxford University Press, 1939.

4- Bernard, J., "My Four Revolutions", An Autobiographical History of the Amer. Soc. Assoc., American Journal of Sociology, 1943.

5- Blauner, R., Alienation and Freedom, Chicago, University of Chicago Press, 1964.

6- Cantril, Hadley, The Psychology of Social Movements, N.Y. Wiley, 1941.



7- Draoer H. "Marx, Engels and Women's Liberation" Female Liberation (1971).

8- Fromm Erich, The Sane Society., N.Y. Rinehart, 1955.

9- Gerth H.H. & Mills C.W., From Max Weber, Essayes in Sociology, N.Y. Oxford 1946.

10- Hughes, H.M., (ed) The Status of Women in Sociology 1968-1972. Amer. Soci. Assoc. 1973.

11- James W.H., & Rotter J.B., "Partial and One Hundred percent Reinforcement under Chance and Skill Conditions' Journal of Experimental Psychology 55. (May 1958).

12- Lukes, S., Emile Durkheim: His Life and Work., London, Allen Lane, 1973.

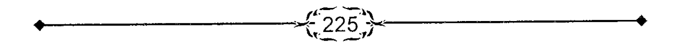
13- Mannheim Karl, Man and Society in an Age of Reconstrunction, N.Y., Harcourt, Braco, 1940.

14- Mitzman A., The Iron Cage: A Historical Interpretation of Max Weber. New York, Knoph; 1970.

15- Oakley, Ann, "The Family, Marriage, and Its Rela tionship to Illness" in D. Tuckett (ed) The Sociology of Medicine, London, Tavistock. 1973.

16- Rieman, The Lonely Crowd, New Haven, Yale University Press, 1950.

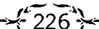
17- Schwendinger J.H., "Sociology Founding Fathers: Sexists to a



Man, Journal of Marriage and the Fami ly (1971).

18- Will R. & Hill A.B., Women in the Factory: A Study of Job Satisfaction and Labour Turnover London, Institute of Personal Management, 1970.

19- Worsley P. "The Distributin of power in Indusrial Society in the Development of Industrial Societies " Sociological Review Monograph. No. 8. University of Keele (1964).



الفصل العاشر

جرائم النساء
بين تحرير المرأة، وقيم المجتمع المعاصر (*)

★★ تمهيد :

يعد مجال إجرام النساء مجالاً مهملاً من مجالات البحث فى علم الاجتماع الجنائى رغم ازدياد الاهتمام بالمرأة فى القرن العشرين، وتميز ذلك القرن بحصولها على عدة حقوق لم تكن لتتمتع بها من قبل، كالحق فى التعليم والحق فى العمل، والحق فى ممارسة الحقوق السياسية كالانتخاب والترشيح وتولى المناصب

(*) انظر سامية الساعاتى فصل، من كتاب جرائم النساء، المركز العربى للدراسات الأمنية، والتدريب بالرياض، الرياض - 1406هـ 1986م. ص ص 13 - 36.

ويحتوى الكتاب على موضوعات تشمل:

القسم الأول:

1- طرق ارتكاب جرائم النساء.
2- العوامل البيولوجية فى جرائم النساء.
3- العوامل الاجتماعية فى جرائم النساء.
4- العوامل النفسية فى جرائم النساء.
5- الاتجاه التكاملى فى تفسير جرائم النساء.
6- تحرير المرأة وجرائم النساء.
7- درجة الحضرية وجرائم النساء.

القسم الثانى:

عرض لأهم البحوث المصرية فى مجال جرائم النساء.

السياسية، إلى غير ذلك من الحقوق. ورغم إجراء البحوث والدراسات الكثيرة التى دارت حول المشكلات التى تصادف تعلمي المرأة، والصعوبات التى تواجهها فيما يسند إليها من أعمال، ووضعها الجديد فى الأسرة وعلاقتها بالرجل وغير ذلك. فإن مشكلة المرأة والجريمة لم تنل مثل هذا الاهتمام، ففيما عدا بعض البحوث التى لا يزيد عددها على أصابع اليد الواحدة أجرى معظمها فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن جرائم النساء ظلت من الأمور التى يحيطها ما يحيط المرأة أحيانًا من غموض أو ما تلقاه من اللامبالاة والإهمال.

ويرى بعض المتخصصين فى علم الاجتماع الجنائى، وعلم الإجرام، أن السبب فى أن إجرام النساء يعد مجالاً مهملاً من مجالات البحث، هو أن صورتنا الثقافية المجتمعية عن المجرم أنه: ذكر خارج عن القانون، وأن البحوث فى علم الاجتماع الجنائى وعلم الإجرام قد وقعت تحت تأثير تلك القوالب الثقافية.

ويرى البعض الآخر، أن قلة الاهتمام العلمى بجرائم النساء إنما يعزى إلى أن عدد النساء الذى يقع تحت طائلة القانون أقل بكثير إذا ما قورن بعدد الرجال.

وقد وجه كثير من الباحثين إبان الخمسينيات من هذا القرن أنظار العاملين فى ميادين علم الاجتماع، وعلم النفس وعلم الإجرام إلى ضرورة البحث فى هذه الظاهرة وعدم إهمالها، ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال "ثورستين سيلين" (Thorsten Sellin) و"وولتر ريكلس" (Walter Reckless) و"هارى المر بارنز" (Harry Elmer Barnes). ويركز هذا الفصل على البحث فى ظاهرة إجرام النساء.

أولاً: الطبيعة المتخفية لجرائم النساء*

نالت النساء كثيرًا من النساء والإطراء بسبب نسبة إجرامهن التى تبدو منخفضة إذا ما قورنت بأية مجموعة سكانية أخرى، وفى الحقيقة فإن العلاقة بين الواقع، وبين الظاهر فيما يتعلق بجرائم النساء لابد أن تدرس، وأن يكشف عنها.

وفى هذا المجال تفرض ثلاثة تساؤلات نفسها على المهتم بجرائم النساء: أولها ما إذا كانت هناك جرائم معينة خاصة بالنساء وحدهن. أو جرائم يشتركن فيها اشتراكًا واضحًا ولكن لا يبلغ عنها إلا فى حالات أقل بكثير من الواقع. وثانيها ما إذا كانت النساء الخارجات على القانون أقل تعرضًا للقبض عليهن وللمساءلة القانونية المترتبة على ذلك. أما ثالثها فهو إذا ما كانت النساء اللاتى يقبض عليهن يلقين معاملة لينة فى الإجراءات التى تتخذ حيالهن.

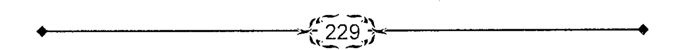
وللإجابة عن هذه التساؤلات يرى (بولاك) أنه من الواضح أن إجرام النساء أقل ذكرًا فى التقارير، وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم مثل السرقة التى ترتكبها البغايا والسرقات التى ترتكبها الخادمات، والإجهاض، والجرائم التى ترتكب بالنسبة للأطفال، والقتل. فضلاً عن بعض الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسى، والفعل الفاضح العلنى التى لا تقدم للمحاكمة إذا ارتكبتها امرأة.

ويرى "بولاك" (Pollack) أن النساء المجرمات يتلقين الحماية من الرجال، حتى ولو كانوا ضحاياهن، فهم يكونون أقل ميلاً إلى الشكوى للسلطات.

وهناك سبب ثقافى آخر، يتصل أيضًا بحماية الرجال للنساء والذى يلعب دورًا مماثلاً فى إخفاء جرائم النساء، لأن هناك من يذهبون إلى أن النساء يقمن بأدوار فى المجتمع أقل فاعلية من أدوار الرجال، والحقيقة أن النساء هن فى الغالب المحرضات على الجرائم التى يرتكبها الرجال، وبهذه الصفة فإنه يصعب اكتشافهن.

كذلك لاحظ "بولاك" (Pollack) وجود جرائم عديدة يرتفع عادة عدد ما يكشف عنه منها بالنسبة للرجال، فى حين ينخفض عددها بالنسبة للنساء، لأن أدوارهن كربات بيوت، ومربيات للأطفال، وممرضات، وزوجات، وعشيقات، وغير ذلك تسمح لهن أن يرتكبن الجرائم وأن يخفينها عن السلطات العامة، مثال التسميم البطىء للزوج والمعاملة السيئة للطفل.

هذا فضلاً عن حقيقة متكررة لاحظها الكثير من المتخصصين فى علم



الإجرام، وهى أن أغلب ضباط الشرطة وكذلك القضاة والمحلفين يكونون أكثر مرونة ورقة نحو النساء مما هم نحو الرجال. وقد قادت هذه الاعتبارات "بولاك" وغيره من المتخصصين إلى ملاحظة أن إجرام النساء إنما هو إجرام خفى ومقنع إلى درجة كبيرة وترتيبًا على ذلك فإن الإحصاءات الرسمية والسجلات الخاصة بجرائم الإناث تكون أقل تعبيرًا عن الحقيقة بسبب العوامل سالفة الذكر.

لذلك فلابد أن يتم التقدير الحقيقى لإجرام النساء بالاستعانة بالمصادر غير الرسمية، كما أنه من المهم عقد مقارنات دولية تفيدنا فى تحليل الخصائص النوعية المميزة لجرائم النساء [1].

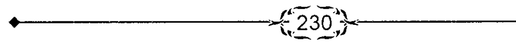
ثانيًا : الأبعاد الحقيقية لجرائم النساء

صحب الاهتمام بجرائم النساء بتحديد الحجم الحقيقى أو الأبعاد الحقيقة لإجرامهن، لذلك تتابعت المحاولات التى قام بها العلماء لبلوغ هذه الغاية. خاصة بعد أن نما علم الإحصاء وأصبح من الممكن استخدامه فى مختلف المجالات ومن بينها مجال الدراسات التى تدور حول الظاهرة الإجرامية. ويعتبر العالم البلجيكى "كيتليه" (Quetelet) صاحب أول محاولة فى العصر الحديث لتحديد معدل للإجرام وبيان نسبة ما ترتكبه الإناث من جرائم إلى إجمالى ما يقع منها فى السنة، فقد لاحظ سنة 1835م أن نسبة ما ترتكبه الإناث إلى ما يرتكبه من جرائم تبلغ 21 جريمة مقابل كل عشرة آلاف جريمة ترتكب كل عام.

كذلك حاول "جيرى" أن يحدد بالإضافة إلى أنماط الجرائم التى ترتكبها الإناث، نسبتهن إلى الذكور الذين يرتكبون نفس هذه الأنماط من الجرائم، فتبين له إنه فى جريمة قتل المواليد توجد امرأة واحدة مقابل سبعة رجال، وفى جرائم

(1) انظر:

Pollak. O., The Criminality of Women University of Pennsylvania, Press, Philadlphia. 1950 PP. 1 : 7.



السرقة توجد امرأتان مقابل رجل واحد، أما فى جريمة الإجهاض فتوجد ثلاث نساء مقابل ثمانية رجال، بينما توجد أربع نساء مقابل خمسة رجال فى جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد، وتزيد النساء فى جرائم التزييف فيصل عددهن إلى خمسة مقابل أربعة رجال، فى حين يتساوى عدد النساء مع عدد الرجال فى جرائم الحريق العمد وهو ستة لكل منهما.

أما فى جرائم القتل العمد فتزيد النساء على الرجال زيادة ملحوظة إذ يصل عددهن إلى سبعة مقابل ثلاثة رجال، كذلك يزيد عددهن فى جرائم الآداب فيبلغ ثمانية نساء مقابل رجلين.

وقد استخدم "جيرى" للوصول إلى هذه النسبة طريقة مبتكرة رتب فيها تصنيفًا حصر فيه الجرائم تبعًا لتكرارها بالنسبة للرجال والنساء، ثم وضع نسبة تقريبية وقارن عدد النساء بعدد الرجال الفاعلين لجريمة معينة ووضع نسبة مطلقة تم المقارنة بينها وبين الأنواع المختلفة لجرائم النساء.

أما المحاولة الثالثة فكانت فى بداية القرن العشرين وبالتحديد سنة 1902م وقام بها العالم الفرنسى "جرانييه" الذى لاحظ أنه بينما بلغ عدد الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم قدموا من أجلها إلى محاكم الجنايات ومحاكم الجنح 209075 شخصيًا، فإن عدد الإناث بينهم لم يزد على 37305 أنثى، أى نسبة الإناث المجرمات إلى إجمالى المجرمين لم تزد على 13٪ فقط وكانت النسبة فى الفترة الواقعة بين عامى 1826م و 1830م 23٪ انخفضت إلى 18٪ سنة 1839م وهو ما جعل "جرانييه" لا يقتنع بالنتيجة التى استخلصها من البيانات الإحصائية المعلنة، ويلجأ إلى طريقة أخرى لتحديد ما يعتقد أنه الحجم الحقيقى لجرائم الإناث مستعينًا بتفاصيل أفقية وأخرى راسية خاصة بكل نوع من الجرائم التى ترتكبها إناث ونوعها وكذلك الجرائم التى تتفوق نسبة مرتكباتها من الإناث على نسبة مرتكبيها من الذكور، فتبين أن الإجهاض وقتل المواليد والسرقة تزيد فيها نسبة الإناث على الذكور بدرجة أعلى من المتوسط بفارق كبير، فى حين أنهن

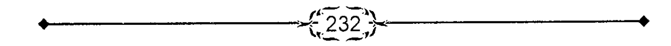
يرتكبن جرائم شهادة الزور والابتزاز والنصب وجرائم الآداب بنسبة تفوق المتوسط بدرجة طفيفة، أما ارتكابهن لجرائم تزييف النقود والحريق والسرقة بواسطة ثقب الجدران أو التسور وخيانة الأمانة، والتشرد والتسول والاعتداء على الأشخاص، فإن نسبتهن فيها تقل عن المتوسط.

ومن الذين اهتموا بتحديد الحجم الحقيقى لجرائم النساء الدكتور مارشيه (Marchais) الذى تبين له أن المرأة، فضلاً عما ترتكبه من جرائم معلومة، تلعب دورًا فيما يسمى بالجرائم الخفية يبلغ 10٪ من جرائم السرقة، ومن خمسة إلى 20٪ من جرائم القتل العمد، و10٪ من جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد و40٪ من جرائم الآداب.

وقد لاحظ "جاك ليوتيه" فى البحث الذى أجراه على ظاهرة قتل المواليد أن نسبة الجرائم الخفية تختلف من جريمة إلى أخرى من الجرائم التى ترتكبها الإناث، ففى جريمة قتل المواليد لا تزيد نسبة ما يصل منها إلى علم الشرطة على 25٪ فقط، وقد يصل فى بعض الأحيان إلى 40٪ كما هو الحال فى فرنسا وهى نسبة مرتفعة إذا قورنت بمثيلاتها فى الجرائم الأخرى التى ترتكبها الإناث كالإجهاض والدعارة.

وهذا الارتفاع يرجع إلى طبيعة الجريمة ذاتها، فالمعروف أن قتل المواليد يحدث بعد فترة حمل طويلة معلومة لعدد كبير من الناس وينتج عنه وجود جثة الوليد مما يؤدى إلى سهولة اكتشاف الجريمة وافتضاح أمر مرتكبيها، فى حين يختلف الأمر عن ذلك فى جريمة الإجهاض التى تتضاءل فرص الكشف عنها، وتنعدم هذه الفرص فى الجرائم الخفية بنسبة تفوق نسبة الذكور، نظرًا لأنهن يفضلن أن يعهدن واحتياجات محكمة وبأساليب مختلفة وطرق متغيرة بحسب الظروف تجنبًا لتدخل الشرطة.

ويتفق "مارشيه" مع "جرانييه" فى أن الإناث يشتركن فى الجرائم الخفية بنسبة تفوق نسبة الذكور؛ نظرًا لأنهن يفضلن أن يعهدن بالتنفيذ إلى رجل ويبقين هن بعيدًا حتى لا يقعن فى يد العدالة.

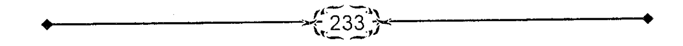


الاهتمام بالإحصاءات الجنائية

لم يلبث الاهتمام بالإحصاءات الخاصة بالجرائم إن امتد إلى العديد من الدول التى أخذت تجرى حصرًا دوريًّا لمرتكبى الجرائم آخذة بعين الاعتبار المتغيرات المختلفة من جنس (ذكر - أنثى) ومن حالة زواجية وحالة تعليمية ونوع الجرائم وغير ذلك من البيانات التى أصبحت عنصرًا ضروريًّا فى أى دراسة تجرى على الظاهرة الإجرامية، بل إن الإحصاءات تعددت فشملت المراحل المختلفة للواقعة الإجرامية ابتداء من مرحلة الكشف عن الجريمة وضبط المجرم ثم محاكمته وإدانته إلى آخر مرحلة وهى تنفيذ العقوبة، فأصبحت هناك إحصاءات خاصة بالجريمة تصدرها الشرطة وأخرى خاصة بالجريمة أيضًا يصدرها القضاء (وزارة العدل) وثالثة تصدرها السجون، وتأتى فرنسا فى مقدمة الدول الأوربية التى أدخلت النظام الإحصائى فى أجهزتها الجنائية وكان ذلك فى سنة 1825م، تليها انجلترا التى أدخلته فى سنة 1865م، أما مصر فقد أدخلت النظام الإحصائى إلى أجهزتها الجنائية ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما بدأت وزارة العدل تصدر إحصاء سنويًّا للجرائم التى عرضت على القضاء خلال العام المنصرم، ثم تلتها وزارة الداخلية فأصدرت بدورها إحصاء سنويًّا لما وقع من جرائم خلال العام المنصرم وكانت هذه الإحصاءات وتلك تبوب تبعًا للبيانات المختلفة سواء تعلقت بالجريمة، من حيث وضعها، وظروف وأسباب ارتكابها، أو تعلقت بمن ارتكبها من حيث جنسه وسنه وسوابقه.

وتتضمن الإحصاءات القضائية بيانات أخرى مثل نتيجة التصرف فى القضايا ونوع الحكم الصادر على المتهم بارتكاب الجريمة، ثم صدرت إحصاءات خاصة بالسجون تبين أنواع العقوبات المحكوم بها على الواردين إلى السجون وأنواع الجرائم التى ارتكبوها ومآل الأحكام الصادرة عليهم وغير ذلك من البيانات. إلا أنه يلاحظ أن تلك الإحصاءات كانت من أول عهدها تقتصر على نوع واحد من الجرائم هو الجنايات.

أما إحصاءات الجنح فلم يبدأ الاهتمام بها إلا فى العقد الثانى من القرن العشرين وكانت قبل ذلك شبه منعدمة حتى قامت إدارة الأمن العام بوضع نظام



جديد جعل الإحصاءات الجنائية تشتمل على الكثير من جرائم الجنح إلى جانب الجنايات، كما عنيت بوضع نماذج وجداول جديدة مكنتها من الإشراف عن كثب على حالة الأمن وفرض رقابة دقيقة على أعمال الشرطة والإدارة فى مختلف أنحاء الدولة.

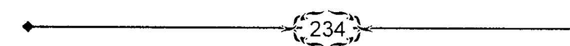
وقد تبين من الرجوع إلى إحصاءات السجون فى العقد الثالث من هذا القرن أن نسبة المسجونات من النساء إلى الرجال تبلغ حوالى 4٪، وأن الجزء الأكبر من جرائم النساء ترتكبه المتزوجات اللاتى بلغت نسبتهن إلى مجموع السجينات حوالى 50٪ تليهن الأرامل اللاتى بلغت نسبتهن 25٪ تقريبًا ثم الأبكار فالعاهرات، كذلك تبين أن نسبة ما ترتكبه النساء من الجرائم الخطيرة لا يتجاوز 1٪ من إجمالى هذا النوع من الجرائم يأتى فى مقدمتها القتل العمد فجنايات التزوير، فالعود الجنائى فالضرب المفضى إلى الموت فالحريق فالسرقات المعدودة من الجنايات.

واليوم وقد انقضى على أخذ فرنسا بنظام الإحصاءات الجنائية مائة وخمسون عامًا انتشرت خلالها الإحصاءات الجنائية فى معظم دول العالم وتعددت وتنوعت بحيث أصبح هناك العديد من المصادر الإحصائية للجرائم فإن هذه المصادر تجمع، وفى كافة الدول تقريبًا على أن الجرائم التى ترتكبها الإناث تقل بدرجة كبيرة عن الجرائم التى يرتكبها الذكور، كما أنها تختلف عنها فى النوع.

نسبة جرائم النساء فى الدول المختلفة

فى الولايات المتحدة يبلغ عدد الذين يقبض عليهم سنويًّا من مرتكبى الجرائم من الذكور عشرة أمثال من يقبض عليهن من الإناث، أما الذين أودعوا سجون الولايات والسجون الفيدرالية والإصلاحيات فقد بلغ عددهم عشرين مثل، اللاتى أودعن فيها من الإناث.

أما بالنسبة للمجرمين عمومًا وهم الذين ضبطوا وقدموا للقضاء، سواء منهم الذين أودعوا السجون والذين لم يودعوا، فإن نسبة النساء تبدو أكثر ارتفاعًا، فقد بلغت سنة 1937م (19.5٪) إلى إجمالى الجرائم التى ارتكبها الأحداث.



وفى بلجيكا بلغ عدد جرائم الذكور 242 مثل عدد جرائم الإناث، أما فى فرنسا فقد تبين من الإحصاءات التى نشرتها الإدارة العقابية عن السنوات من 1946م إلى 1958م أن نسبة الإناث إلى العدد الإجمالى لمرتكبى الجرائم المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية تتجه باستمرار نحو الانخفاض فبينما بلغت نسبتهن إلى إجمالى الذين ارتكبوا الجرائم سواء كانت جنايات أم جنحا 15.9٪ سنة 1952م، وواصلت انخفاضها فوصلت إلى 7٪ سنة 1956م، وبلغت أشد انخفاض لها سنة 1958م حيث سجلت 3٪ من إجمالى المجرمين الذين عهد بهم إلى الإدارة العقابية.

والملاحظ أن انخفاض نسبة الإناث المجرمات فى فرنسا فى الفترة المشار إليها، اقترن بانخفاض مماثل فى عدد المجرمين الذين سجلتهم الإدارة العقابية، فبينما كان عددهم 32854 فردًا سنة 1946م انخفض إلى 23331 فردًا سنة 1958م يشملون 5741 فردًا من غير الفرنسيين الذين إذا استبعدناهم فإن نسبة الإناث ترتفع من 3٪ إلى 6.6٪.

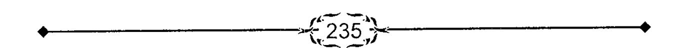
أما السويد فإن الإحصاءات الخاصة بالجرائم التى ارتكب فيها فى الفترة بين سنة 1965م، وسنة 1967م تبين أن النساء لا يمثلن أكثر من 1.5٪ من جملة الأشخاص المحكوم بوقف التنفيذ، وأقل من 3٪ من مرتكبى جرائم السكر.

وفى الدانمرك بلغت نسبة النساء المجرمات إلى إجمالى المجرمين 14٪.

وفى سيريلانكا (سيلان) بلغت نسبة الإناث اللاتى طبق عليهن نظام الاختبار القضائى 2٪ إلى إجمالى الذين طبق عليهم هذا النظام فى الفترة من عام 1946 إلى عام 1956م.

أما بالنسبة للدول العربية التى توافرت لدينا إحصاءات بشأنها فقد تبين أن المرأة فى الجزائر ترتكب جريمة واحدة مقابل كل 2744 جريمة يرتكبها الرجل، وهى نفس النسبة تقريبًا فى كل من المغرب وتونس.

وفى مصر بلغت نسبة الجرائم التى ترتكبها إناث 5٪ إلى إجمالى الجرائم

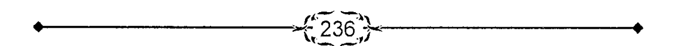


التى ترتكب سنويًّا، وتنخفض هذه النسبة فى الجنايات فلا تزيد فى أغلب الأحوال على 4٪، وإن كانت ترتفع فى الجنح فتصل إلى 6٪ وهى نسبة مماثلة للنسبة التى كانت عليها جرائم المرأة فى بداية هذا القرن، وهى رغم انخفاضها الملحوظ إلا أنها مع ذلك تبدو مرتفعة إذا قورنت بمثيلاتها فى السويد أو فرنسا أو فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يختلف وضع المرأة فى هذه المجتمعات عنه فى المجتمع المصرى [1].

لذلك يجب التزام الحذر عند محاولة تحديد حجم الجرائم التى تركبها الإناث وأنواعها حتى لا تضللنا الأرقام، وتوقعنا فى أخطاء خطيرة بما توحى به إلينا من نتائج أبعد ما تكون عن الصحة، فتقول فى بساطة إن نسبة جرائم السناء فى مصر مثلاً مماثلة لنسبة جرائم المرأة فى فرنسا، دون أن نحاول تحديد أنماط الجرائم التى ترتكبها المرأة فى كلتا الدولتين وصور التجريم فى قوانين العقوبات فيها. فمن المعروف أن فرنسا مثلها فى ذلك مثل كل الدول الأوروبية لا تحرم البغاء بينما تحرمه مصر والدول الإسلامية، كذلك لا تحرم معظم الدول الأوربية الإجهاض بينما تحرمه مصر، فضلاً عن الزنا الذى لا يعتبره عدد كبير من الدول الأوربية جريمة يعاقب عليها، ومن المعروف أن هذه الجرائم الثلاث تمثل نسبة كبيرة من الجرائم التى ترتكبها الإناث فى مصر (حوالى 35٪ من إجمالى جرائمهن) مما يجعل إضافتها إلى رصيدهن من الإحصاءات الجنائية المصرية واستبعادها فى الوقت نفسه من الإحصاءات الجنائية الفرنسية عاملاً مخلاً بسلامة المقارنة بين النسبتين، وهو ما أشار إليه عدد من علماء الجريمة الفرنسيين مثل وليفاسير وليوتيه، الذى قالوا إنه لو أضفنا إلى جرائم النساء نشاطهن فى مجال البغاء وغيره من المخالفات الإخلاقية لارتفعت به جرائمهن بدرجة ملحوظة بحيث لا تقل عن 15٪ من إجمالى الجرائم التى ترتكب سنويًّا [2].

---

(1) انظر أحمد المجدوب، **المرأة والجريمة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص 18 : 24.
(2) Leaute. Jacques. Recherches sur L'infanticide, Paris Librairie, Daloz, 1968.



العوامل التى تؤثر فى تحديد حجم جرائم النساء

الواقع أن تحديد حجم الجرائم التى ترتكبها النساء يجب أن تراعى فيه أمور عديدة وعوامل مختلفة من شأنها التأثير فى هذا الحجم بدرجة ملحوظة، ومن هذه الأمور:

1- دراسة نصوص قانون العقوبات فى الدول التى يراد تحديد حجم إجرام النساء فيها:

فمن الأهمية بمكان عند محاولة إجراء حصر دقيق لجرائم المرأة التى تدرس قانون العقوبات لا فى اللحظة التى تجرى فيها الدراسة فحسب بل وفى السابق أيضًا، فقد تبين أن التغييرات التى يتعرض لها هذا القانون يترتب عليها ارتفاع أو انخفاض عدد الجرائم التى ترتكب بصفة عامة والتى ترتكبها المرأة بصفة خاصة. فتجريم أفعال جديدة يؤدى بدون شك إلى زيادة الجرائم التى ترتكبها المرأة فى حين أن إخراج بعض الأفعال التى كان المشرع يحرمها يؤدى إلى نتيجة العكسية أى إلى انخفاض عدد الجرائم التى ترتكبها، وهو ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة التطور الذى طرأ على إجرام المرأة سواء من الناحية الكمية أو من ناحية النوع، من ذلك مثلاً ما لجأ إليه المشرع فى بعض الدول من إخراج بعض الأفعال المباحة، مثال ذلك إجهاض المرأة لنفسها أو قبولها إجهاض الغير لها اللذين أخرجهما المشرع فى غالبية الدول الأوروبية من قانون العقوبات فى بعض الأحوال الصحية، كتلك التى يخشى فيها من الحمل على صحة وسلامة المرأة الحامل، والأحوال الاجتماعية، كتلك التى تعجز فيها الأسرة عن إعالة أكثر من عدد معين من البناء، أو الحالة التى يكون الحمل فيها قد تم بدون أن تكون هناك رابطة زوجية وغير ذلك من الأحوال.

ففى الدانمراك يجيز القانون الصادر سنة 1970م للمرأة أن تقرر عدم استمرار حملها بدون الحصول على إذن خاص، إذا كانت قد بلغت الثامنة والثلاثين من عمرها ولم تتجاوز مدة الحمل اثنى عشر أسبوعًا.

كذلك يمكن للمرأة أن تجرى عملية الإجهاض إذا كانت قد أنجبت أربعة أطفال لا يزالون على قيد الحياة ودون الثامنة عشرة، وفى غير ذلك من الحالات يجب أن تحصل على ترخيص من المجلس الخاص المكوّن من طبيبين وممثل من جمعية رعاية الأمومة.

وتعتبر يوغسلافيا من أوائل الدول التى أخرجت الإجهاض من دائرة التجريم بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى حدوث انخفاض ملحوظ فى عدد الجرائم التى ترتكبها المرأة خاصة، وأن تجريم الإجهاض أصبح قاصرًا على الحالة التى يجهض فيها الغير المرأة الحامل بدون رضاها وغالبًا ما يكون هذا الغير ذكرًا.

وتتجه غالبية الولايات المتحدة الأمريكية إلى إباحة الإجهاض وآخر هذه الولايات كانت ولاية نيواورليانز التى قررت محكمتها العليا فى شهر سبتمبر سنة 1975 أن يصبح من حق الإناث إجهاض أنفسهن دون موافقة الزوج أو الوالدين لغير المتزوجة، نظرًا لأن الإجهاض كان لا يتم إلا بموافقة هؤلاء.

كذلك فإن استعمال موانع الحمل كوسيلة لتحديد النسل كان يعد جريمة فى بعض الدول فى الفترة بين الحربين العالميتين، بل إن الإعلان عن هذه الموانع كان ممنوعًا أيضًا، ومن هذه الدول، المجر التى أصدر المجلس الصحى الوطنى فيها رأيًا يقضى بأن نسبة كبيرة من طرق تحديد النسل مضرة بالصحة ويحتمل أن تقوض أخلاقيات الشعب، ولهذا فقد أصبح محظورًا أن يعرض للبيع أى جهاز أو مادة كيميائية تمنع الإخصاب عن طريق إدخالها فى الرحم، أو بتغطية فتحة العنق، مما كان يترتب عليه اعتبار المرأة التى تستعمل هذه الوسائل مخالفة للحظر الذى قررته الدولة.

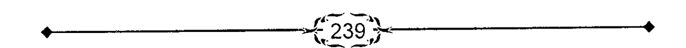
وقد أصبح هذا الحظر أقل تشددًا عقب الحرب العالمية الثانية حينما أصبح فى الإمكان صرف قلنسوة عنق الرحم والصوفة المهبلية بناء على أمر الطبيب، ثم ألغى ذلك الحظر فى نهاية سنة 1953م.

كذلك ما لجأت إليه بعض الدول من إخراج الخيانة الزوجية من دائرة التجريم واعتبارها مجرد إخلال بالتزام تعاقدى بين الزوجين، يترتب عليه فسخ العقد بناء على طلب الطرف الذى أخلت الخيانة بحقوقه، وإمكانية تعويضه إذا كان قد أصابه ضرر نتيجة ما حدث.

وفى مصر لم يكن المشرع حتى سنة 1933م يعاقب النساء المتسولات والمتشردات اللاتى كن معفيات من أحكام القانون رقم 24 لسنة 1933م الخاص بالتسول والتشرد، وقد أدى هذا الإعفاء إلى انتشار هذا النوع من النشاط الإجرامى بين النساء، وخاصة أن الرجال وجدوا فيهن ضالتهم المنشودة فاستتروا خلفهن لممارسة هذا النشاط. كذلك فإن الكثيرات منهن لجأن إلى التسول والتشرد للحصول على المال، بعد أن وجدن أن القانون لا يعاقبهن، فلما صدر قانون التسول فى 24 يونية سنة 1933م، الذى سوى بين الرجال والنساء، زاد عدد النساء المجرمات وارتفعت نسبتهن إلى إجمالى المجرمين.

كذلك لم يكن البغاء يعاقب عليه فى قانون العقوبات المصرى حيث كان يصرح رسميًّا لبعض النساء بممارسته، وكانت هناك بيوت تدار لهذا الغرض يباح للرجال التردد عليها لقضاء الوقت مع البغايا اللاتى كانت الشرطة والسلطات الصحية تفرض عليهن إجراء الكشف الدورى فى فترات محددة، حتى يمكن اكتشاف ما يكون قد أصابهن من أمراض تناسلية والحيلولة دون انتقالها إلى من يتعامل معهن من الرجال.

وقد حاولت الحكومة علاج هذه المشكلة فقامت سنة 1931م بإجراء استفتاء عام لمختلف طبقات الشعب فى ما إذا كان الأنسب إلغاء البغاء الرسمى إلغاء تامًا أو الاكتفاء بحصره ضمن قيود ضيقة، وقد أسفر الاستفتاء عن ظهور اتجاهين أحدهما يؤيد الإلغاء والآخر يعارضه، ولكل اتجاه مبرراته وحججه فالذين يرون الإلغاء كانت حجتهم أنه لا يليق بدولة تدين بالإسلام الذى يحرم الزنا والبغاء وكافة الفواحش، أن تصرح بممارسة البغاء وترضى به مخالفة بذلك الواجب الملقى على عاتقها والتزامها



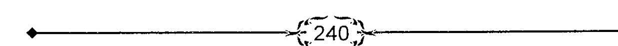
الثابت بمحاربة الجرائم وملاحقة المجرمين ودعوة الناس إلى الفضائل والابتعاد بهم عن الرذائل وزجر من تسوّل له نفسه الإتيان بها وردع من يرتكبها.

أما الذين رأوا الإبقاء على البغاء الرسمى فقد اعترفوا أنه شر ولكن لابد منه لأن إلغاءه من شأنه أن يؤدى إلى ازدياد الفساد وانتشار البغاء السرى وما يتبع ذلك حتمًا من تفشى الأمراض التناسلية بسبب انعدام وسائل الرقابة الصحية التى تكفل وقف تيارها وكف أذاها وشرورها عن المجتمع والنسل.

وقد انتهى الأمر بالحكومة إلى الأخذ بوجهة النظر الأولى فأصدرت الأمر العسكرى رقم 76 سنة 1949م بإلغاء بيوت الدعارة وتحريم البغاء، ومن ذلك الوقت والإحصاءات الخاصة بجرائم النساء تتضمن عددًا متزايدًا من جرائم البغاء، ولكن مما تجدر ملاحظته أن تلك الإحصاءات لم تكن تخلو أبدًا من أرقام خاصة بجرائم البغاء التى ترتكبها النساء فقد تبين من مراجعة إحصاءات السجون عن سنة 1939م أن عدد المسجونات من البغايا بلغ 1388 امرأة، بالرغم من وجود البغاء الرسمى. وربما يكون إيداعهن السجن نتيجة مخالفتهن لنظام البغاء الرسمى، بأن مارسنه خارج المناطق المحددة لهن أو عدم ترددهن بانتظام على مكاتب الصحة لإجراء الكشف الطبى عليهن، أو احترافهن للبغاء بدون تصريح بذلك.

2- دراسة أثر الدين فى سلوك الأفراد

وهى دراسة لابد منها نظرًا لأن إجرام النساء لا ينفصل من وجهة النظر السوسيولوجية عن المكانة التى تمنحها لها النظم المختلفة وأهمها الدين، من ذلك على سبيل المثال: ما تفرضه الظروف الداخلية للمرأة فى بعض المجتمعات الإسلامية من زواج البنات فى سن صغيرة، والحد من اختلاط النساء بالرجال، وفرض زى معين لا يسمح بظهور مفاتن المرأة، وهى أمور يعتبرها معظم مفكرو وعلماء الغرب من مظاهر تخلف المرأة بينما يعتبرها بعض المهتمين بالظاهرة الإجرامية من العوامل التى تحول دون ارتفاع معدل الجرائم بين النساء.



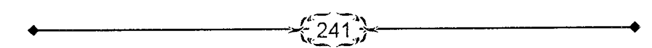
كذلك قد يكون للدين تأثير مباشر فى تحديد الحجم الحقيقى للجرائم بصفة عامة ولجرائم النساء بصفة خاصة، مما يجعل الإحصاءات مضللة، مثال ذلك أن الدول التى يعتبر الانتحار فيها أمرًا مخزيًا كالدول الكاثوليكية تبذل الجهود لإدراج مثل هذه الحالات فى باب الحوادث ومن ثم تأتى الإحصاءات الخاصة بالانتحار غير ممثلة للحقيقة.

3- دراسة القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع

مما لا شك فيه أن للقيم الاجتماعية دورًا أساسيًّا فى اعتبار السلوك سويًّا أو منحرفًا، وهذا الدور يختلف من مجتمع إلى آخر، فما يعتبر سلوكًا منحرفًا فى مجتمع قد لا يعتبر كذلك فى مجتمع آخر.

وفى العصر الحاضر فإن الأخلاق الجنسية تختلف من شعب إلى آخر ففى بعض الدول الإسكندينافية كالسويد، لا يعتبر الحمل من سفاح جريمة أو حتى مجرد سلوك اجتماعى جدير باللوم والمؤاخذة، ومن ثم فإن الإناث اللاتى يحملن سفاحًا لا يجدن مبررًا لإجهاض أنفسهن أو لقتل الوليد الذى يلدنه، لأن الدولة تتكفل به وتربية، وينعكس هذا الوضع على حجم ما ترتكبه الإناث هناك من جرائم ينخفض عددها بشكل ملحوظ وبالذات جرائم الإجهاض وقتل المواليد، ويبدو هذا واضحًا إذا قورنت نسبة الجرائم من هذين النوعين التى ترتكب فى السويد والنرويج مع نسبة ما يرتكب منها فى دولة أوروبية كفرنسا التى بلغ عدد ما وقع فيها من جرائم قتل المواليد فى الفترة من 1946م إلى 1953م، 686 جريمة (طبقًا للإحصاءات الرسمية) ففى حين لم يزد ما وقع من هذه الجرائم فى بلجيكا فى نفس الفترة على 28 جريمة وفى الدانمارك على 62 جريمة وفى هولندا على 23 جريمة وفى سويسرا على 57 جريمة وكلها دول تبيح الإجهاض.

ولذلك اشتدت الدعوة إلى إباحة الإجهاض بعد أن تبين أن هناك آلاف النساء اللاتى يجهضن أنفسهن كل عام سواء داخل فرنسا نفسها، أو خارجها،



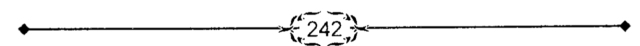
حيث تنظم رحلات يومية بين فرنسا والدول المجاورة التى تبيح الإجهاض تشترك فيها الراغبات فى إجراء عمليات إجهاض على الرغم من أن عدد حالات الإجهاض التى تجرى فى فرنسا كل عام مرتفع بشكل ملحوظ، فقد بلغ عدد ما أجرى منها سنة 1933م نصف مليون حالة، ارتفعت سنة 1938م إلى مليون حالة، ولكنها انخفضت سنة 1941م إلى 800 ألف حالة، وقد لوحظ أن عدد حالات الإجهاض يكاد يعادل المواليد.

وفى كندا اشتدت نفس الدعوة بعد أن سجلت المستشفيات والعيادات فى عام 1973م 40 ألف حالة إجهاض ارتفعت عام 1974م إلى 60 ألف حالة.

وتشتد أهمية دراسة القيم الاجتماعية فى الأحوال التى تتشابه فيها الظاهرة الإجرامية مع مثيلتها فى مجتمع آخر فيتعين التعرف على القيم السائدة فى كل مجتمع لمعرفة طبيعة العلاقة بينها وبين تلك الظاهرة، وهل هى علاقة إيجابية أم سلبية. مثل ذلك ظاهرة الشذوذ الجنسى التى توجد فى مجتمع متقدم كالمجتمع الإنجليزى وكثير من المجتمعات الأوروبية، وتوجد كذلك فى المجتمعات البدائية المتخلفة بالرغم من الاختلاف الواضح بين النوعين من المجتمعات وبالذات فيما يتعلق بوضع المرأة، وعلاقتها بالرجل، لذلك يتعذر التعرف على العوامل الكامنة وراء الظاهرة بدون دراسة القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمعين.

ومما لا شك فيه أن تجريم هذه الظاهرة فى مجتمع وإباحتها فى مجتمع آخر كالمجتمع الإنجليزى، يترتب عليه تفاوت ملموس فى معدل الجريمة فى كل مجتمع منهما.

ومع ذلك فإن إجرام المرأة يظل، حتى بعد مراعاة هذه الأمور أقل كثيرًا من إجرام الرجل فى كل المجتمعات لا لشىء إلا لأن ما يعول عليه فى تحديد نسبة جرائم الإناث إلى نسبة جرائم الذكور هو الإحصاءات الرسمية، مع كل ما تحتمله من مآخذ ويوجه إليها من نقد لا يعوزه الدليل ولا يفتقر إلى السند. فبالرغم من كل ما تردد عن قصور الإحصاءات الجنائية عن إعطاء دلالات محددة نظرًا للأهمية



القليلة للتحليلات التى تستند إلى وجود اختلافات فى نسب الجريمة، حيث إن هذه الاختلافات ليست سوى مجرد فروق فى إجراءات تسجيل الجرائم، أكثر منها اختلافات حقيقة تتعلق بالجرائم ذاتها، إلا أن دراسة العلاقة بين معدلات الجريمة والاختلاف فى التنظيم الاجتماعى من ناحية والاختلافات فى الثقافة والحضارة من ناحية أخرى؛ وإجراء عملية مقارنة للمجتمعات والجماعات ذات المعدلات المختلفة فى الجريمة من حيث بعض السمات الاجتماعية العديدة لا يزال له قيمته، وخاصة من حيث التباين فى الحراك الاجتماعى والصراع الثقافى الحضارى والمنافسة والطبقات الاجتماعية وتركيب السكان وكثافتهم وتوزيع ثرواتهم والدخل والعمالة والمذاهب الاقتصادية والسياسية والدينية [1].

ثالثا: النوعية الخاصة لجرائم النساء

إن نوعية الجرائم التى يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء هى تلك الجرائم المتميزة التى تختص بها المرأة، أو هى ذلك النوع من الجرائم الذى يزداد ارتكابه من قبل النساء أو هى بمعنى آخر "جرائمهن الرئيسية". كما يمكن أيضًا أن نطلق عليها جرائمهن الشائعة أو "جرائمهن الغالبة" [2].

وتتفق ملاحظات معظم المتخصصين على أن النساء المجرمات يستخدمن الخداع والمكر فى ارتكاب الجرائم أكثر مما يستخدمه الرجال [3].

فيرى "بيرس سميث" أنه على الرغم من أن النساء يلعبن دورًا ثانويًا فى جرائم النصب والاحتيال، مقارنة بالدور الرئيسى الذى يلعبه الرجال إلا أنهن

---

(1) انظر أحمد المجدوب، المصدر السابق، ص 25 : 33.

(2) انظر:

Barnes, A.E. and Tecters, N.K., New Horizons in Creiminology N.Y. Printice-Hall Inc., 1944 P. 572.

(3) انظر بولاك، المصدر السابق، ص 43.

يستخدمن الدهاء والحيلة ويؤدين دورًا فى هذه الجرائم يتم فى صورتين، إحداهما إغراء الرجل واجتذابه إليهن حتى يجد نفسه منغمسًا معهن فى وضع مخل بالشرف، وتبلغ الخطة ذروتها حين يباغت المرأة شريكها ويراه متلبسًا معها، وهو قد ينتحل صفة زوجها أو أخيها، ويهدده بالانتقام منه أو التشهير به، فيجد الضحية نفسه مضطرًا إلى الرضوخ لكل طلباته وهى لا تخرج عادة عن تعويض مالى كبير يتناسب مع ثرائه وغناه.

أما الصورة الثانية فهى التى تقوم فيها المرأة بتمثيل دور الزوجة المهذبة، أو الأخت الرقيقة اللطيفة التى تقتصر مهمتها على إضفاء جو من الثقة على الموقف الذى يتم فيه الاحتيال على المجنى عليه، بحيث يبدو له كما لو كان صحيحًا واختفاء مسحة من الاحترام على الواقعة الملفقة التى اختلقها شريكهن [1].

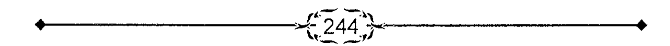
ويرى كثير من المتخصصين، والمتخصصات فى علم الإجرام، أن النساء المجرمات يظهرن خداعًا أكثر مما يظهر الرجال المجرمون والسبب وراء هذا القدر العظيم من المخادعة يمكن أن نجده فى الأخلاق، والخصائص الجنسية، الذى يمليه خفاء سلوك النساء والاختلافات الجسمية الطبيعية والنفسية بين الرجل والمرأة.

وهناك بعض المهتمين بالظاهرة الإجرامية وعلاقتها بالمرأة، ممن يذهبون إلى أن القتل بالسم هو الأسلوب الرئيسى للقتل الذى تستخدمه النساء، وأن الشكل الظاهر للتسميم هو استخدام الزرنيخ يليه السيانيد ثم بكلوريد الزئبق. وباعتبارها مشترية وربة بيت فإن المرأة يمكنها أن تشترى المبيدات الحشرية وسم الفئران، وأثناء قيامها بإعداد الطعام أو بالتمريض يسهل عليها أن تقدم السم.

إن جرائم القتل التى ترتكبها النساء، يمكن أن تدرج فى عدّاد الجرائم الخفية، وهو ما يتفق مع الطبيعة المقنعة لجرائمهن كما ذكرنا من قبل.

وفى الماضى القريب كان عدد من الأطفال الصغار الذين يوضعون تحت

(1) Smith, Percy., Plutocrates of Crime, Fredrick Maller Limited London.



رعاية النساء يتعرضون للقتل نتيجة للإهمال الإجرامى، والتجويع دون أن يكون اكتشاف ذلك ممكنًا.

وهناك عدد آخر من الأطفال الذين ماتوا بطريقة غامضة وهم فى رعاية النساء اللاتى يطلق عليهن وصف مربيات الأطفال، أو النساء اللاتى أنجبن دون زواج وكان هذا يحدث قبل أن يتخذ المجتمع الحديث إجراءات ضد مثل هذه الأفعال.

ويعد قتل المواليد نوعًا آخر من إجرام النساء ولكن يبدو مع الزيادة المطردة فى أساليب تنظيم الأسرة، أن هذا النوع من جرائم النساء فى طريقه إلى الاختفاء من المجتمعات الحديثة.

وقد كان قتل المواليد، من الناحية العملية هو الطريقة الوحيدة التى تلجأ إليها الفتيات غير المتزوجات والنساء لإخفاء تورطهن وتجنبًا لنبذ المجتمع لهن.

ومن جرائم الاعتداء الخطيرة نوع خاص ترتكبه المرأة، وهو إلقاؤها ماء النار على وجه الضحية وهو فى كل الأحوال المحب الخائن وقد لاحظ "بولاك" أن هذه الجريمة بالذات ترتفع نسبة غير المكتشف منها.

كذلك تلجأ المرأة إلى اختلاق اعتداءات زائفة ذات طبيعة جنسية فتدعى أنها اختطفت أو تشكو من أنها كانت قد هوجمت فى حين أنها كانت متفاهمة وراضية بالاعتداء عليها.

وعلى العكس من الفكرة الشائعة عن الاغتصاب وما يقترن به من قسوة أو عنف تضطر الأنثى معه إلى الاستسلام لمن يغتصبها، تبين أن نسبة ضئيلة للغاية من جرائم الاغتصاب التى قدمت للقضاء فقد كان للمجنى عليهن فيها دور فيما حدث، كأن تكذب البنت بشأن عمرها الحقيقى بينما هى لا تزال قاصرًا وذلك حتى تحول دون تردد الرجل فى ممارسة الجنس معها، وفى نسبة كبيرة من الحالات كانت نسب المجنى عليهن هن اللاتى أوقعن بالرجال فى العلاقة الجنسية، وفى غير حالات أخرى تبين أن الأنثى هى التى أغرت الرجل، فبعض

القضايا اتضح أن الأنثى لجأت إلى اتهام الرجل باغتصابها بعد أن أعرض عنها أو هجرها.

وقد كشف "سذرلاند" (Sutherland) التناقضات العديدة بين الرقم الخاص بمن قبض عليهم بتهمة ارتكاب جرائم الاغتصاب بالإكراه وهو رقم كبير، والرقم الخاص بمن حكم عليهم بالفعل لارتكابهم هذه الجريمة فى ولاية نيويورك وهو رقم صغير. فقد تبيّن أن 18٪ من العدد الإجمالى لمن اتهموا بارتكاب جرائم الاغتصاب خلال الفترة من 1930م إلى 1939م [1]. فى ولاية نيويورك هم الذين حكم عليهم بالفعل ..

وهناك جرائم جنسية ترتكبها الإناث البالغات ويكون المجنى عليهم فيها من الفتية الصغار الذين لا يبلغون بطبيعة الحال عن هذه الأفعال وإنما يستمرئونها، فى حين أنه إذا ارتكب هذه الأفعال رجل مع صبى فإنه يبادر إلى الإبلاغ عنها مما يجعل نسبة كبيرة من هذه الجرائم معلومة.

وهناك أفعال جنسية أخرى يمكن أن تمارسها الإناث مستترات خلف صور من السلوك العادى، من ذلك أفعال العناق والمعابثة الجنسية المستترة التى يكون طرفها الآخر صبى صغير أو فتى فى مستهل مرحلة البلوغ.

وفيما يتعلق بجرائم السطو والسرقة، فإنه على الرغم من اعتبارها جرائم ذكرية، لكن الواقع الذى كشفت عنه بعض القضايا هو أن النساء يتدخلن أحيانًا فى ارتكابها سواء بالتحريض عليها أو بالمساندة فى ارتكابها، كأن تقدم المعلومات الضرورية عن المجنى عليه أو عن المكان الذى سترتكب فيه الجريمة أو أن تقوم بالمراقبة أثناء التنفيذ أو أن تضلل رجال الشرطة حتى لا يتمكنوا من القبض على

(1) انظر:

Sutherland and Cressey, Principles of Crimonology, Sixth Edition, The times of India Press, Bombay, 1968.



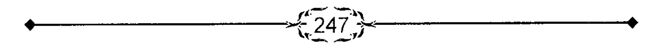
الجناة، ومهما يكن فإن الأدوار الاجتماعية العديدة للمرأة تقدم لها فرصًا غير عادية للسرقة وتمنحها حصانة كبيرة ضد القبض والمحاكمة فالنساء النشالات يستفدن من قيمة ثابتة لا تزال باقية هى أنهن إناث.

والبغى كثيرًا ما تكون سارقة، ولكن لكونها داخلة فى علاقة مع ضحاياها باعتبارها بغى فإنهم يمتنعون عن التبليغ عنها، وأحيانًا ما تكون البغى شريكة للص، عندئذ فإنها تستخدم البغاء لمجرد الخداع والإيقاع بضحيتها.

ومن الملاحظ أن عدد جرائم السرقة من المتاجر الكبرى قد زاد مع زيادة عدد هذا النوع من المتاجر، والتوسع فى طريقة حصول المشترين على السلع بأنفسهم، حتى انغمس فى علمية السرقة من المتاجر الكبرى النساء المحترفات والسارقات المحترفات والمصابات بجنون السرقة، ولعل سرقة النساء من المتاجر تعد الدليل الواضح على مدى افتقار الإحصاءات الجنائية إلى الدقة، وعدم تعبيرها عن الواقع، فمن المعروف أن آلاف النساء يرتكبن جرائم سرقة من المحلات الكبرى كل عام، ولكن القليل منها هو الذى يكشف عنه وبعضها يتم التصالح بشأنه إذا انكشف أمره، والبعض الثالث وهو قليل جدًا يصل إلى علم الشرطة.

كذلك فإنه من الأمور المعروفة جيدًا أن الخادمات يرتكبن سرقات بأعداد كبيرة سواء من مخدومهن أو من الغير، وقد فسّر "لمبروزو" ذلك بأن الدور الذى تقوم به الخادمة يعرضها لإغراء شديد فترتكب السرقة، ولكن نظرًا لأن معظم السرقات التى يرتكبها الخدم تقع على أشياء قليلة القيمة كالمأكولات والملابس فإنها لا تبلغ إلى الشرطة بسبب تسامح المخدومين فيها.

أما جرائم النساء فى مجال الابتزاز، فمعظمها لا تظهر فى الإحصاءات، ومن أقدم الخدع فى هذا المجال "لعبة الزوج" التى يجد الضحية نفسه فيها فى موقف مخل بالشرف يفاجأ فيه بالزوج المزعوم للمرأة التى معه، والذى يتهمه بالاعتداء على شرفه. وهناك أيضًا صور عديدة أخرى للخداع والغش ترتكبها النساء غالبًا، مثل قيام الخادمات بمضاعفة الثمن الذى اشترين به طلبات مخدومهن، واحتراف



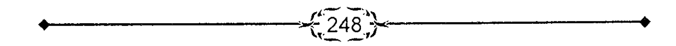
النساء للدجل والشعوذة والتنبؤ بالغيب ومعرفة المستقبل، وذلك من أجل الحصول على المال من السذج، وحسنى النية من الناس، كذلك قد تغرى المرأة رجلاً ليقدم لها مالاً وخدمة ثم تهرب منه، كما أنها بأفعال مثل الغواية، غالبًا ما تشترك المرأة فى عمليات النصب التى يرتكبها الرجال.

ويرى فريق من المتخصصين فى علم الإجرام أن الإجهاض هو أكثر الجرائم التى ترتكبها الإناث من حيث عدم الظهور فى الإحصاءات ومن حيث الوقوع. والتقديرات بالنسبة لهذا النوع من الجرائم تجاوزت المائتى ألف جريمة إجهاض سنويًا فى الولايات المتحدة، والموقف أسوأ من ذلك فى فرنسا مما يجعل معدل الجرائم التى ترتكبها الإناث، حين نضيف إليه ما يقع من جرائم الإجهاض وحدها، شديد الانخفاض بدرجة ملحوظة كما تبين لـ"بولاك" من الإحصاءات الخاصة بولاية نيويورك.

فإذا ما صححنا معدل جرائم النساء أكثر من ذلك بإضافة جرائم السرقة من المتاجر التى ترتكبها النساء ولا تكتشف، فإن معدل إجرام الذكور يجب أن ينخفض حتى لو أخذنا فى الحسبان المشكلة العامة بعدم الكشف عن مثل جرائم ذوى الياقات البيضاء، التى ترتفع نسبة ما لا يبلغ منها إلى السلطات فإن "بولاك" يؤكد أن انخفاض جرائم النساء ليس سوى أسطورة.

وقد بحث "بولاك" مسألة وجود نوعية معينة، أو أنماط شبه ثابتة لجرائم النساء، فتبين له أن جرائم السناء تقع غالبًا فى مخالفة الأخلاق الجنسية، أما فى نطاق الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال، فإن أنماط الإجرام الأنثوى ليس واضحًا بصورة كافية.

ويوجه "بولاك" الاهتمام إلى حقيقة أن النساء يكن على علاقة بضحاياهن فى هذا النوع من الجرائم مثل الأبناء والأزواج والعشاق مما يحول دون الكشف عن جرائمهن من هذا النوع.



أما عند دراسة البيانات المتاحة عن الحالة الزواجية للذكور والإناث "للمجرمين المسجونين" فقد ظهر أن نسبة الإناث المتزوجات أكبر من نسبة الإناث غير المتزوجات وهو وضع مخالف لما هو عليه وضع الذكور الذين تبين أن نسبة كبيرة منهم ليسوا متزوجين.

وبالنظر إلى العوامل البيولوجية ودورها في الجريمة تبين بولاك أن القوة البدنية لم يعد لها أهمية فيما يتعلق بارتكاب النساء للجرائم التي يرتكبها الرجال، فقد ظهر بطلان تلك النظرية التي كانت تزعم أن الضعف البدني للنساء يؤدي إلى ارتكابهن جرائم معينة ويحولهن عن جرائم أخرى.

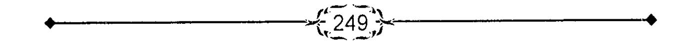
وقد ركّز بعض الدارسين على النضج الجسماني المبكر للبنات عند تفسير جرائمهن الجنسية، ويعارض "بولاك" ما قيل أن حدة الدافع الجنسي لدى الذكور عما هو لدى البنات يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم الجنسية التي يرتكبونها، ويرى أن العكس هو الصحيح، لأن النضج المبكر للبنات بما يصاحبه من حدة الدافع الجنسي لديهن هو الذي يسبب هذا الاختلاف في نسبة الجناح بين الذكور والإناث فقد تبين أن التهيج الحسي يبدأ عند الأنثى قبل البلوغ ويمضي في النمو بإطراد خلال فترة المراهقة ولبضع سنوات بعدها، ولكن بلوغ ذروة اللذة لا يبلغ أقصى نموه إلا في حوالي الخامسة والعشرين [1].

ويعد من الخطأ الربط بين التهيج الحسي وبلوغ ذروة اللذة للحكم بقابلية الأنثى للدخول في علاقة جنسية من نوع ما؛ لأن مثل هذا الربط من شأنه أن يؤدي إلى القول بأن الأنثى لا تمارس أي علاقة جنسية قبل بلوغ تلك السن. وفي هذا خطأ كبير لأنه قد تبيّن مما كشف عنه بحث "كنزي" (Kinsey) أن نسبة كبيرة من الإناث مارسن علاقة جنسية من نوع ما وهن دون سن البلوغ ثم بعد أن بلغنها [2].

(1) انظر بولاك، المصدر السابق، ص 45.

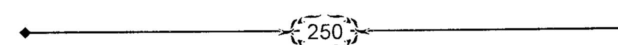
(2) انظر:

Kinsey, Alfred and Pomeroy The Sexual Behavior of the Human female Philadelphia and London W.B. Saunders Co., 1953.



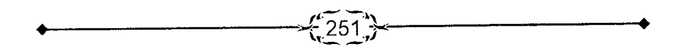
كذلك لاحظ "بولاك" أنه يمكن أن تكون هناك علاقة بين ارتكاب الإناث للجرائم وبلوغهن مرحلة النضج أو البلوغ أو ظهور أعراض انقطاع الطمث، ولكنها علاقة ضعيفة لا يمكن الاستدلال منها على أهمية تلك الظروف التى تمر بها الأنثى فى دفعها إلى الانحراف.

ولقد تبيّن من دراسة أجرتها الدكتورة "شيرلى بيرت كلارك" على عينة من الأولاد والبنات الجانحين الذين لم يبلغ عنهم استخدمت فيها منهج الإقرار الذاتى، إن نسبة جناح البنات تقترب من نسبة جناح الأولاد وهو وضع مخالف لما تكشف عنه الإحصاءات الرسمية.



المراجع

1- سامية حسن الساعاتي، جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1406هـ، 1986م.



الفصل الحادى عشر

وقاية المرأة من العنف، وحقوق الإنسان
المسئوليات والتحديات (*)

★★ تمهيد :

لما كانت حقوق الإنسان هى المقابلة لاحتياجاته، فإن الدعوة لحقوق الإنسان تعد جزءًا لا يتجزأ من الصحة النفسية، وعلم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، حتى أنه يمكن القول أن حقوق الإنسان هى المنظر للممارسين والمشتغلين بالمهنة الثلاثة المذكورة آنفًا، حيث يعملون، خلال سعيهم إلى تلبية احتياجات الناس، على تعزيز حقوقهم الفردية والجماعية، وذلك بإحداث تغيرات اجتماعية فى المجتمع بصفة عامة: فضلاً عن تغييرات فى أشكال تنميته المختلفة.

فقيمة الحياة مثلاً .. هى الشرط الأساسى لتبرير جميع الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان. والحرية هى أثمن القيم الإنسانية بعد الحياة .. وأوثقها صلة بكرامة الإنسان، والمساواة وعدم التمييز هى حجر الزاوية بالنسبة لمبدأ العدالة. والعدالة تتضمن ضمن ما تتضمنه إشباع حاجات الإنسان الأساسية، واقتسام الموارد المادية على أساس المساواة. والتضامن قيمة لا تعنى فقط تفهم معاناة البشر .. وآلامهم .. والتواصل معهم .. بل يشمل أيضًا التوحد مع المتألمين واتخاذ موقف مؤيد لقضيتهم.

(*) بحث للمؤلفة قدم إلى المؤتمر السنوى الثانى للصحة النفسية والوقاية - العنف - وقاية المرأة والطفل من العنف - القاهرة 1998.

وهناك صكوك دولية تضمنت وصفًا للظروف التى صدرت فيها وأهدافها .. وأهم الحقوق التى كفلتها وأهمها:

- الصكوك التى تنص على الحماية العامة مثل ميثاق الأمم المتحدة .. والإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

- الصكوك التى توفر حماية خاصة مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل .. وتعنى هذه الصكوك بضمان حق ما يمكن وصفه بالفئات المستضعفة مثل المرأة، والأطفال، والأقليات، والعمال المهاجرين وأسرهم .. وهى الفئات التى تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر من قبل الأخصائى النفسى، والاجتماعى، وأخصائى الخدمة الاجتماعية .. نظرًا لزيادة حجم الضغوط التى تتعرض لها هذه الفئات مقارنة بحجم الضغوط التى تتعرض لها باقى فئات المجتمع .. وعجزها عن مواجهة هذه الضغوط بمفردها دون مساعدة وتضامن الآخرين.

وهناك تداخل بين تلبية احتياجات الناس .. والدفاع عن حقوقهم .. ويظهر هذا بوضوح فى حالة مواجهة الفقر، فالأخصائى النفسى، والأخصائى الاجتماعى، وأخصائى الخدمة الاجتماعية ... عندما يحاولون مساعدة الفقراء فى التغلب على ما يعانون من مشكلات .. فإنهم يعملون فى الوقت نفسه .. على الدفاع عن حق الفقراء فى التمتع بحياة كريمة وآمنة .. وحقهم فى العمل .. وفى الحصول على خدمات صحية .. وحقهم فى التعليم .. والحياة فى بيئة نظيفة.

ويظهر هذا التداخل أيضًا فى قضايا العنف ضد المرأة لا سيما العنف البدنى مثل الضرب، والتشويه الجسدى (الختان) .. فإن التدخل هنا من قبل المتخصصين (طب نفس - اجتماع - خدمة اجتماعية) للتوعية والوقاية .. وإعلام الوالدين مثلاً بخطر عملية الختان .. إنما يعد حفاظًا على حق الفتاة فى حماية سلامة جسدها .. وهو حق تقرره المواثيق الدولية .. وأصعب الأمور فى هذا الصدد .. هو اتخاذ

القرارات والأولويات من قبل المتخصصين التى عادة ما تكون مصحوبة بصدام بين القيم .. مما يصعب معه اتخاذ قرار دون قدر كبير من التفكير والفهم لأبعاد المشكلة.

العنف ضد المرأة : أرقام وإحصائيات :

(1) أسفر بحث "المرآة الجديدة" الذى قدم لمؤتمر بكين عن الأرقام الآتية:

(66٪) من نساء عينة البحث تعرضهن للإهانة فى أماكن عملهن. وقد اتخذت الإهانة فى (70٪) من هذه الحالات الطابع الجنسى، و(30٪) من الحالات التحرش بالكلام الجنسى، والتحرش باللمس (17٪)، والغزل المباشر (20٪).

وقد أظهر البحث أيضًا أن ما تعتبره النساء عنفًا موجهًا من أزواجهن يتبلور فى ما يلى:

المنع من الاختلاف (88٪).

المنع من السفر (69٪).

المنع من الخروج (82٪).

المعاشرة الجنسية بالإكراه (93٪) [1].

(2) اعترف الإعلام المصرى بالعنف الذى يمارس ضد المرأة المصرية .. فقد نشرت جريدة الأهرام الرسمية فى عددها الصادر يوم 1997/2/7 بعض الأرقام مستقاة من بحث أجراه المجلس القومى للسكان .N.P.C .

وقد ظهر من البحث أن (35٪) من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن على الأقل مرة واحدة منذ زواجهن .. وأن الحمل لا يحمى المرأة من هذا العنف .. وأن (69.9٪) من الزوجات يتعرضن للضرب فى حالة رفضهن لمعاشرة الزوج .. وأن (69.1٪) يتم ضربهن فى حالة الرد عليهن بلهجة لم تعجبه. وقد اعتمد هذا البحث على سبعة آلاف زوجة فى الريف والحضر .. وتبين من البحث أيضًا أن المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية [2].

(3) وقد شهد عام 1996 منحنى جديدًا فى العنف الموجه ضد المرأة المصرية، وخصوصًا جرائم الاغتصاب التى احتلت رأس القائمة. وقد وصلت جرائم اغتصاب الفتيات الصغيرات إلى مستوى ينذر بالخطورة لما تضمنته من مظاهر جديدة .. كان منها اشتراك أكثر من رجل فى اغتصاب طفلة واحدة، واغتصاب التلميذات بواسطة مدرسيهن .. وأخيرًا حرق وتمزيق الضحايا لإخفاء هذه الجرائم.

ويصف علماء النفس الاغتصاب على أنه أبشع أشكال العنف .. نظرًا للتأثيرات النفسية الضارة التى يلحقها بالأفراد والمجتمعات [3].

أما عدد ضحايا جريمة الختان خلال عام 1996 بالرغم من قرار وزير الصحة بتحريم إجراء عمليات الختان فى المستشفيات التابعة للوزارة حيث كان ضمن الضحايا (14 ضحية) وردت عنهن معلومات بالصحف خلال ذات العام، وكان من بين هذه الحالات (خمسة حالات وفاة نتيجة جريمة الختان) وتنوّعت النتائج فى الحالات الأخرى .. ما بين النزيف الحاد .. والاكتئاب ... والصدمة العصبية .. والعاهة المستديمة .. وقد كان أصغر سن للفتيات المختنات (9 سنوات) وكانت أكبرهن (15 عامًا) إلا أن هذا العام لم يمض إلا وكانت هناك عديد من الخطوات التى أنجزت فى اتجاه إنهاء هذا العنف .. كان أهمها نجاح الحملة ضد جريمة الختان والتى أسفرت عن قرار وزير الصحة بمنع إجراء عمليات الختان فى المستشفيات.

وقد كان صدور بيان العنف، وتشكيل المحكمة المناهضة للتمييز والعنف ضد المرأة خطوة إيجابية فى هذا الاتجاه .. الذى نشط فيه الكثيرون خلال سنوات .. من أجل إنهاء أشكال العنف والتمييز الذى تتعرض له المرأة [4].

وقاية المرأة من العنف: المسئوليات والتحديات

إن العالم فى الحقيقة يعيش فى مرحلة متوترة من تاريخ البشرية .. ولعلنا

نلاحظ أن نبرة العنف العالمى أصبحت عالية جدًا .. ومتصاعدة جدًا .. وهناك ما يحدث فى البلقان على سبيل المثال .. الجرائم الجماعية .. والمذابح اللاإنسانية التى تحدث كل يوم فى أكثر من مكان فى العالم .. واتسم العنف ضد النساء .. وبخاصة الاغتصاب بأنه وصمة عار جديدة فى الحروب الأخيرة. فقد استهدفت الصراعات .. فى البوسنة والهرسك ورواندا الفتيات والنساء حيث تعرضن للاغتصاب والسجن والتعذيب والإعدام.

وليس ما ذكرناه آنفًا .. تبريرًا لما يحدث فى مصر .. وإنما لوضع الأمور فى سياقها الأكبر .. والمعقد، وقد يسجل التاريخ أن الفترة منذ 1992، ربما تكون أسوأ فترة عنف فى تاريخ مصر كله .. إن سلة العنف بدأت تمتلئ .. وطوال الوقت يلقى فيها بثمرات معطوبة فما هو المخرج من هذا كله؟!.

(1) لابد من أجل وقاية المرأة من العنف أن تتعاظم مشاركة المرأة فى الحياة العامة .. بقوة الدستور والقانون .. وأن يدخل فى ذلك التفكير الجاد فى تعديل الدستور بما يضمن تمثيلاً عادلاً للمرأة فى كل المجالس الشعبية والمنتخبة.

(2) فك الحصار عن القوانين المقيدة لتكوين الجمعيات والتنظيمات النسائية الأهلية .. فهذه وحدها هى القادرة ليس فقط على حماية منجزات المرأة، وإنما أيضًا تنمية هذه المنجزات.

(3) تنقية برامج التعليم والإعلام من القيم المناهضة للمرأة.

(4) تعظيم حرية الاختيار للمرأة، فلابد أن يكل لها هامش واسع من حرية الاختيار سواء فى التعليم، أو العمل، أو المشاركة الحكومية والأهلية، أو فى الصحة الإنجابية، أو تنظيم الأسرة .. فهذه الحرية إلى جانب حرية الحركة والتنظيم هى التى ستكفل تمكين المرأة وتقويتها (Women Empowerment) على المدى الآنى والمستقبلى [5].

(5) من أهم التحديات التى تواجه وقاية المرأة من العنف، وتهددها، الفرق بين ما

يقال وما يمارس .. هناك كلام جميل يُقال عن المرأة .. لكن ما يمارس يختلف ويناقض ما يقال، ولدينا آلاف الأمثلة على ذلك من القانون ومن الدين، ففى الدين على سبيل المثال نصوص رائعة التى تحض على معاملة المرأة معاملة حسنة، وكذلك فى القانون .. لكن التطبيق غير ذلك تمامًا .. فمن المهم إذن أن يتطابق القول والممارسة فى معاملة المرأة.

المـراجــــع

1- "**سالمة**"، نشرة غير دورية تصدرها مجموعة مناهضة العنف ضد المرأة، العدد الأول، فبراير 1997.

2- **National** Population Council, Demographic and Health Survey "EGYPT" 1995, Macro International Corporation 1996. PP: 206 -216.

3- هيئة اليونسيف، استخدام العنف الجنسى كأحد أسلحة الحروب، تقرير وضع الأطفال فى العالم 1996.

4- "**سالمة**"، المصدر السابق.

5- المرأة المصرية والحياة العامة، دار الأمين للنشر والتوزيع 1997، الجزء الأول، ص 31.

الفصل الثانى عشر

المرأة والتنمية والإعلام
بين الموروث الثقافى، والواقع المصرى والعربى (*)

★★ تمهيـد :

إن العدالة الإنسانية تقتضي سياسة إنسانية تؤمن بحق كل إنسان في المجتمع في أن يشعر بقيمته وفعاليته وتحققه.

وجوهر التنمية من منظورها الإنسانى، هو توجيه الجهد الإنسانى، بأعلى درجات الكفاءة، نحو التعامل مع عناصر الثروة المختلفة، على النحو الذى يولد قيمة مضافة، يتحقق بها نمو المجتمع.

وقضية القضايا فى برامج التنمية، هى خلق الحوافز لدى أفراد المجتمع ليشاركوا بالجهد المنظم فى تنفيذ خطط التنمية وبرامجها، وتأهيلهم لهذه المشاركة بكل الطرق الممكنة.

وفى هذا السياق فإن المجتمع الذى تعطل فيه طاقات جانب كبير من أفراده، عن أن توظف لتحقيق برامج التنمية هو مجتمع متخلف، يحتاج فى غير إبطاء، إلى إنقاذه من تلك الدائرة الخبيثة Vicious Circle التى تتمثل فى زيادة عدد السكان،

(*) بحث للمؤلفة قدم إلى المؤتمر ... والطفل من العنف – القاهرة 1998.

مع استمرار هؤلاء السكان عبئًا على محاولات التنمية بسبب أن كلا منهم يستهلك أكثر ما ينتج .. ويمثل وجوده قيمة منقوصة لا قيمة مضافة إلى الثروة القومية.

أما المجتمع الذى ينجح فى توظيف طاقات أكبر عدد من أبنائه وفى رفع كفاءة هذا التوظيف، فإنه يكون خارج نطاق الأزمة، ويكون من حقه أن يتوقع معدلات متزايدة للنمو الاقتصادى، والاجتماعى، مع كل زيادة سكانية، لأن هذه الزيادة ستمثل، حينئذ، زيادة فى عدد من يقدمون قيمة مضافة للمجتمع.

ومن الثابت، تبعًا لنتائج البحوث والدراسات، أن المجتمع المصرى، والمجتمع العربى المعاصر، لا يزال عاجزًا عن توظيف طاقات العديد من أبنائه.

ومن أهم أسباب ذلك أن وضع المرأة فى الحياتين الاجتماعية والاقتصادية، ما يزال مشوبًا بالبلبلة، والاضطراب، وهما عاملات، قد أديا، فى آخر الأمر، إلى حرمان المجتمع من أداء المرأة لدورها فى تنميته، وتحقيق تقدمه[1].

ولما كان أهم الأسباب هذه البلبلة والاضطراب فى موقف المجتمع من المرأة ودورها فى التنمية، والإعلام هو تأثير الموروث الثقافى، فإن هذا البحث سوف يركز على أثر الموروثات الثقافية على دور المرأة فى التنمية بعامة، وفى الإعلام على وجه الخصوص كما أنه يفحص ميكانيزم تحجيم هذا الدور أو تفعيله فى الواقع المصرى العربى.

الموروث الثقافى:

يعرف "تايلور" (Tylor) الأنثروبولوجى الشهير الثقافة Culture بأنها ذلك الكل المركب المعقد الذى يشمل المعلومات والمعتقدات والفن، والأخلاق والعرف والتقاليد، والعادات وجميع القدرات الأخرى التى يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضوًا فى مجتمع [2].

ولا يزال هذا التعريف للثقافة هو أشهرها على الإطلاق، على الرغم من أن تعريفات الثقافة تتجاوز المائة تعريف.



وتنفرد التعريفات التاريخية للثقافة بأنها تجعل التراث الاجتماعى والتقاليد على وجه الخصوص فى بؤرة اهتمامها فيذهب "لنتون" (Linton) إلى أن الوراثة الاجتماعية هى الثقافة، فالثقافة كاصطلاح عام تعنى الوراثة الاجتماعية، أما "بارسونز" (Parsons) فيرى أن الثقافة تتكون من تلك النماذج المتصلة بالسلوك، وبمنتجات الفعل الإنسانى التى يمكن أن تورث بمعنى أن تنتقل من جيل إلى جيل بصرف النظر عن الجينات البيولوجية.

ويعزى الفضل إلى هذه التعريفات التاريخية فى أنها ألقت ضوءًا على حقيقة أن البشر لهم تراث اجتماعى إلى جانب التراث البيولوجى ، وهو تراث ينبع من عضويتهم فى جماعة لها تاريخها[3].

وسوف يركز هذا البحث على أهمية القيم، والعادات، والتقاليد والعرف، كموروثات ثقافية بالغة الأثر.

القيم :

يرى "برى" (Perry) أن القيم هى الاهتمام (Intreest) "أى اهتمام بأى شئ" فمن رأى "برى" أنه إذا كان أى شئ (أيا كان) موضوع اهتمام، فإنه حتمًا يكتسب قيمة.

أما "ثورنديك" (Thorndicke) فيرى أن القيم تفضيلات (Preferences)، وأن القيم الإيجابية منها والسلبية تكمن فى اللذة أو الألم، أو الارتياح أو عدم الارتياح الذى يشعر به الإنسان، كما تتوقف أيضًا على تفضيلاته للأشياء.

والواقع أن الإنسان على حد قول "كلاكون" (Kluckohn) "حيوان مقوم"، فهو دائمًا، وفى كل زمان ومكان، يقوم الأشياء، أو بعبارة أخرى يصدر أحكامًا عليها، فيرى أن هذا خير، وذاك شر، وهذا صواب، وذاك خطأ، وهذا نافع وذاك ضار، وهذا مرغوب فيه وذاك مرغوب عنه.

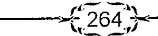
ولا شك فى أن هذا سلوك طبيعى، لأن الأشياء فتى هذه الدنيا ليست جميعها سواء ولكنها تتفاضل فلا يستوى جمال وقبح، ولا فضيلة ورذيلة، ولا طيبة وخبث، ولا علم وجهل وكذلك لابد أن يفضل الإنسان فى سلوكه شيئًا على آخر ولابد أن يحكم بأن هذا حسن وذاك أحسن، وهذا صواب وذاك أصوب، وهذا جميل وذاك أجمل ومادام الإنسان يفضل ويستحسن، ويرجح فهو يتجه نحو القيم، أو بالأحرى يهتدى بهدى القيم فى سلوكه[4].

ومادامت القيمة إنسانية شخصية تتوقف على الاعتقاد، فلابد إذن أن تكون "نسبية" (Relative) بمعنى أنها تختلف عند الشخص بالنسبة لحاجاته ورغباته وتربيته وظروفه، كما لابد أن تختلف أيضًا من شخص إلى شخص، ومن زمن إلى زمن، ومن مكان إلى مكان، ومن ثقافة إلى ثقافة، فمن يحب شخصًا أو شيئًا، ويميل إليه يرى له قيمة عنده، وبالعكس لا يرى قيمة لمن يكرهه أو مالاً يأبه به.

وعين الرضا عن كل عيب كليلة   كما أن عين السخط تبدى المساويا

ولما كانت القيم تقتضى الاختيار، ولما كان الاختيار يفضى إلى الإيثار، ويقوم الإيثار على الترجيح والتفضيل، كان لابد من وجود ما اصطلح العلماء على تسميته "سلم القيم" (The Value Scale) فالتفضيل ينتج عن وضع الأشياء فى مراتب ودرجات، بعضها فوق بعض، وبعضها أرفع من بعض ولذلك كان من خصائص القيم أنها تترتب فيما بينها ترتيبًا هرميًا، فتهيمن بعض القيم على غيرها، أو تخضع لها.

والفرد فى حياته يحاول أن يحقق كل رغباته التى يعتقد أن لها قيمًا عنده، ولكن طبيعة الحياة نفسها وطبيعة الظروف المحيطة به، تحول دون ذلك وكثيرًا ما يحدث تعارض بين القيم التى يدين بها، ولذلك نجد أنه يحاول أن يخضعها بعضها لبعض، فيخضع الأقل قبولاً عند الناس للأكثر قبولاً وفقًا لترتيب خاص به والملاحظ أن ترتيب قيم الأشخاص، والأشياء، والمعانى، لا يظل على حال واحدة ثابتة فى سلم قيم الشخص، بل يتغير تبعًا لتغير نظرته للحياة على العموم، وبالنسبة لنموه،



وتطوره، ووعيه، ونضجه الجسمى والعقلى والاجتماعى. فقيم الفرد وهو شيخ مسن، تختلف عن قيمه وهو كهل، عنها وهو شاب .. عنها وهو مراهق .. عنها وهو غلام .. عنها وهو فى سنوات الطفولة الباكرة(5).

تغيير القيم:

ويلاحظ أن أى تغيير فى "الاهتمام" أو فى الشئ" "موضوع الاهتمام"، ينتج عنه تغير فى القيمة ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نغير من قيم الشخص إذا غيرنا موضوعات اهتمامه (Objects of interest)، بل يمكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول إنه يمكننا أن نخلق فى الأفراد قيمًا جديدة لم تكن موجودة من قبل إذا أدخلنا فى حياتهم موضوعات يهتمون بها، أ إذا كونا عندهم اهتمامات جديدة وذلك بـا يبدأ الرواد الواعون والمثقفون فى المجتمع نقد الممارسات والقيم التى أصبح التمسك بها غير مجد، وغير ملائم لروح العصر، ويكون هذا النقد منصبًا على استهجان هذه الممارسات، وإبراز ما فيها من عيوب، وتبشيع مساوئها حتى يفتر الاهتمام بها بالتدريج، ثم يمحى كلية، فيعزف الناس عنها.

وإلى جانب هذا النقد المنصب على القيم والممارسات القديمة، يقوم هؤلاء الرواد والمثقفون، فى الوقت نفسه، بجذب الاهتمام إلى قيم وممارسات جديدة، تحل محل القديمة. ولكى يسهل تحويل الاهتمام من القديم إلى الجديد، لابد من تقديم الأدلة والبراهين بالوسائل المختلفة، على أن القيم والممارسات الجديدة أكثر ملائمة، واتفاقًا مع أوضاع المجتمع، لأنها أقدر فعلاً على تحقيق حياة أفضل، وتوفير منافع للناس تفوق الأساليب القديمة.

العادات الاجتماعية أو الطرق الشعبية: (Folkways):

العادة الاجتماعية، بصفة عامة، هى سلوك متكرر يكتسب اجتماعيًا، ويتعلم اجتماعيًا، ويمارس اجتماعيًا، ويتوارث اجتماعيًا(6).



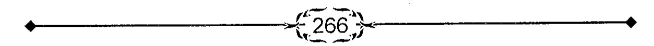
فالعادات الاجتماعية، ظاهرة اجتماعية، تمثل أسلوبًا اجتماعيًا بمعنى أنها لا يمكن أن تتكون وتمارس إلا بالحياة فى المجتمع والتعامل مع أفراده وجماعاته ومن أمثلة العادات الاجتماعية التى توضح الأسلوب الاجتماعى فى التصرف عادات التحية، وطرق إجراء المحادثة، وآداب المجاملة المختلفة، وطرق الخطبة والزواج وتربية الصغار، وطرق تناول الطعام، وإقامة الحفلات فى المناسبات المختلفة .. إلخ.

والعادات الاجتماعية بأوسع معانيها هى السلوك المتكرر الذى تفرضه الجماعة على الأفراد، وتتوقع منهم أن يسلكوه، وإلا يتعرضوا لاستياء الجماعة وسخطها وانتقامها وعلى ذلك يكون مفهوم العادات الاجتماعية مفهومًا عريضًا وواسعًا جدًا وشاملاً كل الشمول لكل ما هو مؤيد، ومقبول من طرق العمل، وأنماط السلوك التى تمارس اجتامعيًا، والتى تم تكوينها ليهتدى بعها الناس فى معيشتهم بعضهم مع بعض.

والإنسان كما يقول عنه "باجوت" (Bagehot) حيوان صانع عادات، فطبيعته كإنسان، تحتم عليه أن يقيم صرحًا من العادات والمعتقدات، وهو إذ يفعل ذلك إنما يرسى دعائم المجتمع، ووسيلته إلى ذلك، الشعور بالحاجة إلى الإشباع، والقوة الخفية وراء المحاكاة(7).

وتلك العبارة أن دلت على شئ، فإنما تدل على أنه لا يمكن تصور قيام أى مجتمع منظم دون عادات اجتماعية، فهى الأصول الأولى التى استمدت منها النظم والقوانين مادتها، كما أنها القوى الموجهة لأعمال الأفراد وحياتهم.

وأن دور العادات الاجتماعية فى الضبط والتنظيم لا يقل شأنًا وأثرًا، عن دور القوانين الوضعية. فإذا اعتبرنا القوانين سلطة المجتمع المكتوبة والموضوعة، فإننا نعتبر العادات سلطته غير المكتوبة ودستوره المحفوظ فى الصدور، ذلك الدستور الذى يوجه أفعال الناس ويسيطر عليها فى جميع العصور، وفى كل مراحل الثقافة المختلفة، وفى كل زمن ووقت، طوال اليوم من الصباح إلى المساء وطوال العمر من



الطفولة والشباب إلى الكهولة والشيخوخة فهى تغمر الإنسان، وتحيط به فى كل مناسبة وفلا كل معاملاته مع غيره فى المجتمع، والإنسان يخضع لها ويطيع أوامرها بشكل يفوق كثيرًا حد التصور لهذه الحقيقة.

فنحن نرتدى الملابس وفقًا للذوق العام المألوف فى مجتمعنا، كما أننا نختار أنواع الطعام المناسبة لكل وجبة من وجبات اليوم على حسب ما تقرره عاداتنا، ثم نعده ونهيئه، ونقدمه للأكل، بل نأكله أيضًا بطرق تقليدية معينة تمليها علينا ثقافتنا وأوضاعنا الخاصة بنا.

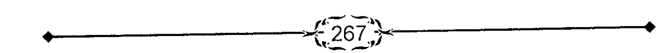
وإلى جانب ذلك فإننا نعمل أعمالنا اليومية، ونؤدى واجباتنا، ونقوم بمسئولياتنا المختلفة، متبعين فى ذلك الطرق السائدة فى مجتمعنا، بجميع صور التعامل، وأشكاله، ونحترم قوانين الشرف، والعمل، وعلاقة الرجل بالمرأة، وطرق تربية الأبناء وكذلك طرق الملبس، والمأكل، وواجبات السلام والتحية، والمسامرة، وأصول التعارف، والتزاور .... إلخ.

أقسام العادات الاجتماعية ، ودرجات إلزامها:

والعادات الاجتماعية تشتمل على أقسام كثيرة، وتتفرع إلى فروع متعددة، إذ تتضمن كل ما تواضع عليه الناس من عادات اتفاقية، وعرف ومحرمات، وسنن، وتقاليد. وآداب لياقة، وشعائر، وطقوس، ومراسم وممارسات، و"موضات"، وبدع ، و"تقاليع"، أو نزوات.

وكل هذه الفروع التى تتفرع إليها العادات الاجتماعية تتشابه إلى حد كبير لأنها تتفرع من أصل واحد، ولكنها تختلف بعضها عن بعض مثلها فى ذلك كمثل قطع النقود التى تختلف وتتنوع فى الحجم، والوزن، والقيمة، لكنها تتشابه فى أنها كلها من معدن واحد، وأنها أساس للتعامل.

وفروع العادات الاجتماعية السابقة الذكر تختلف بعضها عن بعض من



حيث درجة الإلزام، ومدى السيادة، أو الشيوع والانتشار، وكذلك من حيث الدوام والبقاء، ومن حيث الجزاءات التى تسندها.

فعادة ختان الأنثى على سبيل المثال، عادة اختيارية أو تفضيلية (Optional) أما العادات الملزمة، القديمة والعريقة فى القدم، فهى العرف، والمحرمات وهناك عادات ملزمة مستحدثة، "كالموضات"، وبخاصة لفئات معينة من الناس.

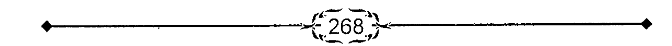
فاحترام المرأة للرجل، وخضوعها له من العادات الاجتماعية الشائعة والمنتشرة، والسائدة، كما أن العادات المتعلقة بالزواج وتربية الأطفال، هى من العادات الأصيلة الراسخة العريقة، التى تدوم أجيالاً طويلة يتوارثها الخلف عن السلف.

أما من حيث الجزاءات التى تساند العادات الاجتماعية المختلفة فهى جزاءات اجتماعية تتمثل فى التحقير الاجتماعى بمختلف أساليبه ودرجاته، كالامتعاض، والاستهجان، والاستخفاف، والسخرية، واللوم، والعدوان. الأمر الذى يفقد الفرد، مكانته الاجتماعية، يسلبه احترامه، وتقديره.

الاتصال بنواح أسطورية وخرافية:

ومن مميزات العادات الاجتماعية أو الطرق الشعبية (Folkways) فى جميع الثقافات بصفة عامة، وبصفة خاصة أيضًا فى المجتمعات المتخلفة، والثقافات المنعزلة، والقطاعات التى تنتشر فيها الأمية، أنها تتصل بنواح أسطورية وعناصر سحرية وخرافية، كالاعتقاد فى أن أرواح أجدادنا، وأسلافنا تغضب أشد الغضب إذا نحن حاولنا أن نغير أو نقطع عاداتهم التى ورثونا إياها وفى ذلك تقول العامة فى مصر "قطع العوايد فال" أى فأل سيئ ونذير شؤم محقق. كما يقولون "قطع الورايد ولا قطع العوايد".

فكثير من المصريين ولا سيما الريفيين لا يزالون يرفعون الأغطية عن الأوانى، ويفكون العقد المربوطة، ويفتحون النوافذ، لتسهيل عملية الولادة، كما أنهم



يستعينون لتسهيل هذه العملية، بمفتاح باب ضريح أحد الأولياء، ويضعونه على ظهر المرأة لتيسير الوضع المتعسر.

كما نذكر من العادات التى تنتشر فى مناسبة "سبوع" المولود استعمال الأحجبة والتمائم (للأم والطفل) وإشعال الشمع، وإطلاق البخور، ورش الملح، أو خليط من الملح وبعض الحبوب كالأرز، والعدس، والفول لطرد الأرواح الشريرة، أو إبطال السحر.

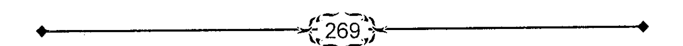
والمرأة التى تشعر مثلاً بالقلق لعدم النسل عمومًا، أو لعدم "خلف" الصبية بالذات، وتخشى على حياتها الزوجية من التصدع، قد تلجأ إلى السحر لتحقيق غايتها، وبخاصة إذا كانت تجهل الحقائق العلمية المتعلقة بالتناسل والحمل.

ومن أمثلة العادات المرتبطة بهذا الأمر، ممارسة النساء، "الوصفات البلدية"، وعمل الأحجبة والتعاويذ، والتمائم، وفك العمل المعمول ضدهن، إذ يتوهمن أن فى هذه الممارسات إنقاذا لهن من أخطار تهددهن.

ومن عادة بعض المصريين عمل "تحويطة" للعروسين، توفق بينهما وتحيطهما بسياج سحرى، يمنع عنهما الحسد والعين. ففى هذه العادة، يجتمع التأكيد على منع الخطر، الذى قد يتعرض له العروسان، من العين أو الحسد، مع ما تجلبه التحويطة من خير يتمثل فى التوفيق بينهما.

والواقع أن الخوف الشديد والتوجس المستمر تعد من أهم الأسباب التى تساعد فى شيوع العادات الخرافية، وبخاصة إذا اجتمع مع هذا الخوف الشديد، الجهل، والشعور بالعجز، عن العمل الإيجابى.

ومن أمثلة العادات التى تؤدى وظيفة تفسير الظواهر الغريبة العادة المنتشرة عندنا فى الريف وفى كثير من المناطق المتخلفة Slumms فى المدينة، وهى تفسير جفاف اللبن عند الأم الوالدة حديثًا "بالكبسة" و"الكبسة" فى نظر السذج وكثير من العوام تحدث من دخول إحدى السيدات (على الأم المرضع) ومعها أشياء معروفة



لمن يعتقدون فى "الكبسة" مثل الباذنجان أو اللحم، أو السمك، أو تكون متحلية بحلى من الذهب، أو الماس وكذلك تراعى أسرة (الوالدة المرضع) منتهى الدقة، والحذر فى تحريم دخول أى شخص، تكون معه مثل هذه الأشياء المسببة "للكبسة".

ونذكر من هذا النوع أيضًا، العادات المنتشرة فى كثير من بقاع مصر، والتى تفسر الأمراض أو بعض الحوادث المؤلمة، أو الإخفاق فى الحياة، أو فى بعض المشروعات والأمور، بأن الشخص قد أصابته عين، أو حسده حاسد، ولذلك يلجئون إلى عمل "عروسة" من الورق، تصور لهم الشخص الحاسد، ويثقبون موضع عينيها بالإبرة ثم يحرقونها فى النار مع مخلوط من الشبة والفسوخ، والملح، إبطالاً لأثر العين، ودرءًا للحسد.

وقد يتبع هذا الأجراء بإجراء آخر، يلزم الشخص المحسود، أن يلبس حجابًا فيه رأس هدهد محنطة، أو جزء من ذيل كلب، أو بعض أسنان ذئب، أو عقرب مجفف، أو حرباء مجففة أو بعض من قطع النقود الصغيرة مع قليل من الملح.

ومن العادات الخرافية التى تستهدف جلب السعادة والنفع من أمثلتها، عادة تقضى بأن تدخل العروس بيت الزوجية برجلها اليمنى قبل اليسرى، لكى تكون موفقة فى حياتها الزوجية، وعادة أخرى تقضى بأن يحمل العريس عروسه أول مرة تدخل فيها منزل الزوجية، حتى لا تتخطى عتبة المنزل لأنها لو فعلت ذلك لتعرضت حياتها للشقاق، وربما تطلق، وتعود إلى منزل والدها.

كذلك من العادات الشائعة فى مصر، والتى تستهدف جلب السعادة والنفع، وهى من العادات الخرافية، عادة قرص العروسة فى ركبتها ليلة زفافها، اعتقادًا بأن هذا الإجراء يعمل على إسراع زواج من تقرصها فى ليلة زفافها، وهى تتمتم بهذه الجملة "قرصتك فى ركبتك، حصلتك فى جمعتك".

ومن العادات الخرافية التى تستهدف دفع الضرر والسوء عن الشخص، فى الثقافة المصرية والعربية، وضع مصحف فوق رأس العروسة وقت القران منعًا للعين



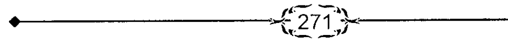
والحسد، ولبس الأم التى يموت أولادها، خلخالاً من حديد لكى يعيش أولادها مستقبلاً، ورش الملح أو بعض النقود فى زفة العروسين منعًا للحسد والعين وكذلك العادة التى تقضى على الأم فى بعض المناطق الريفية، والمتخلفة أن تظهر الصبى الذى يولد بعد موت أشقائه، بمظهر البنت، فتثقب أذنيه، وتلبسه قرطين مثلاً، أو تطيل شعره، وتلبسه ملابس البنات، أو تتركه بقذارته دون تنظيفه، أو تسميه باسم بنت، أو غيره من الأسماء الغريبة مثل "شحات" أو "خيشة" وقد تستجدى عليه فعلاً، اعتقادًا بأن هذه الإجراءات تجعله قليل الشأن والقيمة، فلا تعبأ به عين الحسود، ويخطئه الأذى والموت.

وهناك من يعتقد بقداسة بعض الأماكن، أو الاعتقاد بقوتها السحرية، وهو اعتقاد منتشر فى ثقافات كثيرة، وهو معروف لنا جميعًا فى ثقافتنا المصرية، فهناك بعض السيدات اللاتى يأتى أغلبهن من القرى القريبة من القاهرة، ومن بعض المناطق الشعبية فى القاهرة نفسها، وأحيانًا من بعض المناطق الراقية، لزيارة جامع الجيوشى بالمقطم، ثم يستلقين على ظهورهن فى بهو منحدر "الأرضية" قريب من الضريح، ويتدحرجن إلى أسفل البهو وهن يعتقدن أن زيارة هذا المكان بالذات، وممارسة هذا "الطقس" ألا وهو التدحرج، يذهب عنهم العقم الذى يعكر صفو حياتهن.

آداب اللياقة :

ومن أهم العادات الاجتماعية، تلك التى تتضح فى طائفة العادات التى تعرفها لغتنا العربية بآداب اللياقة والتى يقال عنها بالأوروبية (Etiquette) أو (Protocol) بروتوكول أو شمائل حسنة (Good Manners).

فآداب اللياقة إذن هى مجموعة الممارسات التى تحدد تحديدًا دقيقًا، وتفصل تفصيلاً وافيًا، معايير السلوك وطرق التصرف اللائقة، أو الواجبة الاتباع، إزاء الأفراد عند تعاملنا معهم فى مناسبات معينة ولذلك يقال عن الشخص الذى يلزم بآداب اللياقة المتعارف عليها فى بيئته وثقافته: أنه "يعرف الأصول" أو "يعرف الواجب" أو أنه صاحب واجب، أو أنه "إنسان بمعنى الكلمة".



ولأهمية آداب اللباقة فى تماسك الجماعة، وأثرها البالغ فى نشر السلوك المستحب الذى يعطى الجماعة صفات مميزة، حرص كثير من الكتاب والمؤلفين على تدوينها فى الكتب والمجالات، وأبيات الشعر، لتسهيل إشاعتها، وتيسير معرفتها وتكاد تكون هذه الطائفة من العادات هى الطائفة الوحيدة التى انتشر تدوينها أما باقى العادات كالعرف والتقاليد بصفة خاصة فهو من النوع المحفوظ فى الصدور والمنقوش فى النفوس.

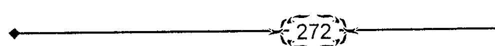
التقاليد : Traditons

إذا اتصف السلوك بأنه تقليدى، يستشف من ذلك أن مزاولته دامت حقبًا طويلة، وأنه محاكاة لسلوك القدامى ومتوارث عنهم، وهذا معنى مذكور فى المعجم الوسيط إذ جاء أن "التقاليد" هى العادات المتوارثة التى يقلد فيها الخلف السلف[9].

أما فى اللغة الإنجليزية فإن معنى الألفاظ Traditions، وTraditional، هو كما يقول Max Radin تستخدم بمعنى قديم (Old)، وراسخ وعريق Long established، كما أن معناه الاستبقاء يدل على التسليم، والتوصيل والنقل، وبذلك يكون معنى التقاليد ما تنوقل من السلف إلى الخلف[10].

ويقول الدكتور حسن الساعاتى، مبرزًا خاصية التقاليد المميزة، وهى التوارث والانتقال: "أن التقاليد عادات مقتبسة اقتباسًا رأسيًا، أى من الماضى إلى الحاضر، ثم من الحاضر إلى المستقبل، فهى تنقل وتورث من جيل إلى جيل، ومن السلف إلى الخلف على مر الزمان.

واقتباس التقاليد لا تقف فى طريقه الموانع، لما بين المورث، والمقتبس من التباين العظيم فى التأثير والأثر. فالطفل مثلاً يميل إلى التقليد كما أنه سريع التأثر بما يشاهده من سلوك الكبار الذين يتعاملون معه ولذلك كان تأثره بوالديه عظيمًا،ويزداد تمسك الفرد بالتقاليد مع مرور الزمن، لأن ما يفعله الفرد مرة، ويستحسنه يميل إلى فعله مرة أخرى فمرات. وإذا ما تكرر فعله وكان لا يزال



يستحسنه ويستسهله فإنه يود أن غيره يفعله أيضًا ولا سيما إذا كان هذا الشخص الآخر عزيزًا لديه كابنه مثلاً(11).

وإذا استمر هذا الميل من جيل إلى آخر قوت التقاليد ويمكن القول بأن التقاليد كالدرب الذى كلما طرقه المارة تمهد وسهل السير فيه، حتى أنهم لا يستطيعون فى آخر الأمر العجول عنه إلى درب آخر غير مطروق. ويزيد التقاليد قوة أن أبناءنا يتمسكون بها وإننا ننسأ فنجدهم بها متمسكين وعليها حريصين ولذلك كان أصعب دور كلف إياه الأنبياء والمرسلون تغيير عادات القوم المتوارثة، زى تقاليدهم.

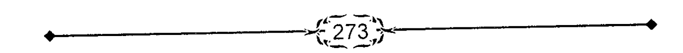
وتتضمن الفقرة السابقة، إلى جانب فكرة التوريث كثيرًا من الأفكار الأخرى المميزة للتقاليد، فهى تتضمن فكرة التعمد من جانب الأسلاف المورثين فى نقل وتوصيل العادات التى يستحسنوها، ويستسهلونها إلى الخلف كما تتضمن أيضًا فكرة التمسك بهذه العادات والحرص عليها من جانب الخلف المقتبسين.

ومن الأفكار التى تضمنتها أيضًا الفقرة السابقة، فكرة صعوبة تغيير التقاليد، وهى مترتبة على الأفكار التى سبقتها وتتناغم معها.

العـــرف: Custom

العرف نوع من العادات التقليدية يشبه التقاليد من ناحية أنه تقليدى وعريق ومتوارث وملزم، إلا أنه يختلف عنها فى درجة إلزامه، وانتشاره، وشموله، وعموميته. فالتقاليد كما سبق أن بينا – عادات تهم جماعة، أو فئة أو طبقة، فى عادات ضيقة النطاق نسبيًا فى انتشارها. أما العرف فهو ذلك النوع من العادات واسعة النطاق فى انتشارها التى ليست فى مصلحة جماعة بالذات دون أخرى بل هى عادات فى مصلحة المجتمع أو الأمة، ولذلك كان العرف فى إلزامه وشموله، وعموميته اقرب إلى القانون منه إلى التقاليد.

ويمكن أن ننظر إلى مكانة العرف وأهميته فى المجتمع بالنسبة لباقى العادات،



كما ننظر لمكانة النواة وأهميتها بالنسبة للبروتوبلازم فى الخلية الحية، فالعادات الاجتماعية هى الجسم والمادة، أما العرف فهو القلب والروح بالنسبة لها(12).

والعرف فى سيطرته، وضغطه على الناس قوى قدير، وسيد مطاع ولذلك قيل "العرف سلطان" Custom is king والحق أنه طاغية Tyrant، وبخاصة فى المجتمعات البدائية، والمجتمعات المنعزلة، والمجتمعات الريفية فهو فى هذه المجتمعات الحاكم بأمره الذى يقوم مقام القوانين الوضعية.

وليس معنى هذا، الإقلال من شأن العرف وأثره فى الثقافات الحضرية Urban Cultures، والمجتمعات المعقدة التى لجأت إلى القوانين الوضعية لتحقيق الضبط المطلوب، والتنظيم المنشود بين أفرادها وجماعاتها، فحتى فى هذه الثقافات الحضرية لا يزال حقيقيًا أن معظم الناس محكومون فى سلوكهم وأعمالهم بالمظهر العرفى للضبط أى بالسنن والأعراف الآمرة، أكثر من كونهم محكومين بالمظهر الشكلى الظاهرى للضبط الاجتماعى أى بالقانون.

فالعرف يقف دائمًا للناس بالمرصاد سواء وجد القانون الوضعى أو لم يوجد، وهو من أقوى وسائل الضبط فى المجتمع. وعقاب العرف قد يكون أقسى من عقاب القانون فالعرف يعاقب عقابًا مباشرًا سريعًا ليس فيه تأخير مثل القانون وإجراءاته إنه يعاقب بالاحتقار، والازدراء، والتبكيت والكلام الجارح، والتهكم، والاستهجان، وقد يصم الشخص بوصمة عار لا تمحى بمرور السنين والأيام. والعرف فى توقيع هذه الجزاءات لا يسمع دفاعًا، ولا يقبل عذرًا، ويؤجل عقوبة، ولا يقبل حكمه نقضًا، ولا يعرف حكمًا مع وقف التنفيذ – لا شئ من ذلك كله، ولكن حكمه صارم، قاسى وعاجل.

فارتداء الملابس يعد عرفًا أصيلاً فى الأمم المتحضرة، أما كون الملابس من لون معين، أو من شكل معين، أو من طراز معين، فيعد أمرًا اختياريًا، بمعنى أنه إذا شذ شخص فى زيه عن الزى الشائع فى المجتمع مبالغ فى طول أو قصر ثوبه، أو اختاره من لون صارخ غريب، فإنه لا يلقى جزاءًا قاسيًا كجزاء متمن يظهر عاريًا،

فيكون بذلك قد خرج على القاعدة الأساسية المتعارف عليها فى المجتمع والتى أصبح القانون يشملها وهى ضرورة ستر الجسد بارتداء الملابس، ولذلك يعد هذا الفعل (الاستعراء) جريمة يعاقب عليها من يرتكبها.

كذلك من ناحية العادات الخاصة بالزواج، نجد أن الشكل الذى تتخذه حفلات الزواج من حيث البساطة أو التعقيد، أمر يرجع إلى العادات الاتفاقية، لأن الحفلات مسألة اختيارية.

هذا من ناحية الشكل الذى تتخذه حفلات الزواج، أما نوع الزواج نفسه، فمسألة من صميم العرف، فالعرف هو الذى يقرر ويحتم أن يكون الزواج أحاديًا أو بوليانديًا (تعدد أزواج)، أو بوليجينيًا (تعدد الزوجات)، والعرف فى الثقافة المصرية يحرم على المرأة أن تتزوج رجلين فى وقت واحد، كما أنه يحرم على المرأة المسلمة أن تتزوج غير المسلم ويسان العرف فى هذا الدين والقانون.

كذلك يحض العرف فى الثقافة المصرية، والعربية على السواء، على رعاية الأبوين لصغارهم، ورعاية المسنين والمرضى من أعضاء الأسرة، ولا يبيح وأدهم أو قتلهم، أو تركهم يموتون جوعًا، كما هو الحال فى عرف الاسكيمو مثلاً[13].

ولا يختلف العلماء فى أن للتغير الاجتماعى أثرًا لا يغفل فى العادات الإتفاقية تختلف والعرف، فبالتغير الاجتماعى تختلف الأوضاع وتكتشف فلسفات وايديولوجيات، وقيم خلقية لتبرير الأخذ أخذً ملزمًا، ببعض العادات، والممارسات الاختيارية، وتكون النتيجة أن يصبح كثير من العادات الاتفاقية عرفًا له الصفة الإجبارية والعكس صحيح أيضًا، فقد يتغير العرف الملزم، فيصبح عادة اتفاقية تفضيلية اختيارية لكنها لا تجبر، ولا تلزم.

فختان البنات فى مصر كان إلى عهد قريب، عرفًا تقليديًا واجب الاحترام فأصبح الآن مسألة تفضيل واختيار، بل وقد صار الكثيرون يعرفون مضاره ومساوئه، بفضل التوعية المقروءة والمسموعة والمرئية.

وخلاصة ذلك أن العادات الاتفاقية أو الاختيارية، والعرف يمكن ان يتبادلا المكانة، ودرجة الإلزام، وأن يحل كل منهما محل الآخر وهذا بدوره يؤكد خضوعهما لمبدأ النسبية فما يعد عادة اتفاقية عند مجتمع معين، قد يكون عرفًا عند غيره، وما كان يحترم فى زمان من عاشوا قبلنا، قد لا يحترم فى زماننا، والعكس صحيح.

الموروث والواقع المصرى العربى

نخلص مما سبق كله، إلى أن الخصائص المميزة للواقع المصرى والعربى تكمن فى سرعة التغير، وفى أن الفكر يتقدم باستمرار فى غير استقرار وهذه حقيقة من الحقائق التى نبه إليها "باجوت" منذ أكثر من مائة عام حيث قال: "إن السبب الأساسى للتقدم هو القدرة على التغير" كما نبه أيضًا إلى أن الاستقرار والتغير متعادلان فى ضرورتهما للحياة الاجتماعية على الرغم من كونهما متعارضين تمامًا.

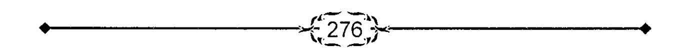
وهذا يذكرنا بما قاله "برك Burke" من أن تنمية المجتمع يجب أن تقوم على دعامتين أساسيتين، القدرة على المحافظة، وكذلك القدرة على التجديد والابتكار.

ويرى "رينيه مونييه" أن "روح المحافظة مع القابلية للتطور هما العاملان الأساسيان فى حياة المجتمعات فيجب إذن أن تظل كثير من التقاليد باقية مع المرونة التى تسمح بالتطور.

وهكذا تبرز أمامنا فكرة المحافظة أمام التجديد، أو فكرة الرجعية وجهًا لوجه أمام التحرير وكل هذا يثير بدوره فكرة التوتر والصراع بين القديم والحديث.

ويعترف الكثير من علماء الاجتماع، بقيمة الاستقرار والمحافظة على العادات والعرف والتقاليد، ولكنهم فى الوقت نفسه يفسحون الطريق أما التجديد، ويتركونه يتصارع مع القوى المستقرة، والناتج النهائى بعد هذا الصراع، سواء كان الاستقرار نفسه، أو التجديد برمته، أو المزيج منهما، هو فى اعتقادهم الأصلح[13].

وبعد أن استعرضنا أهم مكونات الموروث الثقافى الذى يؤثر تأثيرًا بالغًا فى



موقف المجتمع المصرى والعربى من المرأة، نبدأ فى تحليل الواقع الاجتماعى المصرى والعربى المعاش للمرأة المصرية والعربية وموقعها من قضايا التنمية والإعلام.

المرأة والتنمية والإعلام: الواقع المصرى والعربى:

تعد قضية المرأة المصرية بخاصة والعربية بعامة، جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع العربى كله فهى ليست قضية تحرر أو مساواة مع الرجل، ولا مجرد أمور تتصل بالأسرة والأحوال الشخصية، ولا هى قضية تعليم وعمل وحقوق معينة، لكنها قضية الاتجاهات الاجتماعية الغالبة، المستمدة من العادات والتقاليد، والنسق القيمى السائد فى المجتمع(14).

ويمكن حصر تلك الاتجاهات الاجتماعات فى النظرة إلى المرأة المصرية والعربية فى ثلاث اتجاهات هى:

أولاً: اتجاه تقليدى محافظ يرى فى المرأة كائنًا ضعيفًا من الناحية الجسمية، وقاصرًا من الناحية العقلية، ويحصر دور المرأة فى أداء دور الزوجة بمفهومها الخضوعى، والأمومة بمفهومها الرعوى التوالدى(15).

ويتعلل أصحاب هذا الاتجاه بتعاليم الدين، وهنا نود أن نؤكد أن النظرة الشائعة إلى المرأة فى كثير من المجتمعات الإسلامية، المصرية منها والعربية، ليست فى الحقيقة تعبيرًا عن موقف دينى حقيقى، ولا ترجمة أمينة لموقف الإسلام ونظرته إلى المرأة بقدر ما هى تعبير عن أعراف وتقاليد محلية أفرزتها أوضاع اجتماعية قديمة، ثم نسبها أصحابها – وهمًا أو تدليسًا – إلى الإسلام(16).

ويرى أصحاب هذا لاتجاه فى خروج المرأة للعمل، واختلاطها بالرجل فساد للأخلاق، وإن كان بعضهم لا يرى بأسًا من تعليم المرأة للمستوى الذى يؤهلها للزواج فى نطاق المدارس الخاصة بالبنات(17).

وهذا الاتجاه يستند فى تأكيده للتباين الاجتماعى بين الرجل والمرأة إلى



التباين البيولوجى، وكذلك إلى الفروق فى الاستعدادات الطبيعية لكل منهما كما يؤكد البيولوجى، وكذلك إلى الفروق فى استعدادات الطبيعية لكل مهما كما يؤكد أن تقسيم العمل الاجتماعى، وتمايز الأدوار بين الجنسين Role differentiation، يستند فى المحل الأول إلى اختلاف الملكات البيولوجية بين البشر. ومن هنا يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن عمل المرأة، هو تحد للمجتمع،لأنه يخرج على النماذج الأصيلة الراسخة للحياة الأسرية، وعلى القيم والمعتقدات التى تساندها.

ثانيًا: الاتجاه الثانى هو اتجاه غالبية النساء والرجال ويتسم بالتحرر النسبى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى لكنه لا يتحمس لمشاركة المرأة فى العمل السياسى، ويعترف أصحاب هذا الاتجاه بحق المرأة فى التعليم والعمل، لكنهم يقرنون ذلك بضرورة أن يتناغم عمل المرأة مع طبيعتها، ويرون أن أنسب ميادين عملها هلا التدريس، والتمريض(18).

وهذا الاتجاه بعد – نسبيًا – امتدادًا للاتجاه السابق، لكنه أقل محافظة، فهو لا يقصر عمل المرأة على بعض الأعمال والوظائف فى المجتمع الحديث بشرط ملاءمتها لطبيعتها.

ثالثًا: اتجاه متحرر يساوى بينا لرجل والمرأة، فى الحقوق، والواجبات، وتعد حركة تحرير المرأة Feminism هجومًا، عنيفًا على التفاوتات والفروق بين الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للرجال والنساء، كما أنها تتبنى فكرة المساواة بين الجنسين سياسيًا واقتصاديًا؟، واجتماعيًا.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المرأة، إنسان قادر على العمل والإبداع، وتحمل المسئولية، وممارسة الحرية دون أن يشكل ذلك تهديدًا لأنا الرجل كما يذهبون إلى أنه لا مجال تقدم المجتمع، وتجاوز التخلف إلا بقيام المرأة وهى نصف المجتمع، بدورها كاملاً وإن كان ذلك لا يعنى تخليها عن رسالتها الأسرية، وإنما على المجتمع والدولة أن ساعدها فى ذلك بتقديم التيسيرات التى تمكنها من الحفاظ على أسرتها.

ويبدو أن الموقف الذى نشاهده الآن فى مجتمعنا المصرى بخاصة، والعربى بعامة، ليس نتاج الدعامات البيولوجية لأدوار الجنسين وحدها، ولا هو حصيلة التفاوت الذى تفرضه، وتصر عليه نظم المجتمع ومؤسساته المختلفة فقط. إنما يرجع التمييز بين الرجال والنساء إلى المعتقدات الاجتماعية والثقافية والاتجاهات السائدة فيه.

إن حقيقة وضع المرأة فى المجتمع المصرى والعربى، مشتملاً على قيمة جسدها، يكمن فى أنه يتشكل يوميًا من هذه المعتقدات وليست النظرة إلى جسد المرأة، مجرد نظرة فردية، بل هى نظرة عامة، تتبناها الثقافة، وتشيعها فى الناس بحيث يكون للمجتمع ككل نظرة موحدة للجسد بصرف النظر عن اختلاف ظروف الأفراد.

ويرتبط جسد المرأة – فى المجتمع المصرى بخاصة، والعربى بعامة – ارتباطًا وثيقًا بظروف وجوده، جسد شكلته التقاليد وأخضعته القوانين، وحاصرته الضغوط التاريخية، والثقافية، والمادية .. أسير علاقات عائلية، يظل متحجبًا ومختفيًا، ولا يبرز إلا من خلال التمثلات الاجتماعية.

ولكنه فى الوقت نفسه، موضوع للرغبة لارتباطه بالجمال والإثارة، ومن ثم كانت ضرورة محاصرته وإخفائه تحت ألف غطاء وغطاء.

إن ما يهمنا هنا بصفة خاصة، لا تلك الخواص الجسمية التى تفرق بين الجنسين، أو تجمع بينهما، وإنما يهمنا ما تتخذه هذه الخواص من مغزى اجتماعى ثقافى، وفى هذا اختزال ما هو إنسانى حضارى إلى ما هو جسمى بيولوجى.

وإذا كانت بعض الأشكال الاجتماعية الاقتصادية تجرد المرأة من إنسانيتها، أى قدرتها الإنتاجية، وتردها إلى مستوى بدائى، مستخدمة فى تحقيق ذلك مختلف أشكال القهر والمهانة الأيديولوجى بحيث يستقر فى وجدان المرأة أنها مجرد جسد يجب إحكام الرقابة وفرض القيود عليه، فإن نقيض ذلك لا يختلف عنه، إنه مجرد جسد، صحيح أنه جسد جميل، ومثير، وجذاب، يجب كشفه، وإظهار

محاسنه، ومفاتنه، ولا بأس فى أن تنشط أجهزة الصناعة، والتجارة،و الإعلام فى ترويج ذلك والإتجار به، تحقيق الكسب منورائه إنها فى نهاية الأمر جسد فقط، وهذا نوع من الشيزوفرينيا المجتمعية(*)

إن النساء فى مجتمعنا المصرى بخاصة، والعربى بعامة إذ يغتربن عن أدوارهن الإنسانية المتعددة، والثرية، تصبحن مجرد جوارى العصر الحديث.

ولعل من أجدر الأمور بالتأمل، ذلك القصور الذى يقوم على المطابقة بين المرأة، والزواج، والأمومة، بحيث لا تستطيع ان نتصور المرأة دون أن تكون زوجة، وأمًا، إنه دورها وقدرها بينما يختلف الأمر تمام الاختلاف بالنسبة للرجل، فنحن دائمًا نتصوره من خلال عمله، ومكانته، وثرائه، إلى آخر هذه الأدوار الاجتماعية.

إننا دون وعى ننظر إلى الرجل من حيث هو كائن اجتماعى، فى المقام الأول، بينما ننظر إلى المرأة من حيث هى كائن بيولوجى فى المقام الأول، اجتماعى فى المقام الثانى.

وإلى عهد قريب، وربما حتى الآن داخل قطاعات كبيرة من المجتمع المصرى، والعربى، كان الشعار السائد، والحلم المطلوب بالنسبة للفتاة "بيت العدل" أى بيت الزوجية ولا يزال المجتمع المصرى، بخاصة، والعربى بعامة حتى الآن يؤكد هذا الأمر عن طريق مختلف أجهزته، ومؤسساته الإعلامية والجماهيرية.

ولو أننا توقفنا أما ذلك التقليد الشائع فى ريف مصر ومناطقها الشعبية الحضارية والذى بموجبه يطلق على الزوجة اسم ابنها الأكبر، فتنادى (بأم فلان) وعلى هذا تعد الفتاة المصرية، والعربية، وبخاصة فى قطاع الرف، والأماكن الشعبية

(*) من قبيل الشيزوفرينيا الاجتماعية فى مجتمعنا المصرى، على سبيل المثال أن تؤمن المرأة، كأم على تربية أبنائها وبناتها، وعلى تربية المئات إذا كانت تعمل بالتدريس، أو على أرواح الآلاف فى المستشفيات والعيادات والوحدات الصحية، أو المشاركة فى صنع القرار السياسى لوطنها، ثم لا تؤتمن على نفسها .. ولابد من وصى يقرر لها ما يجب، وما لا يجب فى حياتها اليومية!؟.

فى المدينة لدور الأم، بينما نجد الزوجة المصرية بخاصة، والعربية بعامة، أكثر حرصًا على أمومتها على حساب أنوثتها.

وتأسيسًا على ما تقدم فإن خروج النساء جميعهن إلى مجال الإنتاج الاجتماعى، هو طريق التحرر، وهو لابد أن يغير بالتدريج تغييرًا، سيستغرق سنينًا طويلة من علاقة المرأة بجسدها، ومعنى هذا الجسد ودلالته.

سيتحول هذا الجسد من جسد (سلعة، وعبء) غريب على المرأة، يحمل فى ثناياه عبوديتها إلى جسد حر، يستمد معانيه من ظروف حياتها الجديدة التى تعيشها من خلال الإنتاج.

بعبارة مستمدة من فلسفة سارتر، سيتحول جسد المرأة من جسد يوجد فى ذاته En Soi، إلى جسد يوجد لذاته Pour Soi، ببساطة شديدة ستوجد المرأة لذاتها بعد أن ظلت توجد للآخرين؟

إن المرأة المصرية بخاصة، والعربية بعامة، قد عانت من كونها لا توجد لنفسها، ولا تعيش لذاتها، بل هى ما وجدت إلا نم (أجل الآخر)، فهى تعيش فى (فلك رجولى)، فهى تعمل من أجل الرجل، وتخدم من اجل الرجل، وتملك من أجل الرجل.

إن الحرية الجديدة التى سوف تمارسها المرأة المصرية بخاصة، والعربية بعامة من خلال الخروج إلى مجال التنمية، والإنتاج الاجتماعى (الاقتصادى والسياسى)، سيغير من علاقة المرأة بذاتها وبجسدها، وبالتالى من علاقتها بالرجل، وبالمقابل من إدراك الرجل لها، وما يترتب على ذلك من تحول فى إدراكه لنفسه، لا بوصفه (سيدًا مهددًا فى سيادته) وغنما بوصفه (شقًا)، لا يجد كماله، إلا فى التقاء حر، ووحدة خلاقة (بشقه الآخر)(19).

المراجع

1- Jylor, E, Primitive Culture, P. 1.

2- سامية حسن الساعاتى، الثقافة والشخصية، بحث فى علم الاجتماع الثقافى، دار الفكر العربى، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1998، ص 39،38،36،35.

3- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1980.

4- نقلاً عن:

Klukhohn Theory of Action, in Parso ns and Shils (Editors) P. 389.

5- La piere, Richard, A Theory Of Social Control, New York, Mc Graw - Hill, 1984, pp.140 -142.

6- انظر فوزية دياب، المصدر السابق، ص 104.

7- فوزية دياب، المصدر السابق، ص 107.

8- أنظر نجيب إسكندر إبراهيم، ورشدى فام منصور، التفكير الخرافى، القاهرة، مكتبة الأنجلو 1962.

9- المعجم الوسيط، ج2، ص 241، 1960

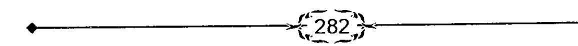
10- Radin Encyclo Paedia Of The Social Sciences, P. 63, 67.

11- حسن الساعاتى علم الاجتماع القانونى، القاهرة، دار المعرفة، ص 107، 108.

12- Davis, Kingsley , Human Society.

13- انظر فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، المصدر السابق، ص 230، 231.

14- سامية الساعاتى، المرأة .. الجسد .. والمعتقد، مرجع سابق.



15- Creedon , Pamele L., Women in mass Communication sage Publications, London, 1993, P. 61.

16- أحمد كمال أبو المجد، "دور المرأة فى التنمية بين التصور الإسلامى والواقع المصرى"، مؤتمر المرأة والتنمية، جامعة الأزهر والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف، القاهرة، ص 6، 1992.

17- انظر ليلى عبد المجيد، "المرأة والتنمية فى مصر" الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1996، ص 9.

18- انظر سامية حسن الساعاتى، "دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث"، تحليل اجتماعى ثقافى، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 12، سبتمبر 1975 العدد الثانى والثالث، ص 99، 100.

19- انظر سامية حسن الساعاتى "المرأة .. الجسد .. ، والمعتقد"، فى علم اجتماع المرأة، المرجع السابق، ص 241 : 243.

الفصـل الثالث عشر

مصر والبلاد العربيـة
المرأة والفقر بيـن الواقع والتمكـين(*)

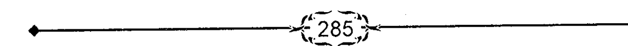
★★ تمهـيـد :

نـال الفقـر كظاهـرة اجتماعـية اهـتمامًا مـلحوظًا في الـتراث الكلاسـيكي، كمـا استحوذت آليات مجابهته، على انتباه لافت للنظر خلال العقدين الماضيين، ثم ما لبث الفقر أن أصبح تحديًا للإنسانية كرد فعل للعديد من المتغيرات، والآليات المعاصرة.

أوضحت المحافل الدولية [1] خلال التسعينيات أن هناك حاجة ملحة لمواجهة الفقر، حين أعلنت الأمم المتحدة سنة 1996م عامًا دوليًا للقضاء على الفقر، وحددت المدة من (1997 - 2006) كمهلة لتحفيز الدول والمنظمات العاملة في هذا المجال لإجراء دراسات جادة حول استراتيجيات مواجهة الفقر، هذا في حين أوضح تقرير التنمية البشرية لعام 1997م، أنه في ظل اقتصاد عالمي يبلغ حجمه 25 تريليون دولار، بدت مشكلة الفقر أمرًا شائعًا، حيث أن ثلث سكان العالم النامي، أي ما يقرب من 1.3 مليون نسمة، يعيشون على دخول تقل عن دولار واحد يوميًا.

(*) بحث للمؤلفة قدم إلى المؤتمر العربي حول المرأة والفقر، الدار البيضاء، المغرب، الجامعة مارس 2001.

(1) من الجهود الدولية المتعددة تذكر ما يلي: تقرير تكنمارا عن محاربة الفقر، لجنة فلى برانت، وتقريره عن الشمال والجنوب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقارير التنمية البشرية)، البنك الدولي (تقارير التنمية في العالم)، مؤتمر الأرض، ريو دي جانيرو، 1992م، مؤتمر السكان والتنمية الدولي، القاهرة 1994م، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاجن 1995م، مؤتمر المرأة العالمي، بكين 1995، مؤتمر المدن، تركيا 1996م.



أما في مصر فقد أسفرت أحد تقديرات الفقر، أن ربع سكان مصر فقراء، والربع الآخر على هامش الفقر.

وقد أشارت نتائج البحوث الإمبريقية، إلى أن الفقر أصبح يمثل تحديًا رئيسيًا يواجه الجهود الإنمائية لارتباطه إلى حد كبير بمحدودية الحصول على الأصول الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية والصحية، ومن ثم بالبطالة، وسوء التغذية، والأمية وتدني في مركز المرأة، فضلاً عن التعرض للمخاطر البيئية. ومن هنا، اتسمت دراسات الفقر بطابع شمولي اتساقًا مع ديناميات مواجهته.

وباستقراء معطيات تراث مواجهة الفقر في العالم الثالث، يتضح أنه عملية تتبعية تراكمية مع المد التاريخي له، تميزت بمرونة وقدرة على الامتداد والاتساع بدأت بالنمو الاقتصادي، ثم تطورت إلى « النمو والعدالة والمساواة » ومؤخرًا ظهر مفهوم « النمو والعدالة، والمساواة، والاقتدار» كصياغة جديدة.

ويطالعنا التراث المعاصر، أن الاهتمام بالفقر ومواجهته قد ارتبط بردود أفعال سياسات المواجهة، مما أدى إلى إفساح المجال أمام حالات الإبداع، والتجديد المستمر، فيما يتعلق بطرح منهجية ملائمة ونماذج نظرية جديدة، سواء في صياغة مفهوم والفقر أو سبل قياسه، لتحديد من هم الفقراء، والفقراء الجدد، بهدف رسم سياسات تستهدف هذه الفئات.

ونستطيع القول بأن هناك تطورًا قد حدث في ميدان الاهتمام بظاهرة الفقر، تواكب مع تزايد معدله في العالم الثالث، كما ساهم في طرح بدائل منهجية لتحديد هوية الفقر، ونماذج نظرية، بصدد طرح سياسات لتمكين الفقراء، ورفاة لأشد الناس فقرًا، وهنا طرحت، صياغات شمولية للمواجهة، تباينت بصددها تجارب العالم الثالث، وبرزت مصر، كحالة نابعة من تفردها وخصوصيتها.

وتشهد أدبيات الفقر تعدد لغة الخطاب ففي الخطاب الأكاديمي، اتخذ الفقر مسميات عدة، منها الفقر الهيكلي الذي حظي بقبول واسع في الدول النامية.



ويعرف بأنه نتاج للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. التي تساعد على وجود تجاوزات في سوق العمل، ويترتب عليها عمليات الإزاحة الواسعة النطاق لصغار العمال في العديد من الأنشطة الاقتصادية، وهذا في رأي بعض الباحثين نتيجة لتأصيل عدم لمساواة في الهيكل الأساسي للنظام الرأسمالية [1].

ويكشف التراث المعاصر لبحوث الفقر، أن ثمة تطورًا حدث في مفهوم الفقر وسبل قياسه، وهنا حدث تداخل في تحديد مفهوم الفقر، بحيث أصبح وضع تعريف له، نقطة خلاف بين الأكاديميين وصناع السياسة[2].

ومن بين المفاهيم التي قد ظهرت في الأفق، ما طرحه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، إذ ورد في تعريفه للأسرة الفقيرة بأنها التي تعاني من بعض أو كل الخصائص الآتية: (الحرمان، الانعزال، التبعية، فقدان الهوية، محدودية الأصول الاقتصادية والخيارات، التعرض للمخاطر، ضعف المشاركة في اتخاذ القرارات، وانعدام الاستقرار)[3].

ويعد رفع مستوى نوعية الحياة لجميع السكان، عن طريق الأخذ بسياسات وبرامج النمائية وسكانية ملائمة ترمي إلى **اجتثاث الفقر**، وتحقيق **النمو الاقتصادي** المطرد في سياق **التنمية المستدامة**، والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وتنمية **الموارد البشرية**، وضمان جميع **حقوق الإنسان**، بما في ذلك الحق في التنمية كحق عالمي، وغير قابل للتصرف، وجزء من حقوق الإنسان الأساسية، هو من أهم أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، سبتمبر 1994.

وقد جاء ضمن هذا الهدف أيضًا، أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية للنساء[4].

كما كان هناك تأكيد على تعزيز **مشاركة المرأة وتفعيل دورها** وبخاصة المرأة المحرومة في الفقرة 3-18 من تقرير المؤتمر الدولي لسكان والتنمية السالف الذكر فقد جاء فيها: « وينبغي إزالة أوجه الجور والحواجز القائمة أمام المرأة في مكان



العمل، كما ينبغي تشجيع وتعزيز مشاركة المرأة في رسم وتنفيذ السياسات وفرص وصولها إلى الموارد الإنتاجية، وملكية الأراضي، وحقها في وراثة الممتلكات. وينبغي أن تقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص بالاستثمار في تعليم النساء والفتيات، وتنمية مهاراتهن، والحقوق القانونية، والاقتصادية للمرأة، وفي جميع الصحة الإنجابية، من أجل تمكينهن من الإسهام بفعالية، في النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والإفادة منها»(5).

أولاً- الفقر والفقراء: مفهومات ومنهجيات:

إذا ما تناولنا الإشكالية المنهجية التي تتعلق بمفهوم الفقر وسبل قياسه، فسوف نجد أن أدبيات الفقر، قد أوضحت أن هناك هيمنة لمناهج البحث الكمية في هذا الصدد، نظرًا لسهولة وضع مقياس يحدد خط الفقر، وحجم فئة الفقراء. وعلى الرغم من التجديدات المستمرة التي تحدثت في سياق تحديد المفهوم، والقياس، والتي تسعى نحو الطرق الكيفية إلا أنها تطرح كمكملة، ومتممة في النهاية للطرق الكمية.

ويميل السوسيولوجيون إلى تحديد الفقر وفقًا لمنهجين: فقر موضوعي، وفقًا لتقديره على أساس مستوى معين من الدخل والإنفاق كحد فاصل بين الفقر وغير الفقير. وهذا ما يسمى بخط الفقر. وقد حظي الفقر الموضوعي باهتمام كبير في تراث الفقر في العالم الثالث.

أما المنهج الثاني فيرى أن الفقر ذاتي، ويعتمد تحديد الفقر فيه على تقدير الشخص نفسه بحسب حالته(6).

أما المفهوم الاقتصادي للفقر، فيرى أنه حالة القلة في الممتلكات، إن وجدت أو انعدامها تمامًا(7).

وتشهد أدبيات الفقر، صيغا جديدة، للتعامل مع مفهوم الفقر، قد طرحت في التقارير المتتالية للتنمية البشرية، والتنمية في العالم، وساهمت بدورها في رسم ملامح اتجاه جديد يركز على السياق **الاجتماعي والاقتصادي والسياسي**.



وفي هذا الصدد طرح مدلول لفظ الفقر، وبرزت ثلاثة مداخل منهجية تسعى إلى تحديد مفهوم الفقر، تتسق وسبل قياسه. وتختلف بحسب المنظور العلمي. وقد جاءت هذه المداخل بحسب تسلسلها الزمني كالتالي: مدخل (الفقر المطلق)، ومدخل (المؤشرات)، ومدخل (الفقر النسبي)(8).

وقد حظي مدخل «الفقر المطلق» (Absolute Poverty) بالإشارة خلال فترة الخمسينيات والستينيات، امتدت إلى بداية السبعينيات، وخلال هذه المرحلة، ساد قياس الفقر وفقًا للدخل والإنفاق(9) تبعًا لمقولة مؤداها: «أن النمو الاقتصادي نتاج لتراكم رأس المال المادي، وتوسيع القوة العاملة، وارتباطها بالتقدم التكنولوجي كما جاء في تقرير التنمية البشرية سنة 1996م(10).

وقد حظي هذا المدخل بقبول كبير لدى صناع السياسة في المجتمعات الصناعية، وبخاصة في بريطانيا وأمريكا، وفي بعض بلدان العالم الثالث وبخاصة الهند(11) ويحتوى مدخل (الفقر المطلق)، على مضمونات سياسية، حيث أن وجود خط للفقر، يعني تمييز الفقراء عن غيرهم، مما يتطلب تدخلاً مباشرا لتوفير دخل يكفي احتياجات البقاء، هذا فضلاً عن تقديم مساعدات للخروج من دائرة الفقر.

وقد واجه مدخل (الفقر المطلق) الكثير من الانتقادات، منها السطحية، وعدم المرونة، وتجاهل الاحتياجات الفردية مثل الطعام، الذي يخضع للأعراف الاجتماعية، أكثر من آراء الخبراء العلميين. كما أجمع العديد من الباحثين، أن حساب خط الفقر وفقًا للدخل والإنفاق فقط من المقاييس الجزئية، التي لا تهتم بحساب وصول الفقراء للخدمات الضرورية لمستوى المعيشة، مثل المياه النقية، التعليم، البيئة النظيفة، التعليم، الرعاية الصحية، كما أنها لا تقيس نوعية حياة الناس وقدرتهم على الوصول لدخل يكفي الإنفاق(12)، هذا إلى جانب أن مدخل «الفقر المطلق». يفترض نمطًا حياتيًا حتميا للفقراء، مع العلم أنه يختلف في مضمونه من مجتمع لآخر.

أما مدخل «المؤشرات» أو الاحتياجات الأساسية Basic Needs فقد ظهر

في محاولة لتطوير مفهوم «الفقر المطلق» ولوجود حاجة ماسة إلى إضافة مقياس آخر للفقر يعتمد على مؤشرات اجتماعية، بحيث يضاف إلى مقياس الدخل والإنفاق، ويتم حسابه وفقًا للقوة الشرائية التي في أيدي الفقراء.

وقد ظهر هذا المدخل حينما سادت دعوة لتحسين الخدمات، خاصة الصحة والغذاء، وبعد تطورت هذه المؤشرات إلى أن كونت دليل التنمية البشرية في مطلع التسعينيات[13].

وقد حظي هذا المفهوم بأولوية في مناقشة الفقر في العالم الثالث، لكنه آثار إشكالية هامة، تتعلق بكيفية أن يأخذ مكانه في سياق اقتصاد الدولة، والتنمية الاجتماعية[14].

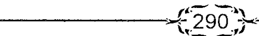
ويهتم مدخل الاحتياجات الأساسية، بعنصرين أساسيين أضيفا في سياق مكافحة الفقر هما، النمو الذي يدعم الاستخدام الفعال للأصول التي توفر للفقراء عملاً. والثاني هو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء، وقد أضيف بعد ذلك عنصر ثالث هو شبكات الأمان لمساعدة أشد الناس فقرًا[15].

وقد واجه هذا المدخل بعض الانتقادات والملاحظات الخاصة، لقصوره عن دراسة فقراء العالم الثالث، كما ذهب البعض إلى اختلاف الاحتياجات باختلاف الثقافات.

أما مدخل (الفقر النسبي Relative deprivation فيتميز بمرونة، وقدرة على الاتساع والشمول، بحيث مهد الطريق أمام طرح صياغات جديدة أكثر واقعية في إطار المفهوم النسبي للفقر، مثل **فقر القدرة، والفقر البشري**.

ويستند هذا المخل المنهجي على مستويات المعيشة، والدخل الضروري، الذي يسمح للأفراد في مجتمع ما، بالمشاركة في شبكة الأدوار والعلاقات، وهذا من شأنه منح الفرد عضوية في المجتمع الذي يعيش فيه.

ومن ذلك، يتبين لنا، أن هذا المدخل ينطلق من مفهوم الدخل بمعناه الواسع، الذي يشمل الموارد والأصول، والإسكان، فضلاً عن الشراكة في فوائد التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية الأخرى.



ويرى تاونسند (Tounsend) أن هذا المدخل يرتبط بأبعاد التنمية البشرية، وهنا ظهرت مفاهيم جديدة، مثل التمكين، والتعاون، والإنصاف، والاستدامة، والأمن.

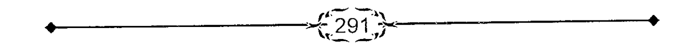
وقد أسهم المفهوم النسبي للفقراء في جعل السياسات تستجيب لمتطلبات الفقراء على مستوى البناء الاجتماعي، وبخاصة في إطار عدالة التوزيع بين المواطنين.

وقد استحدث مفهوم «فقر القدرة» (Capability Poverty)، الذي تم تعديله بعد ذلك بمفهوم الفقر البشري في تقرير التنمية البشرية لعام 1996.

ويتحدد مفهوم فقر القدرة على أساس تحديد الإمكانيات الخاصة بالأفراد، والتي تؤهلهم لتحديد اختيارات تمكنهم من الوصول إلى دخل يكفي احتياجاتهم وعندما انتشر هذا المفهوم. تم إعداد مقياس فقر القدرة (CPM)، على غرار دليل التنمية البشرية إلى حد ما.

وقد طرح مقياس فقراء القدرة على أنه مكمل لمقاييس الفقر القائمة على أساس الدخل والإنفاق، ويهدف إلى الوصول إلى نسب مئوية، لهؤلاء الناس الذين يفتقرون للحد الأدنى الضروري للقدرات البشرية، وبخاصة ثلاث قدرات أساسية، الأولى قدرة المرء على الحصول على غذاء يعود عليه بالصحة، والعافية، القدرة على التناسل الصحي، أما القدرة الثالثة، فهي قدرة المرء على أن يتعلم، ويكتسب معرفة. وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام 1996، أن هناك تباين بين فقر القدرة، وفقر الدخل، على خريطة توزيع الفقر في العالم الثالث.

وعلى صعيد المفهومات، حدث تطور آخر لمفهوم الفقر، حيث ظهرت أهمية طرح مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية، يعرف بالفقر البشري (Human Poverty) ويتمتع لمفهوم الجديد ببعد إنساني مقارنة بفقر القدرة، حيث يستند إلى مؤشرات تتعلق بأهم الأبعاد الأساسية للحرمان وهي: قصر العمر، وعدم توفير التعليم الأساسي، وعدم توفر فرص الحصول على الموارد، وذلك كما ورد في تقرير التنمية البشرية عام 1997.

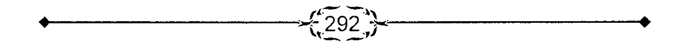


تأسيسًا على ذلك، فقد ارتبط مفهوم الفقر البشري بالعديد من المفهومات الجديدة، أضيفت إلى مفهومات الفقر المطلق، والفقر النسبي، منها، مفهوم الأداء والقدرات، والفقر المتناهي، ومعدل انتشار الفقر، وعمق الفقر، وحدة الفقر، والفقر العابر والفقر المزمن، والضعيف، وخطوط الفقر للمقارنات الدولية وخطوط الفقر الوطنية للبلدان النامية، وأخيرًا الرقم القياسي للفقر البشري (تقرير التنمية البشرية 1997).

وقد اتضح من تقرير التنمية البشرية لعام 1997، أنه على الرغم من المحاولات الجادة في مقياس الفقر البشري، إلا أنه ليس بديلاً عن فقر الدخل، حيث أنه غير قادر على شمول كل أنواع الفقر البشري، ومن ثم فإنه يفيد في حالة إضافته إلى مقياس فقر الدخل.

وتشير بعض الأدبيات، فيما يتعلق بتجربة البلاد العربية، والتطورات التي حدثت وفي تحديد مفهوم الفقر، وقياسه فيها، أن الحقائق المتعلقة بالفقر وتفسيره قليلة نسبيًا، كما أن هناك مواطن ضعف في عملية التقدير، أسهمت في التعتيم على ظاهرة الفقر في تلك البلاد، فالطرق المستخدمة لقياس الفقر تعتمد على الدخل والاحتياجات الأساسية. والقياس الأكثر شيوعًا هو استخدام الفقر المطلق، سواء على تحديد خط الفقر، أو حصر نسب الفقراء. فضلاً عن ذلك تعتمد طريقة الحساب على عينة متغيرة من دول المنطقة، مع العلم أن مصر وهى أكثرها سكانًا مشمولة بها. كما اعتمدت قياسات الفقر على منهجية واحدة تقريبًا، استقصائية للإنفاق، تستند على الغذاء كمحك أساسي لقياس خط الفقر، وقد تولد عن ذلك خطوط فقر عديدة، حتى على مستوى البلد الواحد، وهنا تباينت أساليب القياس عن المعمول بها فى المنظمات الدولية، التى تركز على أساليب قياس قائمة على التقييم الذاتى.

وقد نوهت تقارير البنك الدولي، على أن خطوط الفقر العربية تتعرض للانخفاض، وهذا يعرضها لحظر الاستحقاق في عملية التقدير، ويرجع ذلك إلى أن



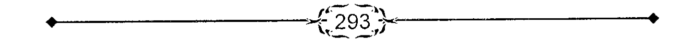
الأساليب التي تستخدم لقياس الفقر لا تؤثر في حجمه، وتركيبه، ووضعه، فقط، بل أيضًا تؤثر على السياسات[16] التي ترغب صانعوا القرار في أتباعها للتخفيف من حدة الفقر. ومن أهم الملاحظات التى أثارت كثيرًا من الجدل على الساحة العربية، هي أنه على الرغم من اتباع منهجية واحدة، أسفرت عن خطوط فقر متباينة، إى أن السياسات التي تتبعها الحكومات لمكافحة الفقر متشابهة إلى حد كبير[17].

ثانيًا- الفقراء، من هم؟!:

في تقرير التنمية في العالم لعام 1990، برزت قضية هامة وهي إذا كان على الحكومات أن تقلل من الفقراء، أو تحدد الطريقة التي تؤثر بها على سياساتها على الفقر، فإنها في حاجة إلى أن تعرف الكثير عن الفقراء، فالسياسات التي تستهدف الفقراء مباشرة نادرًا ما تنجح إلا إذا عرفت الحكومات من هم الفقراء، وكيف يستجيبون للسياسات وبيئتهم، ومن هنا ظهر مفهوم الاستهداف لتحديد من هم الفقراء والسياسات الملائمة لهم.

وقد حظى مفهوم الفقير، كما حظيت ظروف تحديد هويته باهتمام كبير فانشغل الباحثون بمعرفة الأوضاع التي يعيش فيها ونسق القيم التي يتصرف على أساسه، والتصرفات التي يختارها، ودرجة التأثير التي تلحق به وذويه، وليس من السهل التخلص منها[18].

ويحفل التراث بمسميات عدة لفئات الفقراء منها أصحاب **الدخول المنخفضة، والضعيفة، والمعدومة، والمحرومة، والمستبعدون والمهمشون**، كما أشارت بحوث عديدة إلى أن الغالبية العظمى من أفقر الفقراء هم سكان الريف الذين يعيشون في مناطق تصعب زراعتها[19] وقد تم حصر العديد من العوامل التي تسهم في تفاقم الفقر في الريف، جاء في مقدمتها: التوجه للسوق وتحرير التجارة ولهما تأثير كبير على المزارعين محدودي الدخل، والتغير التكنولوجي السريع، واعتاد الزراعة على رءوس أموال ضخمة، وكذلك الافتقار إلى الموارد والخدمات، وملكية



الأرض، وعدم المساواة فيما يتعلق بالفرص المتاحة في التعليم والتدريب، وتعد هذه العوامل مجتمعة مسوغات للفقر في الريف، تضمن استمراريته ودوامه[20].

وقد أكدت دراسات أخرى على أن **المرأة والفتاة، هما أكثر الفئات تأثرًا بالفقر**، فعندما تنتشر البطالة، فإن المرأة أول ما يستغنى عنه[21]. وفي ظروف أخرى تخضع للعديد من مظاهر الاستغلال في إطار تفضيل العمالة الرخيصة للنساء والأطفال، وفي حالات التقشف وانخفاض ميزانية التعليم، فإن الفتاة أول من يطلب منها الانقطاع عن الدراسة ويصدق ذلك في مجال الصحة، والتغذية وغيرها.

ومازال هذا الوضع قائمًا بالرغم من تزايد الوعي باحتياجات المرأة، والضغط المتزايد من جانب المنظمات النسائية لتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية بين الجنسين.

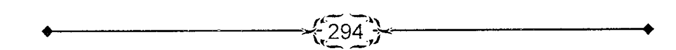
وقد نال مفهوم الفقراء الجدد The New Poor اهتمامًا بالغًا في مناقشة آليات الإفقار، وجاءت الإشارة إلى أنهم جماعة غير متجانسة اجتماعيًا أو ثقافيًا مقارنة بالفقراء القدامى. وهي تضم الرجال والنساء على السواء، الذين انحدروا حديثًا تحت خط الفقر نتيجة لآليات الإفقار الناجمة عن عمليات التغيير الاقتصادي.

وهناك فئات أخرى قد دخلت في إطار الفقراء الجدد، وهم العمال المهاجرون، والنازحون لأسباب مختلفة. وقد حددت ثماني عمليات تسهم في تزايد حالة الإفقار، ومن أهمها الإفقار للحيازة، والإفقار لوظيفة، والتشرد والهامشية، وتزايد الأمراض والأوبئة، وفقدان الأمن الغذائي وفقدان الأصول Loss Of Access، والتفكك الاجتماعي.

وهذه العمليات مجتمعة تسهم في خلق حالة من التشتت للروابط والعلاقات الرسمية وغير الرسمية، وفي هذه الحالة، فإن فشل المخططين في التوصل إلى الحلول الملائمة ستؤدي حتمًا إلى الإفقار والإضعاف، ومن ثم فقدان المجتمع الرأسمالي الاجتماعي.

ثالثا- الأسرة الفقيرة: بعض الجهود البحثية :

إذا ما بدأنا من الأسرة الفقيرة كوحدة اهتمام، ثم امتد الاهتمام إلى المجتمع



المدني، ثم تطلب الأمر تدخل الدولة حتى تصبح المواجهة شاملة يكون الهدف توسيع فرص الخروج من الفقر بتحمل الجميع للمسئولية.

وتستند علمية إكساب القوة على التنظيم الذاتي للفقراء بهدف إتاحة فرصة أكبر للوصول للموارد الأساسية للارتزاق هذا مع مساعدة الدولة لتحقيق نتائج تتناسب مع حجم المشكلة.

ويرتكز النموذج لمقترح على اقتصاد الأسرة كمحور لكسب العيش، إذ ينظر النموذج للأسرة على أنها تجمع سياسي مصغر له نظام سياسي، وصراعات أيضًا. وتسعى الأسرة على المدى القصير إلى إشباع حاجاتها الأساسية، وعلى المدى البعيد تنشأ حاجات جديدة تصبح أساسية، ويبدأ السعي المتواصل للحصول على الربح وفي هذا الإطار ينظر لاقتصاد الأسرة على أنه مكمل لاقتصاد التبادل في السوق.

ويعتمد النموذج على مستلزمات بنائية متمثلة في علاقات اجتماعية كمطلب للبقاء، تبدأ مع أعضاء الأسرة الكبيرة، ثم الأصدقاء، والجيران، ثم علاقتها مع منظمات المجتمع المحلي، للتحرك الجماعي، والتساند المعنوي. هذا فضلاً عن موارد الأسرة، لإنتاج مستلزمات الحياة. وهذه الموارد بشرية واجتماعية.

ويحتاج النموذج ثمانية عناصر كقواعد أساسية للسلطة الاجتماعية في الاقتصاد الأسري، هي: مكان آمن، ووقف زائد لكسب العيش، وشبكة اجتماعية، تجمعات مدنية، في المعارف والمهارات، والمعلومات المناسبة، أدوات أنتاج، الموارد المالية.

وقد حظي نموذج استراتيجيات الأسرة الفقيرة، بأولوية لدى العديد من الباحثين، في **البلدان العربية**، حيث تشير إحدى الدراسات عن مدى أهمية الأسرة وبخاصة الممتدة باعتبارها مؤسسة اجتماعية اقتصادية، تسهم في التصدي للفقر، من خلال دورها التقليدي في المجتمع، واستخدام ذلك بأسلوب علمي متطور(22).

ويتحدد العقد الجديد وفق شبكة متداخلة ومترابطة في إطار علاقة مثلثية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، والأسرة الفقيرة. ويعمل العقد الاجتماعي وفق



الوصايا العشرة لحقوق الإنسان منها، تسير ميلاد الأطفال بواسطة الأخصائيين، فضاء معيشي آمن ومأمون، غذاء كاف، التأمين ضد البطالة، حياة كريمة لكبار السن، ويسعى النموذج الجديد إلى إكساب القوة للأسرة الفقيرة، والانتقال من تحمل الأسرة مسئولية كسب عيشها إلى عملية إنتاج اجتماعى عن طريق نمو أشكال جديدة للعلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، يهدف توفير الموارد من جانب، وترسيخ حق كل فرد في وسائل العيش من جانب آخر. واعتبار هذا الحق هو أساس عقد اجتماعي جديد بين الحكومة ومواطنيها.

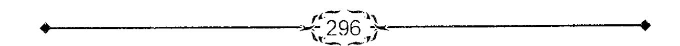
ووفقًا للنماذج الجديد، هناك مستلزمات بنائية لأطراف العلاقة المثلثة، فعلى مستوى الدولة، ينبغي أن تلزم نفسها بتنفيذ هذه الحقوق، من خلال النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه توسيع لمجال لقوة المنتجة في المجتمع. أي مرتبط بهدف اجتماعي، كما يتطلب تدخل الدولة في الممارسات الفوضوية لقوى السوق، أما على مستوى المجتمع المدني، فلابد من تقوية منظمات المجتمع المدني، وإمدادها بالحوافز التي تزيد من فاعليتها كشريك نشط مع الدولة.

وعلى مستوى الأسرة الفقيرة، فإن الوصايا العشر ليست مجرد إعلان أخلاقي فحسب، بل تقدم إطار عمل للأسرة كوسائل كسب العيش. ويعد كسب العيش هنا، عملية اجتماعية تعتمد على سلطات وموارد الدولة من جانب، ومواجهة الأسرة مسئولياتها بالتعاون مع الأسر الأخرى من جانب آخر، كما يتضمن النموذج الجديد شبكات الاتصال الاجتماعية بين الأسرة والمنظمات المجتمعية[23].

ومما سبق يتضح لنا أن هناك عهودًا بحثية نظرية في إطار طرح نماذج نظرية لمواجهة الفقر وبخاصة فيما يتعلق بالأسرة الفقيرة.

رابعًا- المرأة الفقيرة في الأسرة المصرية بين الواقع والتمكين :

بالرغم من أن مصر تقع ضمن الأحد عشر دولة نامية الأول، فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، وترتيبها المشرف، حيث إنها بين الدول



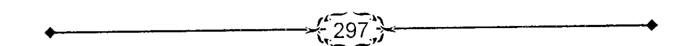
الخمسين التي يتضمنها تقرير « دافوس » لما تملكه من قدرة تنافسية، فإنها لا تزال تقع ضمن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعاني من مؤشرات اجتماعية متدنية فيما يتعلق بالمرأة.

أن موقع مصر الحالي فيما يتعلق بتفاوت مستوى البشرية بين الجنسين وبطء التقدم الذى تحرزه فى هذا المجال بالمقارنة مع دول أخرى تقع معها فى إطار المنطقة نفسها مثل لبنان، وتونس، وتركيا من حيث مستوى التقدم والتنمية، ليدعو إلى مزيد من بذل الجهد فى هذا الاتجاه والتركيز على تعليم المرأة وتوعيتها، والاهتمام بصحتها، وصحة أطفالها، وبدخل الأسرة، كما يدعو إلى بذل جهود خارقة من أجل تدريب المرأة، وتأهيلها على كيفية خلق فرص العمل لنفسها من خلال القطاعات الخدمية، أو قطاع الصناعات الصغيرة، وتسهيل دخولها إلى سوق العمل.

وقد قدمت مصر مثالاً ناجحًا للمشاركة بين أطراف المجتمع المدني والحكومة، وذلك من خلال مبادرة « تقرير التنمية البشرية في مصر » والذى جاء ترتيبه على رأس أكثر من 100 من التقارير القطرية على مستوى العالم النامى، حيث أتاح هذا التقرير تسلط الضوء على تجربة التنمية البشرية، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين، والتعليم.

إن المشكلة التي تواجه مصر في هذا المجال ليست مشكلة موارد سواء على المستوى الفردي أو بالنسبة للدولة، وإنما تكمن المشكلة الأساسية في كيفية تطوير برامج المساعدة الاجتماعية بحيث تقدم هذه البرامج فرصًا تعويضية من خلال مساعدة المرأة على خلق فرص عمل جديدة بعيدة عن مجالات التقليدية متمثلة في القطاع العام والحكومة وإنما توجيه تفكير هذه الفئات نحو القطاع المنظم وغير المنظم(24).

إن التفاوت الواسع بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنها مصر، يبدو واضحًا عند دراسة المؤشرات الاجتماعية للمرأة، والتي نجد أنها متدنية بين المناطق النامية.



ومن أمثلة ذلك أن الثلث من النساء الفقيرات في مصر (15 سنة فأكثر) يستطعن القراءة والكتابة، بالمقارنة (بأكثر من 60 في المائة من الذكور الفقراء Ifpri، 1998)[25].

وتبدو خطورة هذا الأمر خلية واضحة، إذا ما علمنا أن حصة الفرد من الدخل في منخفضة من جهة، وأن أمية المرأة وصحتها ومشاركتها في النشاط الاقتصادي هي المحدد الأساسي لعائد التعليم للأطفال وصحة الأبناء ودخل الأسرة.

ويظهر الانعكاس السلبي لبرامج الإصلاح الهيكلي على المرأة المصرية خلال فترة التسعينيات في انخفاض فرص العمل المتاحة أمام المرأة بما لا يتناسب مع مساهمتها في سوق العمل قبل عملية التحول إلى اقتصاد السوق.

وتعد المرأة على مستوى دول العالم الثالث، ومصر ليست بمعزل عنها، هي أولى ضحايا برامج الإصلاح الهيكلي. وإذا نظرنا للأمر من زاوية الأرقام، والتحليل نجد أن:

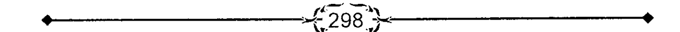
1- ضعف تمثيل المرأة في قوة العمل حيث تساهم فقط 16.7٪ من إجمالي العمالة كما أنها تمثل نسبة أقل من ذلك في الوظائف مدفوعة الأجر.

2- مساهمة المرأة في تحسين دخل الأسرة ضئيلة للغاية في الوقت الحالي نظرًا لمحدودية مشاركتها في سوق العمل في الحصول على وظائف مدفوعة الأجر.

3- مستوى بطالة يبلغ ضعف المستوى بالنسبة للرجل، حيث ارتبع إلى 24٪ في سنة 1986 (تعداد السكان: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وتتراوح التقديرات الحالية للبطالة بين النساء بين 20.4٪ (تعداد السكان 1986) 50.2٪.

4- تسرب البنات في المدارس.

5- تدهور الحالة الصحية بين الأمهات والبنات، حيث تعكس انخفاض الدخل، وارتفاع التكاليف الفعلية، للتعليم المجاني، والخدمات الصحية المجانية على المرأة، ويساهم في زيادة معاناتها [26].



ولما كانت الأسرة التي ترأسها المرأة، تمثل نسبة مرتفعة من إجمالي الأسر (وتقدر بنحو 16٪ على الأقل) وتعاني من الفقر الشديد أكثر بكثير إذا ما قورنت بالأسرة التي يرأسها الذكور وذلك بنسبة تزيد عن 29٪ في الريف، و50٪ في الحضر فإن ذلك الأمر يصبح مدعاة للقلق.

وهناك ثلاثة اتجاهات أساسية قد علمت منذ منتصف الثمانينيات، على تفاقم الفقر بين النساء، والأسر التي ترأسها المرأة بوجه خاص.

الاتجاه الأول :

ويتمثل في موجة التضخم المرتفعة، التي أسفرت عن زيادة في الرقم القياسي للأسعار بلغت 52 في المائة للأغذية الخاضعة للتسعيرة، و686 في المائة، للأغذية غير الخاضعة للتسعيرة في الفترة من 90-1993 (البنك الدولي، 1993).

وقد وقع عبء هذه الزيادة على الأخص على أصحاب الدخول الثابتة، ولاسيما أصحاب المعاشات الذين لا يستطيعون شراء سواء نسبة ضئيلة من سلة السلع، والخدمات اللازمة لبقائهم عند خط الفقر.

الاتجاه الثاني :

ويظهر في التناقص التدريجي في تنفيذ نظام التوظيف المضمون في الحكومة التي كانت صاحب العمل الرئيسي للنساء، وخاصة في قطاعات الخدمات الإدارية والاجتماعية حيث حصلت المرأة على 51٪ من الوظائف الجديدة بين 1976، 1986 التي أنشأتها الحكومة في الفترة بين 1976و1996، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 33٪ بين 1986و1996 (بيانات تعداد السكان).

الاتجاه الثالث :

ويتبدى هذا الاتجاه مع التفكك التدريجي للأسرة الممتدة التقليدية بسبب

الظروف التى خلقتها النقلة الحضارية الحديثة وتزايد أعداد النساء الأرامل، أو المنفصلات، أو المطلقات، أو المهجورات، ويمثلن النسبة العلية من الأسر التي ترأسها المرأة، واحتياجهن إلى برامج سليمة للمساعدة الاجتماعية.

إن الطريق الوحيد المتاح أمام المرأة للخروج من حلقة الفقر المفزعة، وتمكينها، وتفعيل دورها هو كسر طرق هذه الحلقة بتوجيه الدولة لاهتمام أكبر، نحو تعليم المرأة وتثقيفها، وهو أمر سينعكس إيجابيًا فى خفض الخصوبة، وبالتالى يحصل أطفال هذه المرأة المتعلمة على فرص تعليم، وصحة أكبر، وبالتالى فرص جيدة للعمل، ودخول الأسر فى سوق العمل.

المرأة الفقيرة فى الأسرة المصرية :

الأدوار والمكانة من واقع البحوث والدراسات الميدانية :

من خلال الدراسات المتاحة عن المرأة الفقيرة في الأسرة المصرية، والتي تدور حول أدوارها، ومكانتها، وقدرتها على اتخاذ القرار داخل الوحدة المعيشية الريفية أو الحضرية، تبين أن هذه الأدوار، وتلك المكانة، والقدرة، تستمد من درجة استقلال المرأة الاقتصادية، ومشاركتها في قوة العمل ودخل الأسرة كما تتأثر بعوامل أخرى أهمها المكانة الاجتماعية لأسرتها « أسرة النشأة » كما ظهر أن قدرتها على المشاركة في عملية اتخاذ القرار تتغير بتغير دورة الحياة.

وفي دراسة عن الدور الوظيفي بين الزوجين في الأسرة المصرية، وجدت أن المرأة المصرية الفقيرة في الأسرة الريفية، أكثر كدحًا من الرجال لكنها أقل مكانة، فبينما وقت الزوج في الريف، أكثر كدحًا من الرجل لكنها أقل مكانة، فبينما وقت الزواج في الريف، في الفئات الفقيرة الكادحة، توزع بين عمالة قصيرة متكررة، وبطالة طويلة متكررة أيضًا، فإن الزوجة على العكس منه لا تنعم بالراحة قط. إذ أن وقتها مشغول بشتى الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، وتربية الدواجن والأغنام، هذا فضلاً عن مساعدتها لزوجها في الفلاحة في كثير من الأحيان.



كما أكدت الدراسة، أن **اشتغال الزوجات الريفيات الفقيرات بأجر لا يغير من دورهن التقليدي في الأسرة، وأن اشتراك الزوجة الريفية في اتخاذ القرار إنما يرتبط بعوامل أخرى مثل مدة الزواج، وخلف الأبناء، وبخاصة الذكور.**

كما أوضحت الدراسة أن المرأة المصرية الفقيرة في الريف، تلجأ إلى السحر والخرافات في حل كثير من المشكلات التي تعترضها في حياتها وفي هذا تعويق كبير لمشاركتها التنموية، وبخاصة ما يتعلق بتنشئتها لأبنائها، ومعاملتها لزوجها.

هذا بالإضافة إلى نسبة الأمية العالية بين النساء الفقيرات في مصر، والتي ترتفع بشكل كبير لدى الفقيرات الريفيات، فالمرأة الأمية الفقيرة لا تستطيع أن تشارك في التنمية، بالقدر الذي تستطيعه لو أنها تعلمت(27).

وتكشف نتائج الدراسات والبحوث، عن تنوع الأدوار الاقتصادية وكثافتها، للمرأة الفقيرة في الريف والحضر على السواء، وكذلك في المجتمعات البدوية والساحلية في مصر.

ففي الطبقة الدنيا الحضرية تشير إحدى الدراسات إلى أن الظروف المادية القاسية التي تواجه الفقراء تجبرهم على أوضاع معينة فهي تجبر المرأة على العمل «كما لو كانت رجلاً» وتكشف نتائج الدراسات عن تنوع الأنشطة الاقتصادية للمرأة الحضرية في الطبقة الفقيرة داخل المنزل، وخارجه بصورة تعكس وجود شرائح داخل الطبقة الفقيرة.

فهى تساهم في قطاع الأعمال الرسمي خاصة في الوظائف الحكومية غير الماهرة. كما تشارك بنصيب وافر في الأنشطة الخاصة بالتجارة الصغيرة كبيع الخضروات والسلع، والأدوات المنزلية الرخيصة، كما تقوم بعضهن ببيع سلع موسمية أو صنوفًا من الحلوى الرخيصة وبعض أنواع الأطعمة كالكشري وذلك على أعتاب بيوتهن.

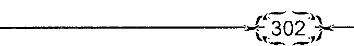
كما قد تذهب بعضهن لعرض هذه الأطعمة وبيعها بالقرب من المدارس والمصانع، ومحطات الأتوبيس والقطار في المناطق الشعبية(28).

كما تلجأ بعض فقيرات الحضر، إلى العمل كدلالات، وذلك عن طريق شراء السلع المدعمة، وبيعها في السوق السوداء، ويتحمل عبء القيام بهذا العمل بالوقوف ساعات للحصول على تلك السلع، من أجل إعادة تسويقها، ليساهمن بفارق الأسعار ف يدعم دخل الأسرة.

وتعمل كثير من الفقيرات في الحضر، كخدم في المنازل، كما تقوم بعضهن بأنشطة تدر دخلاً، وهن داخل منازلهن، مثل حياكة الملابس، وأشغال الكروشيه لتكون عونًا لهن، في سد احتياجات الأسرة.

وتتفق دراسة « علياء شكري » في نتائجها مع نتائج « دراسة سامية الساعاتي » المشار إليها آنفًا، فقد بينت كيف أن المرأة الفقيرة الريفية المصرية، تبذل جهودًا مضاعفة وتوزيع جهودها بين البيت والحقل والتسويق، وهي لذلك تشكل مصدرًا هامًا من مصادر الدخل للأسرة فالمرأة الريفية المصرية في الطبقة الدنيا تخرج للعمل بقوة الضرورة وحتمية الحاجة الاقتصادية حيث لا تجد أمامها بديلاً سوى السعي الدائب لتوفير متطلبات الأسرة كما أن جهودها الإضافية التي تبذلها، تزداد باطراد كلما اتجه المستوى الطبقي للأسرة نحو الانخفاض. كما تشير إلى تعدد أنماط النشاط الاقتصادي الذي تساهم فيه المرأة الريفية الفقيرة مقابل الحصول على أجر. ومن هذه الأنشطة أنشطة غير زراعية مثل الاشتغال في مصانع الطوب. كما تشارك المرأة الريفية الفقيرة، تمارس هذه الأنشطة بصورة مكثفة حتى أن ساعات العمل تصل يوميًا إلى 16 ساعة (جمع محاصيل من الخضر، والفاكهة والقطن ونقل المحصول من الأرض إلى ماكينة الدراسة.. إلخ[29].

وفي المجتمعات البدوية تكشف إحدى الدراسات عن تعدد الأدوار الاقتصادية للمرأة المصرية الفقيرة، حيث جاءت نتائج الدراسة لتؤكد على أن النساء الفقرات يقيمن بالرعي للغير، وعلى الرغم من أن الاتفاق على العمل وتحديد نوع العائد، يتم بين الرجال، إلا أن النساء وحدهن هن اللائي يقمن بأداء هذه الأدوار، فيتحملن ساعات الرعي الطويلة بحثًا عن الكلأ والماء كما يشاركن في معظم



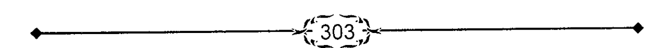
الأنشطة الاقتصادية عدا التجارة التى تعد نشاطًا قاصرًا عى الذكور وفقًا لتقاليد المجتمع البدوى.

وفى المجتمع الساحلية تشير إحدى الدراسات إلى أنماط أخرى للنشاط الاقتصادى للمرأة وبخاصة فى الأسر الفقيرة، فهى تقوم بعمليات غزل شباك الصيد يدويًا وبذلك يسهمن فى دخل الأسرة، إما بشكل مباشر كما فى حالة المحترفات اللائى يقمن بهذه العمليات بالأجر، أو غير مباشر، وذلك بإعداد ما يلزم الزوج من شباك لازمة لعمليات الصيد فى الأسرة الفقيرة. وغالبًا ما تجمع المرأة الفقيرة فى الأسرة المصرية ما بين الاحتراف والعمل للأسرة، كما أنها قد تعمل بأنشطة اقتصادية أخرى كتسويق الأسماك، وتنظيف الأسماك الضخمة لرواد أسواق الجملة[31].

ويسهم الدخل الذى تحصل عليه المرأة الفقيرة فى مختلف الأعمال المشار إليها آنفًا ف يدعم الأسرة اقتصاديًا، ومن ثم فإنه قد يهيئ لها فرصة للمشاركة فيما تتخذه الأسرة من قرارات بل إن نتائج بعد الدراسات تؤكد أنها قد تنفرد وحدها باتخاذ قرارات من أهمها ما يتعلق بالإنفاق[32].

وتمنح المرأة التي ترأس أسرة في حالة الترمل والطلاق، معاشًا حكوميًا، ولغياب الهوية الشخصية لا تستطيع الحصول عليه ونظرًا لافتقادها للتعليم والمهارات، فإنها تدفع مع غيرها من الفقراء إلى القطاع غير الرسمي، نظرًا لاتساقه مع ظروفهن أما ثاني العوامل التي ساهمت في بلورة دور المرأة الفقيرة في الأسرة المصرية فهو تغيب الزوج، سواء كان هذا التغيب لفترات طويلة بسبب الهجرة الخارجية أو الداخلية، لفترات محدودة بسبب الانشغال في أعمال إضافية إلى جانب العمل الأساسي وهناك أيضًا التغيب غير المنتظم لعمال الصناعة نتيجة العمل بنظام الورديات.

وفي كل هذه الحالات تتناقص فرص التفاعل بين الأب والأبناء، من ناحية، وبين الأم والأب من ناحية أخرى، وتصبح العلاقة أكثر كثافة وعمقًا بين الأم



والأبناء. كما تصبح الأم هي محور العلاقات داخل الأسرة، ويصل إلى يدها في كثير من الحالات – بعض ما يحصل عليه الأبناء من دخل، نتيجة نزولهم المبكر إلى سوق العمل، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من دخل، وهكذا يقع على عاتقها مسئولية إدارة شئون الأسرة خاصة ما يتعلق منها بالاتفاق، وتدبير نفقات الإعاشة في حالة قصور الدخل، واتخاذ القرارات في هذا الشأن.

ويندرج تحت تغيب الزوج أيضًا موقف الأرامل والمطلقات وحالات الهجر، حيث تشير نتائج الدراسات، إلى أن الأزواج في الطبقة الدنيا لا يتركون وراءهم شيئًا بذكر. وهكذا تضطر المرأة الفقيرة إلى مواجهة الواقع، والاجتهاد في الحصول على الدخل الذي يؤمن معيشة الأسرة وبقاءها ويكون هناك ما يحتم على الأرامل والمطلقات الخروج إلى سوق العمل وذلك في محاولة للتكيف مع ظروف الفقر وندرة الدخل.

ويمثل مرض الزوج ثالث العوامل التي ساهمت فى إبراز وتأثير دور المرأة الفقيرة فى الأسرة المصرية. وتكشف إحدى الدراسات الدور الذى تلعبه الأمراض المهنية كمتغير أساسي فى توزيع الأدوار داخل الأسرة. حيث تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض المهنية خاصة بين عمال صناعة النسيج كالربو، والحساسية الصدرية، والمطابع التي تستخدم الأساليب القديمة. وصناعة الجلود ودباغتها، وفي هذه الحالات يحرم العمال من البدلات، والحوافز التي يتقاضونها لقاء التحاقهم بنظام الورديات أو العمل على خطوط الإنتاج.

وهكذا يفرض هذا الواقع على المرأة ضرورة مضاعفة أنشطتها الاقتصادية لتعويض الفاقد من دخل الزوج. فيشاركن في أنشطة يتم أغلبها داخل المنزل كالحياكة. كما تشير دراسات أخرى إلى خروج الزوجات للعمل في أعمال غير منتظمة كخدم للمنازل، وأعمال الحياكة والتطريز وغيرها للمساهمة في دخل الأسرة في حالة إصابة الزوج بمرض يمنعه عن مواصلة العمل.

وجدير بالذكر أن مختلف أنماط عمالة المرأة السابقة التي تلجأ إليها من أجل التكيف مع ظروف الفقر، وتعويض الانخفاض في دخل الأسرة بالرغم من كونها



تكشف عن شرائح دنيا في الطبقة الفقيرة، إلا أنها تكشف أيضًا عن مسكن، ومناخ أسرى.. إلخ. لكن ذلك لا ينفي وجود شرائح أخرى تعيش تحت مستوى حياة البشر، ويفتقر إلى العمل والمنزل، بل وإلى كل مقاومات الحياة الإنسانية.

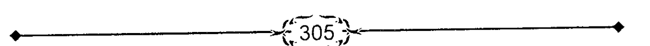
خاتمة مشاركة المرأة الفقيرة: محاولات للتمكين :

في المجتمع المدني :

إن المشكلة التي تواجه مصر فيما يتعلق بتأنيث الفقر، ليست مشكلة موارد سواء على المستوى الفردي أو بالنسبة للدولة، وإنما تكمن المشكلة الأساسية في كيفية تطوير برامج المساعدة الاجتماعية، بحيث تقدم هذه البرامج فرصًا تعويضية من مساعدة المرأة الفقيرة على خلق فرص عمل جديدة بعيدة عن المجالات التقليدية متمثلة في القطاع العام والحكومة.

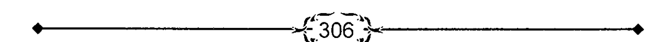
ويزداد دور المنظمات غير الحكومية في مشاريع التنمية، وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور الوسيط بين المرأة الفقيرة والحكومة وفي ذلك يقول ويجنا راجا: « إن لدى الفقراء مستودع غير مستغل من المعرفة والمهارات. إلى جانب القدرة على الادخار والاستثمار، وهو مستودع يجب الاستفادة به، في أية إستراتيجية إنمائية، لذا فإن دور المنظمات غير الحكومية في مساعدة لفقراء على الاستعانة بإمكانيتهم الخاصة ضروري لتزويدهم بالارتباطات بالأسواق الرسمية، والتدريب، والائتمان، وغير ذلك من خدمات المساندة وكذلك فإن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تقوم بدور الوسيط بين الفقراء وغير الفقراء والمساعدة فى تشكيل أنظمة توصيل الخدمات ورسم السياسات الإنمائية التى تؤثر فى الفقراء تأثيرًا مباشرًا.

وتعد أكثر الجهات فاعلية فى مجال مكافحة الفقر فى مصر، وزارة الشئون الاجتماعية والصندوق الاجتماعى، وبرنامج (شروق) ومن الفئات المستهدفة هنا الأسر التى ترأسها امرأة. إما برنامج تنمية المشروع التابع (SFD) ويعد من أكبر برامج المشروعات الصغيرة في مصر عام 1996. وبلغت ميزانيته حوالي مليون جنيه، ومنح من خلاله قروض لحوالي 60 ألف مستفيد.



أما القروض الصغيرة لتوليد الدخول، فتستهدف النساء الفقيرات ويتكامل بدوره برامج التنمية الشاملة.

لذلك فهناك مجال فسيح لوضع برامج تحديدها وزارة الشئون الاجتماعية لتوفير حوافز للمنظفات غير الحكومية التي تستطيع أن تضاعف مساهمة الآلاف من المنظفات الطوعية في مجال المساعدة الفنية وتوليد الدخل لدى المرأة الفقيرة في الأسرة المصرية.



المــراجـــع

(1) جـون فـريدمان، إعـادة تفكير في الفقـر؟، المجلـة الدولـية للعلـوم الاجتماعـية، 1997، ص17.

(2) انظر:

Asaad Ragui & Roushdy Malak Poverty and Poverty all eviation strategies in Egypt, Report Submitted to Ford Foundation, 1997.

(3) جـورج فـارس العصيفي، **الفقـرة في غـرب آسـيا**، مـنهج اجـتماعي وسياسـي في تقرير مناهضة وإزالة الفقر في الوطن العربي، 1996، ص 194.

(4) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/سبتمبر 1994، ص 20، الهدف 3-16.

(5) المصدر نفسه، ص21.

(6) عزت حجازي، **الفقرة في مصر، بحث الخريطة الاجتماعية لمصر**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،96.

(7) فـالكوم جـيلز وآخـرون، **اقتصـاديات التنمـية**، تـرجمة عـبد الله منصـور وعـبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، رياض، 195.

(8) انظر:

Kuper Adam, and Kuper Jessica (Eds.) The Social Social Science Encyclopedia 2nd edn. N.Y. Routledge 1996. p. 655

(9) البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم، الفقر**، 1990.

(10) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية** لعام 1996م، ص50.

(11) جون فريدمان، المصدر السابق، ص14.

(12) انظر: O p cit P. 5 ،and Roushdy Malak ،Assad Ragui.

(13) البنك الدولي **تقرير التنمية في العالم**، الفقر 1990م، المصدر السابق، ص11.

(14) انظر: P. 656 ،op cit ،Kuper Adam et al.

(15) البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم**، الفقر، 1990، ص11.

(16) بوناويجـنـاراجا، **استئصـال الفقـر**: دروس مـن الصـين، وكوريـا الجنوبـية في الخمسـينيات والسـتينيات، المجلـة الدولـية للعلـوم الاجتماعـية، العـدد 148,1996.

(17) كـارلو جينيليني، **الفقر في الوطن العربي**، تجمع للقضايا الرئيسية فيما كتب عن الفقر في تقرير مناهضة وإزالة الفقر في الوطن الغربي.

(18) عزت حجازي، المصدر السابق، ص18.

(19) إسماعيل سراج الدين، **قضية الفقر في العالم**: عرض لتقرير البنك الدولي عن التنمية في إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، **الفقر والأزمة الاقتصادية** مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع دار الأمين للنشر، القاهرة.

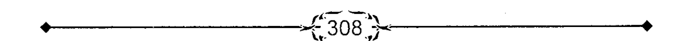
(20) محمد رشاد، **الفقر الريفي والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 92، يوليو - أغسطس 1998.

(21) بطـرس غـالي بطـرس، **مكافحـة الفقـر** في مؤتمـر القمـة العـالمي للتنمـية الاجتماعية مجلة السياسة الدولية، يناير 1995.

(22) محمد الصقور، **السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية** في تقرير مناهضة وإزالة الفقر في الوطن العربي، مرجع سابق 1996، ص97.

(23) جون فريدمان، مرجع سابق، ص26: 27.

(24) انظر هبة حندوسة، **المرأة والشباب**: تنمية اجتماعية وبعد اقتصادى، المجلس القومى للمرأة، المؤتمر الأول، نهضة مصر، المرأة... المواطنة والتنمية، مارس 2000، ص33، 35.



(25) IFPRI، معهد البحوث الدولية للسياسات الغذائية، 1998م.

(26) نادر فرجاني، **النساء الحضريات والعمل، ومكافحة الفقر** في مصر، تقرير أولي، مركز المشكاة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 1994م.

(27) سامية حسن الساعاتي، **الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة المصرية**، دراسة ميدانية في الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1972، ص628.

(28) Wikan, Unni, Life Among the Poor in Cairo translated by Ann Henning Tavistock Publications, N. Y. 1980.

(29) علياء شكري وآخرون، **المرأة في الريف والحضر، دراسة لحياتها في العمل والأسرة**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1988م.

(30) نجوى عبد الحميد، دراسة **أنثروبولوجية معاونة لأنماط التنشئة الاجتماعية في مجتمع محلي بدوي، ومجتمع محلي ريفي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1986م.

(31) فاتن أحمد علي، **التصنيع والقيم والأسرية**، دراسة ميدانية بمحافظة الإسكندرية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1991م.

(32) انظر سامية حسن الساعاتي، **مرجع سابق**.

(33) انظر عبد الباسط عبد المعطي – **دراسة استطلاعية حول خصائص مشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي في حي شعبي بمدينة القاهرة**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سلسلة دراسات المرأة العربية، الأمم المتحدة العدد 15، 1989م.

الفصل الرابع عشر

التمييز ضد المرأة
بين الموروث الثقافي والقيم الإيجابية(*)

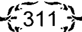
★★ تمهيد :

تعد قضية التمييز ضد المرأة المصرية بخاصة، والعربية بعامة، جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع العربي كله، فهي ليست قضية تحرير أو مساواة مع الرجل، ولا مجرد أمور تتصل بالأسرة، والأحوال الشخصية، ولا هي قضية تعليم، وعمل، وحقوق معينة، لكنها قضية الاتجاهات الاجتماعية الغلبة، المستمدة من العادات والتقاليد، والقيم السائدة في المجتمع، أي الموروثات الثقافية بالغة الأثر فيه.

والتمييز ضد المرأة، هو أي نيل من إنسانيتها، أو التميز ضدها، أو تقييدها، أو استبعادها، أو المساس بحقوقها الشخصية والاجتماعي، والنفسية، والثقافية، والسياسية، والمدينة. على أساس النوع (Gender).

وتقوم الثقافة الذكورية، فيما يتعلق بمصر والمجتمع العربي التقليدي، على مبدأ الإعلام من شأن الرجل، وقيم الرجولة ولكنها تتركز حول قيمة هامة هي ضرورة تحمل المسئولية في مختلف مواقف الحياة. وشتى المجالات العالمية والمتخصصة، بحيث يرتبط ذلك بالذكور أكثر من ارتباطه بالإناث، على اعتبار أن الذكور أكثر «إيجابية» وأكثر قدرة على تحمل المسئولية، وأكثر عقلانية في «اتخاذ القرارات وتنفيذها» كما ينعكس ذلك في العلاقات والأنشطة داخل كل أشكال العائلة التي

(*) بحث للمؤلفة أنجز عام 2002م.



توجد في مصر والعالم العربي. الأسرة الصغيرة النواة، والعائلة الكبيرة الممتدة أو المركبة، وأشكال التنظيم القبلي وتفرعاته المختلفة.

وتشترك الثقافة الذكورية (الأبوية – البطريركية) في إعطاء أولوية تكاد تكون مطلقة للرجل (الذكر) مع تهمش دور المرأة وعدم الاعتداد، أو على الأقل التهوين من شأنه وفاعليته في حياة المجتمع. لذلك يتم تنشئة أعضاء المجتمع وأفراده، منذ البداية، ومنذ الميلاد، وسنوات الطفولة الباكرة، على تقبل هذه التفرقة والعمل بمقتضاها. ويعد عنصر التقبل عاملاً هامًا في ترسيخ قيم الذكورة والمبادئ التي تقوم عليها هذه القيم.

وهناك أحد الأمثال المأثورة عن مشاعر أم إزاء حملها وولادتها للذكر والأنثى.

لما قالوا لي .. ده غلام

انشد ضهري واستقام

ولما قالوا .. دي بنيّه

انطبقت الدار.. عليّ

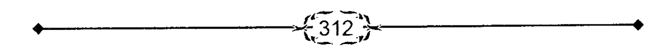
وهناك مثل شعبي آخر على التمييز ضد المرأة يقول:

«حطت عجلها وتوت رجلها» أي جاءت بالذكر فأمنت على مركزها في الأسرة.

فهنا نجد منذ البداية النظرة المتميزة للذكر.. منذ الميلاد .. حتى من الأم إزاء أولادها[1].

ذلك لأن الذكر- في المجتمع الأبوي، والثقافة الذكورية، هو الذي يحمل اسم العائلة، ويحافظ بالتالي على وجودها، واستمرارها، وذلك على العكس من الأنثى

(1) فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربي، بيروت، 1980، ص 104، 107.



التي سوف تنتقل في آخر الأمر بالزواج، إلى عائلة أخرى لكي يحمل أبناؤها اسم تلك العائلة، أي أن القوة الإنجابية للأنثى تصبح من نصيب عائلة زوجها، بينما تحرم منها عائلتها هي العاصبة، إلا إذا تزوجت من أحد أقاربها العاصبين مثل ابن العم.

ويعزز معنى مضمون القول المشهور سابق الذكر، مثل يتردد في الوادي الجديد (مصر) بوجه خاص وإن كان يوجد له مثيل في عدد من البلاد العربية الأخرى، ولكن بألفاظ مختلفة بعض الشيء، يقول المثل: ربي ابن ابنك.. وابن بنتك لأ.

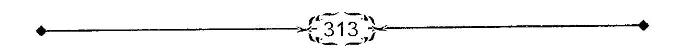
وأزرع في أرضك.. وأرض غيرك لأ. وأحكم بطبعك .. وطبع غيرك لأ.

ويتضح في الجزء الأول من هذا المثل أنه يتعلق بالموقف من الأحفاد عن طريق الابن، أو الابنة، إذ بصرف النظر عن مدى الإعزاز الشخصي أو العلاقة العاطفية التي تربط الأجداد بالأحفاد بشكل عام فإن المثل يرى أن مسئولية المرء نحو حفيده من ابنته الأنثى إن كانت هناك مسئولية على الإطلاق.

فرغم أن الحفيدين هما من الذكور وفي مجتمع ثقافته ذكورية، ورغم أن درجة القرابة أو البعد القرابي بين الجد وكلا الحفيدين متماثل، فإن المجتمع الأبوي يعتبر ابن الابن من الأقارب العاصبين، وبذلك فهو أولى بالرعاية، من ابن الابنة لذي ينتمي إلى جماع عاصبة أخرى غريبة. وفي لبنان مثل يقول: «ابنك الك .. بنتك لا.. ».

كما أنه يوجد في لبنان أيضًا مثل يقول في المعنى نفسه «ابن ابنك ابن الحبيب.. ابن بنتك.. ابن الغريب».

وتكفي هذه الأمثال، لإعطاء فكره عن طبيعة الثقافة الذكورية التي تتغنى بالذكر، وتعلى من شأنه على حساب الأنثى، وتمتد هذه النظرية الثقافية، والاجتماعية، إلى مختلف مناحي الحياة في المجتمع المصري والعربي الذكورية الأبوي، بحيث يكاد الذكورية ينفرد دون الأنثى بممارسة أعمال، واحتلال مراكز، يتم حرمان المرأة منها نتيجة التمييز بين الجنسين والقائم على وجود بعض الآراء والأفكار المتوارثة عن طبيعة تكوين الأنثى جسيمًا، ووجدانيًا، وذهنيًا.



وفي الوقت الذي تهتم أساليب التربية، والتنشئة، من خلال الثقافة الذكورية، والتنظيم الأبوي للمجتمع بإعداد الذكر منذ سن مبكرة نسبيًا، للحياة الواسعة المضطربة خارج نطاق الجماعة القرابية بالعاصبة، تركز هذه الأساليب على إعداد الأنثى للحياة لضيقة المحددة بحدود تلك الجماعة العائلية.

ويأخذ هذان الأسلوبان في التربية والتنشئة في الاعتبار، والفوارق التي يفترض المجتمع التقليدي وجودها بين الذكر، والأنثى، والاعتقاد بأن الذكر أكثر عقلانية، بينما الأنثى أكثر عاطفية وخضوعًا لمشاعرها الوجدانية.

ولذلك فبينما يتوقع المجتمع التقليدي أن يقوم الذكر بالأعمال والمهام والأنشطة التي تجلب (الشرف) للجماعة القرابية التي ينتمي إليها يحرص هذا المجتمع نفسه على تجنب الأنثى من أن تجلب (العار) على جماعتها القرابية بخضوعها، واستجابتها لعواطفها، ونزعاتها الطبيعة، وبخاصة النزعات الجنسية.

فالأنثى في عُرفهم، أسلس قيادا أمام إغراءات الشيطان وإغوائه التي تجلب الدمار ليس لها وحدها ولكن للجماعة القرابية ككل. وهنا تبرز المفارقة واضحة بين موقفين:

إذ بينما تحتل الأنثى مكانه ثانوية، بل وهامشية بالنسبة للذكر، فيما يتعلق بنظرة المجتمع للجنسين، والتفضيل بينهما، فإن سمعة الجماعة القرابية يتوقف على سلوك الأنثى ومراعاتها للمبادئ الأخلاقية، أكثر مما تتوقف على سلوك الذكر.

فالأنثى رغم مكانتها الثانوية الهامشية هي (عِرضْ) الجماعة القرابية، فالعرض هذا مرتبط بسلوك الأنثى، وخاصة سلوكها الجنسي بينما (الشرف) مرتبط بالقيم الذكورية وبسلوك الذكر وإنجازاته.

وقد يفقد الذكر (شرفه) نتيجة لسلوكه غير السوي، ثم يسترد ذلك الشرف، ومعه مكانته في المجتمع، إذا حسن سيرته، وتوقف عن التصرفات التي تسئ إليه،

وإلى عائلته، أي الشرف يمكن استرداده بعد فقدانه (رد شرف)، وليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالعرض، فهو قابل للضياع، وغير قابل للاسترداد.

لذلك فإن جانبًا كبيرًا من الجهود التي تبذل في تنشئة الأنثى منذ الصغر توجه إلى هذه الناحية بشكل مستتر، وغير صريح، لأن الحديث الصريح عن الجنس يعد من المحرمات Taboos، التي يصعب الاقتراب منها، وإذا كانت إساءة السلوك من الفتاة أو المرأة لا تجد تعاطفًا ولا شفقة، مثلما يلقى الرجل في كثير من الأحيان ومن محاولات التبرير والإصلاح، فمن أجل ذلك كانت تنشئة الأنثى منذ الصغر، تعتم بإعدادها للزواج لأنه الوسيلة الفعالة والمأمونة للمحافظة على عرضها وعرض العائلة ووقايتها من الانحراف، وإحدى صيغ الدعاء التي تنتشر في مصر والعالم العربي وإن تكن بصيغ مختلفة هي (الله يستر عرضك) المتعلق بسلوك الأنثى.

وهذه النظرة نفسها هي المسئولة عن عملية الختان التي يتجلى فيها التمييز ضد المرأة في أجلى صورة.

والواقع أن النظر الذكورية هي المسئولة على النظر باستعلاء إلى الأنثى، وامتداد ذلك إلى أهل المرأة، أو أهل الزوجة برغم علاقات المصاهرة التي قد تكون موضع إعزاز في الوقت نفسه، فكل ما هو طيب، ورفيع وشريف يأتي من جانب الأقارب العاصبين، بينما كل ما هو سيئ ومصدر للخجل والعار، يأتي من جانب أهل الأم أو الزوجة. فالولد الفالح (طالع لأبوه) أما الولد الطالح فيكون «طالع لخاله». ولذا فإن «الخال وبال» دائمًا، أي أن النظرة الدونية للمرأة تمتد إلى أهلها.

وإذا فسدت الأنثى فإن ذلك لا يرجع إلى عيب في عائلتها الأبوية، بقدر ما يرجع إلى الأم لأن المثل يقول:

(أكفي القدرة على فُمها .. تطلع البنت لأمها)، وقد تدفع الأم الثمن لأنها لم تحسن تربية ابنتها، فالأم مسئولة مباشرة عن ابنتها أو بناتها وعن سلوكهن منذ البداية، وحتى عن مشكلاتهن بعد الزواج (لم تنجب - أنجبت إناث فقط - العلاقة بالزواج) ومنا هنا كان المثل الشائع (يا مخلفة البنات، يا شيلة الهم للممات).



فالمجتمع المصري، والمجتمع العربي التقليدي يقف من الأنثى- إذن- ومنذ ولادتها موقفًا فيه الكثير من التحيز ضدها، ومحاباة الذكر على حسابها، ورغم كل التغير الاجتماعي الذي حدث في العلاقة بين المرأة والرجل. فإن هناك فجوة تفصل بينهما، لتحول بين تحقيق المشاركة الإيجابية الرحبة. وبذلك تعطى الفرصة لانتشار بعض الأفكار المناوئة لإتاحة الفرصة كاملة أمام المرأة للمشاركة في المجالات التي لا تزال تكاد تكون مغلقة على الرجل.

وفي ضوء هذا الفهم فإننا نهتم في هذا البحث بما يلي:

1- أن الموروث الثقافي يعني الثقافة المتوارثة بالمعنى الواسع لكلمة ثقافة، والذي يشمل العادات، والتقاليد، والأعراف، إلى جانب التراث الشفاهي في المجتمع العربي.

2- مقومات الثقافة الذكورية وطابعها العام في المجتمع العربي، وما يترتب على هذه المقومات من تهميش لمكانة المرأة، مع الاهتمام بأنساق القيم التي تميز بين قيم الذكورة، وقيم الأنوثة، وانعكاس ذلك على أساليب التنشئة الاجتماعية المسئولة عن ترسيخ أفكار التفرقة الاجتماعية والثقافية بين الجنسين.

3- موقف المرأة ذاتها من هذه الأوضاع، وبخاصة المواقف السلبية منها والتي تنشأ من قبولها لتلك المواقف السلبية، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقتها بالرجل ونظريتها إليه.

ويحتاج الأمر هنا، وبالنسبة للمرأة ذاتها إلى (إعادة تأهيل) Rehabilitation، إن صح التعبير للتخلص من الهزيمة الداخلية التي تمنع من اتخاذ المبادرة للتغيير دون أن تفقد المرأة، والمجتمع القيم والرموز الإيجابية التي تسجلها تلك الموروثات الثقافية.

إن صورة المرأة في الموروث الثقافي، بالمعنى الواسع للكلمة، ليكشف في بعض جوانبه عن قيم إيجابية تعطى المرأة العربية ما تستحقه من احترام وتقدير نظرًا

للخصائص والمقومات الأساسية في شخصيتها الاجتماعية، وللأدوار المؤثرة التي تقوم بها في الحياة، والتي تسجلها بعض الأعمال التراثية الشفاهية كالملاحم والسير الذاتية، والأمثال الشعبية.

إن هذه القيم الإيجابية التي تتجسد في إنجازات المرأة والتي تعبر عنها الأمثال الشعبية بخاصة أحسن تعبير، هي التي ينبغي أن نبرزها، ونؤكدها في المرحلة التالية التي يمر بها المجتمع العربي، وفي الظروف المتغيرة التي تضطرب فيها الرؤية إزاء المجريات والمستجدات العالمية المتسارعة التي تغزو العالم العربي، وتستهوي الكثيرين بحيث يتناسون تراثهم، وتقاليدهم، وحضارتهم الغنية بالمبادئ الأخلاقية، والقيم الاجتماعية، التي ينبغي تطوعها عن طريق إعادة قراءتها، وتفسيرها، في ضوء هذه المتغيرات.

إن الاختلاف بين ما هو قائم في العالم العربي وما يحدث في الخارج، هو فارق في الدرجة، وليس في النوع، وهذا يبعث الأمل في إمكان الوصول بمكانة المرأة العربية إلى المستويات التي ترضى هي عنها، والتي تمحو عن المجتمع العربي، الأفكار السائدة في كثير من الكتابات في الخارج عن هامشية المرأة العربية، وتخلفها، وحرمانها من الحقوق الإنسانية التي أقرتها المواثيق الدولية، بل وأيضًا الشرائع السماوية، وكلها دعاوى لا تخلو من نظرة غير موضوعية الأمور.

إنما يتبقى على عالم العربي أن يبرز هذه القيم الإيجابية بقوة، وهي قيم لا يدرك وجودها الكثيرون، ومن خلال التعريف بهذه القيم، يمكن إحداث تغيرات جوهرية في النظرة التي تسود بعض الأوساط في العالم العربي نحو المرأة حيث تدرس هذه الأوساط المكانة الحقيقة، والأدوار والمؤثرات الفعالة التي سجلتها الأعمال التراثية عن المرأة العربية في مراحل التاريخ المختلفة، وكذلك معرفة النواحي الإيجابية التي تتضمنها نظرة المجتمع العربي ممثلة في أمثاله العامية، بل وفي الرموز التي تشتمل عليها العلاقات والنظم الاجتماعية رغم الأسس «الأبوية» التي تقوم عليها.

وإذا كان المجتمع العربي في حاجة إلى أن يعرف حقائق هذه الموروثات

الثقافية، وما تتضمنه من رموز وقيم إيجابية، تعلي من شأن المرأة، فإن المرأة العربية نفسها أحق من غيرها بمعرفة هذه الحقائق، وتلك الرموز، والقيم، ليس فقط لكي تعتز أو تتغنى بها، وبأسلافها من النساء ولكن أيضًا، وهذا هو الأهم، لكي تغير نظرتها هي ذاتها إلى نفسها، فقد أدى تراكم الجوانب السلبية في الموروثات وفي التعامل مع المرأة على صعيد الواقع اليومي، إلى أن تأخذ هي هذه الأوضاع والمواقف على أنها أمور مسلم بها، تعكس حقيقة المكانة التي يجب أن تشغلها، لأنها فقط، المكانة التي تستحقها. ويحتاج الأمر هنا، وبالنسبة للمرأة ذاتها، إلى (إعادة تأهيل) كما ذكرنا آنفا.

إن إحياء هذا الموروث الثقافي الإيجابي، والتعريف به تعريفًا موضوعًا، يسهم في إبراز متضامنة الإنسانية السامية، ليحتاج إلى جهود المثقفين، والأجهزة الرسمية معا. ولا يخفى أن الأداة الفعالة لترجمة هذه الجهود، وإخراجها إلى حيز الواقع، الملموس، والمؤثر، لهي وسائل الإعلام والاتصال الحديثة بكل إمكاناتها المتقدمة. بحيث يمكن تجميع هذه الإمكانات، مع جهود المثقفين، والمهتمين بشئون المرأة والمجتمع، في إنتاج إبداعات فنية، وفكرية، جديدة تخاطب العقول (الجديدة) بالأسلوب الذي تفهمه وتستجيب له. وتتجاذب معه.

إن التركيز في مثل هذه الأعمال (إخراج ملاحم وسير شعبية ترجمة الأمثال الشعبية إلى مشروعات ثقافية وإعلامية) على إبراز القيم التي كثيرًا ما تخفى على الإنسان العادي، وعلى المرأة العادية، لابد وأن تسهم في تغيير أفكار الناس، وتعديل نظريتهم إلى المرأة، بل وتغيير نظرة المرأة نفسها إلى ماضيها وواقعها، وإمكاناتها، والأدوار التي يمكنها القيام بها، بل وفي قدرة المرأة العربية الخلاقة على الإسهام في تغيير صورة المجتمع العربي الحالية إلى مجتمع أفضل.

الفصل الخامس عشر

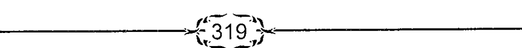
المرأة المصرية في المثل الشعبي [1]

★★ تمهيد :

المثل الشعبي، **أسلوب توجيه وتربية**، يرسم طريق السلوك في العلاقات الاجتماعية، وطريقة التعامل في إطار المجتمع الذي يفرزه. وهو يكتسب صفة الذيوع والانتشار لشدة حاجة المجتمع إليه. وهو يجري بعبارة سهلة في لغة كل يوم.

ولابد من تأكيد نقطة بالغة الأهمية، وهي أن الأمثال التي تحمل الحكمة في طياتها، قد قيلت في الماضي البعيد، **وأنه من الإنصاف أن ينظر إليها على أنها اجتهادات قوم عايشوا الطبيعة**، وعاشوا حياة **ساذجة على سجيتهم**، فلم تكن العلوم بالقدر من النمو والانتشار التي هي عليه في العصر الحاضر.

ولذلك يجب أن ننظر إلى ما تركوه من « حكمة » ونُقَيّمه، **ونصدر حكمنا فيه، لا بمقاييس هذا العصر، بل في إطار الأصلي في الماضي**، وما ظهر فيه من معرفة لم تكن منتشرة، ولا مسيرة لعامة الشعب. والنظر في الظواهر الاجتماعية بهدف دراستها وتقييمها، لا يكون موضوعيًا، ومجديًا، إلا إذا كان ذلك في الإطار الزماني الذي سادت فيه.



(1) بحث للمؤلفة أنجز عام 2002م.

الـمـرأة والتـراث :

وربمـا يكـون هنـاك مـن يتسـاءل عـن جـدوى **دراسـة المرأة المصـرية في تـراث السلف**، في الوقت الذي طغى فيه العلم بكشوفه الحديثة، على كل شيء، وأصبح يهيمن بتكنولوجيته على كل ناحية من نواحي حياة الإنسان المعاصر. والرد على ذلك ليس بالأمر العسير، فبادئ ذي بدء يمكن القول بأن من لا ماضي له، لا حاضر له. أو بمعنى أوضح من قطع الأسباب بينه وبين ماضيه، كان حاضره مهزوزًا، إذ لا قاعدة يستطيع أن يرسى عليها البناء، الذي يريد أن يقيمه، ويصعد به شاهقًا في مستقبل مجهول يتطلب مزيدًا من الكفاح.

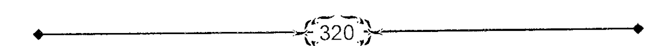
هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجد أن محاولة التخلص من الماضي، وآثاره، عملية مستحيلة من الناحية الواقعية العملية، وإن بدت ممكنة من الناحية النظرية، ذلك أن **وقائع الماضي، وحقائقه تشكل الجزء الأكبر من مكونات اللاشعور في عقول المعاصرين**.

ولئن كانت العمليات اللاشعورية، خفية، ومتغلغلة في أعماق الباطن، فإن آثارها في الحياة عظيمة القوة، حتى إنهاء تبلغ حد العنف في بعض الأحيان. **فماضينا فينا بالرغم منا، يؤثر في أفعالنا، وأقوالنا، غير عابئ بإنكارنا إياه.**

ومن ناحية ثالثة، فإن ما تركه السلف للخلف من أمثال، ليس فيه، في جملته، إلا كل ما يثير الإعجاب، ويدعو إلى الاحترام والتقدير. وقد قمنا في بحثنا هذا بتحليل ما انتقيناه منها تحليلاً اجتماعيًا، تبين منه، أنها على الرغم من قدمها، تحمل في طياتها حكمة بالغة، توصل إليها الحس المرهف، والحدس الصادق، والبصيرة النافذة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتمادها كدليل عمل نافع في الحياة.

المرأة المصرية في المثل الشعبي:

سوف نتناول المرأة المصرية من خلال المثل الشعبي، في أدوارها المختلفة كما تبدو في مظاهر دورة الحياة.



المرأة والزواج :

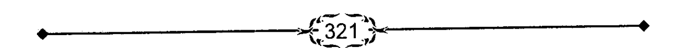
الأسرة المصرية في الواقع هي محور العلاقات الاجتماعية، لذلك فقد اكتسبت الأسرة مركزًا هامًا في المجتمع. والمجتمع يقدس الأسرة، ويُكبر من شأن الزواج، وهو على الرغم من الظروف الكثيرة التي مر بها في تاريخه البعيد، والقريب لا يزال يتشبث بهذا التقديس للأسرة والإكبار للزواج، وهو من أكثر شعوب الأرض نزوعًا إلى الاستقرار بصفة عامة، والاستقرار العائلي بصفة خاصة، والنموذج الذي أكده في أساطيره القديمة، وفي قصصه، وأغانيه يقطع بأنه يؤثر سلامة الحياة الزوجية من كل تقلقل، وكل اضطراب، ويحرص على حمايتها من أى عنصر يفسدها، أو يثيرها، أو يعصف بها.

والأسرة تتكون فى صورتها الأولى من الرجل والمرأة، وتكوينها يقتضى بالضرورة الدقة فى الاختيار من كلا الطرفين. فالاهتمامات التى تشغل بال المرأة تختلف عنها عند الرجل، ولقد سجلت الأمثال جانبًا كبيرًا مما يدور فى تفكير المرأة، ذلك أن موضوع الإقدام على الزواج، يرتبط بمستقبلها، وحياتها القادمة، فقد صورت الأمثال هذا التفكير في جوانبه المتعددة.

فالفتاة في البيئة المصرية، تقع تحت عوامل يبدو فيها كثير من التناقض، لذلك نجد أمثالها تعبر عن هذا التناقض ففي بعض الأمثال يكون التفضيل للشاب فيقول المثل: « اللي تغوى الشاب الجميل لها، تدفع كتابة الورقة من عندها »، أو « آخد الغندور ولو سكنى وسط القبور » وفي بعضها الآخر يكون التفضيل للعجوز، فيقول المثل: « خدي الشايب يدلعك، ولا تخدي صبي يلوعك ».

وفي بعض الأمثال يفضل الزواج على المكوث بغير زواج فيقول المثل « ضل راجل، ولا ضل حيطة »، و« أقل الرجال يغني النسا »، و« اللي ما تحنى كعبها ما يفرح قلبها »، و« واللي جوزها معها تدور الدنيا بصباعها ».

ومع ذلك، فبعض الأمثال تفضل العزوبة على الزواج، الذي يعقبه مشكلات.



فتقول: «قعاد الخزانة ولا الجوازة الندامة»، و«العزوبية ولا الجوازة العار» و«خلي العسل في جراره لما تجيله أسعاره»، وفي البعض الآخر يبين المثل اعتراض المرأة على قهر الزوج فتقول: «البسي خف واقلعي خف لما ما يبقاش في الدنيا ولا خف»، أو «لما يجي لك الخف اللي يريحك». وهناك مثل يقول بالمعنى نفسه: «اللي ما يجي وباله مشروح طريق السلامة من هنا ويروح»، ومثل آخر يقول: «اللي كتب كتابي يحله، واللي يعرف أبويا يروح يقوله».

وفي بعض الأمثال الشعبية تبدو الفتاة متلهفة على الزواج، وتغلف حياتها مسحة من الحزن واليأس إذا طال انتظارها له فتقول الأمثال «لا اتجوزت، ولا خلى بالي، ولا أنا فضلت على حالي»، و«من كتر خطابها بارت مسى عليها الليل، واحتارت»، و«خطبوها اتعززت فاتوها اتندمت»، و«ساعة ما تنكتب في السما يجي للخطاب العمى»، و«اقرصيني في ركبتي، تحصيلني في جمعتي».

والمجتمع المصري لا يسمح للفتاة باختيار شريكها، ولكنها تظل في انتظاره، فيقول المثل: «اقعدي في عشك لما يجي اللي ينشك»، كما أنها تعيش في عادات وتقاليد تحد من خطواتها لذلك يقول المثل: «ألف كتاب، ولا زلة».

ومن ناحية أخرى، فالمجتمع يهتم بالوفاق بين الزوجين، حتى تنبني الأسرة على أساس سليم فيقول المثل: «جوزوها له... مالها إلا له» كما كان المجتمع يفضل زواج الأقارب فيقول المثل: «آخد ابن عمي، واتغطى بكمي، وآخد ابن خالي واتنشر عليه بشالي».

كما كان المجتمع يحذر من الزواج غير المتكافئ، فيقول «اللي يجوز أكبر منه ياكتر همه [1]» «اللي ياخد الندامة مالوش ذكرى»، «من همه اتجوز قد أمه».

ويظهر الإبداع في المثل الشعبي في توافر الأمثال ونقيضها، وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على وعي السلف بالتفردات، والتغايرات في شخصيات البشر، وأن ما يناسب فتاة قد لا يناسب أخرى. ولهذا نجد النظريات الحديثة في الاختيار

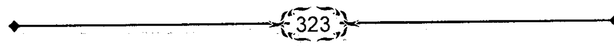
للزواج، تذهب بصدد الاختيار مذاهب شتى ومعظمها قد أدركها الإبداع الشعبي من سنوات وسنوات.

فهناك نظرية التجانس التي تذهب إلى أن الشبيه، يتزوج بشبيهه فيما يتعلق بعوامل كثيرة، وهناك نظرية أخرى ترى أن التكميل بين الزوجين هو أساس الوفاق وثالثة تؤكد أثر الوالدين، وبخاصة الأم، ورابعة تؤكد تأثير العوامل اللاشعورية، تلك العوامل المسئولة عن كون رجل يتزوج امرأة أكبر منه سنًا، لاحتياجه إلى حب الأم وعطفها، فهو يتزوج بمن تلعب دور الأم في حياته، كما أن العوامل اللاشعورية تفسر أيضًا احتياج فتاة لأن تقترن بمن هو أكبر منها سنًا بكثير، لأنها تفتقد حنان الأب.

ويؤكد السلف أهمية المنبت، عند اختيار العروس، فيقولون: «اسأل عن الأم قبل ما تلم» «وأكفى القدرة على فمها تطلع البنت لأمها.» ذلك أن الأم هي المربية الأولى للطفل، والمثل الذي تحتذيه الابنة، والأم هي المشرفة الدائمة على ابنتها، المُهذبة لأخلاقها والمراقبة لسلوكها. ولا شك أن النظريات الحديثة في علم الثقافة والشخصية Culture and Personality تبرز أهمية التنشئة الاجتماعية في حياة كل فرد إذ هي المعبر الذي يعتبر عليه ليصير شخصًا يعيش في مجتمع، بعد أن كان مجرد كائن.

والذوق الشعبي يهوى الجمال في المرأة، وهو يحفل بالجمال الحسي، الذي يتحدث عن الأعضاء، فالذوق الشعبي يهوى المرأة البيضاء الهيفاء، رفيعة الوسط ممتلئة الساقين، كما يعجب بالوجه الصبوح دقيق الملامح، ويفضل نامية الجسم، طويلة القامة، وتوصف بأنها "فايرة" كما يفضل الميالة للامتلاء ويقال عنها مربربة، وظاهر عليها العز. أما العجفاء "المعضمة" فلا يرغب فيها، ويقولون أنها "معصعصة، وناشفة زي الجريدة".

وامتلاء الجسم يزيد من قيمة العروس الجمالية لأنه رمز للخير والعز، وجودة الصحة .. وتلك أمور إذا توافرت في العروس، فإن الزوج يضمن أما قوية تتحمل



عبء خلف الأولاد وتربيتهم، كما تتحمل أيضًا، القيام بأعمال "البيت" و"الغيط" أيضًا إذا كانت ريفية.

وفي جمال المرأة، يقول المثل الشعبي « إن كنت عايز تمص قصب، مص من الوسط، وإن كنت عايز تخطب خد رفيعة الوسط »، « خد المليح واستريح »، و« خد الحلو وأقعد قباله، وإن جعت شاهد جماله »، و« يا واخد البيض يا مقضي الزمان فرحان، ضيعت مالك على جوهر، وعود، وريحان »، « الطول ع الحور، والتخن ع الجميز ».

ومن أقوالهم في الأمثال الشعبية، في تفضيل الفتاة البيضاء على السمراء، من جهة لون البشرة: « يا ريتني بيضا، ولي ضب ده البياض عند الرجال ينحب »، وكذلك قولهم: « يا ريتني بيضا ولي عرقوب، ده البياض عند الرجال محبوب »، ويدل هذان القولان على أن بياض البشرة صفة مستحبة جدًا في الفتاة لدرجة أنها تغطي كثيرًا من العيوب المحتمل وجودها مثل "الضب" الذي يشوه شكل الوجه، ومثل العرقوب الذي يشوه شكل الساق والقدم.

ولئن اهتم الذوق الشعبي بالجمال الحسي – فإنه لم يكن وبعض الأحيان- يرى في هذا الجمال إلا طلاء ظاهريًا، وقد يخفى كثيرًا من عناصر الدمامة، ومن هنا قد لا يكون مطلبًا أساسيًا عند التفكير في الزواج، فيقول المثل « بيع الجمال، واشتري الخفة، الجمال كثير بس الخفيف صدفة ». أي أن الجمال تتضاءل أهميته بجانب خفة الدم، أو بعض الصفات الموضوعية الأخرى.

ولما كان سمار البشرة هو الغالب في المجتمع المصري، فقد اقتضى الحال، وجود أمثال شعبية، وأقوال، وأغاني تروج للسمراوات وتحبب في سمار البشرة « السمرة بلحة حمرا »، و« مكتوب حدانا في الورق أسمر ودمه خفيف ».

المرأة والأسرة :

المتصفح للأمثال التي تتحدث عن علاقة الرجل بالمرأة في نظام الأسرة يجدها

تهتم بصفات، وميكانيزمات كثيرة في هذه العلاقة، بالنسبة لأهمية المنبت، وطيب الأصل عند اختيار العروس، يقولون: « خد الأصيلة، ولو كانت ع الحصيرة »، فهي لن تتبرم من المعيشة مع زوجها، مهما كانت الصعاب التي تواجههما.

والمرأة عند زوجها منبع سعادته وسروره، فيقول المثل: « اللي مراته مفرفشة يرجع البيت من العشا »، ولكن ذلك لا يمنع من أن تخلق الزوجة كثيرًا من المشكلات، وأجواء النكد فتقول الأمثال في ذلك: « من يريحهم يتعبوه، ومن يتعبهم يريحوه »، و« إن حبوك يا ويلك، وإن كرهوك يا ويلك ».

وقد نظرت الأمثال الشعبية إلى وجود الرجل في حياة المرأة على اعتبار أنه كل شيء في حياتها، فهو الذي يمنحها القيمة الاجتماعية فتقول الأمثال في ذلك: « إللي يقول لمراته يا هانم، يقابلوها ع السلالم »، « حرمة من راجل زي الطربوش من غير زر »، و« إللي جوزها معها تدور الدنيا بصباعها »، ذلك أنهما يكونان وحدة متعاونة متحابة، متماسكة.

أما إذا دب النفور بين الزوجين، وبخاصة إذا كان الزوج، وهو الأقوى قانونيًا واجتماعيًا، لا يعجبه العجب ولا يرضى عن الزوجة، ويتلمس لها الأخطاء، فإن الحياة تصبح بينهما شقية نكدة. وتقول الأمثال في ذلك على لسان المرأة:

« أخذتني لحم ورمتني عضم »، « عيش يا حبيبي ولا تبكيني حسك في الدنيا يكفيني »، « بلاش توكلني فرخة سمينة وتبيتني حزينة »، و« لا حصيرة ولا مخدة، وكمان مش لده »، « جت العازبة تشكي لقت المتجوزة بتبكي ».

كذلك صورت الأمثال الراجل أحيانًا في صورة الذي يضطهد زوجته لسبب أو بدون سبب، فتقول في ذلك: « يخش من العتبة ينشف الرقبة »، « ييجي من بره يكسره الجرّه ».

لذلك فقد أهلّت الأمثال الشعبية المرأة لمثل هذه المواقف وكأنها تعدها لحيل دفاعية Defense Mechanisms، تصد بها سطوة الرجل، فتقول الأمثال في ذلك:

« يا مآمنة للرجال، يا مآمنة للميّة في الغربال »، و« قصقصي طيرك ليلوف بغيرك »، « إذا كان الرجل بحر، تكون المرة جسر ».

والمعروف أن المرأة المصرية الريفية، وكذلك المرأة في الثقافات الشعبية، من أكثر النساء نشاطًا، ذلك لأن كلا منهما تساعد زوجها على الحياة، فالمرأة الريفية تقوم بمساعدة زوجها، إلى جانب قيامها بالأعمال المنزلية، كما أن المرأة في الثقافات الشعبية تساعد زوجها بفتح الدكاكين، أو الخدمة في المنازل، أو القيام بمشروعات صغيرة، لهذا يقول المثل الشعبي وهو يرسم صورة المرأة الريفية في بيتها:

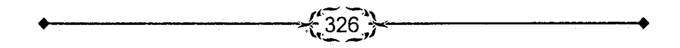
« لقمة الراجل مقمرة، ما تأكلها إلا المشمرة »، و« قوي نارك تسبقي جارك »، و« الشاطرة تقول للفرن قود من غير وقود »، و« العيش مخبوز، والمية في الكوز ».

أما المرأة في الثقافات الشعبية، فهي تعرف قيمة منزلها، وأهمية البيت في حياتها، فتقول لها الأمثال: « كل دار ولها مدار »، « إللي يطلع من داره يتقل مقداره »، « يا داري يا ساترة عاري »، « قعدتي بين أعتابي، ولا قعدتي بين أحبابي ».

كما تنصحها فتقول: « اغسلي تفوقي، واكنسي تروقي »، و« الشاطرة تقضي حاجتها، والخايبة تنده لجارتها »، وتحذرها الأمثال من الكسل فتقول: « قعدة على قعدة راح النهار يا سعدة ».

المرأة والحماة :

عندما تتساكن الحماة والكَنّة، أي زوجة الابن، تحت سقف واحد في معيشة مشتركة، وهذه الظاهرة مستمرة حتى يومنا هذا، وذلك بسبب حاجة الأمهات العصريات المتعلمات المشتغلات إلى من يرعى صغار أطفالهن أثناء خروجهن إلى العمل، ولذلك كان لابد من التوقف عند هذه الظاهرة، التي تناولتها الأمثال من حيث الكره المتبادل بين الحماة والكنّة. تقول الأمثال: « عرق ورا الودن مايحبش مرات الابن »، و« إذا كانت الغلة تيجي قد التبن كانت الحما تحب مراة الابن ».



أما الزوجة فتقول: «الكي بالنار ولا حماتي في الدار»، «طول عمرك يا خالة وأنتي على دي الحالة».

وهناك أسباب تقليدية، لهذا التنافر الظاهر بين الحماة زوجة ابنها، فالحماة تشعر أنها قد شاركتها في حب ابنها، إن لم تكن قد استأثرت به كله، والحماة تحس بغيرة من زوجة ابنها التي تصغرها سنًا بكثير.

ومن الصعب إقناع الحماة بأن تحسن معاملة الكنّة، على أساس الحماة ذاتها كانت في يوم من الأيام كنّة، وكانت لها أحاسيسها وآراءها، فالمثل يقول: «يا حما ما كنتي كنّة، قالت كنت كنّه ونسيت».

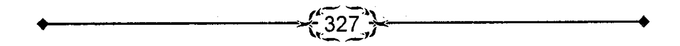
ولكل قاعدة شواذ، فهناك حالات، تعامل فيها حماة زوجة ابنها كابنتها، وتحفظ أسرارها، وتدافع عنها أمام زوجها الذي تحبه لأنه ابنها، وتسر إليها بما يجعلها تستحوذ على حبه، وفي هذه الحالة تكون الكنّة ممتنة لحماته، تحبها كأمها، وتتمنى لها الصحة، وطول البقاء.

المرأة والجارة :

العلاقة بين الجيران امتداد للعلاقات العائلية والأسرية، وهناك نوع من الترابط والتكامل يتولد عن المشاركة التي تفرضها الجيرة في السكن، فيقول المثل: «لولاكي يا جارتي لا تفقعت مرارتي» وربما كان ذلك انعكاسًا لحب المرأة لإقامة العلاقات والمعاشرة، والحفاظ عليهما، كما أنه يعد نوعًا من التفريغ الانفعالي Catharsis الذي يعد من أهم الخطوات في الشفاء، أو تخفيض التوتر كما يذهب علماء الطب النفسي المحدثون.

المرأة الأم مع الأبناء:

تتمتع الأم في الأسرة المصرية بمركز كبير، فهي تقوم بدور أساسي في بناء الأسرة، ويقع على عاتقها مسئولية كبيرة في الحفاظ عليها، فهي التي تقوم على تربية



الأبناء وترعاهم، حتى يستطيع الفرد منهم أن يعتمد على نفسه في حياته، وتظل الأم تؤدي واجبها نحو الأبناء حتى بعد استقلالهم.

وتعتمد الأسرة المصرية في تعاطفها، وتماسكها على موقف الأم، ومشاعرها، يقول المثل: « إللي بلا أم... حاله يُغم »، و« واللي تموت أمه يا سواد خده »، وكذا فإن حنان الأم لا يوانيه شيء « إللي عند أمه، ما ينحملش همه »..

ولقد أكدت الأمثال الشعبية، مشاعر الأم المصرية، وحنانها في كثير من المواقف، فهي ترى في أولادها قطعة منها فيقول المثل على لسان الأم: « أسيادي وأسياد أجدادي اللي يعولوا همي وهم ولادي »، « إللي يدي ابني بلحة، تنزل حلاوتها في بطني »، « القرد في عين أمه غزال »، والعلاقة بين الأم، وأبنائها علاقة روحية فريدة في نوعها، وهي حتى في حالة غضبها من أبنائها لا تنسى أمومتها، وثورتها، وغضبها، لا يمكن أن ينتزعا الحنان من قلبها، لذلك فقد عبرت الأمثال الشعبية عن الأم المصرية في هذا الموقف فقالت: « أدعي على ابني، وأكره إللي يقول آمين »، « اضرب ولدي، وأكره إللي ما يحوشني »، و« البطن ما تجيبش عدو »، و« ابن بطني يفهم رطني ».

وإذا عانت الأم كثيرًا من مشكلات تربية أبنائها، يقول المثل الشعبي على لسانها: « ماجابهمش قلب وارتاح ».

وتفرح الأم لوجود بناتها بجانبها لأنهن يساعدنها في خدمة المنزل، كما يشاركنها، مشاعرها، ويؤنس وحدتها، يقول المثل الشعبي: « إللي يسعدها زمانها تجيب بناتها قبل صبيانها ».

ولقد عكست مجموعة من الأمثال الشعبية، مشاعر المرأة الأم تجاه خلفة البنات، يقول المثل يا مخلفة البنات يا شايله الهم للممات »، فهي التي تحمل همها صغيرة، وزوجة بعد ذلك، كما أن خلفة البنات في حد ذاتها لا تقدر مجتمعيًا، مثل خلفة الصبيان.

ومما لا شك فيه أن عناية الأم بابنتها، ينعكس على مشاعرها نحو أمها، فهي لا ترى قدوة في الحياة سواها يقول المثل: « ألف عين تبكي، ولا عين أمي تدمع ».

وحين تتحدث الأمثال عن علاقة الأم بولدها، فإنها تشير إلى أن الأم تعطي الولد أهمية كبيرة، لأن الثقافة الذكورية التي تعيش في إسارها، تتحيز للذكر منذ الميلاد، فهو الذي يحمل اسم العائلة، ويحافظ بالتالي على وجودها واستمرارها، هذا إلى جانب أن مركز المرأة في الأسرة يعلو، ويتثبت بإنجابها للذكر عمومًا تقول الأمثال في ذلك: « لما قالولي ده غلام... انشد ضهري، واستقام، ولما قالولي دي بنية.. اتطبقت الدار عليّ ».

ولا شك أن أهمية هذا البحث، إنما تظهر في الكشف عن الإبداع المتعلق ببعض الأمثال الشعبية المصرية المتعلقة بالمرأة، ويظهر ذلك الإبداع في المثل ونقيضه، والإبداع في اختزال التجربة البشرية في كلمات، والإبداع فيما تحويه الأمثال من تورية، ونصائح غير مباشرة.

ومن الخطأ، كما يقول مالينفسكي، أن ننظر إلى الأمثال الشعبية على أنها مجرد شكل من أشكال الفولكلور، وإنما هي في الواقع، وعلى حد قوله عمل كلامي يدعو قوة معينة إلى التحرك: إن هذه الأمثال إنما هي انعكاسات لحياة الشعب الاجتماعية.

المـراجـــع

(1) إبراهيم شعلان، الشعب المصري في أمثاله العامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م.

(2) سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002م.

(3) أحمد أمين، قاموس العادات والتقاليد، والتعابير المصرية.

(4) أحمد تيمور، الأمثال العامية.

(5) إدوارد وليم لين، المصريون المحدثون، عاداتهم وشمائلهم، ترجمة عدلي طاهر نور.

الفصل السادس عشر

واقع المرأة المصرية من خلال تحليل مضمون شكاواها(*)

★★ مقدمة :

فى عام 2002 أنشأ المجلس القومى للمرأة مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها لتلقى شكاوى النساء ومعرفة المشكلات التى تحول دون مشاركة المرأة بفاعلية فى عملية التنمية الشاملة، والتصدى لهذه المشكلات ومواجهتها.

ويقوم المكتب بتصنيف الشكاوى الواردة إليه، وتحليلها، ويرفع تقريره عن الشكاوى ذات الطابع العام إلى المجلس حيث تُصَعّد كقضية عامة، كما يتم إحالة الشكاوى إلى جهات الاختصاص والاستمرار فى متابعتها كما يتم التنسيق والتعاون مع وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات فيما يختص بمشكلات المرأة العاملة، واقتراح محامين متطوعين بمن يتعاونون مع المكتب فى حالة احتياج الشاكية لرفع دعوى قانونية.

وقد تحددت أهداف المكتب فيما يلى:

أولاً: أهداف قريبة المدى:

1- رصد مشكلات المرأة، واحتياجها.

(*) انظر بحث للمؤلفة، بعنوان "دوافع المرأة المصرية من خلال تحليل مضمون شكاواها التى وردت للمكتب من 2002/6/15 إلى 2004/6/15" : بحث اجتماعى ودراسة حالات، قدم لمكتب شكاوى المرأة ومتباعتها سنة 2004.

2- التوجيه والمعاونة فى حل المشكلات التى تجابه المرأة.

3- إنشاء قاعدة بيانات معلوماتية عن أنواع الشكاوى المختلفة، ومدى تكرارها ، وما تمثله هذه الشكاوى من تعويق لتقدم المرأة.

4- توجيه أجهزة الإعلام وتعبئتها، بالتوعية السليمة لكى تسط الضوء على المشكلات التى تواجه المرأة كظاهرة عامة.

ثانيًا: أهداف بعيدة المدى:

1- خلق حلقة وصل بين المجلس القومى للمرأة ونساء مصر ممن يعانين من مشكلات تتعلق بأى شكل من أشكال التمييز ضدهن، أو عدم الأخذ بمبدأ المساواة الذى يكفله الدستور.

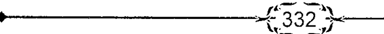
2- التصدى لمشاكل المرأة ذات الطابع العام من خلال رفع رؤى المكتب إلى المجلس القومى للمرأة.

3- مساندة النساء فى الحصول على حقوقهن المختلفة التى نصت عليها الاتفاقات الدولية، والدستور والقوانين المصرية.

4- رفع صوت المرأة المصرية إلى صانعى القرار، وواضعى السياسات.

هدف البحث وفائدته فى رسم صورة دقيقة عن واقع المرأة المصرية المعاصرة:

1- يهدف هذا البحث إلى رصد كل الشكاوى التى وردت إلى مكتب شكاوى المرأى منذ 2002/6/15، وحتى 2004/6/15 وتحليل مضمونها، ومتابعتها، وتحليلها إحصائيًا، وأيضًا باستخدام منهج دراسة الحالة، ثم تفسيرها اجتماعيًا، وذلك يربط تلك الشكاوى التى وردت من نساء مصر من الريف والحضر، بالسياق Coutext الثقافى، الاجتماعى والاقتصادى العام، والعريض، على مستوى الماكرو (Macre).



2- وهذا البحث الاجتماعي، سوف يفيد لاشك، في رسم صورة دقيقة عن واقع المرأة المصرية المعاصرة، وسيكشف عن نوعية المشكلات التي تعيق حصولها على حقوقها المختلفة، ومن ثم تحول دون مشاركتها بفاعلية في عملية التنمية، وبذلك تسهل عملية التصدى لهذه المشكلات، ومواجهتها، وحلها.

3- يسهم هذا البحث في تغذية قاعدة البيانات المعلوماتية عن أنواع الشكاوى المختلفة، التي وردت للمكتب من 2002 إلى 2004، وتحليل هذه البيانات، وتفسيرها، وذلك تحقق ما يحرص عليه مكتب شكاوى المرأة ، من تحديث دائم لبياناته.

4- الكشف عن دور مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها ى إيجاد الحلول لكثير من الشكاوى بالتنسيق مع الهيئات والوزارات المختلفة من سنة (2002) إلى سنة (2004) باستخدام المنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة، وتحليل المضمون، كي تكون البيانات عملية ودقيقة، وكاشفة، بالإضافة إلى كونها عصرية.

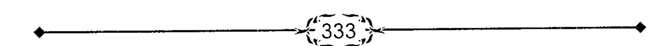
أنماط شكاوى المرأة المصرية:

تعددت وتنوعت شكاوى المرأة المصرية، التي تلقاها مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بالقاهرة، والتي رصدها البحث في الفترة من 20002/6/15 إلى 2004/6/15م.

ويمكننا تصنيف أنماط شكاوى المرأة المصرية، وتحليلها، وتفسيرها كما يلي:

أولاً: شكاوى الأحوال الشخصية:

كانت لشكاوى الأحوال الشخصية السيادة والمرتبة الأولى في عدد الشكاوى، حيث بلغت 586 شكوى، وبنسبة 38٪ من إجمالي الشكاوى الواردة إلى مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بالقاهرة بالمجلس القومي للمرأة والتي كانت 1534 شكوى، وقد تعكس هذه النسبة المرتفعة حالة عدم الاستقرار في نسق الزواج الذي تعاني منه المرأة المصرية. وما تلاقيه نتيجة ذلك هي وأطفالها، وقد يعني علامات استفهام وتعجب على مستقبل هؤلاء الأطفال، وبخاصة وهم أمل مصر وقادة مستقبلها.



ويمكن تصنيف أنواع شكاوى الأحوال الشخصية الواردة إلى مكتب الشكاوى بالقاهرة إلى ثلاثة عشر نوعًا من الشكاوى كالآتى:

1- دعوى تمكين: وهو الحصول على حكم لدخول مسكن الزوجية إذا كانت زوجة، أو مسكن الحضانة إذا كانت مطلقة وأولادها فى سن حضانتها.

2- تنفيذ قرار التمكين: وهو تنفيذ قرار صادر من المحامى العام بتمكينها من مسكن الحضانة أو الزوجية (طريق آخر تلجأ إليه بخلاف دعوى التمكين).

3- توثيق حكم طلاق: وهى حالة حصول الشاكية على حكم طلاق من بلد أجنبى ويستلزم لسريانه داخل مصر أن يكون مصدقًا عليه من البلد التى أصدرته.

4- دعوى خلع: وهى دعوة ترفعها الزوجة للحصول على الطلاق، ويشترط فيه أن تقوم الزوجة برد المهر وتتنازل عن مؤخر الصداق ونفقة المتعة والعدة.

5- دعوى طلاق: وهى الدعوى التى ترفعها الزوجة للحصول على طلاق نتيجة تضررها من العيش مع الزوج، مثل عدم قيامه بالإنفاق أو هجرها، أو الغياب عنها سنة فأكثر.

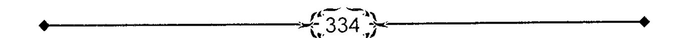
6- دعوى حبس: وهى دعوى ترفع بعد الحصول على حكم نفقة وعدم قيام الزوج بتنفيذه.

7- دعوى نفقه: وهى دعوى ترفع عند عدم قيام الزوج بالإنفاق على زوجته أو أولاده أو كلاهما.

8- دعوى تبديد منقولات: وهى جنحة ترفع بموجب قائمة منقولات الزوجية عند قيام الزوج برفض تسليم الزوجة منقولاتها.

9- مواريث: وهى طلب يقدم للمحكمة لتحديد ورثة المتوفى والمستحقين للتركة.

10- دعوى ثبات طلاق: وهى دعوى ترفع إذا كانت الزوجة قد طلقت شفويًا ولديها شهود على وقوع الطلاق.



11- دعوى ضم: وهى دعوى ترفعها الزوجة أو المطلقة إذا كان الزوج قد أخذ أولادها وهم فى سن حضانتها.

12- دعوى إثبات نسب: وهى دعوى ترفع لإثبات نسب الطفل إلى أبيه الذى ينكره سواء كان هذا الزواج رسمى أو عرفى . .

13- دعوى إسقاط حضانة: وهى دعوى ترفع على المطلقة لأخذ الأولاد نتيجة زواجها من آخر.

ونستخلص من كل ما سبق أن 38 ٪ من الشاكيات إما كن غير ممكنات وتم تهميشهن، أو يطلبن الطلاق، أو الخلع، أو يطلبن نفقة، أو بددت منقولاتهن، أو يحاولن الحصول على ميراثهن، أو يطلبن إثبات طلاق، أو ضم أبناء، أو إثبات نسب، وغير ذلك، وتلك ألوان للعذاب والمعاناة، التى تعانيها نسبة 38٪ من الشاكيات، وهى نسبة مرتفعة تعكس حجم المأساة وآثارها التدميرية على الأسرة المصرية بعامة والمرأة المصرية بخاصة.

وفيما يلى بعض النماذج من شكاوى الأحوال الشخصية التى وردت لمكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بالقاهرة:-

الحالة الأولى دعوى ضم: من سيدة شابة عمرها 27 سنة ومقيمة مع أمها بمنطقة الهرم، تزوجت منذ خمس سنوات، وأنجبت طفلاً عمره أربع سنوات الآن، تقول أنها على خلاف دائم مع زوجها من زواجهما، وقام زوجها بطردها من منزل الزوجية يوم 2003/5/5 ولم تر وليدها منذ ذلك التاريخ، وقد استخدمه زوجها كسلاح لابتزازها حتى تتنازل عن كافة حقوقها الشرعية وحقها فى منزل الزوجية والحضانة مقابل الطلاق، مع أن أم الزوج متوفاه وليس لديه من يعول الطفل أو يحتضنه، ورغم حصولها على قرار ضم الطفل فإنها مع ذلك لم تمكن من ضم طفلها وما زال الزوج يستخدمه كسلاح لابتزازها ويعنى هذا أن المرأة هنا أنجبت طفلاً على أمل أن يحميها ويكون سندًا لها فى المستقبل إلا أن أباه حوله إلى سلاح يقهر

به أمه التى أنجبته، هل هى أخطأت حينما أنجبت له الولد الذى كان يتطلع إليه، وماذا كان رد فعل زوجها لو لم تنجب له الولد.

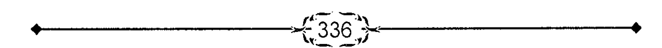
هكذا اغترب ناجها عنها بل تم استخدمه لقهرها ولم تكن مأساتها فى قهر زوجها لها فقط، بل تعدت ذلك إلى وأد أمومتها، وتحطيم معنوياتها وابتزازها ودفعها إلى التنازل عن حقوقها، ولما حصلت على حكم قضائى لم تجد من ينفذه.

الحالة الثانية حكم نفقه: من سيدة تعول طفلة عمرها خمس سنوات ومقيمة بالإسماعيلية وزوجها مقيم بالبحر الأحمر، وحصلت على حكم نفقة، وتنتقل من الإسماعيلية إلى البحر الأحمر وتتحمل 80 جنيه مصاريف سفر للبحر الأحمر كل مرة، ولم تتمكن حتى الآن من الحصول على النفقة بل تحصل على المزيد من الديون والأزمات المالية بدلاً من الانفراج المالى تجد نفسها فى مزيد الأزمات المالية والضائقة المادية المتفاقمة مع عدم وجود مصادر دعم مالى لها، وهكذا لم يعبأ الزوج بطفلته التى تحتاج إلى المال للعلاج والمأكل والملبس وزوجته لصيانتها وعفتها التى لو أخطأت فى حق نفسها تحت قهر الضائقة المالية ما غفر لها الزوج ذنبها مع أنه قد يكون هو الذى يدفعها إلى ذلك. فهى هكذا فى حاجة ماسة وسريعة لإنقاذها ماديًا بتنفيذ حكم النفقة الصادر لها حتى تستقيم أمورها.

الحالة الثالثة طلب تنفيذ حكم تبديد: تقدمت به سيدة ضد زوجها إلى كان يعمل غواصًا ثم أدمن الهيروين مما أفقده وظيفته فساءت حالته المالية ودبت الخلافات بين وبين زوجته بسبب نصحها له بالإقلاع عن الإدمان وتعرضت للضرب منه والإهانات بل والاعتداء من جانب الأب على الطفل وأخيرًا طلقها وتركها دون دعم مادى أو نفقه، ليس هذا فقط بل قام بتبديد أثاث الزوجية، وحصلت المطلقة على حكم التبديد ومع ذلك لم تجد من ينفذ لها الحكم، وهكذا أدت المخدرات والإدمان إلى تدمير الأسرة وتشتيت شملها وأصبحت الزوجة ضحية إدمان زوجها هى وطفلها.

ثانيًا: شكاوى العمل:

إذا كان ما سبق يعكس حال المرأة المصرية داخل بيتها، فإن شكاوى العمل،



تعكس حالها داخل بيتها وخارجه ، وقد بلغ عدد شكاوى العمل 405 شكوى تمثل 26.4٪ إجمالى الشكاوى، أى ما يزيد عن الربع، وهى نسبة مرتفعة تلى شكاوى الأحوال الشخصية مباشرة، وقد يعنى ذلك أن المرأة المصرية بين أمري أحلاهما مر، داخل المنزل تعانى، وخارج المنزل تعانى أيضًا، وإذا معاناتها داخل المنزل من مصدر واحد فمعاناتها خارجه من مصادر متعددة، ولا نقصد من ذلك الدعوة إلى الانسحاب من العمل خارج المنزل بل نلفت الأنظار لحجم الصراع، التى تعانيه المرأة المصرية بين عملها داخل المنزل وبين عملها خارجه، وتتمثل شكاوى المرأة من العمل فى تسعة عشر نوعًا هى:

1- نقل تعسفى: وهو نقل من مكان إلى آخر بوظيفة مختلفة أو مكان أبعد بدون سبب قانونى.

2- تعيين معاقين: طلب للتعيين طبقًا للقانون 39 لسنة 1975 المعدل بالقانون 49 لسنة 1982.

3- تثبيت فى العمل: وهو طلب التعيين لمن يعملون بعقود مؤقتة.

4- طلب نقل أو انتداب: وهو النقل من محافظة إلى أخرى أو الانتداب إليها.

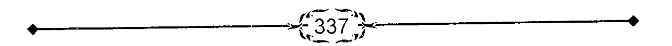
5- طلب الحصول على ساعة رضاعة: وهو الحصول على ساعة لرعاية الطفل قبل مواعيد العمل أو الانصراف ساعة مبكرة عن مواعيد العمل.

6- تخطى فى الترقية: وهو تخطى فى الترقية إلى درجة وظيفية أعلى بترقية زميل أحدث منها.

7- سوء معاملة وتمييز: إساءة المعاملة من الرئيس المباشر أو من بعض الزملاء.

8- فصل تعسفى: وهو فصل العاملة من العمل دون سبب قانونى راجع لها.

9- طلب ضم مدة الخدمة العامة: وهو أن تضم مدى الخدمة العامة التى تقضيها بعد التخرج إلى مدة خدمتها فى العمل لحسابها ضمن الأقدمية.



10- طلب تعيين أبناء العاملين: وهو التعيين فى نفس المكان الذى يعمل فيه أحد الوالدين، أو كان يعمل به ولهم أولوية طبقًا للقانون.

11- طلب نقل داخلى: وهو طلب النقل داخل ذات المحافظة إلى مكان قريب من محل سكنها.

12- تعسف الجهة: وهو أنواع، فقد يكون سوء معاملة أو عدم صرف مستحقات مالية أو نقل تعسفى.

13- تسوية حالة وظيفية: وهو أن يكون الموظف حاصل على مؤهل أثناء الخدمة ويرغب فى تعديل المسمى الوظيفى له.

14- تعيين: طلب الحصول على فرصة عمل بالحكومة.

15- إعادة تعيين: وهو أن تكون الشاكية قد تقدمت باستقالتها أو تم فصلها وترغب فى العودة إلى العمل.

16- مستحقات مالية: وهو عدم صرف المستحقات المالية للموظف دون سبب.

17- العودة إلى مكان عملها الأصلى: وهى

ثالثا: شكاوى عدم تنفيذ الأحكام:

بلغ عدد شكاوى عدم تنفيذ الأحكام 86 شكوى وبنسبة 0.6 ٪ من إجمالى الشكاوى، وتمثلت فى عدم تنفيذ حكم الحضانة وكذلك حكم رؤية الأبناء، وأحكام بتسليم الابن للأم بالقوة الجبرية إذا لزم الأمر، وحكم تبديد منقولات، وحكم بتمكين من شقة الأولاد ضد عمهم، وقرار تمكين من أرض زراعية ميراث لم ينفذه الأخوة الذكور وأبناؤهم، وعدم تنفيذ قرار المحامى العام بتسليم الصغار لأمهم، وعدم تنفيذ قرار وزير البترول بتعيين الشاكية، وكذلك عدم تنفيذ قرار وكيل أول وزارة التربية والتعليم بشبين الكوم بنقل إحدى المدرسات حسب رغبتها إلى مدرسة أخرى أقرب إلى سكنها. ويغلب على شكاوى عدم تنفيذ الأحكام ذلك النوع المرتبط



بالأحوال الشخصية والعلاقات العائلية، والعمل، وذلك يؤكد أن الضغوط تقع على المرأة داخل البيت والعائلة وكذلك من خارج البيت من جهات العمل أو الجهات التى لها علاقة بالعمل أو بمصادر الرزق والميراث وغير ذلك، ولا توجد فروق فى هذا الشأن بين الأميات والمتعلمات فجميعهن مقهورات غير ممكنات.

رابعًا: شكاوى معاشات الضمان الاجتماعى :

جاء عدد شكاوى معاشات الضمان الاجتماعى 85 شكوى وبنسبة 5.5٪ من إجمالى الشكاوى التى تلقاها مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بالقاهرة، ويغلب على الشاكيات كونهن أرامل ويعلن أطفالاً وتلاميذًا بالمدارس، ويغلب عليهن أيضًا أنهن أميات، وفقيرات ومطلقات، ومعيلات لأسر، ودخولهن منخفضة لا تمكنهن من مواجهة متطلبات الحياة وارتفاع الأسعار، ولا يوجد معهن عائل، وليس لهن مصادر للدخل، وليس لهن سكن مناسب بل يعشن فى سكن مشترك مع آخرين.

ويعكس ورود مثل هذه الشكاوى من تلك الفئات حالة من الوعى لدى نساء مصر بدور مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بالقاهرة، بل ويعنى أيضًا أن مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها قد ذاعت شهرته على مستوى مصر ريفها وحضرها وأصبح معروفًا للجميع بما فى ذلك الفقيرات والأميات والأرامل والمطلقات وكل الفئات الاجتماعية المختلفة.

خامسًا: شكاوى التأمينات :

كانت اقل الشكاوى عددًا هى شكاوى التأمينات، حيث كان عددها 36 شكوى وبنسبة 2.3٪ فقط، وتتمثل شكاوى التأمينات والمعاشات فى معاش الضمان الاجتماعى، وهو المعاش الذى تحصل عليه المطلقة أو الأرملة أو المهجورة (التى هجرها زوجها ولا تعلم عنه شئ)، وطلب الحصول على معاش الزوج: وهو المعاش الذى تستحقه الزوجة وأولادها بعد وفاة الزوج، ومعاش أسر المسجونين، وهو معاش يصرف لأسر المسجونين أكثر من ثلاث سنوات.



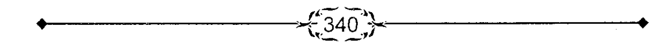
ومن أمثلة شكاوى التأمينات تلك الشكوى التى تقدمت بها أرملة تبلغ من العمر ما يزيد عن الثمانين عامًا من كفر الزيات غربية، تقدمت لمكتب تأمينات المطرية بالقاهرة للحصول على "معاش دخيل" بعد وفاة شقيقها الذى كان عائلها الأوحد، بعد وفاة زوجها أكثر من ثلاثين عامًا، ومع ذلك تقول أنها حائرة بين تأمينات المطرية وتأمينات شرق القاهرة، والإدارة العامة بشارع الألفى، وتلك حالة صارخة تستحق سرعة الاستجابة لشكواها.

سادسًا: شكاوى العنف :

بلغ عدد شكاوى العنف 54 شكوى مثلت 3.5٪ من إجمالى الشكاوى المقدمة لمكتب شكاوى المرأة ومتابعتها، وتتمثل شكاوى العنف فى جنحة شيك، وهى جنحة ترفع عند قيام شخص بتحرير شيك ليس له رصيد سواء كان لا يوجد له رصيد أصلاً أو أن الرصيد غير كاف لصرف قيمة الشيك، وجنحة النصب، وهى جنحة ترفع على من يقوم بالنصب على الغير كما لو أوهم المتهم شخص ما أنه سيقيم مشروع ما وأخذ من المجنى عليه أموالاً لاستثمارها واتضح كذبه. وتحرش جنسى، وهو التعدى من رجل على امرأة بصورة أقل حدة من الاغتصاب وجنحة ضرب، وهى التعدى باليد أو باستخدام آلة مما يسبب إصابات تستوجب علاجًا أقل من 21 يوم.

واستيلاء على عقار، كما فى حالة استيلاء أخ على عقار من ميراث أخيه.

ولقد تلقى المكتب عددًا كبيرًا من الشكاوى حول تعرض المرأة للعنف الذى يصل فى بعض الأحيان إلى العنف الجسدى مثل الضرب أو التهديد بتشويه الوجه، أو التهديد بالقتل أو باختطاف الأطفال أو التعرض لعنف نفسى متمثل فى السب وامتهان الكرامة، وتقع معظم شكاوى العنف فى إطار الأحوال الشخصية خاصة فيما يتعلق برؤية الأطفال ومسكن المطلقة والحاضنة، والتنازل عن مستحقات المطلقة، والإرغام على التوقيع على إيصالات أمانة بمبالغ مالية أو التحكم فى مسار



تعليم الأطفال مما يضر بمصلحتهم، وهناك بعض الشكاوى الخاصة بالعنف الموجه للمرأة فى إطار الزواج العرفى يتخلص فى الطرد من الشقة وعدم الاعتراف بالأطفال والتهديد بالقتل وتشويه الوجه.

وهناك عنف موجه للمرأة العاملة داخل مكان العمل كالضغط لارتداء الحجاب أو لعم ارتدائه أو عدم دفع أجر العاملة أثناء فترة المرض وعدم الترقية، وهناك عنف يمارس فى الريق يتمثل فى منع النساء من الحصول على الإرث، وهناك عنف جسدى يوجه فى بعض الأحيان إلى الزوجة والأبناء الإناث، ويلاحظ أن شكاوى العنف تأتى من معظم محافظات مصر دون استثناء، وأن الشاكيات قد اتخذن خطوات تجاه تسجيل هذا العنف خاصة فى محاضر أثبتت فى مراكز الشرطة، ونادرًا ما يتخذ أى إجراء بشأن التحقيق فيها.

هذا وقد وصلت إلى مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها شكوى تحرش جنسى من إحدى الموظفات بالهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى بشارع القصر العينى. وتقول الشاكية أن مدير أمن الهيئة يلاحقها ويتحرش بها جنسيًا رغم إنها أفهمته بأنها ليست من الساقطات اللاتى ينشدهن، حيث أنها متزوجة وأم لثلاثة أطفال، وأن حياتها الأسرية هادئة ومستقرة وأنها لن تتخلى عن مبادئها وقيمها وأنها تخشى الله ولن تغضبه سبحانه وتعالى، ومع ذلك يتمادى المدير ويستمر فى سلوكه، مما دفعها لتقديم شكاوى ضده وأخبرت زوجها بالأمر، فكان أن دبر المدير لها بواسطة أصدقائه العديد من الجزاءات الظالمة بل تجاوز المدى بنقلها من العمل عقابًا لها على حفاظها على شرفها وانتقامًا منها بسبب الشكوى التى تقدمت بها ضده، هذا فى الوقت الذى لم يتم التحقيق معه أو مجازاته على أفعاله المشينة معها، وتستنجد الشاكية بالمكتب لنصرتها وإعادتها لعملها ومعاقبة مديرها.

سابعًا: شكاوى مرتبطة بمنح الجنسية للأبناء :

تلقى مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بالقاهرة عدد 70 شكوى مرتبطة بمنح الجنسية للأبناء، ويمثل هذا العدد 4.5 ٪ من إجمالى الشكاوى التى تلقاها المكتب



عمومًا، ويكشف هذا النمط من الشكاوى مدى المعاناة التى تعانيها المرأة المصرية المتزوجة من غير المصرى خاصة بشأن أبنائها.

فنرى فى الحالة الأولى (على سبيل المثال) أما مصرية تزوجت من فرنسى وأنجبت ولدًا وبنتًا وتقدمت بأوراق لمنح الجنسية لأبنائها، إلا إنها فوجئت بمنح الجنسية للابنة فقط ولم تمنح الجنسية للابن وتتطلع الأم إلى لم شمل الأسرة أو شمل الأخت مع أخيها.

أما الحالة الثانية، فكانت لامرأة مصرية تزوجت من سعودى وأنجبت منه ولدًا، ثم مات الأب، فأقامت الأم بالإسكندرية وألحقت ابنها بالمدارس المصرية منذ طفولته لأنها مقيمة بالإسكندرية، حتى وصل إلى مرحلة التعليم بالأكاديمية البحرية بالإسكندرية التى طلبت من الأم المصروفات بالدولار مع أن الأم دخلها بالجنية المصرى، فهى تتطلع إلى منح ابنها الجنسية حتى يدفع بالجنية المصرى أو عدم منحه الجنسية والموافقة على سداد المصروفات بالجنية المصرى لعدم قدرتها على تدبير الدولار.

ثامنا: شكاوى مرتبطة بالمشاركة السياسية :

بلغ عدد شكاوى المشاركة السياسية 64 شكوى وبنسبة 4.1٪ وبالرغم من تزايد أعداد عضوية النساء فى الأحزاب وتزايد أعداد السيدات المقيدات فى جداول الانتخابات لتصل إلى حوالى 37٪ من مجموع المقيدين، إلا أن نسبة وجود المرأة فى المجالس النيابية سواء كانت البرلمانية أو المحليات ضئيلة للغاية، رغم مرور ما يقرب من نصف قرن منذ بداية هذه المشاركة ويظهر لنا ذلك جليًا من الشكاوى التى تلقاها المكتب، والتى كان معظمها يتعلق بالتمثيل السياسى للمرأة على مستوى المحليات.

تلقى المكتب 60 شكوى من سيدات مرشحات فى الانتخابات المحلية الأخيرة لعام 2002 من 18 محافظة من شمال وجنوب مصر، أغلبها محافظات كفر الشيخ والدقهلية والجيزة وسوهاج، وقد تنوعت شكاواهن، من خلو قوائم الأحزاب من العنصر النسائى ورفض ترشيحهن، إلى عنف وتهديد وجه إليهن



لمنعهن من الترشيح، وقد كان هناك نسبة كبيرة من الشاكيات المرشحات عاملات أو حاصلات على شهادات جامعية مثل الحقوق، وقد اشتكت الأغلبية من كونهن نشطات فى الأحزاب اللاتى ينتمين إليها، وبالرغم من أنهن أعضاء بها لأعوام طويلة، ولديهن خبرة بالمشكلات اليومية للمواطنين لانغماسهن فى النشاط الاجتماعى، إلا أن الأحزاب لم ترشحهن إلا فى حالات نادرة.

ولجأت إحدى الشاكيات إلى القضاء بعد استبعادها من دائرتين من دوائر محافظة القليوبية، وقد صدر حكم من محكمة القضاء الإدارى يلغى قرار الاستبعاد، إلا أن الشاكية ما زالت فى انتظار حكم المحكمة الإدارية العليا.

وهذه الشكاوى أن دلت على شئ فإنما تدل على الموقف الاجتماعى الثقافى الرافض لعمل المرأة النيابى والمتمثل فى رفض الرجال المسئولين عن الترشيحات بصفة عامة، ويتطلب هذا الأمر العمل على تمكين المرأة اقتصاديًا حتى تتمكن من دخول المعارك الانتخابية والإنفاق على الدعاية الانتخابية والانتقال من مكان لآخر داخل دائرتها الانتخابية وذلك يتطلب الأموال اللازمة، ويتطلب الأمر كذلك زيادة الوعى النسوى بأهمية دور المرأة فى المشاركة السياسية ذلك بدعمها للمرأة أيضًا.

تاسعًا: الدعاوى القضائية التى قام مكتب شكاوى المرأة بالقاهرة بإحالتها لمحامين وتم رفع دعاوى بها أمام المحكمة بالمجان فى الفترة من 2002/6/15 – 2004/6/15.

تمثلت الدعاوى القضائية التى قام مكتب شكاوى امرأة ومتابعتها بالقاهرة بإحالتها لمحامين وتم رفع دعاوى بها أمام المحكمة بالمجان فى الفترة المشار إليها فى كل مما يلى:

عدد 228 دعوى نفقة وبنسبة 39٪ من إجمالى الدعاوى المرفوعة وهى أعلى نسبة، وتعكس اتساع ظاهرة التفكك الأسرى، وحالات الطلاق، أو الانفصال، فى المجتمع المصرى كما تعكسها قضايا الأحوال الشخصية، ثم تم رفع 88 دعوى خُلع تمثل 15٪ من مجموعة الدعاوى المرفوعة. وهى تعكس أيضًا معاناة المرأة وعدم

تمكنها من الطلاق مما يدفعها إلى استخدام الخُلع للخلاص من واقعها الأليم، وكذلك تم رفع 72 دعوى طلاق وبنسبة 12.2٪ من إجمالى الدعاوى، وهى بذلك تكمل دائرة الخُلع والنفقة لتوضح حال المرأة المصرية ومعاناتها أما دعاوى الجنح والشيكات فكانت 31 دعوى وبنسبة 5٪ وكانت دعاوى الحضانة والضم قد بغت 23 دعوى تمثل 3.9٪ من مجموع الدعاوى، ويليها دعاوى تبديد المنقولات التى بلغت 18 دعوى وبنسبة 3٪، ودعاوى التمكين من مسكن الزوجية بلغت 15 دعوى وبنسبة 2٪ فقط، أما ما جاء تحت بند "أخرى تذكر" – وسبق توضيح ما يندرج تحتها من أنواع الشكاوى فكان عدد الدعاوى المرفوعة فيها 111 دعوى تمثل 19٪ من إجمالى الدعاوى المرفوعة وهى نسبة مرتفعة نسبيًا.

وفيما يلى أمثلة استجابت فيها الجهات الآتية: الشئون الاجتماعية، الغرفة التجارية، التربية والتعليم، مديرية الشئون الزراعية بأسوان، ومعهد الأورام.

- استجابت وزارة الشباب، قطاع التخطيط والمتابعة، وحدة تكافؤ الفرص بالوزارة للشكوى المقدمة من سيدة كانت تشغل منصب مدير إدارة شباب كفر الشيخ بخصوص عدم ترقيتها إلى منصب وكيل مديرية رغم أحقيتها بالترقية، وقد قام السيد الوزير بإصدار قرار بندب السيدة لشغل الوظيفة المذكورة.

- تم حل شكوى مقدمة من ربة منزل بخصوص ابنتها الفلسطينية الأب والتى رفضت إدارة الوافدين بوزارة التربية والتعليم إعفاءها من المصروفات الدراسية طبقًا لقرار وزير التربية والتعليم فتم إعفائها من المصروفات.

استجاب السيد محافظ بنى سويف لطلب سيدة تشكو من عدم منحها فرصة إنشاء مخبز بقرية القفاعى رغم استيفائها للشروط .

- اهتمت وزارة الخارجية بالشكوى المقدمة من 12 عاملة بالوزارة بخصوص عدم مساواتهن بالسادة الإداريين من الرجال بالوزارة، ورد السيد مساعد وزير الخارجية على الشكوى مفيدًا: أن السيد وزير الخارجية يولى عناية خاصة بموضوع تكافؤ الفرص للسيدات والرجال فى الالتحاق بالعمل بالبعثات الخارجية، حيث

أوضح سيادته أن السفر يتم وفقًا لقواعد محددة داخل الوزارة ولا يستثنى منه أحد، وأنه قد صدرت مؤخرًا قرارات عديدة لإلحاق السيدات الإداريات والكتابيات اللاتى تتضاءل فرص إلحاقهن للعمل بالخارج لمدد كاملة، وذلك عن طريق إلحاقهن لمدة قصيرة تتراوح ما بين 2 إلى 6 شهور مع الاحتفاظ بحقهن فى السفر لمدد أطول أيضًا طبقًا لفتوى مجس الدولة.

شكوى جماعية قد تم حلها بالفعل ... مهندسات زراعيات يتعرضن للخطر:

قدمت 22 مهندسة زراعية بإدارة التعاون الزراعى شكوى جماعية بشأن قرار نقل جماعى صدر من السيد المهندس مدير عام مديرية الشئون الزراعية بالمطرية رغم ما لديهن من خبرة طويلة وتميز مشهود. وقد شمل قرار النقل نقل 302 مهندس ومهندسة على مستوى مديرية الزراعة وإعادة توزيعهم بناء على تعليمات السيد محافظ القاهرة لمراجعة الأراضى الزراعية على مستوى المحافظة وحمايتها من التعدى لم ترفض المهندسات تنفيذ القرار ولكنهن اعترضن فقط على المخاطر الشديدة المحيطة بهذا النوع من العمل الخاص بحماية الأرض، والتى قد تصل إلى حد تعرضهن للأخطار وهن فى مرحلة متقدمة من الحياة الوظيفية.

المشكلة تمثلت فى عدم وجود خبرة لديهن فى هذه النوعية من العمل، عدم توفير خرائط عن الأماكن، صعوبة المواصلات للوصول إلى تلك الأماكن، وصعوبة التعامل مع قضايا حماية الأرض وعمل محاضر للتعديات، وقد قامت مديرة وحدة تكافؤ الفرص بوزارة الزراعة بناء على اقتراح من المجلس القومى للمرأة بفحص هذه الشكوى، وتم ترتيب اجتماع ضم المهندسات المتضررات، والسيد مدير عام مديرية الشئون الزراعية صاحب قرار النقل، وتم بحث الشكوى والاستماع إلى وجهة نظر المدير العام الذى أفاد أن القرار جاء بناء على تعليمات من السيد محافظ القاهرة لمراجعة الأراضى الزراعية، مشتملاً على قرار نقل المهندسات ولم يكن مقصود بها أى شكل من أشكال التعسف، إلا أنه بعد الاستماع إلى المتضررات تفهم المدير العام الموقف على حقيقته وألم بالأخطار التى ذكرتها المهندسات وأصدر قراره فى نفس الاجتماع إلى الإدارة الزراعية بالمطرية وإلغاء

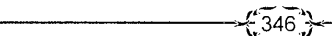
تكليفهن بالعمل فى هذا المجال تأكيدًا على احترامه للمرأة العاملة وحرصًا منه على حماية حياتها من الأخطار التى قد تهددها.

وحضرت المكتب أرملة فى مقتبل العمر تشكو من أنها بعد وفاة زوجها انتقلت من سوهاج إلى القاهرة، لكنها لم تستطع نقل ابنتها التى مازالت فى حضانتها من مدرستها فى سوهاج إلى مدرسة جديدة فى القاهرة، لأن مدير المدرسة وهو عم الابنة رفض السماح لها بذلك، وبناء عليه قام مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بإرسال الشكوى إلى الإدارة التعليمية بسوهاج. حيث تمت الموافقة على نقل الابنة وتم تحويل مدير المدرسة للتحقيق.

وكانت هناك شاكية منتدبة للعمل كمدرسة بمحافظة مطروح للسنة الرابعة، وعند قيامها بتجديد الانتداب للسنة الخامسة فوجئت برفض مديرية التنظيم والإدارة بمطروح، وطلب منها للموافقة على النقل توفير درجة الانتداب عليها رغم أن الانتداب لا يحتاج إلى توفير أى درجة، مع العلم بأن أسرتها تقيم بمطروح، وأن عدم تجديد الانتداب سيؤدى إلى تشتيت الأسرة بأكملها، تمت مخاطبة السيد محافظ مطروح للموافقة على انتداب الشاكية للسنة الخامسة، فتفضل سيادته بالموافقة على تجديد الانتداب للشاكية لحين توفير درجة خالية لنقلها عليها.

تقدمت إحدى السيدات العاملات باتحاد الإذاعة والتليفزيون تشكو من أنه قد تم تخطيها فى الترقية وتعيين زميلة أخرى أحدث منها بدلاً عنها، تم مخاطبة السيد رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون الذى أمر على الفور بحصول الشاكية على حقها القانونى فى الترقية، وتم بالفعل ترقية الشاكية وزالت أسباب الشكوى.

حضرت للمكتب شاكية من محافظة الغربية: تطلب مساعدتها فى تسوية حالتها الوظيفية بعد حصولها على المؤهل أثناء الخدمة، وقام المكتب بإرسال الشكوى إلى السيد مدير المديرية التعليمية بالغربية، الذى درس الموضوع وأفاد بأن الشاكية تعامل وفقًا للقانون رقم 1973 وأنها تستفيد من القانون رقم 2000/5 وأكد أنه جارى اتخاذ اللازم لتسوية حالتها.



مدرسة كفيفة بمدرسة المكفوفين بمحافظة بنى سويف التمست المساعدة فى النقل إلى القاهرة، حيث تعيش مع زوجها الكفيف، قام المكتب على الفور بمخاطبة السيد محافظ بنى سويف للموافقة على نقل الشاكية نظرًا لظروفها، واستجاب السيد المحافظ بالموافقة على نقل الشاكية إلى القاهرة.

تقدمت إحدى السيدات تطلب المساعدة فى تخفيض مصروفات ابنتها الطالبة بالفرقة الثانية بمعهد الإدارة والسكرتارية بمصر القديمة، بعد أن هجر الأب العائلة وامتنع عن الإنفاق عليهم، وقام المكتب بمخاطبة السيد وزير التعليم العالى لمساعدة الشاكية على تخفيض المصروفات، وقد جاء الرد بأنه قد تم استخراج شيك بمبلغ 400 جنية من صندوق التكافل الاجتماعى المركزى باسم المعهد عن قيمة المصروفات الدراسية للطالبة المذكورة.

تقدمت سيدة تعمل مدرسة رياض أطفال تشكو من رفض جهة عملها إعطائها ساعة رضاعة دون إبداء أى أسباب رغم أن طلبها قانونى، وتمت مخاطبة مديرية التربية والتعليم بالقاهرة للنظر واتخذ اللازم استنادًا إلى أن طلب الشاكية مكفول لها بقوة القانون، ورد الرد من إدارة روض الفرج التعليمية قسم الشئون القانونية بأحقية الشاكية فى ساعة رضاعة وتم مخاطبة جهة عملها رسميًا لمنحها ساعة رضاعة طبقًا للقانون.

تغلبت صاحبة هذه الشكوى على إعاقتها وحصلت على دبلوم ثانوى فنى قسم ملابس جاهزة، وسعت للحصول على عمل طبقًا لقانون العمل الذى يسمح للمعاقين بالحصول على نسبة 5٪ من فرص العمل، وقام مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بمخاطبة وحدة تكافؤ الفرص بوزارة القوى العاملة لإيجاد فرصة عمل للشاكية فى حدود هذه النسبة وبالفعل استطاعت الوحدة إيجاد فرصة عمل لشاكية بمصنع ملابس جاهزة بدرب نجم محافظ الشرقية.

لجأت هذه الشاكية للمكتب لمساعدتها فى الحصول على معاش ضمان اجتماعى لعدم وجود دخل لها، وقام المكتب بمخاطبة وحدة تكافؤ الفرص بوزارة الشئون الاجتماعية لمساعدتها فى الحصول على معاش الضمان الاجتماعى.



واستجابت الوزارة وطلبت من الشاكية استكمال بعض المستندات المطلوبة، وتم تقديم مساعدة دفعة واحدة لها من بنك فيصل الإسلامى وأخرى من الجمعية العامة للتكافل الاجتماعى لحين استصدار معاش مستمر.

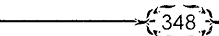
خاتمة البحث وأهم النتائج

1- تبين من تحليل مضمون الشكاوى التى أرسلت إلى مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها أن شكاوى الأحوال الشخصية قد احتلت المركز الأول بين الشكاوى جميعًا، وإن دلّ ذلك على شيء، فإنما دلّ على شيوع الخلخلة وعدم التماسك والاغتراب فى كثير من الأسر المصرية الآن، كما تفصح عن سلطان الموروث الثقافى فى المجتمع المصرى الذى ما زال سائدًا، والذى يجعل الزواج مؤسسة تسمح للرجل بانتهاك كافة الحقوق التى أقرها الشرع والقانون، كما أنه يؤيد الثقافة الذكورية التى ترى أن من حق الرجل ملكية زوجته بمعنى أن له الحق فى سبها وضربها، وطردها والتحكم فى كل مصيرها، والزواج عليها أيضًا، مما يشعرها دائمًا بعدم الأمان والقلق.

2- يلى شكاوى الأحوال الشخصية فى الأهمية شكاوى العمل، وتتراوح أبرزها بين فصل تعسفى، وتحين، وتمييز ضد المرأة، وعدم المساواة، وعنف ضد المرأة، وتحرش جنسى، وعنف تنفسى وجسدى، وترجع شكاوى العمل فى رأينا أيضًا إلى سيادة الموروث الثقافى فى المجتمع المصرى، وتعظيم الثقافة الذكورية، واعتبار المرأة مجرد جسد ليس إنسان له جسد.

3- ظهر من حالات كتب، وعلى سبيل المثال الحالة الخامسة، ومضمونها يدور حول طلب استلام ميراث، أن قضية القضايا بالنسبة للمرأة المصرية ليس قضية الموروث الثقافى، وما يحويه من اتجاهات اجتماعية غالية، مستمدة من العادات والتقاليد، والنسق القيمة السائد فى المجتمع.

والموروثات الثقافية هى التى تسهم فى تحجيم دور المرأة فى التنمية بعامة، كما أنها مسئولة عن مظاهر العنف ضد المرأة والتمييز الواضح ضدها أيضًا، ذلك لأن الموروثات تعظم سيادة الثقافة الذكورية فى المجتمع.



4- أكدت بحوث عديدة أن المرأة والفتاة، هما أكثر الفئات تأثرًا بالقصر وعندما تنتشر البطالة فإن المرأة أول ما يستغنى عنه [21] وفى ظروف أخرى تخضع للعديد من مظاهر الاستغلال والعنف وفى إطار تفضيل العمالة الرخيصة للنساء، وفى حالات وانخفاض ميزانية التعليم، فإن الفتاة أول من يطلب منها الانقطاع عن الدراسة، ويصدق ذلك فى مجال الصحة، والتغذية وغيرها.

5- تزايد أعداد النساء الأرامل أو المنفصلات أو المطلقات، أو المهجورات، ويمثلهن النسبة الغالبة من الأسر التى ترأسها المرأة، واحتياج هؤلاء النساء إلى برامج مدروسة وسليمة للمساعدة الاجتماعية، وتوجيه اهتمام الجهات المعنية نحو تعليم المرأة، وتثقيفها، وهو أمر سينعكس إيجابيًا فى خفض الخصوبة، وبالتالى يحصل أطفال هذه المرأة المتعلمة على فرص تعليم وصحة أكبر، وبالتالى فرص جيدة للعمل، ودخول الأسرة فى سوق العمل.

وفى حالة تغيب الزوج كما رأينا فى حالات شملها البحث والسفر – أو الهجر أو الطلاق – أو الموت نجد أن الزوج فى الطبقة الدنيا لا يترك شيئًا يذكر ورائه، وهكذا تضطر المرأة الفقيرة إلى مواجهة الواقع، والاجتهاد فى الحصول على الدخل الذى يؤمن معيشة الأسرة بقاءها، ويكون هناك ما يحتم على الأرامل والمطلقات الخروج إلى سوق العمل وذلك فى محاولة للتكيف مع ظروف الفقر وندرة الدخل.

كما يمثل مرض الزوج أحد أهم العوامل التى ساهمت فى إبراز دور المرأة الفقيرة فى الأسرة المصرية.

6- تبين من البحث أن معظم النساء اللاتى يعلن أسرهن من الأرامل بالدرجة الأولى ثم المطلقات.

7- ظهر من البحث أن الأسر التى بها أطفال هى أكثر الأسر معاناة من شدة الفقر وقسوته.

8- تكشف دراسة الحالات، بشكل عام عن أن هناك هوة شاسعة بين حقوق المرأة النظرية، التى تعبر عنها قوانين تصدر قوى تنفذ فعلاً، وبين الواقع المعاش للمرأة المصرية، والذى يتهاوى تحت سلطان الموروثات الثقافة، التى تضع المرأة دائمًا



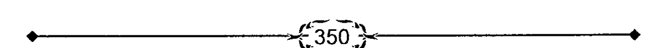
فى مرتبة تالية للرجل، وتحصر دور المرأة فى أداء الزوجة بمفهومها الخضوعى، والأمومة بمفهومها التوالدى. وتنظر إلى الرجل من حيث هو كائن اجتماعى فى المقام الأول، بينما تنظر إلى المرأة من حيث هى كائن بيولوجى فى المقام الأول.

ثانيًا نتائج خاصة بمكتب شكاوى المرأة ومتابعتها:

1- يعكس ورود هذه الشكاوى، من نساء مصريات إلى مكتب شكاوى المرأة، وهن من فئات اجتماعية مختلفة، دلالات كثيرة أولها أن معظمها مرسلة من الأرامل والمطلقات وفقرات، وليس لهن سكن مناسب، أن هناك وعيًا لدى نساء مصر، بدور مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها فى القاهرة، بل ويعنى أيضًا أن مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها، قد ذاعت شهرته على مستوى مصر كلها، ريفها وحضرها، وأصبح معروفًا للجميع على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية.

2- يسهم هذا البحث (إلى جانب دراسات وبحوث أخرى) فى تحقيق أهداف مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها، وذلك بتغذية قاعدة البيانات المعلوماتية التى أنشأها المجلس وذلك بتحليل مضمون الشكاوى المختلفة، ومعرفة أنواعها ومدى تكرارها وما تمثله من تعويق لتقدم مسيرة المرأة.

3- ظهر من البحث أن مكتب شكاوى المرأة قد نجح فى حل مشكلات كثيرة من النساء وذلك بفحص شكاويهن وإحالتها إلى الجهات المعنية فعلى سبيل المثال تمت الموافقة على 9 طلبات نقل من العمل، كذلك حل الشكوى المقدمة من 12 عاملة بوزارة الخارجية بخصوص عدم مساواتهن بالرجال من السادة الإداريين بالوزارة، هذا إلى جانب شكوى جماعية تم حلها بالفعل، وكانت من 22 مهندسة زراعية، وتم إلغاء تكليفهن من العمل الذى تضررن منه تأكيدًا لاحترام المرأة العاملة، وحرصًا على حمايتها من الأخطار، كما أحال المكتب كثيرًا من الدعاوى القضائية التى وردت إليه، إلى محامين، وتم رفع دعاوى بها أمام المحكمة بالمجان.



الفصل السابع عشر

إبداع المرأة الريفية المصرية [1]
دراسة حالة لريفيات مبدعات

★★ استهلال :

للإبداع تعريفات كثيرة، لن نسعى إلى تكرار ما كتب عنها بالعربية، أو الأجنبية، وبخاصة أن شأنه شأن المفهومات العلمية التى يختلف حولها العلماء فى التخصص الواحد، والتخصصات العلمية المختلفة على السواء .

والإبداع كتعريف إجرائى تتبناه دراستنا **هو استحداث الشيء على غير مثال سابق، فهو بديع، والفعل أبدع، أى أتى البديع** [2]. والإبداع فى هذه الدراسة يتسع ليشتمل على جوانب شتى من النشاط الإنسانى يمكن أن نطلق عليها الإبداع الشعبى، للمرأة الريفية المصرية .

وبذلك يكون **اهتمامنا التركيز على الإبداع الإنسانى، للمرأة الريفية،** وعمليات التنشئة الاجتماعية التى تذكى هذا الإبداع. والقيم والعادات الاجتماعية التى تسانده فالإبداع إذن، قدرة قابلة للتعلم والتنمية، ووسائطها فى ذلك الأسرة أولا، ثم كل ما من شأنه أن يسهم فى عملية التنشئة. ولاشك أن النظم الاجتماعية الموجودة فى المجتمع، والتى يدخل الفرد بموجبها فى شبكة مركبة من العلاقات الاجتماعية المتعددة الأطراف، يمكن أن تقوم كل منها بدور فى تنمية القدرة الإبداعية للفرد،

(1) بحث قدم إلى مؤتمر المرأة العربية والإبداع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.
(2) المبدعة هنا تعبر العادى إلى المدهش .

وفى تشكيل وعيه بقيمة عمله المبدع، وفى تكوين فكرته عن ذاته .

وقد قصدت أن أفرد دراستى لبعض إبداعات المرأة الريفية المصرية وهذا هو الجديد، لأنها لم تدرس من قبل كمبدعة **إلا أنها تكون الغالبية العظمى من نساء مصر، كما أنها من أكثر النساء نشاطا وهى تقوم بالعديد من الأدوار الاقتصادية فى مختلف مجالات النشاط المنزلى، والزراعى، والحيوانى، والصناعات البيئة. وهى تساعد زوجها فى تحمل أعباء الحياة.**

والمرأة الريفية تحمل القسط الأكبر من تنشئة الأطفال الاجتماعية منذ سن مبكرة، وهى بالإضافة إلى ذلك ذات دور بارز فى اقتصاديات الأسرة، فهى عاملة، ومشرفة، ومدبرة، ومسئولة عن جعل البيت فى حالة مستديمة، وثابتة من الاكتفاء الذاتى لا ينقصه شىء من المئونة، والمطالب التى تحتاجها الأسرة على مر فصول السنة.

والأسرة فى هذا الإطار الاجتماعى التقليدى، معمل بدائى، تجرى فيه صناعة الأغذية، وفى مقدمتها الخبز، وصناعة الملابس التى يحتاجها أفراد الأسرة، وبخاصة الإناث، وتنظيف وغسل الملابس، وعمل مواد زينة النساء، والقيام بعمل تجميل المتزوجات منهن، ومن هن على أهبة الزواج من الفتيات. هذا فضلا عن تربية الدواجن وبعض الحيوان للإفادة من نتاجها، ولحومها، وصنع مستخرجات الألبان وهذه كلها أعمال تضطلع المرأة بها .

وإذا ارتأى رب الأسرة أن يمارس فى بيئة صناعة من الصناعات التى تعد من اختصاص الرجال أساسا (كصناعة الغزل اليدوى، أو النسج اليدوى على سبيل المثال) فإن زوجته وبناته، كن فى حالات كثيرة يساعدنه .

ويمتد دور الفلاحة أيضا إلى تسويق المنتجات المنزلية لتساهم بذلك فى دعم الأسرة، ومقابلة حاجاتها الأساسية. **وهى فى أدائها لكل هذه الأنشطة، إنما تبتكر، وتبدع.**

ويعد الإبداع من القدرات، التى اكتسبت على مر العصور معان، ومظاهر مختلفة، فهناك ثقافات تعتبر الفن مهنة، وثقافات أخرى تعده متعة، وثقافات مغايرة تنظر إليه كشعائر، وطقوس، ومقدسات .

وعلى ذلك فإن ما عُد خاصا بالديانات فى عصر، أصبح يخص الحرف والمهن فى عصر آخر، واعتبر إبداعا فى عصر مختلف .

إبداع المرأة الريفية والتجديدات الثقافية

إن القدرة على التفكير الإبداعى موجودة لدى كل الناس فهو ما أكدته العديد من الدراسات الغربية والأجنبية، وبخاصة فى مجال علم النفس [2]، لكن استثارة هذه القدرات إنما تتوقف على المناخ الاجتماعى الملائم الذى يساعد على تنميتها، ويشمل ذلك المناخ على كثير من المتغيرات الاجتماعية، والنفسية، كفكرة الفرد عن ذاته، وإحساسه بقيمة إنجازه، وأخيرا المناخ العام الذى ينشأ فيه الفرد رجل كان أو امرأة .

لماذا التركيز على المرأة الريفية المصرية بخاصة (والعربية بعامة) ؟!

اعتقد أن هذا هو الجديد، فى قضية الدراسة، وهو دراسة المرأة الريفية بالذات كمبدعة لها فكرًا جديدا نفذت بمنهج مبتكر. ويشمل ذلك الإبداع أدوار كثيرة تقوم بها، وأدوارا أخرى مستحدثة .

وقد كان التركيز دائما فى دارسة الإبداع عند المرأة، على الكاتبات والفنانات، والإعلاميات، والأكاديميات ... إلخ، محترفات كن أم هاويات، من إطار حضرى فى الأعم الأغلب .

ويرجع اهتمامى بالمرأة الريفية المصرية، والفلاحة على وجه الخصوص إلى أنها تكون الغالبية من نساء مصر فمجموع الإناث الريفيات بشكل 16.000.632 مليون فى حين مجموع الإناث فى الحضر يمثل 12.000.328 مليون والجملة 28.96.000 بحسب تعداد 1996 الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

والمرأة الريفية المصرية أيضا من أكثر النساء نشاطا، وكانت أكثر إسهاما فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية من زميلتها الحضرية ولم تعرف الحجاب على العكس من المرأة الحضرية، وهى تساعد زوجها على مواجهة مطالب الحياة، كما أنها تقوم بالعديد من الأدوار الاقتصادية فى مختلف مجالات النشاط الزراعى والحيوانى، والمنزلى، والصناعات البيئية، ويمتد هذا الدور إلى تسويق المنتجات المحلية، لتساهم بذلك فى دعم الأسرة، ومقابلة حاجاتها الأساسية .

وهى بأدائها لكل هذه الأدوار، وكل هذه الأنشطة، فإنها تبتكر، وتبدع .

كما أن المرأة الريفية قابلت، وتقابل المعوقات الثقافية، التى تقابل إبداع

المرأة بعامة، وإسهامتها فى التنمية، والتى تتمثل بشكل عام فى تلك القيم، والعادات، والتقاليد، التى تنظر إلى المرأة على أنها أداة تزويد المجتمع بالسكان، وأن دورها فى المجتمع إنما يتحدد على أساس خصائصها البيولوجية .

وعند الحديث عن المرأة المصرية بعامة يمكن أن نقول أنه يمكن تمييز أنواعا من الإبداع تتراوح ما بين :

1- إبداع المشاركة .

2- إبداع التحايل .

3- إبداع المقاومة .

4- الإبداع التكنولوجى .

5- الإبداع الشفاهى .

وهى إبداعات متداخلة وغير قابلة للتحديد فى الواقع الفعلى. وإنما يرجع التحديد إلى هدف الوضوح والتبسيط .

ويبدو دور المرأة الريفية أكثر وضوحا، وإبداعها أكثر ظهورا، كلما صغرت الحيازة الزراعية، الأرضية، أو الحيوانية للأسرة الريفية، حيث تبرز بوضوح أهمية الدور الإنتاجى الذى تشارك فى العمل الزراعى .

فقزمية هذه الحيازات، وصغرها، توضح الأهمية البالغة للدور الإنتاجى للمرأة الريفية الفلاحة فى هذه الحيازات، والتى لا يملك الحائز فيها الإمكانات المالية، للاعتماد على العمل المأجور، ومن ثم يلقى عبئ الإنتاج على أفراد الأسرة بغض النظر عن النوع .

1- إذن لا يمكن أن نتجاهل حقيقة المساهمة، التى تؤديها المرأة الريفية، **ودورها الإبداعى فى التنمية .**

ولكن المشكلة أن **الإحصاءات لا تتناول هذه الإبداعات ولا هذه الأدوار والأنشطة.**

2- لا يمكننا تجاهل الدور المستتر للمرأة الريفية واتخاذها القرارات الهامة وبعضها يتعلق بالإبداع وتعليم الأبناء [1].

(1) سامية حسن الساعاتى الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1972.



3- ومعظم الأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية المصرية تقليدية تتعلمها عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، لكن الأدوار الإبداعية التى تستحدثها تحمل فى ثناياها الخروج على المألوف، وتدور حول مواجهة متطلبات الحياة بإيجاد حلول، نافعة ومفيدة. وهى دروس أقرتها الخبرة التاريخية لهذه الفلاحة، لكى تجابه بها ندرة الموارد، ومتطلبات المعاش .

وتتضمن، الاعتماد على الذات، ابتكارتهم جديدة للمشاركة التعامل المرشد مع البيئة، ترشيد الاستهلاك، بلورة قيم إيجابية، كالتكافل، والتضحية، وتفضيل العام على الخاص.

دراسة حالة لبعض الريفيات المبدعات (والأسماء مستعارة) :

الحالة الأولى :

نوع الإبداع : الأفران البلدى

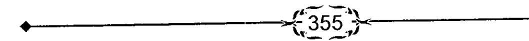
الاسم : هنا أحمد

القرية : مركز الفيوم، محافظة الفيوم

السن : 70 سنة

الحالة الاجتماعية : أرملة

تكوين الأسرة : أب متوفى كانت مهنته فلاح



الدخل : 10 جنيه تتقاضاه عن بناء الفرن الواحد. (حسب ما تبيع)

السكن : منزل من الطوب الأحمر، من حجرتين فقط ويقع فى حارة ضيقة جداً .

عدد الأبناء : 8 أبناء

المستوى الاقتصادى : أقل من المتوسط

ملكية أرض أو ماشية : لا يوجد

سبب إبداعها فى مهنة بناء الأفران البلدى : الهواية

مصدر الإبداع : ملاحظتها المتكررة لطريقة بناء الفرن من أحد البنائين أول مرة، وبعد أكثر من مشاهدة حاولت مرة بعد الأخرى حتى أتقنت بناء الفرن .

سبب اتخاذها هذه المهنة كمصدر للعيش : نجحت هوايتها فى بناء الأفران بالطين، فى جعل أبناء القرية يتهافتون عليها، وكانت ظروفها صعبة، فاتخذت من الهواية مصدرا للرزق والمساعدة على المعيشة .

المواد الخام التى تحتاجها فى إبداعها :

- 5 نقلات تراب - 2 نقلة رمل
- 5 نقلات طوب أحمر (كسر) أرضية الفرن وتتكون من (حُمرة – طين)

مصدر المواد الخام :

متوفرة فى البيئة أى من القرية

تسويق المُنتج :

فى القرية فقط .

نوع التعامل: يقتصر على التعامل المادى فقط، وثمن الفرن الواحد، عشرة جنيهات .

ملاحظات :

كانت هنا لها علاقات طيبة بالجيران، وأهالى القرية، وكان إبداعها الذى تحول إلى مهنة يلقى احتراما من ربات البيوت فى القرية، وكانوا يطلبونها بالاسم لكونها الوحيدة التى تجيد عمل الأفران .

ولكن من اللافت للنظر أن هذه المهنة لم تعد منتشرة فى الوقت الحالى كما كانت لظهور أفران الغاز والأفران التى تعمل بالكهرباء، فقلما نجد فى القرية الآن ربة منزل لا تمتلك الفرن الكهربائى لأنه سهل، ومريح، وتكلفته معقولة، ويباع بالتقسيط .

الحالة الثانية :

الاسم : فاطمة سالم

القرية : عرب البياضين – مركز بلبيس محافظة الشرقية

الحالة الاجتماعية : أرملة

نوع الإبداع : صنع السروج (وشوش البرادع)



مدة إبداعها فى هذا العمل : 10 سنوات

مستلزمات الإبداع فى هذه الحرفة :

صوف أبيض، ثم تصبغه هى على ذوقها، وتلونه، وتصنع منه أكلمة، (ووشوش برادع) .

ممن تعلمت : من والدتها

من تعلم منها هذه الحرفة ممزوجة بإبداعها : تعلمتها بنتاها وبعض أفراد أسر كثيرة فى القرية، وأمدتهم هى بالصوف

سبب تعلمها هذه المهنة :

لظروفها الأسرية، فهى تعينها على المعيشة، وتستطيع عن طريقها تعليم أولادها فى المدارس .

من الذى يستفيد بمهنتها وإبداعها :

تجار الأكلمة : ووشوش البرادع [1]، وهى تستفيد بالعائد (المادى).

ملاحظات حول مدى تقدير الناس لإبداعها كما ترويها المبدعة نفسها:

الناس يعتبرون (الشغلة دى) حاجة (كويسة)، وجميلة. وأخذت هدية من جمال عبدالناصر، ومن الدكتور محمود شريف محافظ الشرقية، ومن وزيرة الشئون الاجتماعية .

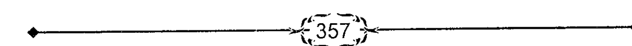
الحالة الثالثة

الاسم : أنهار شعبان

القرية : الغارة، مركز الزقازيق، محافظة الشرقية .

نوع الإبداع : كوافيرة (تصفيف شعر النساء)

(1) البردعة هى وسادة محشوة بقش الأرز، توضع على ظهر الحمار، ويركب عليها الفلاح وهى علامة من علامات الوجاهة الاجتماعية، وهى تشبه سرج الحصان، ويلاحظ أن الفلاح الفقير يركب الحمار بدون بردعة .



عدد الأولاد : 4 أولاد

مهنة الزوج : سواق

سبب انشغالها فى هذه المهنة التى تبدع فيها :

الهواية

هل تحب أن تعلمها لأحد من أولادها : نعم

اتجاه الناس فى القرية نحو هذه المهنة :

يرون أنها (حاجة كويسّة)

كيف تعلمت هذه المهنة :

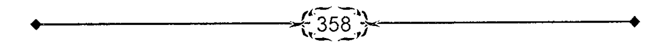
إعجابى بالمهنة جعلنى أتعلمها بنفسى، حيث أخذتنى أمى معها إلى القاهرة لتحضر فرح بعض أقاربنا .

لوازم المهنة : مُكواه شعر، مكياج، خيوط

ملاحظات

من المعلوم أن هذه السيدة هى الأولى والوحيدة فى القرية التى تمتهن هذه المهنة بفن واقتدار، وأنها تجد إقبالا من أسر القرية لتجميل بناتهن وخاصة فى مناسبات الخطوبة، والزواج. هذا بالإضافة إلى أن دخلها من هذه المهنة التى تبدع فيها، تشكل دخلا أساسيا تساعد زوجها على المعيشة .

ومن دراسة الحالات آنفة الذكر تبين لنا أن هناك إبداعا للمرأة الريفية فى مجالات متعددة، لكن هذا الإبداع غير ظاهر، ولا معلوم لدى الكثيرين، وربما يرجع ذلك إلى قلة الدراسات والبحوث عن المرأة الريفية بعامة، بل أكاد أقول إلى ندرتها بالقياس إلى البحوث عن المرأة الحضرية بعامة، والبحوث عن المرأة الحضرية المبدعة بخاصة .



الفهرس